الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 1



كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم الحضارة الإسلامية

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية عنوانها:

العلاقات التجارية للدولة الموحدية

إعداد الطالب: بغداد غربي

تحت إشراف أ. د محمد بن معمر

لجنة المناقشة 2015/06/30

أ. د عبد المجيد بن نعمية .... رئيسا

أ. د محمد بن معمر .... مقررا

د. بوركبة محمد .... عضوا

د. بوداود نصر الدين .... عضوا

د. مغزاوي مصطفى .... عضوا

د. بودواية مبخوت .... عضوا

الموسم الجامعي 1435-1436هـ/2014-2015م


بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft



إهداء

إلى روح والديّ الكريمين أهدي هذا العمل المتواضع وأرجوا أن يكون في ميزان حسناتهما.

كما أهديه إلى زوجتي وابنتي يسرى.

وإلى كل أفراد عائلتي



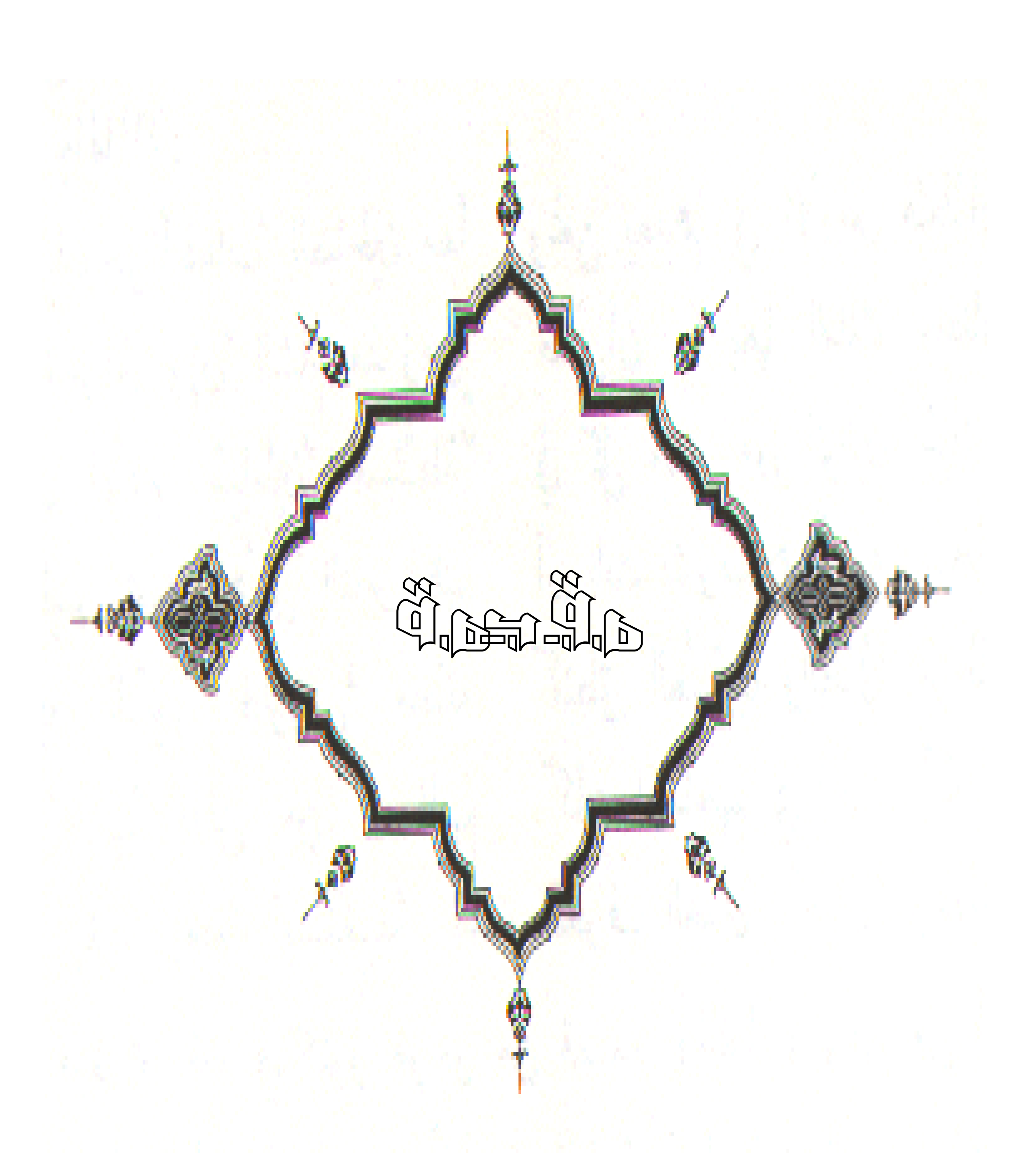
كلمة شكر

الشكر لله أولا وأخرا على توفيقه في انجاز هذا العمل المتواضع

ثم الشكر موصول إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد بن معمر على قبوله الإشراف على العمل وعلى مساعداته المتنوعة والقيمة فله مني جزيل الشكر وكبير الاحترام والتبجيل.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى السادة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتصويبه، وعلى تكبدهم المشقة في قراءته وتصحيحه رغم ارتباطاتهم وانشغالاتهم.

كما أتقدم إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بالشكر الجزيل فلهم علينا فضل كبير. واخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد المجيد بن نعمية.مدير مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا.


مقدمة

لقد تعاقبت العديد من الكيانات السياسية على حكم بلاد المغرب الإسلامي، ولم تأل جهدا في محاولة بسط نفوذها على كامل أقطاره، إلا أن هذا الأخير قد استعصى عليها، ولم يشهد أكبر اتساع له طيلة فترات حكم هذه السلطات السياسية إلا في فترة الدولة الموحدية، حيث أصبح كتلة سياسية موحدة في ظل سلطة الخلفاء الموحدين؛ الذين بسطوا نفوذهم على كل المجالات الجغرافية المغربية، فحازت بذلك عن جدارة لقب الإمبراطورية.

وإذا كانت هذه الدولة قد أصبحت قبلة الباحثين الذين يمموا وجوههم شطرها، واعتنوا بتفاصيل حركة تاريخها السياسي، فإن تاريخها الحضاري بمختلف جوانبه لا يزال بكرا، ويحتاج إلى التنقيب عن مكنوناته وأسراره، بل إنه لا يمكن الحصول على التفسير الحقيقي لتاريخ هذه الدولة السياسي إلا من خلال الكشف عن جوانبها الحضارية الأخرى؛ التي تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخها العتيق.

وفي هذا السياق؛ جاء هذا البحث ليبرز جانبا مهما من جوانب حضارة الموحدين، ألا وهو الجانب التجاري؛ الذي يمثل أحد أركان نشاط الدولة الاقتصادي، بل هو أهم ركن فيه، إذ أنه لا يمكن تصور قيام سلطان الحياة السياسية إلا بوجود هيئات إدارية وواقع اقتصادي يتماشيان بصفة طردية مع الواقع السياسي وجودا وعدما، وازدهارا وانحطاطا، فالتطور السياسي وما يصحبه من استقرار أمني يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي والتجاري، كما أنه لا تقوم للدولة قائمة من الناحية السياسية إلا بقوة اقتصادها.

ونظرا لهذه الأهمية التي تمتع بها النشاط التجاري في الحضارة الإسلامية في الفترة الوسيطة، نجدها قد شغلت حيزا مهما في مجال التصنيف باعتبارها مهنة من المهن الشريفة، وعصب الاقتصاد وذروة سنامه، فكتب الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ت:

255هـ/868م) كتاب التبصر بالتجارة، كما كتب رسالة في مدح التجارة وذم خدمة السلطان، وكتب الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي ت: 570هـ/1174م) كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة، كما أنّ المتتبع لما تضمنته كتب النوازل من فتاوى مختلفة، حول عملية التبادل التجاري، وشروط امتهان التجارة والعقود المبرمة فيها بين طبقة التجار، واهتمام السلطات بالطرق وتهيئتها وأمنها، والحفاظ على سلامة التجار، إن الناظر إلى كل ذلك؛ يلمس المكانة التي حظي بها النشاط التجاري، وهي مكانة لم يتبوأها أي نشاط اقتصادي في الحضارة الإسلامية؛ لا من حيث المكانة والتنظير، ولا من حيث الممارسة والتطبيق.

ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة الموسومة بعنوان **العلاقات التجارية للدولة الموحدية** التي ترمي إلى تسليط الضوء على جانب من أهم الجوانب الحضارية الاقتصادية التي ساهمت في رفع صرح الحضارة الموحدية في شتى الميادين، فلقد بسطت الدولة الموحدية نفوذها على الممرات الأساسية لحركة التواصل الحضاري، والذي تعتبر الصلات التجارية من أهم مجالاته، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على الواجهات البحرية الواقعة على السواحل الأندلسية والمغربية في حوض البحر المتوسط الذي اعتبر أهم مسرح للتجارة الدولية في هذه الفترة.

ويضاف إلى موقع السلطة من المجالات الجغرافية للتجارة الدولية، ما نتج عن ذلك من صبغ الأنشطة التجارية بالصبغة الإسلامية الموحدية، من خلال انتشار الدينار الموحدي الذي اعتبر من أهم العملات العالمية في هذه الفترة، وهيمنة اللغة العربية التي أصبحت لغة التداول العالمية في مجال العهود والمواثيق التجارية والدبلوماسية.

ومن ثم طرحت إشكالية الموضوع حول واقع التجارة الخارجية الموحدية؟، ومدى أهميتها في دفع عجلة التطور الحضاري لهذه الدولة؟، والأطر القانونية المنظمة للتجارة الدولية في الفترة المدروسة مع مختلف الكيانات السياسية التي ارتبطت بصلات تجارية مع الموحدين؟ كإشكالية محورية في البحث؛ تضاف إليها بعض الإشكاليات الجانبية التي تعتبر الإجابة عنها تكملة لجوانب النشاط التجاري الخارجي، وتوضيحا للمنظومة التجارية بصفة عامة في هذه الفترة.

إن الدراسة تهدف إلى الفهم الحقيقي لسر التطور السياسي والعسكري الذي حققته الدولة الموحدية -خاصة في صدر حياتها- والذي لا يمكن معرفة كنهه إلا من خلال تسليط الضوء على المجالات الحضارية الأخرى؛ الاقتصادية والاجتماعية منها، والتي يعتبر التطور السياسي نتاجا لها.

من خلال هذا الطرح جاءت الدراسة حول النشاط التجاري الموحدي في إطاره الخارجي بافتراضه جانبا من أهم جوانب النشاط الاقتصادي، ومحركا أساسيا لاقتصاديات الدولة الموحدية، فالتجارة وعائداتها مثلت المورد الأساسي للنمو والتطور والتشييد الحضاري من خلال ما تحصله الدولة من ثروات طائلة ملأت خزائنها، واعتبرت ركيزة للانجازات الحضارية المختلفة، وهي ظاهرة اشتهرت بها الدولة الإسلامية التي سبقت الوجود الموحدي؛ حيث لا يخفى ما نقله العبيديون من كنوز الذهب إلى مصر، ولا يخفى ما خلفه الناصر الأموي في خزائن قرطبة جراء تجارة الذهب مع السودان، وكذلك ما تبوأته الدولتان المرابطية ثم الموحدية من مكانة اقتصادية مهمة من خلال دور الوساطة التجارية الذي قامت به بين عالم الجنوب (السودان) وعالم الشمال (الدول الأوربية).

ويضاف إلى ذلك أهمية أخرى مضافة إلى المجال الاقتصادي ألا وهي مسألة التواصل الحضاري بين الشعوب، فبالتجارة انتقل الإسلام إلى بلاد السودان وأقاصي الشرق من الهند والصين، ومن خلال التجار تم الإطلاع على واقع الشعوب السياسي والحضاري، فأصبح النشاط التجاري ورحلات التّجار مصدرا أساسيا للحصول على مادة علمية زاخرة تتضمن تصورات مفصلة عن حياة مختلف المجتمعات، فكثيرا ما يذكر الإدريسي والبكري وابن بطوطة وغيرهم من الجغرافيين معلومات نفيسة عن بعض المجتمعات وإسنادها إلى بعض التجار الثقاة.

إن الإشكاليات المطروحة، والتصور العام لأهمية الموضوع؛ والمجالات المتعلقة به؛ أدت إلى رسم خطة يرتكز عليها البحث لتوضيح معالمه، تضمنت جوانب محورية والأخرى منها جوانب تكميلية توضيحية، فاحتوت الخطة بذلك خمسة فصول، تضمن الفصل الأول منها -والذي يعتبر بمثابة المدخل للدراسة- موضوع الأنشطة الاقتصادية الموحدية ودورها في تحديد معالم العلاقات التجارية الخارجية، تناول شطر منه الأنشطة الفلاحية، والثاني تناول الأنشطة الصناعية، أما الجزء الأخير منه فقد تضمن موضوع التجارة الداخلية في الفترة المدروسة وبيان آلياتها؛ كالعملة وما يتعلق بها من إشكاليات، وكذا وسائل التبادل التجاري من المكاييل والموازين، والأسواق وتنظيماتها، وموقف السلطة الموحدية من ذلك كله.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الطرق والمؤسسات والمراكز التجارية، باعتبارها الهياكل القاعدية لعملية النشاط التجاري الخارجي، تناول جانب الطرق أهم المسالك البرية والبحرية والنهرية الداخلية في المغرب والأندلس والخارجية الرابطة بين محاور المبادلات الخارجية المتمثلة في بلاد المشرق الإسلامي والغرب الأوربي وبلاد السودان، مع التطرق إلى واقع هذه الطرق ومميزاتها ووسائل النقل المستخدمة فيها، بالإضافة إلى تناول أهم المؤسسات التجارية كالفنادق والقنصليات ووظيفتها وأهميتها في مجال التجارة الخارجية، أما الجانب الثالث من

هذا الفصل؛ فقد تناول أهم المراكز التجارية، والتي اعتبرت محطات أساسية في مجال حركة التجار والبضائع ورؤوس الأموال، وما لعبته من دور حضاري في هذا المجال.

أما الفصل الثالث فقد تناول العلاقات التجارية للدولة الموحدية مع المدن الايطالية، وهنا يمكن توضيح سبب ربط التسمية في هذا الفصل مع المدن الايطالية على الرغم من تناول العلاقات مع الممالك الاسبانية وصقلية فيه؛ وذلك بسبب تمركز المبادلات والعلاقات والمعاهدات مع بيزة وجنوة، واستحواذ هذه الأخيرة على الحصة الأكبر في جانب العلاقات التجارية مع الموحدين، ومن ثم جاءت تسمية الفصل بالعلاقات مع المدن الايطالية.

تناول هذا الفصل الجذور التاريخية للعلاقات التجارية المغربية الايطالية، والإطار العام للعلاقات الايطالية (جنوة، بيزة، البندقية) مع دولة الموحدين، ثم الحديث عن الأطر القانونية للعلاقات التجارية بين الطرفين (العهود والمواثيق والاتفاقيات)، وتوضيح طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين (مجال الصادرات والواردات) في آخر الفصل .

أما بالنسبة للفصل الرابع؛ فقد تناول بالدراسة العلاقات التجارية للموحدين مع بلاد المشرق الإسلامي وما والاها من البلاد التي ارتبطت بمبادلات تجارية مع الموحدين بصفة غير مباشرة مثل الهند والصين، وطبيعة الموضوع في الفصل تجر إلى الحديث عن التحولات السياسية الطارئة في المنطقة بشقيها المغربي والمشرقي، وأثر ذلك على النشاط التجاري على الصعيد الداخلي والخارجي، وبخاصة ما كان من تحول في المنطقة الشرقية بسبب الهجرات الهلالية إلى افريقية والغزو النورمندي لها.

هذا بالإضافة إلى تناول تاريخ الصلات التجارية بين المشرق الإسلامي وبلاد المغرب قبل فترة الموحدين، وموقف السلطة الموحدية من سياسة الدول المشرقية وبخاصة الدولة

العبيدية ثم الدولة الأيوبية، وتتويج ذلك بطبيعة المبادلات التجارية بين المغرب والمشرق في الفترة، والعوامل المؤثرة على هذه العلاقات ونتائجها الايجابية والسلبية.

بينما تم تناول موضوع العلاقات التجارية مع بلاد السودان في الفصل الخامس، والذي تم التطرق فيه إلى دراسة المنطقة من الناحية الجغرافية والتاريخية، وذلك ببيان معنى المصطلح والإطار الجغرافي لبلاد السودان، واهم الممالك التي ارتبطت بالتجارة مع بلاد المغرب الإسلامي في هذه الفترة، ومن ثم بيان أهمية التجارة مع بلاد السودان في مجال الاقتصاد المغربي بعامة واقتصاد الموحدين بصفة خاصة، نظرا لارتباط النظام المالي النقدي للموحدين بتجارة الذهب مع بلاد السودان، ثم بيان طبيعة المبادلات التجارية ذات الأهمية في هذه العلاقات واليات التبادل التجاري.

ولقد توجت الدراسة بخاتمة احتوت أهم النتائج التي خلصت إليها، هذا ولا يمكن إغفال بعض الإشكاليات والعقبات التي اعترضت طريق البحث، حيث لا يخفى أن مجال البحث حول العلاقات التجارية في الفترة الوسيطة يطرح مجموعة من العوارض، ومن بينها عدم وجود الوثائق التي توفر للباحث الإحصائيات الدقيقة حول النشاط التجاري والاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم توفر مصادر متخصصة في مجال النشاط التجاري والعلاقات التجارية، إلا ما كان من مجموعة الوثائق والحوليات الجنوية التي كتبها الموثقون الايطاليون؛ والتي تضمنت مادة أساسية للبحث في مجال العلاقات مع المدن الايطالية، وبالتالي تبقى مجالات البحث الأخرى مع المشرق وبلاد السودان تفتقر إلى هذه المادة، وهو أمر دعا إلى ضرورة التنقيب عن الإشارات المتعلقة بالموضوع في ثنايا وبطون الكتب المختلفة ككتب التاريخ العام وكتب الجغرافيا والرحلات وكتب الفقه والنوازل وغيرها.

كما أن دراسة موضوع التجارة الخارجية يجر إلى ضرورة التطرق لمجموعة من الجوانب المتعلقة بهذا المجال؛ كالتطورات السياسية، والأوضاع الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية وتطورها، ومجالات التبادل وآلياته؛ كالأسواق والعملة وتطورها، والمسالك وطبيعتها، ووسائل النقل وأنواعها، كل ذلك يندرج ضمن البحث لوضع صورة متكاملة عن الموضوع، وهي نقاط في حد ذاتها تستوجب إجراء بحوث منفصلة.

لقد اعتمد البحث على منهج الاستقراء والتحليل ومن ثم الاستنتاج، نظرا لطبيعة الموضوع الذي تعتبر مادته مشتتة في بطون الكتب والمصادر، فدعا هذا إلى ضرورة التتبع والاستقراء، كما أن موضوع العلاقات التجارية لا يمكن معالجته بمنأى عن الجوانب التاريخية الأخرى وعلى رأسها العلاقات السياسية والدبلوماسية، لذلك تطلب الأمر الجمع بين هذه الجوانب وتحليلها للوصول إلى النتائج المترتبة عنها، كل ذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية واستنطاقها، وبالرجوع الى بعض الدراسات المهمة والأساسية في هذا المجال.

نقد المصادر:

إن البحث في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الفترة الوسيطة يطرح مجموعة من الإشكاليات التي تتعلق بجانب المصادر التي يرتكز عليها، حيث يسجل غياب للكتب والمصنفات المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية لتاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، او شبه كلي إذا ما تعلق الأمر ببعض الجوانب الحضارية الأخرى كإطار النظم الإدارية والتنظيمات السياسية، وهو أمر راجع إلى مجموعة من العوامل التي ليس هذا موطن معالجتها.

غير أن هذه المعضلة المتعلقة بالخلفية المصدرية، لا تمثل مبررا لعدم الخوض في تاريخ هذه المجالات الحضارية، إذ يجب تجاوز هذا المشكل من خلال الاعتماد على جميع المصادر

المدونة في فترة موضوع البحث بأنواعها المختلفة؛ سواء كانت كتب التاريخ العام، أو كتب الجغرافيا والرحلات والبلدان، أو كتب التراجم والسير، أو كتب الفقه والنوازل، أو حتى كتب الأدب والشعر، من اجل استخراج المادة العلمية التي تحتويها والإشارات النادرة التي تضمنتها فيما يتعلق بجانب البحث.

وبالتالي تم الاعتماد على أصناف المصادر المذكورة مع إمكانية ترتيبها من حيث الأهمية إلى مصادر الجغرافي المعاصرة لفترة البحث، أو القريبة منها، سواء كانت قبلها أو بعدها، وهي مصادر ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بموضوع البحث، خاصة وأنها تعتني بالجوانب الحضارية دون التركيز على المجال السياسي، ثم تأتي في المرتبة الثانية كتب التاريخ العام، والتي تضمنت مجموعة من الإشارات المهمة حول موضوع البحث خاصة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للنشاط التجاري، ومجال الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية، وحتى مجال سياسة الدولة تجاه النشاط التجاري الداخلي والخارجي، ثم تأتي بعدها مرتبة كتب النوازل الفقهية؛ وفي مقدمتها كتب الحسبة، فهي لا تعدم من تضمنها إشارات جد مهمة عن أنواع البيوع وطرق المعاوضات وبعض المفاسد المتعلقة بالمبادلات التجارية، هذا بالإضافة إلى كتب التراجم والسير. يضاف إليها بعض الدراسات الحديثة والنصوص المترجمة عن العلاقات بين الموحدين والمدن الايطالية هي في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع البحث.

أولا: المصادر الجغرافية:

تنوعت بين مصادر مغربية وأندلسية وأحيانا مشرقية، وتميزت بإعطاء تقارير حية ومفصلة عن المناطق المتعلقة بمجال البحث والأنشطة القائمة بها فيما يتعلق بالمجال التجاري والاقتصادي بصفة عامة، كالمسالك التجارية والمراكز الواقعة عليها، وطبيعة المنتجات

الاقتصادية ومجالات تسويقها، وطبيعة المبادلات التجارية، فكانت بحق اهم مصادر البحث، ومن هذه المصادر التي سجل لها حضور قوي في البحث:

1/ البكري: أبو عبيد بن عبد العزيز الأندلسي (ت487هـ)

المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، وعلى الرغم من أن البكري لم يزر بلاد المغرب، بل استقى مادته من خلال شهادات التجار والمسافرين المغاربة الوافدين إلى الأندلس أو الأندلسيين الذين زاروا المغرب، بالإضافة إلى الاعتماد على من سبقه في التصنيف حول هذه المناطق كيوسف الوراق، وابن يومر الهواري، إلا أن كتاباته كانت دقيقة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وقد افادت منه الدراسة فيما يتعلق بالمسالك التجارية والعلاقات التجارية مع بلاد السودان، إضافة إلى تطرقه لأهم المنتجات الاقتصادية التي لعبت دورا في مجال التبادل التجاري ومجالاته الجغرافية خلال القرن الخامس الهجري.

2 / الإدريسي: محمد بن عبد الله السبتي (ق:6هـ)

نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، تكمن أهمية الكتاب كونه من مؤلفات القرن السادس الهجري وهي في إطار فترة الدراسة، بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي التزام المؤلف بوصف المناطق بشيء من الدقة والتفصيل في جميع المجالات المتعلقة بها فهو يصف " البلاد والأرض في خلقها وبنائها وأماكنها وبحارها وجبالها ، ومسافاتها وعملها ، وأجناس نباتها ، والاستعمالات التي تستعمل بها ، والصناعات التي تتقن بها ، والتجارب التي تجلب منها ، والعجائب التي تذكر عنها ، مع ذكر أحوال أهلها وهيئتهم ، ومللهم ومذاهبهم وزيهم وملابسهم ولغاتهم " ، فقد مثل كتاب النزهة تقريرا مفصلا قدم لملك صقلية روجار الثاني، بعد مجموعة من التنقلات الشخصية للإدريسي، لذلك جاءت معلوماته دقيقة ومعاصرة

للفترة المدروسة، مما ساعد على إعطاء تصورات واضحة عن كثير من جوانب البحث خاصة فيما يتعلق بطبيعة المنتجات الاقتصادية، ومجالات التبادل التجاري، وكذلك المسالك والمراكز التجارية.

3/ كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، لمؤلف مجهول(ق 6هـ)

هو لجغرافي مغربي مجهول، كان على قيد الحياة سنة 588هـ. بدا بوصف الأماكن المقدسة، ثم مصر ، ثم بلاد المغرب ، ثم ينتقل إلى بلاد السودان وفق منهجية وضحها في مقدمة كتابه، تكمن أهمية المصدر كونه معاصر للفترة المدروسة، وكتابه هذا يعبر بمثابة تقرير كلف بتدوينه من طرف الخليفة المنصور الموحدي، لذلك امتازت معلوماته بالدقة عن مختلف الجوانب الحضارية والأنشطة الاقتصادية في الفترة الموحدية، مع الإشادة بذلك في كثير من مواطن مؤلفه.

إن المعلومات التي وفرها لنا صاحب الاستبصار ساعدت على تحديد المادة التي تخدم البحث في المصادر غير المعاصرة للفترة الموحدية، والتي الفت قبل الفترة أو بعدها بقليل، لذلك جاءت معلومات المصدر لتحدد حقيقة الأنشطة السائدة في هذه الفترة وطبيعتها وكمياتها على وجه الدقة واليقين، خاصة إذا ما روعي المنهج الذي ألزم به صاحب الاستبصار نفسه في كتابه، والمتمثل في قوله:" ولم أذكر شيئا مما سقته إلا ما كان ينعقد على أكثره الإجماع، ويتفق عليه العيان والسماع".

4/ **الزهري**، محمد بن أبي بكر الأندلسي(كان حيا سنة 546هـ)

كتاب الجغرافية: صاحبه جغرافي أندلسي عاش في النصف الأول من القرن السادس الهجري، وهو مصدر مهم نظرا لتناوله الكثير من الجوانب الاقتصادية المتعلقة ببلاد المغرب والأندلس في هذه الفترة.

استقى الزهري معلوماته عن المغرب عن ابن الجزار من خلال كتابه " عجائب البلدان"، وهو يعطي في مصنفه معلومات مفصلة عن كل منطقة من بلاد المغرب، بالإضافة إلى الحديث عن منتجاتها الاقتصادية؛ المعدنية والفلاحية والحيوانية، واهم الأنشطة الصناعية المزاولة بكل منطقة منها، وان أهم ما ميز الكتاب حديثه عن المبادلات التجارية وطبيعة الصادرات والواردات بين بلاد المغرب والأندلس وبين بلاد السودان، ومصر وبلاد الشام.

5/ ابن جبير، أبو الحسين محمد بن احمد بن جبير الكناني الأندلسي (539-614هـ/1144-1217م):

كتاب الرحلة الذي سماه: تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، وهو كتاب ألفه صاحبه كوصف مفصل لرحلته إلى بلاد الحجاز التي دامت ثلاث سنوات (578-581هـ/1182-1185م)، دون فيها كل الأحداث ومواصفات الأماكن والمجتمعات والممالك، مع وصف طبيعة السفر البحري ومميزاته وأخطاره، وتكمن أهمية هذا المصدر في كونه معاصرا للفترة الموحدية من ناحية، كما يستفاد منه بصفة كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع بلاد المشرق الإسلامي من حيث وصف الأسواق والمراكز التجارية واهم البضائع والسلع الواردة من أقاصي الشرق كالهند والصين والواردة من المغرب والأندلس.

كما يعطي صورة عن مكانة التجار المغاربة في بلاد المشرق، والعلاقات التجارية مع الصليبيين المحتلين لمدن الشام في هذه الفترة. يضاف إلى ذلك وصف المسالك البحرية بين الأندلس والمغرب والمشرق الإسلامي، كما يعطي المصدر معلومات قيمة عن البحرية التجارية الايطالية وعلاقاتها مع بلاد المغرب الموحدي وبلاد المشرق الإسلامي.

6/ ابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى الغرناطي(610هـ-685هـ/1214-1286م)

كتاب الجغرافيا أو " بسط الأرض في الطول والعرض"

على الرغم من أن ابن سعيد من جغرافيي القرن السابع؛ إلا انه نقل كثيرا عن الجغرافي المغربي الذي ضاع مؤلفه ألا وهو ابن فاطمة، لذلك جاءت معلوماته عن بلاد المغرب والأندلس مطابقة لمواصفات القرن السادس فترة الدراسة.

تكمن أهمية المصدر في التحديد الدقيق لمواقع المدن باستخدام خطوط الطول والعرض، كما تضمن ذكرا للمنتجات الاقتصادية الفلاحية والصناعية وغيرها، كما تناول المراكز والمسالك التجارية، إضافة إلى إشارات مهمة عن المبادلات التجارية من حيث نوعيتها ومجالاتها الجغرافية.

يضاف إلى هذه المصادر الجغرافية مصادر أخرى خارج فترة الدراسة أفاد منها البحث في الحديث عن العلاقات التجارية قبل فترة الموحدين ككتاب صورة الأرض لابن حوقل، أو في جوانب أخرى من البحث ككتاب مسالك الأبصار للعمري، ومعجم البلدان للحموي، ورحلة ابن بطوطة والروض المعطار للحميري.

ثانيا: كتب التاريخ العام

تتمثل في مجموعة من المصنفات التاريخية التي تتحدث عن تاريخ المغرب السياسي والعسكري في القرن السادس الهجري وما بعده، وعلى الرغم من تركيز هذه المصادر على الجوانب السياسية والعسكرية إلا أنها لا تخلوا من إشارات ضمنية حول التاريخ الاقتصادي هي في غاية الأهمية، إضافة إلى أنها مصادر لا يمكن الاستغناء عنها في تغطية الجوانب السياسية التي تناولها البحث في إطار توضيح العلاقات العامة لدولة الموحدين وأثر ذلك على العلاقات التجارية. ومن هذه المصادر:

1/ ابن عذاري، احمد بن محمد المراكشي (أواخر ق 7 هـ)

البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: هو من أهم مصادر تاريخ المغرب الإسلامي، يؤرخ لفترة تمتد من الفتح الإسلامي إلى غاية عصر المؤلف وهو بداية القرن الثامن للهجرة، مجزأة في عدة أجزاء يتعلق الخامس منها بفترة الموحدين، حيث يعطينا هذا المصدر معلومات دقيقة ومفصلة عن هذه الفترة من الناحية السياسية والعسكرية مرتبة ترتيبا زمنيا.

وتكمن أسرار هذه الدقة وتنوع المعلومة في مجموعة المصادر المتعددة والمهمة التي اعتمد عليها المؤلف في تصنيفه، والكتاب بالإضافة إلى الاعتماد عليه في الجوانب السياسية فإنه لا يخلوا من إشارات طيبة ونفيسة تتعلق بالجوانب الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بسياسة الخلفاء الموحدين تجاه تفعيل الأنشطة الفلاحية والتجارية وتشجيعها، وما يتعلق بالسياسة المالية العامة للدولة.

2/ ابن ابي زرع الفاسي، ابو الحسن علي بن عبد الله(ت: 741هـ)

الأنيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس:

مؤلف تاريخي اعتنى بالتأريخ لمدينة فاس وملوك المغرب، مع الاعتناء بتاريخ الدويلات القائمة في هذه المنطقة منذ القرن الثاني إلى بداية القرن الثامن، والتاريخ لرجالاتها وابرز الشخصيات والعلماء ووفياتهم، وبالإضافة إلى فائدته في الجانب السياسي يؤرخ القرطاس للجوانب الحضارية المختلفة كالعمران والمنشات المعمارية والاقتصاد وجوانبه من الزلازل والأوبئة والمجاعات والأسعار والضرائب، كما يعتبر اعتناء ابن أبي زرع بالتاريخ للأنشطة الصناعية وتعديدها بشيء من الدقة والإحصاء، وبيان أعداد المرافق التجارية

والاجتماعية والمصانع من أهم ما تناوله هذا المؤلف، وهو جانب مهم في البحث كما لا يخفى.

3/ **المراكشي،** عبد الواحد بن علي

المعجب في تلخيص أخبار المغرب، هو من اهم المصادر المتعلقة بتاريخ الدولة الموحدية نظرا لاتصاله بولاتها وخلفائها ومعرفته التامة بسياستهم وواقعهم الحضاري والفكري، بالإضافة إلى ذلك فان المعلومات الموجودة في المعجب تمتاز بالموضوعية كون المؤلف كتب كتابه في بلاد المشرق بعيدا عن التأثيرات المحلية من طرف الخلفاء والولاة.

لقد احتوى كتاب المعجب معلومات نفيسة عن التاريخ السياسي والتنظيمات الإدارية لدولة الموحدين، يضاف إلى ذلك الإشارات التي ذكرها في مؤخرة كتابه والمتعلقة بالجوانب الجغرافية والاقتصادية للمغرب والأندلس، كالمنجم المعدنية والأسواق القائمين عليها من الامناء وغيرهم، ورواتب الجند.

4/ **ابن خلدون،** عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (732-808هـ)

كتاب العبر المشهور بتاريخ ابن خلدون ، وهو يتضمن **كتاب المقدمة** في جزئه الأول، موسوعة تاريخية ثمينة تسطر أحداث المغرب الإسلامي السياسي والفكري والحضاري، كتبت بيد ناقد بصير تمرس وتقلب في كثير من المناصب السياسية والإدارية التي مكنته من معرفة الحقائق التاريخية وخبايا الحكم والسياسة، إضافة إلى شخصيته العلمية بصفته عالما من اكبر علماء عصره، فجاءت المعلومات في الكتاب بتحليل معمق لأخبار والوقائع وإن لم تتضمن أجزاء الموسوعة المتعلقة بالتاريخ فهي مضمنة في مقدمة الموسوعة.

استفاد البحث من المصدر -خاصة الجزء السادس منه- في الجوانب السياسية خاصة فيما يتعلق بالاضطرابات السياسية في البلاد الشرقية من المغرب الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالغزو الهلالي ومعرفة هذه القبائل وبطونها وأماكن استقرارها ومدى التأثير الناجم عن هذه الحركة في الجوانب المختلفة، أما المقدمة فكانت مصدرا أساسيا فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية كالتجارة وتعريفها، والعملة ومقدارها والعلاقات الاقتصادية بصفة عامة مع الممالك المجاورة خاصة بلاد السودان والمشرق الإسلامي.

5/ ابن صاحب الصلاة، أبو مروان عبد الملك بن محمد الباجي

المن بالإمامة على المستضعفين، من المصادر التي أرّخت لخلفاء الموحدين، حيث وضع هذا الكتاب للإشادة بالدولة الموحدية وعظمة خلفائها، لذلك نجده لا يغفل كل ما يمكن نسبته إلى انجاز موحدي خليفة كان أو واليا، وبالتالي تضمن الكتاب الكثير من المعلومات عن المنجزات الحضارية العمرانية كالمساجد والأسواق والفنادق وغيرها من المنشات التي لعبت دورا في تطوير الأوضاع الاقتصادية لدولة الموحدين، هذا بالإضافة إلى التنظيمات الإدارية للدولة التي تضمنها الكتاب بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يضاف إلى ذلك مجموعة من المصادر التي استفاد منها البحث ككتاب أخبار المهدي للبيدق، وكتاب نظم الجمان لابن القطان، تضمنا معلومات أساسية حول قيام دولة الموحدين وسياسة الخلفاء الأوائل، حيث انفرد ابن القطان بذكر رسالة العدل الصادرة عن الخليفة عبد المؤمن وهي رسالة مهمة من حيث ذكرها بالتفصيل لسياسة الدولة تجاه كثير من المجالات الاقتصادية كالفلاحة والعمران والتجارة. وكتاب الحلل الموشية لابن السماك العاملي الذي تضمن إشارات مهمة حول البضائع المتبادلة بين المغرب وبلاد السودان في الفترة المرابطية في معرض الحديث عن الهدايا المتبادلة بين يوسف بن تاشفين

وابن عمه أبي بكر بن عمر، وكتاب نفح الطيب للمقري الذي تضمن معلومات قيمة عن المراكز التجارية الأندلسية واهم المنتجات الفلاحية والصناعية وأماكن تصديرها.

ويمكن إدراج **الرسائل الرسمية** ضمن هذا الإطار، كونها تجسد الواقع السياسي والعسكري وتطوراته، كما تتضمن إشارات حول التنظيمات الاقتصادية وسياسة الدولة تجاهها، ومن هذه المجاميع؛ **مجموع رسائل موحدية** عمل على نشره المستشرق ليفي بروفنسال، وكتاب **رسائل موحدية** وهو مجموعة جديدة نشرها وعمل دراسة حولها الأستاذ احمد عزاوي، ويمكن الإشارة هنا إلى الوثائق التي نشرها ميشال أماري و دو ماس لاتري، وهي مصادر ثمينة تناولت إشارات قيمة عن الأطر القانونية (المعاهدات والاتفاقيات) للعلاقات التجارية مع المدن الايطالية، والامتيازات التجارية التي منحت لهذه الدول، مع تحديد أنواع السلع المتبادلة والضرائب المفروضة عليها، وعدد المراسي التي يجب التعامل من خلالها.

ثالثا: كتب الحسبة والنوازل

تعتبر كتب الفقه والحسبة من أهم المصادر التي تتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفترة المدونة فيها، حيث أنها تتناول طرح مجموعة من القضايا المستجدة في مجالات الحياة اليومية على مستوى الأسرة والمجتمع في الأحوال الشخصية أو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، هذه القضايا التي يعمل الفقهاء على إيجاد مخارج شرعية لها غالبا ما تكون على شكل أحكام قضائية ملزمة للتطبيق من قبل الأطراف المتخاصمة، وكثيرا ما تتناول هذه النوازل مسائل تتعلق بالشراكة واستغلال الأراضي والبيوع والسلع والمكاييل والأوزان، كما تحدد أماكن الإنتاج والتسويق، وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر إذ المسائل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في هذه المصادر لا حصر لها.

يضاف إليها **كتب الحسبة**، وهي وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن النكر التي كانت تسند إلى صاحب السوق الذي يعمل على بسط النظام ومنع وقوع التجاوزات والمخالفات في البيوع والمعاملات التجارية، حيث ألّف بعض من تولى هذه الوظيفة كتبا في مجال عمله، فاحتوت معلومات قيمة جدا عن المعاملات المالية وأعطت وصفا عن الواقع الذي كانت عليه طبيعة الأنشطة التجارية وكل ما يتعلق بها، ومن هذه المصادر التي أفادت البحث:

كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، **للونشريسي**، أبي العباس احمد بن يحي (ت 914هـ)، تناول فتاوى العلماء في المسائل المختلفة والفترات المختلفة، ومن بينها فترة المرابطين والموحدين، حيث استفاد البحث منه في كثير من القضايا المتعلقة باستغلال الأراضي والمعاملات التجارية وكذا إشارات تتعلق بالعملة وما يتعلق بها كالتزوير والاختلاف في الوزن وهي معلومات قيمة تتعلق بصميم الموضوع.

وكتاب فتاوى أبي الوليد بن رشد، الذي تضمن إشارات مماثلة لما تناوله كتاب المعيار وان كان هذا المصدر متقدما عن الفترة المدروسة إلا انه يساعد على فهم بعض التغيرات الطارئة على الأنشطة الاقتصادية والمعاملات التجارية والمالية من خلال معرفة واقع هذه المعاملات في الفترة التي سبقت البحث ألا وهي الفترة المرابطية، إضافة إلى **كتاب مذاهب الحكام في نوازل الأحكام** لمحمد بن القاضي عياض، وهو عبارة عن مخطوط استفيد منه بطريقة غير مباشرة.

أما فيما يتعلق **بالحسبة**؛ فهناك ثلاث رسائل أساسية تتعلق بهذا الموضوع الا وهي: **رسالة في آداب الحسبة للسقطي** ، أبي عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي،

والأخرى **لابن عبدون**، والثالثة **لابن عبد الرؤوف**، وهي رسائل تتعلق بموضوع واحد هو وظيفة الحسبة وآداب المحتسب وشروطه، كما تتضمن أنواع المعاملات التجارية والمخالفات الواقعة فيها وطريقة معالجتها، وهي رسائل أفادت في موضوع الأسواق وتنظيماتها والمعاملات التجارية وضوابطها.

رابعا: كتب التراجم والسير

تضمنت كتب التراجم مجموعة من الشخصيات التي تتعلق بممارسة النشاط التجاري واهم التنقلات التي قاموا بها، ومن ثم أفادت هذه المصادر في تحديد بعض الأعلام المتعلقة بموضوع البحث، وتحديد مجالات النشاط التجاري للتجار المغاربة والأندلسيين في الفترة الموحدية، ومن هذه الكتب: كتابي الحلة السيراء والتكملة لابن الآبار الأندلسي، وكتاب الذيل والتكملة للمراكشي، وصلة ابن الزبير، وكتاب التشوف لابن الزيات، وهي مؤلفات مغربية، يضاف إليها مؤلف مشرقي مهم في هذا الجانب وهو كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان.

وأخيرا أعزي عملي هذا إلى توفيق الله أولا، ثم إلى جهود أستاذي المشرف، ومساعداته وتوجيهاته، فما كان فيه من صواب فهو من الله، وما كان فيه من زلل فمن نفسي ومن الشيطان.

هذا؛ والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.



الفصـــــل الأول

ـ وُم شـنّقي ـ فُ تصاخنقي هخ هزهليمي لطاليك تجلني

يخموج دوقني ـ

الفصل الأول:

الأنشطة الاقتصادية ودورها في مجال التجارة الموحدية

أولا : النشاط الفلاحي

ثانيا : النشاط الصناعي

ثالثا : التجارة الداخلية

أولا: النشاط الفلاحي

نظم استغلال الأراضي

الجهود المبذولة لتطوير وتدعيم النشاط الفلاحي

المنتجات الفلاحية الغذائية

المنتجات الفلاحية الموجهة للتصنيع

تمهيد:

الحديث عن التجارة الموحدية ومجال المبادلات التجارية على المستوى الخارجي- والذي يمثل موضوع بحثنا هذا- يجر إلى الحديث عن مختلف الأنشطة الاقتصادية المزاولة في بلاد المغرب والأندلس في هذه الفترة، وذلك نظرا لما يوجد من علاقة وثيقة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومجال المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

وعليه يمكن حصر الأنشطة الاقتصادية في المجالين؛ الفلاحي، والصناعي، ويضاف إلى ذلك نشاط التجارة الداخلية كنقطة انطلاق لتوسيع مجال المبادلات التجارية نحو المستوى الخارجي، لذلك كان الحديث في هذا الفصل عن النشاط الفلاحي وما يتعلق به؛ بدءا بطرق استغلال الأراضي، وعوامل ازدهار النشاط الفلاحي، وصولا إلى أهم الحاصلات الفلاحية، حيث تم التركيز في العنصر الأخير على المحاصيل الفلاحية التي لها علاقة بالنشاط التجاري؛ سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية.

والأمر نفسه فيما يتعلق بالنشاط الصناعي، حيث تم الحديث عن أنواع الصناعات التي لها دور في مجال الأنشطة التجارية، من صناعات فلاحية غذائية كالزيوت، وغير غذائية كالورق، وكذا الصناعات الجلدية، والصناعات المعدنية، فتم التعرض في العنصر الأخير إلى العوامل الطبيعية المشجعة على الصناعة المعدنية.

أما عنصر التجارة الداخلية فقد تم التعرض فيه إلى آليات تنظيم التجارة، وأسس وقوانين التبادل التجاري، ومؤسسات العمل التجاري، واهم العوائق التي عرقلت مسار الحركة التجارية كمسألة اختلاف المكاييل والموازين، واختلاف وزن العملة وتزويرها.

تعتبر الفلاحة من أبرز أنماط المعاش في حياة المجتمع المغربي في العصر الوسيط[1]، فأغلبية السكان يقطنون البادية، فكان ذلك داعيا إلى تكون علاقة وثيقة بين الإنسان والأرض، ولا تنحصر هذه العلاقة بهذه الثنائية فقط، بل تتعد اها إلى الارتباط بنشاط الرعي وتربية الحيوانات النفعية إذا تحولت وجهتنا إلى المناطق الصحراوية، حيث تم الجمع بين النشاطين الزراعي وتربية الحيوانات، وأصبح ذلك ملازما للمجتمع المغربي الموحدي.

وترجع عوامل الارتباط بين الإنسان والزراعة في الفترة الموحدية إلى سياسة النهوض بهذا القطاع من طرف الحكومة الموحدية، الأمر الذي أدى إلى تحصيل نتائج ايجابية كبيرة جراء هذه السياسة؛ وذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي انعكس إيجابا على التجارة الداخلية والخارجية. وهذا ما سنحاول توضيحه ؛ من خلال تحديد مجالات النشاط الفلاحي في الفترة المدروسة، وسياسة الدولة وجهودها في سبيل النهوض بهذا القطاع، ومدى انعكاس ذلك على النشاط التجاري.

إن المتتبع للإشارات في المصادر التاريخية حول موضوع الزراعة يجد هذا النشاط قد حقق تطورا ملحوظا وصل إلى درجة تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي في اغلب الأنشطة الفلاحية، مما أدى إلى توجيه هذا الإنتاج إلى التسويق، بل نجد الكثير من المنتجات الفلاحية تلقى كثيرا من الكساد ثم الفساد بعد ذلك، أو في أحسن الأحوال تصل قيمة المنتوج إلى أقل من ثمن أجرة نقله إلى السوق، وهذا كله يدل دلالة واضحة على ضخامة الإنتاج وانتعاش النشاط الفلاحي بصورة عامة.

ولم يأت هذا الانتعاش من محض الفراغ، وإنما يعود إلى سياسة واضحة انتهجتها الدولة الموحدية – عقب استقرارها في البلاد – على مختلف الآليات المساهمة في تطوير الإنتاج

[1]– عن التطور الحاصل في المجال الاقتصادي في منطقة المتوسط بصفة عامة يرظر: جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، تراث الإسلام، ترجمة: حسين مؤنس وآخرون، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص ص: 245–278.

الفلاحي؛ من تنظيم الدولة لملكية الأرض، وإنشاء السدود والبحيرات الموجهة إلى سقي المنتوج الفلاحي، وجلب الخلفاء للكثير من أنواع الأشجار المثمرة التي لا تتوفر في بعض الأقاليم الخاضعة لسلطة الدولة ، وتشجيع الاستثمار بتقديم بعض المساعدات المالية للطلبة من اجل تنميتها[1]، أو تقديم بعض الإقطاعات من الأراضي لزراعتها ..، وغير ذلك من التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل تحقيق أمن غذائي لدولة مترامية الأطراف، وتنمية فعالة لمجالات اقتصادية أخرى مرتبطة بهذا النشاط، وعلى رأسها التجارة الداخلية والخارجية.

أولا: نظم استغلال الأراضي

كانت الأراضي الفلاحية على عهد الدولة الموحدية تستغل بطرق مختلفة ومتعددة ، يمكن حصرها في شكلين اثنين؛ استغلال مباشر من طرف ملاك الأراضي، وهو متعلق بالمناطق الريفية التي يسودها الطابع القبلي، والطريقة الثانية تعتبر غير مباشرة، تتمثل في الكراء والشراكة والإجارة، حيث نجد انتشار هذه الطرق في المناطق الآهلة والمدن الكبيرة.

أ/ الاستغلال المباشر

تكون من طرف أفراد القبيلة أو الأسرة الكبيرة الواحدة، تتوزع مساحة الأرض بينها في ملكيات صغيرة، تزاول كل أسرة أنشطتها الفلاحية من أجل تأمين اكتفاء غذائي لها، ينحصر في المزروعات والأشجار المثمرة، يضاف إلى ذلك عدد محتشم من الأغنام. ويشترك ملاك الأرض في بعض الأعمال التي تقتضي التوحد؛ كالحرث والحصاد، وإجراء المياه، ودرء بعض الجوائح المقدور على درئها كالجراد مثلا[2].

---

[1] – ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد، البيان المغرب (قسم الموحدين)، تح: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/ 1985م، ص : 81.

[2] – ابن القطان، أبو محمد حسن بن علي بن محمد المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص: 208. وبالنسبة لتحفيز المؤسسات الدينية كالزوايا والمتصوفة على ظاهرة

ب/ الاستغلال غير المباشر

يتمثل هذا النوع كما ذكرنا؛ إما في عملية الكراء، أو الشراكة، أو يكون الاستغلال للأرض عن طريق الأجرة، فبالنسبة **للكراء** فإنه ينبني على عقد يقتضي استغلال الأرض لمدة زمنية اقلها سنة، وقد تزيد، حسب نوع الاستغلال وما يتطلبه من وقت[1]، بينما تكون **الشراكة** بين المالك للأرض والطرف الأخر، حيث يكون هذا الأخير طرفا في عملية استثمار الأرض بأي نوع من أنواع الشراكة؛ إما بالعمل أو المال أو غيرهما، مقابل حصة معينة يأخذها من المحصول، تقدر غالبا بالخمس في بلاد المغرب، بينما الشائع في بلاد الأندلس أنها كانت تقدر بالثلث أو الربع[2].

أما **الإجارة**؛ فهي طريقة يلجا إليها ملاك الأراضي في حالة عم القدرة على الانفراد باستغلال الأرض فيتخذ الأجراء للقيام بأعمال معينة، وأخذت هذه العملية صبغة المشاركة في الاستغلال على الرغم من أنها عمل بالأجرة نظرا للمقابل الذي يأخذه الأجير، وهو عبارة عن جزء من المحصول أو ما يصطلح عليه "بالقطيع " الذي ظهر في فترة المرابطين والموحدين[3].

التعاون الجماعي أو ما يسمى بالتويزة في المجتمع المغربي ينظر: ابن الزيات التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحي، التشوف إلى رجال التصوف، تح: احمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997م، ص: 91، 92، 210، 383.

[1]– الونشريسي، أبو العباس احمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر : محمد حجي، الرباط، 1401هـ/ 1981م، ج8، ص ص: 221–372. الحسين اسكان، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي 518هـ–668هـ/1125–1270م، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، المغرب، ص ص: 156–166.

[2]– الونشريسي، المعيار، ج8، ص: 221–372.

[3]– ناصح محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، إشراف: محمد زنبير، 1987–1988م، ج2، ص: 302.

ثانيا: الجهود المبذولة لتطوير وتدعيم الفلاحة:

لقد بذلت الكثير من الجهود على عهد الموحدين للنهوض بالقطاع الفلاحي، فمنها ما كان فرديا أو جماعيا مدنيا من طرف ملاك الأراضي الفلاحية، والكثير من الجهود بذلت من طرف الفئة الحاكمة كما ذكر سابقا، ويمكن إجمال هذه الجهود في النقاط الآتية:

- **مشروع توفير المياه وابتكار أساليب الريّ:**

لم يكن الاعتناء بالمياه وطرق استغلالها وليد المجتمع الموحدي وسلطته، بل يعتبر ذلك ضرورة اقتصادية أساسية في مجال الفلاحة وأنشطتها، دعت الدول السابقة ومجتمعاتها إلى التفكير في طرق استغلال المياه والري، وابتكار طرق عديدة لتسهيل هذه العملية، وهذا ما نلمسه في الكثير من كتب الجغرافيا والرحلات، حيث ي شير الإدريسي في النزهة، إلى ابتكار مهندس أندلسي يسمى عبيد الله بن يونس لطريقة في الري – في مدينة مراكش في صدر تأسيسها – تمكن الماء من الانتقال من الأراضي المنخفضة إلى الأراضي الفلاحية المرتفعة دون استخدام آلات رافعة[1].

كما ذكر الحميري في الروض المعطار، أن المرابطين استخدموا آلية استخراج الماء من آبار مراكش التي لا يبلغ عمقها القامتين، "ينفذ بعضها إلى بعض حتى تخرج على وجه الأرض"[2].

[1]– الإدريسي، محمد بن عبد الله السبتي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ/2002م، ص: 233، 234.ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي، كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص: 125. محمد حجاج طويل، التجارة الداخلية وأثرها على ضعف الدولة الموحدية، أعمال ندوة: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ، قسم 2، 1409هـ/ 1989م، ص: 146، 147.

[2]– الحميري، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1984م، ص: 540.

ولما اعتلى الموحدون الحكم اعتنوا بتطوير آليات السقي واستخراج المياه واستغلالها، معتمدين في ذلك -كأسلافهم المرابطين- على العنصر الأندلسي المشهور بالإبداع في الكثير من المجالات الاقتصادية والتي يعتبر السقي في صدر قائمتها، حيث يذكر ابن عذاري أن الموحدين ابتكروا أساليب مستحدثة في استغلال المياه والسقاية لم يعرفها من قبلهم[1].

ويعتبر جلب المياه من مصادرها ونقلها عبر القنوات إلى الحواضر والمناطق الزراعية من أضخم المشاريع التي قامت بها الدولة في هذا المجال، حيث يذكر صاحب الاستبصار أن الخليفة المنصور أمر سنة: 580هـ/1184م بجلب الماء من قرية بليونش على مسافة ستة أميال إلى مدينة سبتة، فتم ذلك عبر قناة تحت الأرض[2]. وجلب الماء إلى مدينة مكناسة على مسافة ستة أميال كذلك[3]، بل كان الماء يجلب إلى المدن من مسافات أطول بكثير من هذه المسافة، فمدينة سلا أو شلة كما يذكر صاحب الاستبصار ؛ جلب إليها الماء على مسافة عشرين ميلا[4].

والأمثلة عن هذا كثيرة كلها تنم عن مشروع ضخم قامت به السلطات الموحدية لتزويد المناطق العمرانية والمشاريع الفلاحية بهذه المادة الأساسية.

- **بناء الصهاريج والبرك:**

ومن الجهود المبذولة في هذا المجال بناء الدولة لمجموعة هائلة من الصهاريج الكبير التي توظف في تجميع المياه للحفاظ عليها واستخدامها في الأوقات المناسبة والأماكن المعنية، فنجد

---

[1]- ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 150، 151.

[2]- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، دار النشر المغربية، 1986م، ص:137.

[3]- الاستبصار، ص: 187، 188. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 245.

[4]- الاستبصار، ص: 140. الحميري، الروض المعطار، ص: 319. وعن استخدام القنوات في توصيل المياه انظر: وثيقة حول توزيع المياه في الأندلس ، تح: محمد المغراوي ومصطفى بنويس، مجلة كلية الآداب، الرباط، العدد: 24، 2011م، ص ص: 143-153.

مجموعة منها في مدينة مراكش على رأسها صهريجين عظيمين بناهما الخليفة عبد المؤمن بن علي[1]. وبنى كل من يوسف والمنصور صهاريج في كل من مكناس وفاس ومراكش وسلا [2]، وكانت هذه الصهاريج من الضخامة بمكان ، مما يوحي بإنشائها لأغراض ومشاريع اقتصادية عظمى، فلقد بلغ طول الصهريج الذي بناه المنصور بمدينة مراكش ثلاثمائة وثمانون باعا، وبلغ طول احد صهاريج المنصور في فاس في كل من جانبيه مائتين وستة عشر ذراعا، وكان دورها ثمانمائة وأربع وستون ذراعا [3]. حيث كانت تستغل هذه الصهاريج من خلال وصلها بالمناطق الزراعية والعمرانية عن طريق شبكة هائلة متقنة البنيان.

- **التشجيع على استغلال الأرض وحمايتها:**

ومن باب تشجيع الدولة للقطاع الفلاحي وإدراك الخليفة عبد المؤمن بن علي لأهمية هذا القطاع في التطور الاقتصادي، نجده يتدارك المناطق الفلاحية المتضررة بسبب الحروب، والتي هاجر أصحابها منها جراء المواجهات العسكرية بين المرابطين والموحدين، ويأمر الملاك الأصليين للأراضي الفلاحة بالرجوع إلى أوطانهم ودعوتهم إلى استغلالها وفلاحتها[4].

كما قدم خلفاء الموحدين في هذا الإطا ر الكثير من الإقطاعات إلى أرباب الأموال لاستثمار الأراضي وزراعتها، ومن ذلك ما فعلهعبد المؤمن بن علي مع بعض الشعراء، وعامة أهل الأندلس، وما فعلهكذلكالخليفة يوسف بن عبد المؤمن مع ابن همشك عند قدومه إلى المغرب في أوائل سنة 571هـ/1175م[5]، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تكاد تحصى.

1– الاستبصار، ص: **210**.

2– الاستبصار، ص: **140**، **210**.

3– عز الدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ، دار الشروق، بيروت، ط 1، **1403**هـ/**1983**م، ص: **182**.

4– ابن القطان، نظم الجمان، ص: **175**.

5– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، **2001**م، ج**5**، ص: **57**.

وفي نفس السياق المتمثل في تشجيع الفلاحة و تطويرها نجد الخلفاء يمنعون الجند من المرور في الأراضي المزروعة أثناء تحركات الجيش، و يتوعدون كل من يلحق ضررا بالمحاصيل الزراعية بالعقوبة، حيث ذكر النويري رواية تدل على حرص الموحدين على حماية المحاصيل أثناء تحركات العساكر ، وان كانت رواية النويري فيها شيء من المبالغة بسبب العدد الهائل الذي ذكره، والذي يفوق مائتي ألف بين الجيوش والسوقة والأتباع ، دون أن تحدث ضررا بسنبلة واحدة[1].

ومما كان ولاة أمر الموحدين يشجعون به النشاط الفلاحي؛ تلك المساعدات والمساهمات الحكومية التي كانت تقدم للفلاحين، والمتمثلة في المواد الغذائية الأساسية التي تقدم في فترات المحل والمجاعات، مع تدعيم أسعار هذه المواد، حيث كانت تقدم بأثمان زهيدة جدا[2].

إن هذه السياسة المشجعة للنشاط الفلاحي؛ هي التي أسفرت عن وجود إنتاج وفير، ساهم في تنشيط حركة التجارة ويبادل السلع بين أقطار المغرب داخليا، وربط علاقات تجارية كثيرة مع الدول المجاورة.

ثالثا: الإنتاج الفلاحي ودوره في توجيه التجارة

لقد كان من نتائج السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة الموحدية انتعاش المنتوج الفلاحي وتنوعه، الأمر الذي جعل هذا المنتوج ينتقل عبر أقطار المغرب والأندلس عن طريق النشاط التجاري الداخلي، و إلى خارج حدود الدولة عن طريق التسويق الخارجي أو التجارة الخارجية، و إن كانت هذه الحالة لا تتميز بالاستقرار والثبات، ودليل ذلك توفير الدولة للمساعدات الغذائية للفلاحين في فترات المجاعة والجفاف كما ذكرنا، كما أن فترات الحروب

[1] – النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، نهاية الإرب في فنون الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج24، ص: 171.
[2] – الحسين بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الدار البيضاء، المغرب، ص: 69.

كانت من العوامل المؤثرة على العملية الفلاحية ومردودها، وخاصة في فترة الصراع الموحدي المرابطي.

إن عملية انتقال البضائع والسلع وتجسيد ما يسمى بالنشاط التجاري فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث أدى تزايد عدد السكان في الحواضر الموحدية من ناحية -وخاصة خلال القرن السادس الهجري- وعدم ممارسة المناطق العمرانية للأنشطة الفلاحية من جهة أخرى، إلى ضرورة توفير إنتاج فلاحي يحقق حاجيات هذه المناطق وذلك بجلبه من أماكن الإنتاج، أو عن طريق انتقاله من مكان إلى أخر في عملية التبادل التجاري، ولقد أوردت لنا المصادر الجغرافية، وبعض كتب النوازل هذه الظاهرة المتمثلة في انتقال الإنتاج الفائض إلى المناطق العمرانية.

تتعدد المحاصيل الزراعية الموجهة إلى التسويق وتتنوع من منطقة لأخرى، ويمكن أن نصنفها هذه المنتوجات إلى مجموعتين أساسيتين؛ المنتجات الغذائية الموجهة إلى الاستهلاك المباشر، وهناك المنتجات الفلاحية الموجهة إلى التصنيع، أما **المنتجات الغذائية** فتتمثل في:

أ/ الحبوب والبقول الجافة:

تعتبر الحبوب الإنتاج الأساسي في بلاد المغرب الموحدي، يتم زرعها في مجالات واسعة وفي كل المناطق، ويدل على هذا كثرة الطواحين المنصوبة على الأنهار ، والتي تستخدم في طحن هذه المادة، ومن المناطق التي اشتهرت بزراعة الحبوب؛ منطقة السوس [1]، وتامسنا[2]، وأودغشت؛

[1]- الحميري، الروض المعطار، ص:331. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 228.

[2]- النزهة، ص: 237، 240، 241.

يأكله فيها الملوك وأهل اليسار، وسائر أهلها يأكلون الذرة [1]. وسجلماسة؛ التي كانت تنبت الزرع لمواسم عديدة بزرع موسم واحد[2].

بالإضافة إلى ازدهار زراعة القمح والشعير والحنطة في فحص متيجة [3]، وانتشاره في سهول تلمسان وتيهرت، حيث كان يوجه في مراكب إلى الأندلس وغيرها من المناطق ، كما كان يحمل من مليانة، الواقعة على وادي شلف، ومن وادي ملوية، إلى افريقية والأندلس[4].

يضاف إلى ذلك؛ اشتهار مرسية، وغرناطة، واشبيلية، وجيّان، وشلب، بالقمح والحنطة والشعير، غير أن إنتاجها كان متواضعا[5]، الأمر الذي دعا هذه المناطق إلى تحقيق حاجياتها من هذه المادة باللجوء إلى الاستيراد[6]. وكانت تصدر المحاصيل الفائضة من منطقة تامسنا إلى خارج حدود الدولة عن طريق البر أو البحر، عبر موانئ متعددة ؛كميناء أسفي، وأنفا[7].

كما انتشرت زراعة بعض المحاصيل التابعة إلى هذه الفئة كالشعير والذرة ، غير أن انتشارها يعتبر محدودا مقتصرا على بعض المناطق كجبال درن وغمارة[8]، أما الأرز؛ فقد انحصر إنتاجه في وادي سوس [9]، يضاف إلى ذلك انتشار زراعة البقول الجافة كالعدس ، والفول ،

---

[1]– الاستبصار، ص: 215.

[2]– الإدريسي، النزهة، ص: 226. الاستبصار، ص: 201. الروض المعطار، ص: 305. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، طبعة حجرية، الجزائر، 1857م، ص:151.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 193.

[4]– الاستبصار، ص:133، 134، 171، 173. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 378.

[5]– ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى، كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982م، ص: 167.

[6]– الونشريسي، المعيار، ج8، ص: 142.

[7]– الحميري، الروض المعطار، ص: 57. الإدريسي، النزهة، ص ص: 239-241.

[8]– الاستبصار، ص: 215.

[9]– الإدريسي، النزهة، ص: 228.

والحمص في سهل تامسنا بمحاذاة قرية أم الربيع، حيث كان يصدر جزء من هذا الإنتاج عبر موانئ تامسنا[1].

ب/ الفــواكـــــــه:

انتشر نشاط البستنة انتشارا واسعا في هذه الفترة، سواء في بلاد المغرب أو في الأندلس، ويبدوا أن هذا الانتشار في بعض المناطق من بلاد المغرب، وبالضبط في البلاد الشرقية مثل قابس وصفاقص يعود إلى تلك الهجرات المستمرة من الشرق إلى أقصى المغرب، إما بسبب اضطراب الأمن، أو بسبب الهجرات الهلالية ثم الغزو النورماندي بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة التي يعول عليها في عمليتي الحرث والحصاد[2].

وهذا ما يفسر تركز الإنتاج وضخامته في الناحية الغربية لبلاد المغرب الموحدي، حتى إن بعض المدن أصبحت مستقلة في تحقيق حاجياتها مستغنية عن غيرها في كل الأمور الأساسية إلا ما كان من بعض الكماليات كالعطور مثلا كما هو الحال في مدينة فاس[3].

كما يعتبر اعتناء الموحدين بهذا الجانب، من خلال تطوير زراعة البساتين وملازمتها للمدن الكبرى؛ من أسباب انتشار البستنة، والاعتناء بالأشجار المثمرة، حيث أنها لم تقتصر على ضفاف الأودية، أو المناطق الجبلية فحسب – والتي كانت مشتهرة في هذا الجانب؛ من حيث الكمية، وحتى في نوعية محاصيلها، كما يصف ذلك الإدريسي [4]– بل توسعت إلى جميع المناطق، حتى تخوم الحواضر المشهورة، بحيث عرض على المنصور الموحدي بستان في مدينة

---

[1]– النزهة، ص: 237، 240، 531..

[2]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 194.

[3]– المراكشي، محي الدين عبد الواحد بن علي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، دط، ص: 444.

[4]– الإدريسي، النزهة، ص: 228، 230، 231، 528.

فاس، تدل ضخامة مداخيله السنوية المقدرة بخمس وأربعين ألف دينار [1] على عظم مساحته وتنوع محاصيله.

يعتبر الإنتاج الوفير لكل أنواع الفواكه من نتائج هذه السياسة تجاه هذا القطاع، إلى درجة أن أصبحت الفواكه غذاء متاحا للجميع، كما انخفضت أثمان هذه المنتجات بذلك السبب، فكانت الكثير من الفواكه لا تباع ولا تشترى لكثرتها، أو يباع بعضها لأبخس الأثمان[2].

أما بالنسبة لنوعية المحاصيل؛ فقد اشتهرت الكثير من المناطق بمحاصيل متنوعة، وانفرد بعضها بمحصول ومحصولين، فاشتهرت مدينة قابس بإنتاج الموز، حتى إن صاحب الاستبصار يذكر أنه لا يوجد إلا بها [3]، كما عرفت مدينة تونس وجلولاء وتبسا باللوز [4] ، وكانت هذه الأخيرة لكثرة فواكهها تمير جميع مناطق القيروان وسوسة وتونس بإنتاجها [5]، بينما اشتهرت تونس بالرمان والأترج والسفرجل والتين وجميع الفواكه [6]. كما كانت مدينة القل؛ مرسى قسنطينة، كثيرة الفواكه والعنب ، وفيها تفاح جليل [7]. بينما اعتبر السفرجل التاهرتي أحسن أنواع السفرجل وأملحه[8].

واشتهرت بعض مناطق شرق المغرب، وأوسطه، بإنتاج مادة التمور، حيث كانت مدينة قسطيلية أكبر بلاد الجريد إنتاجا له، ومنها يسوق إلى جميع مناطق افريقية وبلاد الصحراء، وذلك لكثرته ورخص سعره[9]، أما في المغرب الأوسط؛ فقد اشتهرت مدينة بسكرة بهذا المنتوج،

[1]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 157.

[2]– الإدريسي، النزهة، ص: 230

[3]– الاستبصار، ص: 113.

[4]– الاستبصار، ص: 119، 121، 163.

[5]– البكري، المغرب، ص: 32، 34، 41. الاستبصار، 121.

[6]– الاستبصار، ص: 121.

[7]– الاستبصار، ص: 121.

[8]– الاستبصار، ص: 178.

[9]– الاستبصار، ص: 155.

المنتوج، حيث اشتهر نوع منه يسمى الكسبا، وهناك نوع آخر يعرف بالللياري [1]. أما الأندلس فقد اشتهرت بعض مدنها بإنتاج الجوز كألبيرة وفريش[2]، كما انتشر إنتاج العنب في لبة[3]، والتين والتين في شذونة[4].

ج/ منتجات موجهة للتصنيع:

1/ الزيتون:

تنتشر زراعة الزيتون في كثير من المناطق في المغرب والأندلس، فقد شهدت زراعته اكبر انتشار واتساعه في فترة المرابطين والموحدين بعدما كانت منحصرة قبل ذلك في منطقة الغرب الأقصى في مدينة وليلي قبل الفترة الإسلامية [5]، حيث لقي تشجيعا كبيرا من طرف السلطات الموحدية لغراسته في كل المزارع التي أقيمت في ضواحي المدن الكبرى، وذلك نظرا لأنه المادة الأولية لزيت الزيتون؛ الذي يعتبر من المواد الغذائية الأساسية، والمحاصيل التجارية المربحة، وأفضل استهلاكا من زيت الأركان [6]. ويبدو أن انتشاره في بلاد الأندلس كان أكبر ومنتوجه أوفر، حتى أصبح يصدر إلى مناطق من بلاد المغرب الأقصى، خاصة عبر ميناء سلا[7].

---

[1]– الاستبصار، ص: 173.

[2]– ابن غالب، فرحة الأنفس، ص: 289.

[3]– نفسه، ص: 293.

[4]– فرحة الأنفس، ص: 294.

[5] – M. thourenot: introduction à la connaissance du Maroc. Casablanca 1942 p.35

[6]– الأركان: نبتة تنمو بصفة طبيعية في الجبال، تنتشر في غرب جبال درن والسوس، تستغل في رعي الماشية، يستخرج منها زيت الأركان، التي تدخل في تغذية السكان في منطقة حاحة وركراكة ووادي السوس، وتستهلك إما مباشرة، أو بعد خلطها بمواد أخرى كاللوز، كما أنها –لكثرتها – توجه لاستعمالات أخرى، كالإنارة بواسطة القناديل. ناصح محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، إشراف: محمد زنبير، 1987، ق2، ص: 343. وعن هذه النبتة انظر: الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت، ص: 118. مجهول، الاستبصار، ص: 210. ابن سعيد ،كتاب الجغرافية، ص: 127.

[7]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 239.

ففي المغرب ينتشر بكثافة في فاس ومكناسة [1] وتينمل ومراكش [2]، أما في الأندلس؛ فيتوفر في اشبيلية، حيث يمتد غرسه طولا من اشبيلية إلى لبلة على مسافة أربعين ميلا، وعرضا على مسافة اثني عشر ميلا، ومنها يتجهز به إلى الأفاق برا وبحرا [3]، وتميز اشبيلية بلاد المغرب من هذه المادة ومن غيرها من المواد التي ذكرها ابن خلكان كالعنب والتين [4]، كما يزرع في بلشانة، وشريش[5] والميرية[6].

لقد جاء ذكرنا لهذه المناطق على وجه التمثيل، لا على سبيل الحصر، وإلا؛ فان مناطق انتشار الزيتون أوسع مجالا من ذلك [7]، والذي يمكن الوصول إليه من خلال المصادر وتتبع ما يتعلق بهذه المادة من حيث الغراسة، أو ما تعلق بها من حيث التصنيع والتسويق، نجد أن هذه المادة تعتبر من بين أهم السلع التي كانت تمارس عليها التجارة سواء في الداخل من انتقالها إلى بلاد المغرب من بلاد الأندلس، أو انتقالها إلى خارج حدود الدولة عبر أنشطة التجارة الخارجية كما سنوضحه في الفصول القادمة.

2/ القطن

تعتبر مادة القطن من أهم المواد الموجهة للتصنيع، حيث كان يزرع بالمناطق المنبسطة، وقد اهتم العرب اهتماما خاصا بإدخال زراعة القطن إلى المغرب، ومن هناك انتقلت زراعته إلى

[1]- ابن عذاري، البيان الموحدي، ص131. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 115. الاستبصار، ص:187.

[2]- البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي، المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، 1971، ص: 120. الاستبصار، ص: 210. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 125.

[3]- الحميري، الروض المعطار، ص: 59.

[4]- ابن خلكان، أبي العباس احمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1970، ج7، ص 119.

[5]- الحميري، الروض المعطار، ص:169.

[6]- الروض المعطار، ص: 39. صبح الأعشى، ج5، ص: 217.

[7]- عن تفاصيل مناطق الإنتاج لهذه المادة ينظر: عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص ص: 384-390.

اسبانيا[1] لذلك اعتنى بها الموحدون اعتناء بالغا، حيث وسعوا مجال زراعتها وشجعوا على ذلك، حتى عمرت المنطقة بزراعته، والدولة ملتفتة له محافظة عليه على حد تعبير صاحب الاستبصار[2].

فأصبح نتيجة هذا الاعتناء وكثرة الإنتاج قطن داي، وتادلا، يخرج أكثره إلى جميع جهات المغرب، وفي ذلك يقول الإدريسي:"ويزرع بها وبأرباضها- يقصد مدينة داي- كثير من القطن، ولكنه بمدينة تادلا يزرع أكثر مما يزرع بمدينة داي، ومن مدينة تادلا يخرج القطن كثيرا ، ويسافر به إلى كل الجهات، ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى، ولا يحتاجون مع قطنها إلى غيره من أنواع القطن المجلوب من سائر الأقطار"[3] .

فالنص يدل على ضخامة إنتاج مادة القطن، كما يدل على الاستعمالات الصناعية المتعددة التي يستخدم فيها القطن، وان لهذه المادة أصناف وأنواع متمايزة، إما من حيث الجودة أو غير ذلك، بالإضافة على دلالته على تحرك هذه المادة الأساسية في النشاط التجاري الداخلي .

أما في الأندلس فقد اشتهرت بإنتاج هذه المادة مدينة اشبيلية، وبالضبط في كورة من كورها تسمى رندة، حيث وصفها ابن سعيد بان فيها مزارع القطن كثيرة[4].

3/ قصب السكر

يعتبر قصب السكر من بين المواد الفلاحية الصناعية الهامة التي تكون جزءا من المنظومة التجارية في بلاد المغرب، نظرا لأهميته الغذائية والصناعية في نفس الوقت، تنتشر زراعته في

---

[1]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط 1، 1980، ص: 242،241.

[2]- الاستبصار، ص: 200.

[3]- الإدريسي، النزهة، ص: 241. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 382. حاشية.

[4]- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج1، ص: 329.

منطقة وادي السوس، هذه الأخيرة التي يعتبر قصبها أحسن منتجو في المنطقة نظرا لحلاوته وكثرة مائه، الأمر الذي أهله للتصدير خارج منطقة إنتاجه[1]، وفي ذلك يقول الحميري: " وهي- أي السوس – بلاد السكر، بها منه كل شيء كثير، ويتجهز منه إلى الأفاق، ويصل فاضله إلى أقصى خراسان"[2]، وإنتاجه وفير وكثير بهذه المنطقة حيث يعمل منه ما يعم أكثر أهل الأرض[3].

كما ينتشر إنتاجه بكثرة في مدينة نفيس [4]، بل يتعدى إنتاجه حجم ما تنتجه بلاد السوس، حيث كان ينقل إلى مطاحن ومعاصر بمدينة مراكش القريبة من مكان إنتاجه، التي بلغت في عصر الموحدين أربعين 40 معصرة[5].كما نجد إنتاجه في أغمات، وتارودانت، وفي سبتة كذلك، حيث كان يسوق إلى خارج هذه المدينة لفائض إنتاجه[6].

أما في بلاد الأندلس فانتشاره اقل إذا ما قورن بإنتاج المدن المغربية، ومن خلال تتبع المصادر نجد أن أغلب المدن الأندلسية تنتج الكتان لا القطن إلا ما كان من مدينة اشبيلية في جنات المصلى كما ذكر الحميري في الروض المعطار[7].

4/ الكتان

تعتبر مادة الكتان من بين المواد الفلاحية الأساسية الموجهة للتصنيع، وهي بذلك كالقطن تمثل مادة أساسية في مجال المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وإذا كانت مادة القطن محدودة الانتشار في البلاد الأندلسية، فان الكتان أكثر وفرة في هذا الإقليم، حيث تنتشر زراعته في مجموعة من المدن الأندلسية.

---

[1]– الاستبصار، ص: 212.

[2]– الروض المعطار، ص: 329.

[3]– نفسه، ص: 230.

[4]– مدينة بالمغرب الأقصى بالقريب من مدينة مراكش، الاستبصار، ص: 208.

[5]– ناصح محمد، مرجع سابق، ص:

[6]– حسن علي حسن، مرجع سابق، ص: 242.

[7]– الحميري، الروض المعطار، ص: 19.

تنتشر زراعة هذه المادة في الناطق الساحلية، ويُعمل على سقايتها طوال الصيف؛ مرة واحدة في كل أسبوع حسب ما يذكر ابن بصال في كتاب الزراعة [1]، كما يصف ابن سعيد في كتابه المغرب مدينة البيرة بنواحي غرناطة بأنها كثيرة الكتان، وأنه يربو على كتان النيل[2].

أما بالنسبة للناحية الشرقية لبلاد المغرب ؛ فقد ذكر الإدريسي انتشاره في بونة [3]، كما هو متوفر في توزر[4]، بينما تشح وفرته في الناحية الغربية لبلاد المغرب حيث ينحصر إنتاجه في منطقة البصرة، حيث إذ بلغت شهرة هذه المنطقة بإنتاج هذه المادة حتى لقبت ببصرة الكتان؛ لان أهلها كانوا يتبايعون في بدأ أمرها في جميع تجارتهم بهذه المادة[5].

5/ منتجات أخرى موجهة للتصنيع

ويتبع مادة القطن من حيث؛ الإنتاج، والاستعمال، والممارسة التجارية، مادة **الحرير**، فإنتاجها وفير في مدينة مالقة [6]، وفحص البيرة ووادي أش وفنيانة [7]، وكل القرى حول مدينة جيان، حتى إنها لتعرف بجيان الحرير، أما بالنسبة لبلاد المغرب فان إنتاج هذه المادة قليل، بل يكاد يكون نادرا، إلا ما كان من إنتاجه في مدينة قابس، بل إن صاحب الاستبصار يجزم بانعدامه في بلاد المغرب، باستثناء هذه المنطقة[8].

كما توجد مواد فلاحية أخرى، تستخدم في مجال التصنيع، ومن ذلك مادة النيلج التي تستخدم لصناعة مواد التلوين أو الأصباغ، بالإضافة غالى مادة التاكوت؛ التي يستخدم في

---

[1]– **ابن بصال، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم، كتاب الفلاحة، تح: محمد عزيمان، منشورات محمد مولاي الحسن، تطوان، 1955، ص: 114.**

[2]– **ابن سعيد، المغرب، ج2، ص: 91.**

[3]– **الإدريسي، النزهة، ص: 117.**

[4]– **ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 127.**

[5]– **الاستبصار، ص: 189. الروض المعطار، ص: 108.**

[6]– **ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 93.**

[7]– **عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 387.**

[8]– **الاستبصار، ص: 113.**

دباغة الجلود، حيث تنتشر هاتين المادتين في منطقة وادي درعة، بالإضافة إلى مادة الحناء التي تسوق من هذه المنطقة إلى جميع البلاد لطيبها، ولها مزية في البيع على سواها[1]

إن ذكرنا لهذه المواد؛ ليس من باب الإحصاء والتقييد، وإنما هو من باب التمثيل والذكر لأهم المنتجات الفلاحية التي كانت توجه لمجال الاستهلاك والتغذية، أو أنها كانت توجه إلى التصنيع؛ باعتبارها مواد أولية أساسية في مجال التصنيع. وسواء كانت هذه المواد تنتمي إلى هذه الفئة أو تلك؛ فإنها تعمل دورا أساسيا في عملية التسويق وتبادل السلع، أو ما يسمى بالتجارة الداخلية والخارجية، الأمر الذي نركز عليه بالدراسة، لذلك سنجد هذه المواد في لائحة المواد الأساسية الموجهة إلى التصدير في عملية التبادل التجاري كما سيأتي.

[1] – الاستبصار، ص: 206، 207.

ثانيا: النشاط الصناعي

الصناعات الفلاحية

الصناعات الجلدية

الصناعات الخشبية

الصناعات المعدنية

إذا ما تتبعنا المصادر التاريخية عن هذه الفترة، فإننا نجدها شحيحة على أن تعطينا صورة متكاملة عن نشاط التصنيع في بلاد لمغرب الإسلامي الوسيط بصفة عامة، وعصر الموحدين بصفة خاصة، عدا ما يوجد من إشارات متناثرة في ثنايا المصادر المتعلقة بالتاريخ السياسي، أو المصادر الأخرى؛ المتمثلة في كتب الجغرافيا والرحلات أو كتب النوازل، والتي تعتبر في مثل هذه المواضيع الحضارية مصادر أساسية في البحث ومقدمة حتى على كتب التاريخ السياسي.

هذه الإشارات التي يمكن أن نكون بها صورة إجمالية عن هذا النشاط المتمثل في الصناعة، والتي نقصد بها تسخير المواد الأولية الفلاحية منها، أو الحيوانية، أو المعدنية، وتحويلها إلى مواد مصنعة قابلة للانتفاع بها؛ سواء من ناحية الاستهلاك، أو من ناحية الاستعمال. وهو غير المصطلح العام الذي يطلقه الكثير من مفكري هذا العصر– أمثال العلامة عبد الرحمن بن خلدون وغيره – على جميع مجالات الإبداع في النواحي العلمية والفنية والاقتصادية.

ومن خلال هذه الإشارات كذلك؛ يمكن أن نستنتج بعض الملامح التي تميز بها هذا المجال؛ ومن ذلك؛ الجزم بأن تطور هذا النشاط مقترن بالجانب السياسي، وبتشجيع الحكومة الموحدية ورجال الاستثمار من الطبقة الغنية فيها، بالإضافة إلى طبقة كبار التجّار، حيث نجد أن أغلب ناتج العملية الصناعية يخضع لعملية التسويق والتداول التجاري من طرف طبقة التجار على المستوى الداخلي، أو في مجال التجارة الخارجية. وهذا ما يجعلنا نستشف أهمية هذا القطاع في مجال التجارة الخارجية للموحدين.

كما يعود انتعاش الصناعة إلى عوامل أخرى مكملة للدعم الحكومي له؛ كازدهار العمران ونمو السكان، وتزايد الحاجة إلى الاستهلاك والاستعمال، الأمر الذي شجع كثرة التصنيع وتنوعه لسد حاجيات المجتمع، إضافة إلى تطور الدولة الموحدية في مجالات الحضارة من العمران؛ كالمنشات المعمارية المتمثلة في القصور، والمساجد، والجسور، والقنوات، والصهاريج.

وكذلك ما تعلق بالجيش وكثرة عدده، وتنوع أساليب الحرب عنده، وحاجته إلى آلات الحرب المختلفة،كل ذلك، دعا إلى تنوع مجالات التصنيع، وكثرة الإنتاج فيها ، وبالتالي نشاط التسويق والحركة التجارية في هذا المجال.

و ملميدل على ذلك النص الذي رواه الجزنائي في زهرة الآس والذي نقله من خط مشرف مدينة فاس أيام الخليفة الناصر الموحدي، حيث يعدد الجزنائي فيه دور الصناعة بهذه المدينة، إذ بلغ عدد ما ذكره من مصانع: 3766 مصنعا، 3094 منها للطرازة، و 400 أحجار عمل الكاغد، و 116 دارا للصباغة، و 86 دارا للدباغين، و 47 دارا لعمل الصابون، و12 دارا لتسبيك الحديد والنحاس، و 11 دارا لعمل الزجاج، هذا كله داخل المدينة، عدا الدور الموجودة خارجها المقدرة ب 180 دارا لصناعة الفخار [1]. كما ذكر المنوني وجود دارين لسك النقود الذهبية بهذه المدينة، إحداهما بعدوة الأندلسيين، والأخرى في عدوة القرويين[2]

والنص ذو أهمية بالغة في الموضوع من حيث أنه منقول من إحصائيات أحد موظفي الدولة في هذا المجال [3]، وعلى الرغم من أن هذا العدد الهائل للمصانع بهذه المدينة يدعوا الى التشكيك في هذه الإحصائيات، غير أن الناظر بعين المعاصر لفترة القرن السادس يجد فيها شيئا من الصحة نظرا لبساطة هذه المصانع وتواضعها. كما يدل دلالة واضحة على أهمية مجال التصنيع وازدهاره على عهد الموحدين .

---

[1]– **الجزنائي، أبو الحسن علي، زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1411هـ/1991م، ص: 44.**

[2]– **المنوني محمد، حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989م، ص: 172.**

[3]– **من تنظيمات الدولة الموحدية المالية أن جعلت الضرائب على الصناعات بمقدار دخل الصناع، حيث وكل تحصيلها وضبطها إلى أمين كل صنعة، حيث يقوم بدوره برفعها إلى المشرف أو صاحب الأعمال في مدينته، هذا الأخير الذي يقوم بحفظ إحصاء عام لكل الصناعات وأربابها وعمالها. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 211.**

ومن خلال ما سيأتي، سنحاول رصد ما يتعلق بمجال التصنيع في مختلف المجالات: الغذائية، والنسيجية، والمعدنية، مع تحديد مراكز التصنيع وأماكنها، وبيان علاقة ذلك بالتجارة الداخلية والخارجية.

والجدير بالإشارة قبل ذلك أنه يمكن تصنيف أنواع الصناعات إلى:

صناعات فلاحية؛ تندرج تحتها الصناعة الغذائية، والنسيجية بمختلف أنواعها، ويدخل في إطار ذلك الوراقة باعتبار أصلها من الكتان والقطن، والصناعة الجلدية، وأخيرا الصناعة الخشبية، أما النوع الثاني فهو: **الصناعة المعدنية**، ويدخل في إطارها: صناعة النقود، وصناعة الأسلحة، وبعض الصناعات الموجهة لتجهيز المنشآت العمرانية، وما يهمنا من هذا الصنف، صناعة الأسلحة، والصناعة العمرانية باعتبارها ذات صلة مباشرة بالنشاط التجاري، أما صك النقود فسنؤخر الحديث عنه في مجال الحديث عن آليات التبادل التجاري.

أولا: الصناعات الفلاحية

أ/ الصناعة الغذائية

– صناعة الزيوت

ما يمكن التركيز عليه من هذه المادة هو زيت الزيتون المستخرج من ثمار الزيتون ، فهو الأكثر شيوعا دون غيره من الزيوت الأخرى كزيت السمسم مثلا، وذلك لضئالة الإنتاج فيها، حيث لا يؤهل هذا المنتوج إلى عمل الزيوت منه، ويأتي في المرتبة الثانية بعد زيت الزيتون زيت الأرقان، الذي انتشر في المغرب الأقصى بسبب توفر أشجار الأرقان في جبال درن وواد

السوس[1]. غير أن زيت الزيتون طغى على استعمالات هذه المنطقة والسبب يعود – بالإضافة إلى كثرة انتشار بساتين الزيتون– إلى صعوبة استخراج الزيت من ثمرة الأرقان.

وما يهمنا من مراكز إنتاج مادة زيت الزيتون؛ ما كان منها مركزا لتصدير هذه المادة، ومساهما في عملية التبادل التجاري الداخلي والخارجي، ومن بين المراكز المعنية بهذا الوصف؛ مدينة صفاقس، حيث تعتبر مركز معاصر الزيتون في شرق المغرب الموحدي، نظرا لتوفرها على غابة كبيرة من الزيتون، ونظرا لكثرته وجودته كانت هذه المدينة تلبي حاجيات افريقية ومنه كانت تمتار هذه المنطقة، كما كانت تحمل منه المراكب إلى بلاد الروم، وأهل صقلية، وايطالية، وجميع سواحل الأرض الكبيرة، على حد تعبير صاحب الاستبصار.[2]

أما الناحية الغربية من بلاد المغرب فقد اشتهرت بمادة الزيت المستخرج من الزيتون قبل الفترة الإسلامية، فلقد أثبتت حفريات في منطقة وليلي عن وجود ثلاثين 30 معصرة زيتون، حيث كانت تصدر هذه المادة عبر ميناء لكسوس إلى روما [3]، وانتشر وكثر استعماله في الفترة المدروسة نتيجة تشجيع الحكومة لمشاريع الغراسة، والتي كان شجر الزيتون في طليعتها، وهذا ما يفسر انتشار الكثير من معاصر الزيتون في المدن المغربية كفاس، ومكناسة، ومراكش[4].

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنه يبدو أن إنتاج الزيت بالمنطقة لم يلب حاجيات السكان، مما دفع إلى استيراد هذه المادة من بلاد الأندلس، حيث يذكر الحميري في معرض حديثه عن

---

[1]– الاستبصار، ص: 212. الإدريسي، النزهة، ص: 230، 231. تعتبر عملية استخلاص الزيت من شجر الأرقان صعبة، حيث يقطف الثمر، ويوضع بين يدي الماعز، فتأكل قشرته الخارجية، فيؤخذ فيغسل، فيكسر، ثم بعد ذلك يطحن زيتا.

[2]– الاستبصار، ص: 116، 117.

[3] – M. thourenot: introduction à la connaissance du Maroc. p.35

[4]– الاستبصار، ص: 187، 188، 210.

مدينة اشبيلية؛ أن أهل هذه المنطقة جل تجارتهم الزيت، يتجرون به إلى المشرق والمغرب، برا وبحرا[1].

من خلال ما سبق نلمس حركة الاتجار بهذه المادة داخليا ، حيث تنتقل من مدينة صفاقس إلى مناطق افريقية، ومن اشبيلية إلى بلاد المغرب الأقصى، بينما يوجه الفائض الى التصدير على المستوى الخارجي من مدينة صفاقس إلى بلاد الروم وصقلية وايطاليا وسواحل أوربا.

– صناعة السكر

عرفت هذه الصناعة خلال الفترة الموحدية انتعاشا كبيرا، نظرا لانتشار مزارع قصب السكر في الكثير من المناطق الخاضعة لسلطانها، وبالخصوص؛ مناطق المغرب الأقصى، حيث اشتهرت بإنتاجه منطقة السوس في مدينة تارودانت، ومن هذه المنطقة كان يصدر إلى جميع بلاد المغرب **وافريقية والأندلس**[2]، بل نظرا لجودته، كان يصل إلى أقاصي **خراسان** ببلاد المشرق[3]، كما اشتهرت بإنتاجه سبتة، حيث كان يوجه إنتاجها إلى التسويق الداخلي في بلدان المغرب المجاورة لها [4]، والجزائر [5] ومراكش، هذه الأخيرة التي بلغ عدد معاصر السكر بها أربعين معصرة[6].

فالمناطق المعنية بالتبادل التجاري لمادة السكر المستخرج من قصبه، إقليم السوس، حيث كان يسوق منه السكر إلى افريقية والأندلس داخليا، وإلى أقاصي منطقة خراسان، ببلاد

[1]– الحميري، الروض المعطار، ص: 59.

[2]– ابن القطان، نظم الجمان، ص: 238. الاستبصار، ص: 212.

[3]– الحميري، الروض المعطار، ص: 329، 330.

[4]–. الحميري، ص: 303. الإدريسي، النزهة، ص: 528

[5]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 176.

[6] – **Deverdum.G: Marrakech des origines à 1912 .Rabat 1959… Op.cit**

المشرق الإسلامي، كما كانت تصدر سبتة فائض إنتاجها إلى المناطق الداخلية من بلاد المغرب.

– الصناعة النسيجية

على الرغم من تطور الصناعة النسيجية على عهد الموحدين في المغرب والأندلس إلا أن الإشارات حول تسويق المنتجات ومجالات التبادل التجاري حولها ضئيلة جدا، أما بالنسبة لمناطق الإنتاج فقد تركزت بالنسبة للأندلس في المرية، حيث كان جل أهلها صناع نسيج وحياكة، والبيرة؛ التي كان كتانها يصل إلى أقاصي بلاد المسلمين [1]، كما اشتهرت جيان بحريرها الذي يفوق حرير البيرة طيبا [2]، ويبدو أن منسوجات الأندلس كانت تصل إلى بلاد المشرق، حيث ذكر المقري أن الأندلس اشتهرت بصناعة الديباج، حيث كان يتعجب المشارقة من صنعته، كما كانت تعمل البسط في مرسية التي كان يغالى في ثمنها بالمشرق، وكانت تصدر إلى بلاد افريقية[3].

أما في المغرب فقد اشتهرت بالنسيج مدينة سلا والسوس وغرب جبال درن، ومنطقة قبائل لمطة[4]، وسجلماسة، وتلمسان، ووجدة، حيث كانت توجه منتوجات هذه المناطق إلى الإسكندرية[5]، والظاهر أن أحسن منتوجات هذه المنطقة منسوجات وجدة، حيث أن أكسيتها

[1]– الروض المعطار، ص: **46**.

[2] – الروض المعطار، ص: **183**.

[3]– المقّري، أبو العباس احمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، **1408**ه/ **1988**م، ج**1**، ص: **201**، **202**.

[4]– الاستبصار، ص: **15**

[5]– الاستبصار، ص: **170**، **177**. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: **117**.

أكسيتها الصوفية ليس لها نظير في الجودة، يساوي الكساء منها 50 دينارا[1]، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الجودة أكسية منطقة بجاية، حيث يساوي الكساء منها 30دينارا[2].

والإشارات الواردة تدل أن مناطق تسويق هذه المنتجات النسيجية سواء كانت من القطن أو من الصوف، هي بلاد المشرق الإسلامي، والإسكندرية بمصر، كما كانت تجلب بعض أنواعه من بلاد الأندلس إلى افريقية.

– صناعة الورق

ترتبط هذه الصنعة بالمواد الفلاحية؛ كالقطن والكتان، إذ كان الورق يصنع منهما، لذلك أدرجت تحت الصناعات الفلاحية، والظاهر من خلال الإشارات القليلة عن هذه الصنعة أنها لم تتبوأ مكانة قوية من حيث الإنتاج والتداول التجاري داخل بلاد المغرب والأندلس في العصر الموحدي. وهذا ما يفسر لنا تفشي الكتابة على الرّق في بداية القرن السادس الهجري في بلاد المغرب الإسلامي.

وفي الأندلس ظهرت مدينة شاطبة كأهم مدينة منتجة للورق في بداية القرن السادس الهجري، والى غاية منتصفه، حيث " يعمل بها كاغد لا نظير له بمعمور الأرض، يعم المشرق والمغرب"[3] ، فتكون شاطبة بذلك هي الممون الأساسي لبلاد المغرب والمشرق بهذه المادة بغض النظر عن مجال استعمالها في هذه المناطق من حيث التوسع، أو اقتصارها على خاصة معينة، بحكم أن هذه الفترة كان ينتشر بها الرق كمادة أساسية للكتابة.

---

[1]– الروض المعطار، ص: 607، 608.

[2]– الاستبصار، ص: 170.

[3]– الحميري، الروض المعطار، ص: 337.

ثم ظهرت بعد ذلك مراكز جديدة لصناعة الورق ؛ كبلنسية، التي قد يرجح أن تكون المركز الرئيسي للورق بعد شاطبة، وذلك بسبب وفرة الكتان بها وجودته، وكثرة النسّاخ والوراقين بها[1] وفاس التي بلغ بها عدد دور صناعة الكاغد أربعمائة مصنع[2].

إن هذه الإشارات الشحيحة؛ لا تفي بالغرض المطلوب من أجل تكوين صورة متكاملة عن نشاط إنتاج الورق، ودوره في حركة التجارة الداخلية والخارجية، وما يمكن استنتاجه؛ أن هذه الصنعة لقيت انتعاشا وتطورا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وبخاصة في المناطق الغربية للدولة الموحدية، وسبب ذلك يعود إلى توفر المواد الأولية لصناعة الورق في هذه المنطقة، كما يمكننا القول بازدهار تجارة الورق فرضا، ولو على المستوى الداخلي، بسبب تطور الدولة على المستوى التنظيمي والإداري وحاجتها إلى هذه المادة في دواوين الدولة المختلفة والكثيرة، بالإضافة إلى اعتناء المجتمع في هذه الفترة بالكتاب، مما أدى إلى تطور ما يتعلق به من صنائع؛ انطلاقا من الورق الذي يكتب عليه، وصولا إلى فنون التجليد والتذهيب المتعلقة بهيكله الخارجي.

ثانيا: الصناعة الجلدية

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات القديمة في المنطقة، حيث كانت توجه منتجاتها للاستهلاك المحلي بالنسبة للمناطق الريفية، بينما كان الإنتاج في المدينة يوجه للتسويق ، حيث كان يلعب دورا في مجال المبادلات التجارية.

[1]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 224. وعن الوراقة والمكتبات في هذا العصر وما يتعلق بهما، انظر: المرجع نفسه، ص ص: 224–229.

[2]– الجزنائي، زهرة الآس، ص: 44. ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص: 48.

لقد انتشرت هذه الصناعة خلال القرن السادس في مناطق كثيرة من بلاد المغرب والأندلس على السواء، حيث ازدهرت في مراكش، وسلا وفاس، بل نجد مدينة فاس قد بلغ عدد دور الصناعات الجلدية بها في عهد الخليفة المنصور 86دارا للدباغة[1].

كما نجدها انتشرت في تلمسان من المغرب الأوسط، والظاهر أن هذه المنطقة كانت من بين المراكز الصناعية الممولة لكثير من مناطق المغرب والأندلس بهذه المنتجات، وبخاصة ما تعلق منها بجانب الفروسية وتجهيز الخيول[2].

حضيت المناطق الشرقية بمكانة مهمة في هذه الصناعات، ويعزى عامل ذلك إلى توفرها على المادة الأولية لمزاولة هذه الصناعة باعتبارها منطقة رعوية أبرز منتجاتها الجلود، وبخاصة مدينة قابس؛ التي تحولت في هذه الفترة من منطقة نسيجية إلى منطقة مصنعة للجلود ومركزا للدباغة[3].

أما بالنسبة للأندلس، فقد كانت تحول الجلود المستوردة من لمطة إلى مصنوعات جلدية قابلة للاستعمال، حيث كان يتم ذلك في منطقة باجة، التي اشتهرت بدباغة الأديم الذي لا يبلغه دباغ[4]، ونظرا لاختصاص صناعة الدباغة بالأنهار الجارية خارج المدن وأسوارها، يرى بعض الباحثين أن مدينة باجة فقدت مكانتها في هذه الصنعة خلال القرن السادس بسبب اضطراب الأمن فيها طوال هذه الفترة، ويرشح غرناطة مركزا أساسيا للدباغة بدلا من باجة[5].

---

[1]– ابن ابي زرع، روض القرطاس، ص: 48. الجزنائي، جنى زهرة الآس ص: 44.

[2]– ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص: 246.

[3]– نزهة المشتاق، ص: 279.

[4]– نفح الطيب، ج1، ص: 159. ابن سعيد، المغرب، ج1، ص: 403.

[5]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 229.

ومن بين المصنوعات الجلدية التي لقيت رواجا في هذه الفترة؛ الأغشية والحزم والمدورات الجلدية التي كانت تنتج في مدينة مالقة [1]، كما أنتجت معدات الفروسية من السروج وغيرها بتلمسان[2]، واشتهرت لمطة بالدروق القوية المتينة التي لا يخترقها سيف ولا رمح[3].

ثالثا: الصناعات الخشبية

دعت الحاجة إلى انتشار هذه الصناعة، وساعد على ازدهارها توفر بلاد المغرب والأندلس على مساحات هائلة من الغابات المختلفة الأشجار، التي كانت تستخدم – بالإضافة إلى استثمار أخشابها في الصناعات الخشبية – في الرعي والصيد .

والحديث عن هذه الصناعة لا يتعلق بدوره في مجال المبادلات التجارية بقدر ما يتعلق بأهميته في المنشات التي تعتبر أساسا للمؤسسات التجارية كالحوانيت والقيساريات والفنادق، أو أساسا لبعض المنشئات المسهلة لحركة القوافل التجارية ؛ كإنشاء الجسور والقناطر، أو مادة اساسية لصناعة السفن التي تعتبر وسيلة التواصل الرئيسية في العلاقات التجارية عبر المسالك البحرية، بين أقطار المغرب والأندلس داخليا، ومع المشرق الإسلامي واسبانيا والمدن الايطالية والجزر المتاخمة لها في التجارة الخارجية.

فبالنسبة للقناطر نجد الدولة الموحدية أولت اهتماما وعناية كبيرتين بإنشائها على الأودية والأنهار، في المناطق ذات الشأن الاقتصادي، أو لحاجة الجيش في حركاته إلى هذه المنشئات، ومن أمثلة ذلك؛ القنطرة الرابطة بين مدينتي سلا والرباط التي أنشأها الخليفة يعقوب الموحدي، حيث نجدها " مركبة على ثلاث وعشرين معدية، مدت عليها أوصال الخشب،

---

[1]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 219.

[2]– حيث يتجهز منها الفارس كما يصفها ابن سعيد في كتابه المغرب، ج2، ص: 246.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 230.

وصلبت عليها الألواح والفرش الوثيق الذي لا يؤثر فيه الحافر، تجوز عليها العساكر والمسافرون "[1]، فالقنطرة ذات أهمية في مجال النشاط الاقتصادي، وتسهيل حركة التجار.

كما تعتبر صناعة السفن من بين أهم الصناعات الخشبية، وهي ذات مكانة في الجانب العسكري والتجاري، حيث نجد انتشار صناعة السفن التجارية في المنطقة قبل الفترة الموحدية، هذه الصناعة التي أولاها الموحدون اهتماما بعد مجيئهم إلى الحكم، حيث أبقت الدولة على المراكز التقليدية المتخصصة في صناعة السفن التجارية مثل طنجة وسبتة، إذ تعتبر الأوراش المخصصة لبناء السفن في هذه المدن من أقدم دور الصناعة المغربية على الإطلاق، ثم عمل يوسف بن عبد المؤمن على توسيعها حيث ظلت مرتبطة باسمه حتى سقوط المدينة بيد البرتغال سنة 818هـ/1415م[2].

بالإضافة إلى ذلك؛ التفتت الدولة الموحدية إلى المراكز المتواجدة في الناحية الشرقية من خلال الاعتناء بتجديد ما أهمل منها، فأصبحت تونس، وعنابة، وبجاية، والمهدية، ووهران، مراكز ذات أهمية في صناعة السفن، كما قامت بإنشاء مراكز أخرى في منطقة سلا[3].

ويمكن الإشارة إلى بعض المراكز الثانوية المتعلقة بصناعة السفن الصغيرة والقوارب التي تستخدم في النقل والصيد، حيث يوجد أهم مركز لها بالحبالات بالقرب من مدينة فاس، نظرا لتوفرها على ثروة خشبية هائلة، حيث كان يدخل إليها من خشب الأرز كل يوم ما لا يحصى كثرة[4].

---

[1]- الاستبصار، ص: 141. المعجب، ص: 445.

[2]- الإدريسي، النزهة، ص: 529. محمد الشريف، سبتة الإسلامية دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي(عصر الموحدين والمرينيين)، منشورات جمعية تطاون، الرباط، ط2، 2006م، ص: 48، 49.

[3]- عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دت، ص266، 267. روض القرطاس، ص:62.

[4]- الاستبصار، ص: 187. الجزنائي، جنى زهرة الآس، ص: 35.

وفي جانب المعمار ؛ سوّقت المنتجات الخشبية ، ولقيت رواجا في هذا المج ال، حيث استخدم الخشب في تسقيف المنازل والقصور، وفي صناعة الأبواب والمنابر ومقصورات المساجد[1]، بل إن التنافس الذي ظهر في أوساط الأسر الغنية على تزيين القصور بالأفرشة والأثاث الخشبي زاد من نشاط هذه التجارة، الأمر الذي أدى إلى زيادة استعمال المواد الأولية الخشبية من أجل توفير هذه المستلزمات وتسويقها[2].

رابعا: الصناعات المعدنية

*** مصادر المعدن**

تشير مصادر القرن السادس الهجري إلى تنوع استغلال المعادن، وأهميتها الصناعية، ودورها في التبادل التجاري، مما يوحي بالتطور الذي وصلت إليه هذه الصنعة في أقطار المغرب الإسلامي خلال هذه الفترة.

لقد ساعد على تنوع الصناعات المعدنية؛ وفرة المادة الأولية المنتشرة في أرجاء بلاد المغرب والأندلس، حيث نجد معدن الحديد بمرسية، والمرية، وأوربة ما بين دانية وشاطبة، وما بين وهران وسبتة بمنطقة تسمى تمسامان، وببجاية وبونة [3]، والفولاذ ذو النوعية الممتازة باشبيلية[4]، والفضة بشنترة بغرب الأندلس، وبالقرب من مكناسة بموضع يدعى حصن وركنّاس، وبتارودانت بمنطقة زنجدر حيث تشتهر فيه صناعة الفضة واستخراجها، والنحاس بسوس من

---

[1]- روض القرطاس، ص: 60، 61.

[2]- عن أنواع المنتجات الخشبية في بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين ينظر: عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص ص: 233-235.

[3]- النفح، ج1، ص: 201، 202. المعجب، ص: 447، 448،، 449. الإدريسي، النزهة، ص: 260، 291، 562، 574.

[4]- النفح، ج1، ص: 202.

بلاد المغرب يستخرج مع معدن يسمى توتيا يصبغ به النحاس فيتحول من الأحمر إلى اللون الأصفر[1]، والكبريت في منطقة بين برقة وطرابلس[2].

كما يتوفر الزئبق بحصن أبال بالقرب من قرطبة [3]، والرخام وخالص المرمر في تونس، الذي ورثته من مدينة قرطاجة القديمة [4]، التي يذكرها الحميري باسم قرطاجنة [5]، وهي غير قرطاجنة الأندلس.

أما معدن الذهب؛ فيقل في هذه المنطقة، حيث ظلت بلاد السودان الممون الرئيسي لبلاد المغرب والأندلس بهذا المعدن النفيس، ولم تذكر مصادر القرن الخامس إلا مركزا واحدا في بلاد المغرب الغربية وصفه البكري بأنه ذو أهمية في هذا الشأن، وهي منطقة تازة، إلا أنه لم يرد لهذا المركز ذكر في مصادر القرن السادس، ولعل ذلك يعود إلى نفاذه من هذه المادة، أو أهمل بسبب تدفق هذه المادة من بلاد السودان عبر سجلماسة؛ الطريق الرئيسي لمعدن الذهب إلى المغرب والأندلس ومن ثم البلاد الأوربية، وهذا الأخير هو المرجح، حيث يدل عليه سيطرة الموحدين على سجلماسة سنة 535هـ، قبل سيطرتهم على العاصمة مراكش، وذلك من اجل إحكام قبضتهم على طريق مورد هذه المادة الاقتصادية المهمة.

التصنيع

لقد كانت هذه المواد المعدنية تصنع أحيانا في مراكز استخراجها، أو تسوق كمادة خام إلى مراكز تصنيع أخرى، نظرا للتكلفة الباهضة التي كانت تتطلبها هذه العملية؛ من حيث اليد العاملة، ومصاريف التصنيع، فقد ذكر الحميري أن خدمة معدن الزئبق بقرطبة يتطلب أكثر من

---

[1]- المعجب، ص: 447، 448.

[2]- المعجب، ص: 447.

[3]- الحميري، الروض المعطار، ص: 6. المعجب، ص: 448.

[4]- المعجب، ص: 436.

[5]- الحميري، الروض المعطار، 362، 363.

ألف عامل، يقومون بقطع الحجر، ونقل الحطب، وعمل أواني السبك، والتصفية، وبناء الأفران[1].

وبالتالي فإن المعادن الخام تعتبر أول مادة تسويقية في هذا الجانب، أما المنتجات المصنعة من هذه المعادن فكثيرة، إذ انتشرت في الكثير من المناطق بالمغرب والأندلس ولقيت رواجا كبيرا، وكانت من بين أهم السلع المتبادلة في مجال الحركة التجارية.

انتشرت المصنوعات الذهبية في بعض المناطق مثل قفصة ومرسية، وعلى الرغم من أن مثل هذه الصناعات لم تلق رواجا في بلاد الإسلام نظرا لموقف نصوص الشرع منها؛ حيث منع تداول الأواني الذهبية واستعمالها، إلا أن المصادر تشير إلى وجودها، ولا ندري إن كانت توجه للاستعمال أو لأغراض أخرى؟، فنجد قفصة ؛ يصنع بها أوان عجيبة، و أوان مذهبة غريبة[2]، وصنعت السكاكين ومقصات مذهبة، وجميع حاجيات المنزل في مرسية، حيث كانت هذه المواد تسوق بعد تصنيعها إلى البلاد الشرقية والغربية[3].

ومع ذلك تبقى استعمالات الذهب محدودة في مجال التصنيع، وذلك نظرا لاختصاصه في صناعة المسكوكات والنقود، وهذا الاختصاص سنتحدث عنه في موضعه.

كما انتشرت صناعة الفضة في هذه الفترة، واعتبرت من بين أهم المنتجات المعدنية التي لقيت رواجا في مجال التجارة الداخلية وحتى الخارجية، حيث اشتهرت منطقة السوس بالمغرب الأقصى باستخراج هذه المادة من منجم زكندر، الذي يستغل من طرف سكان هذه المنطقة لحسابهم ويدر عليهم الفوائد الجمة، حيث كانت تسوق مصنوعاته الفضية إلى كل الأقطار ،

1- الحميري، الروض المعطار، ص: 06.

2- الاستبصار، ص: 154.

3- صبح الأعشى، ج5، ص: 219. نفح الطيب، ج1، ص: 201.

حتى اشتهر بذلك، كما كان هذا المركز مقصدا للتجار وكل من له حاجة في مصنوعات الفضة[1].

أما بجاية؛ فقد كانت من أهم المراكز الصناعية في الجهة الشرقية من بلاد المغرب – خاصة في النصف الأول من القرن السادس الهجري – واختصت منطقة تلمسان بصناعة عدة الخيل، حيث كان الفارس يتجهز من هذه المدينة[2].

أما صناعة النحاس فقد كانت أكثر رواجا، حيث خصص لها في مدينة فاس وحدها اثني عشر "12" دارا لسبك النحاس [3]، يتوفر هذه المعدن بمنطقة سوس، حيث كان يستخرج ويسوق خاما إلى مراكش وفاس، بحيث يتم تصنيعه هناك، وذلك بخلطه مع معدن التوتيا الذي يستخرج من نفس المنطقة، فيصبح لون النحاس أصفرا بعد خلطهما[4]، كما اعتبر نحاس منطقة تادلا من أجود أنواع النحاس في المشرق والمغرب، حيث يسوق إلى مختلف المناطق[5].

ويلحق بهذه المعادن مادة الملح، الذي يستخرج من السوس، وبالقرب من مدينة فاس حيث يعتبر أهم مادة يصدرها المغرب إلى بلاد السودان [6]. بالإضافة الى بعض الثروات المستخرجة من باطن البحر والتي لها دور في مجال التبادل التجاري؛ كالمرجان الذي يستخرج من منطقة سبتة والذي يحمل إلى مدينة غانة وجميع بلاد السودان[7].

ويمكن الحديث عن بعض المنتجات ذات الصلة بهذا الجانب من حيث مصادر تصنيعها، كالصناعات الخزفية، وصناعة الزجاج، باعتبار التربة وأنواعها المصدر الأساسي

---

[1]– المعجب، ص: **447**.

[2]– ابن سعيد، المغرب، ج2، ص: **246**. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **260**.

[3]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: **48**.

[4]– المعجب، ص: **447**.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **241**.

[6]– البكري، المغرب، ص: **171**. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: **35** .

[7]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **529**.

لتصنيع هذه المواد، حيث لقيت هذه الصناعة رواجا وازدهارا كبيرا في بلاد المغرب، ولا أدل على ذلك من وجود مائة وثمانية وثمانين (188) معملا لصناعة الفخار، وإحدى عشر (11) مصنعا لعمل الزجاج، وذلك بمدينة فاس لوحدها [1]، ويمكن أن تكون هذه المواد المصنعة قد لعبت دورا في مجال التبادل التجاري بين أقطار الغرب الإسلامي.

لقد انتشرت صناعة الخزف والفخار والزجاج في الأندلس، وبخاصة في مرسية، ومالقة، إذ يصنع فيهما الفخار المذهب، ويسوّق إلى بلاد افريقية، و إلى مناطق أخرى[2]، بينما في شرق المغرب اشتهرت كل من تونس وقفصة، حيث تميزت هذه الأخيرة بخزفها الأبيض المشهور باسم الريحية[3].

لقد ازدهرت الصناعات في القرن السادس الهجري في بلاد المغرب والأندلس على عهد الموحدين، وتعددت بتعدد الموارد الطبيعية الخام التي تعتبر أساس هذه المصنوعات، فمنها المصنوعات الفلاحية المستخرجة من المحاصيل الفلاحية، ومنها المصنوعات المعدنية المعتمدة أساسا على الثروة المعدنية الكبيرة والمنتوعة المنتشرة في أرجاء بلاد الغرب الإسلامي، وعلى رأسها المصنوعات الفضية والنحاسية والحديدية.

لقد أدى إلى ازدهار الأنشطة الاقتصادية كثير من العوامل، وعلى رأسها وفرة المواد الأولية الخام وتنوعها، ووجود يد عاملة مؤهلة في هذا المجال ، وبخاصة تلك الواردة من بلاد الأندلس إلى المغرب، وتحت إشراف كل ذلك دعم السلطة الموحدية لمثل هذه الأنشطة وتسخيرها في بناء الدولة، خاصة ما تعلق منها بالجانب العسكري والمعماري، كل ذلك أدى إلى ازدهار التجارة وتنوع المواد المتبادلة في هذه العملية، حيث يمكن القول إن هذه الأنشطة

---

[1]- جنى زهر الأس، ص: 44. روض القرطاس، ص: 48.

[2]- نفح الطيب، ج1، ص: 152، 163، 202. ابن سعيد، المغرب، ج1، ص: 424. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 219.

[3]- الاستبصار، ص: 154.

الاقتصادية المذكورة هي العامل الأساسي في توجيه نمط التبادل التجاري ومجالاته، وهي المحفز على ازدهار التجارة وتطورها، واعتبارها عاملا مهمّا في مجال النهوض بالاقتصاد الموحدي.

ثالثا: التجارة الداخلية

التجارة قبيل الموحدين

عوامل ازدهار التجارة الموحدية

الأسواق : أنواعها إدارتها، طرق التعامل فيها

آليات التبادل التجاري(المكاييل والموازين والعملة)

أولا: واقع التجارة قبيل فترة الموحدين.

على الرغم من تشعب العلاقات السياسية في الغرب الإسلامي قبل فترة المرابطين، وتفككه إلى إمارات متفرقة، إلا أن ذلك لم يمنع من تواصل الحركة التجارية بينها داخليا، أو مع الدول المجاورة؛ كالنورمنديين، والمدن الايطالية، والممالك الاسبانية، والمشرق الإسلامي، في إطار علاقات التجارة الخارجية.

وإذا كانت الدويلات السابقة للفترة المرابطية؛ قد انتهجت سياسة تشجيع التجارة في إطار سياساتها الاقتصادية كضرورة ملحة فرضتها الأوضاع السياسية المضطربة؛ كما هو الحال بالنسبة للدولة الصنهاجية في الشرق، فإن الدولة المرابطية على خلاف ذلك بكثير ؛ قد قادت منظومة الحركة التجارية وتحكمت فيها، وبسطت نفوذها على مفاصلها ومواردها، وما يهمنا في هذا الموضع؛ هو بيان وضعية التجارة الداخلية والخارجية في هذه الفترة؛ باعتبار الفترة الموحدية هي امتداد للفترة المرابطية في كثير من النظم المسيرة للدولة على جميع الأصعدة؛ وخاصة الاقتصادية منها.

يعتبر مجيء المرابطين إلى بلاد المغرب نقطة تحول ايجابية في مجال التجارة لبلاد المغرب الإسلامي- خاصة في الطور الأول من هذه الدولة الذي اتصف بالقوة وإقامة العدل- حيث سيطرت الدولة على بلاد المغرب الأقصى، وقضت على القبائل الزناتية التي تعتبر المنافس الأول لقبائل صنهاجة في المنطقة، واضطرتها إلى بلاد المغرب الأوسط، مما أتاح للمرابطين السيطرة على مسالك التجارة الرابطة بين بلاد السودان والمدن الساحلية، وهي مسالك من الأهمية بمكان من حيث تدعيم التجارة وتقويتها، نظرا لما تحمله من مادة الذهب الواردة من الصحراء، والتي تعتبر عصب الاقتصاد في ذلك الوقت[1].

[1]– حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصر الوسيط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص: 399.

وليس هذا فحسب؛ بل كانت سيطرة المرابطين على بلاد الأندلس مكسبا جديدا لتجارة صنهاجة الواردة من بلاد السودان، حيث فتحت أمامها أسواق الأندلس، فنشطت بذلك الحركة التجارية بين أقطار المغرب والأندلس داخليا، وبينها وبين أوربا عبر موانئ شرق الأندلس على المستوى الخارجي.

لقد كان ظهور الأسواق والمحطات التجارية ذات الأهمية في مجال التبادل التجاري من أبرز مظاهر ازدهار التجارة في الفترة المرابطية، حيث تبوأت سجلماسة [1] مكانة مهمة في إطار تجارة الصحراء، فكانت مقصدا لتجّار المشرق؛ من البصرة والكوفة وبغداد، ومنها تسوّق البضائع إلى المشرق عبر الطرق البحرية، أو برا عبر بلاد المغرب الأوسط وإفريقية، ولم يقتصر الأمر على سجلماسة فقط، بل أصبحت اودغشت في الناحية الجنوبية سوقا تجاريا مهما في الفترة المرابطية، ولا يقل عنهما في الأهمية سوق مدينة نول التي أصبحت مركزا لسك النقود في هذه الفترة.[2]

كما ازدهرت في الأندلس الكثير من المدن من الناحية الاقتصادية، وأصبحت مراكز تجارية مهمة، تضاهي في أهميتها مراكز المغرب والمشرق؛ كألمرية التي أصبحت قبلة التجار من الإسكندرية وبلاد الشام[3].

ويعتبر الانتشار الواسع للعملة المرابطية – المتمثلة في الدينار المرابطي– في أرجاء بلاد المغرب والأندلس، وإقبال الدول الأوربية على هذه العملة، وتداولها، والاطمئنان إليها من أبرز

[1]– الروض المعطار، ص: 305. الاستبصار، ص: 200. نزهة المشتاق، ص: 225.

[2]– حسن محمود، قيام دولة المرابطين، ص: 400. وانظر الفصل الثاني المتعلق بالطرق التجارية.

[3]– الروض المعطار، ص: 184.

مظاهر التطور الاقتصادي للدولة المرابطية، ومؤشرا على هيمنة هذه الدولة في أطوارها الأولى على الحركة التجارية في الداخل والخارج[1].

لقد ساعدت الكثير من العوامل على نشاط الحركة التجارية وإسهامها في شد عضد الاقتصاد المرابطي، خاصة و أن النشاط التجاري يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تدر الكثير من الرخاء على الدول في هذه الفترة، ومن تلك العوامل؛ إلغاء الدولة لكل أنواع الضرائب غير الشرعية، وتطور الأسطول البحري وسيطرته على الجانب الغربي لحوض البحر المتوسط، وتمكنها بذلك من حماية السفن التجارية من أعمال القرصنة المختلفة، بالإضافة إلى بسطها للأمن الداخلي وتأمين المسالك التجارية البرية[2].

كل ذلك أدى إلى إنشاء حركة تجارية نشيطة ساهمت في تقوية الاقتصاد المرابطي، إلا أنه يمكن اعتبار عامل الاستقرار الأمني من بين أهم هذه العوامل، وذلك نظرا لما آلت إليه الحالة الاقتصادية في الطور الثاني للدولة المرابطية.

فقد بدأت الأوضاع الاقتصادية تتدهور منذ وقعة إقليش (501هـ/1108م)، حيث تحول المرابطون في بلاد الأندلس من طور الهجوم إلى طور الدفاع، وزاد الوضع سوءا مجموعة من الفتن المتتالية والمتضافرة التي أضعفت النشاط التجاري ، وشلّت كثيرا من الأنشطة التجارية. ومن ذلك؛ ثورة الموحدين، والمريدين والقضاة، على الوجود المرابطي، إضافة إلى سنوات الجفاف المتتالية التي أدت إلى شل الفلاحة والصناعة، فعمّ الكساد وغلت الأسعار، واتصلت الحروب وتوالت الفتن، فاضطرب الأمن، وتأثرت حركة الطرق التجارية، وسادها الخراب، وأصبح التجار عرضة لقطاع الطرق [3]، كما كثرت الهجمات على الموانئ الأندلسية من طرف الأساطيل

---

[1]- حسن محمود، المرجع السابق، ص: 403.

[2]- روض القرطاس، ص: 129.

[3]- عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين 510-546هـ تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، ص: 212.

الايطالية والأوربية ، فسقطت المرية سنة 542هـ/1147م، وفقدت الدولة هذه المدينة التي تعتبر أهم مركز تجاري في هذه الفترة[1] .

ثانيا:عوامل ازدهار التجارة الداخلية

بعد مجيء الموحدين إلى السلطة طرأت مجموعة من التغيرات المهمة، شملت مختلف مجالات الحياة، السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الحياة الفكرية والثقافية، وإن كانت هذه المجالات متفاوتة الحظ في هذا الانتعاش والتطور الطارئ عليها، والتجارة بصفتها مجالا مهما من مجالات القطاع الاقتصادي كونها الواجهة التي تعكس مدى تطور الدولة في المجالات الاقتصادية الأخرى كالفلاحة والصناعة وتربية الحيوانات النفعية.

إن هذا التطور الذي وصلت إليه التجارة في الفترة الموحدية لم يأت من محض الفراغ، وإنما يعزى إلى مجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة من اجل النهوض بالأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، والنشاط التجاري بصفة خاصة، ويمكن أن نجمل هذه العوامل فيما يلي:

1/ استقرار الأوضاع الأمنية:

بعد سيطرة الموحدين على زمام الأمور في بلاد المغرب والعدوة الأندلسية، تمثلت الأوضاع السياسية إلى الاستقرار، حيث تم توحيد البلاد تحت سلطة واحة، والقضاء على كل المعارضين والطامحين في المغرب والأندلس، بدخول ابن همشك في طاعة الموحدين، والقضاء على ثورة ابن مردنيش [2]. وهو أمر أدى إلى رجوع الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، والنشاط

[1]– ابن الأثير الجزري، محمد بن محمد بن عبد الكريم، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 4، 1424هـ/2003م، ج9، ص: 347، 348. نفح الطيب، ج4، ص: 461، 462. الروض المعطار، ص: 538. نزهة المشتاق، ص: 562، 563. المراكشي، المعجب، ص: 241.

[2]– المن بالإمامة، ص: 302، 308. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص: 262. الحلة السيراء، ج2، ص: 268. المعجب، ص: 321. البيان المغرب قسم الموحدين، ص: 112. روض القرطاس، ص: 211. العبر، ج6، ص: 318.. أعمال الأعلام، ص: 262. الإحاطة ، ج2، ص: 127. الكامل في التاريخ، ج9، ص: 114.

التجاري بصفة خاصة إلى الاستقرار والازدهار، بعد استئناف نشاط المسالك التجارية، وتوسع نطاق المبادلات التجارية.

2/ موقف الحكومة المشجع للنشاط التجاري.

وضعت الدولة الموحدية مجموعة من التنظيمات والتعليمات الصارمة التي تقضي بحماية النشاط التجاري والعاملين فيه من كل أنواع الاعتداء، وتهدف إلى تشجيع الحركة التجارية وضبط طرق التعامل فيها.

وتعد رسالة عبد المؤمن بن علي التي أرسلها إلى العدوة الأندلسية، مخاطبا فيها الطلبة والأشياخ والأعيان وعامة المجتمع، والتي قضى فيها بحماية التجار وتأمينهم، وتوعد فيها بقتل كل من يخالف أوامره [1]، أو يعتدي على التجار ويقطع الطرق [2]، من أهم العوامل التي مهدت الطريق إلى ازدهار النشاط التجاري، وليس هذا فحسب؛ بل لم تتوان الحكومة في شن حملات على بعض القبائل التي تعتدي على التجار [3]. الأمر الذي حد من ظاهرة قطع الطرق ولم تظهر بصفة بارزة إلا بعد القرن السادس [4]

كما أمر الخليفة في الرسالة نفسها الأمناءَ أن يسمحوا للتجار الغرباء بالعودة إلى بلادهم لعمارتها، وأن يسمحوا للتجار المتجولين في البلاد للتجارة بالدخول إلى البلاد، وأنكر عليهم نزع أموال هؤلاء التجار دون مبرر [5].

[1]– احمد عزاوي، رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، ط1، 1416ه/1995م، رسالة رقم: 6، ص ص: 61–71.

[2]– المن بالإمامة، ص: 367، 368. الحميري، الروض المعطار، ص:67.

[3]– الروض المعطار، ص: 67.

[4]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 271 هامش.

[5]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ص:65.

وفي نفس السياق المشجع للنشاط التجاري؛ إقدام الخليفة عبد المؤمن على إصدار قرار يمنع كليا فرض المكس[1] والمغارم على التجار حال دخولهم الأسواق، ويتوعد كل من "يتولاه من البشر أو يأمر بشيء من ذلك الفعل المستنكر بمحو ...أثره، عقابا يبقى عظة لمن اتعظ"[2].

ويدلل على ذلك ما ذكره الإدريسي في معرض حديثه عن مدينة مراكش أن أكثر الصنائع بمراكش – يقصد الفترة المرابطية– كانت متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والنحاس الأصفر وغزل النسيج وغيرها، وكانت القبالة على كل شئ يباع، فلما ولى المصامدة وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه وأراحوا منها، واستحلوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر الآن القبالة ذكرا في شئ من بلاد المصامدة [3]، ثم إن الدولة الموحدية أبقت على التجار الذين افتتحت بلادهم عنوة دون دخولها معهم في شراكة، بل كانت تعوضهم عند حدوث كوارث عامة[4].

كما تتجلى سياسة الموحدين المشجعة للتجارة في القروض التي كانت تمنحها للطلبة والفقراء، حيث قدم الخليفة عبد المؤمن بن علي قروضا لهؤلاء يتجرون به ثم يعملون على رد السلف بعد ذلك[5]، فبلغ مقدار القرض لكل واحد من طلبة الحضر إلى ألف دينار، أعملوها في التجارة وكانت سببا في ثراهم وغناهم[6].

ومساهمة في تنشيط التجارة ؛ عمل الخلفاء الموحدون على تشييد الأسواق، فقد أمر المنصور عام 592هـ ببناء أسواق اشبيلية بموضع معروف بسويقة المسمار، فابتنيت بأوثق

---

[1]– المكس: الضريبة التي تؤدى على السلع. أو كما يقول الونشريسي:" أخذ الفوائد في الأبواب والقاعات، واكتراء الأسواق والأرحاب" الونشريسي، المعيار المعرب، ج2، ص: 492.

[2]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ص:65. ابن القطان، نظم الجمان، ص: 193، 194.

[3]– الإدريسي، المغرب وارض السودان، ص: 67، 68.

[4]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص:271.

[5]– ابن القطان، نظم الجمان، ص: 138. ابن عذاري، البيان المغرب (الموحدين)، ص: 81.

[6]– نظم الجمان، 138. احمد عزاوي، رسائل موحدية، ص:65.

البنيان بأربعة أبواب تحوطها من جوانبها الأربعة، وتزاحم الناس بكرائها، ونما الخراج في ذلك نموا عاليا.[1]، حيث كانت هذه الأسواق والمدن تزوّد بالقلاع والثكنات والمرافق الأساسية كالمساجد والفنادق.

وإضافة إلى ما ذكر من تسهيلات وتنظيمات لتشجيع التجارة ؛ كان الخلفاء الموحدون يعملون على تمهيد الطرق، وحفر الآبار على مراحلها، كما أقاموا الجسور على الأودية لتسهيل حركة الناس والتجار والجيوش[2]، دون قبالة ولا إجارة عمالة [3]. إضافة إلى إنشاء الفنادق في المناطق المنعزلة قليلة السكان[4]، أو في المناطق ذات الجالية الأجنبية الكبيرة كالمناطق الساحلية.

إن رسالة العدل الصادرة عن الخليفة عبد المؤمن بن علي والتي شملت هذه التنظيمات عملت على ضمان العمل التجاري بسبب انتشار الأمن والاستقرار، وأعطت دفعا قويا لتنشيط المبادلات التجارية، بالإضافة إلى مساهمتها في إزالة العراقيل الأخرى التي تؤثر على الحركة التجارية سلبا كالأنواع المختلفة للضرائب والمكس التي كانت تفرض على التجارة وتحد من نشاطها.

3/ ازدهار القطاع الفلاحي والصناعي:

يعتبر الانتعاش الذي عرفه قطاعي الفلاحة والصناعة وما تعلق بذلك من وفرة الإنتاج في القطاعين من أهم العوامل التي أدت إلى تطور التجارة الداخلية وكثافة المبادلات والتسويق، حيث أدت التقنيات المستحدثة في القطاع الفلاحي – خاصة ما تعلق بجانب السقي – إلى

[1]– ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص:396.

[2]– المن بالإمامة، ص:370. روض القرطاس، ص: 211.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 271.

[4]– يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس، ج2، ص: 253.

تشجيع هذا القطاع، وانتشرت المزروعات الصناعية، المساهمة في توفير المادة الأولية للمواد المصنعة، هذه الأخيرة التي تمثل أهم السلع المشكلة لمنظومة التبادل التجاري[1].

إن وفرة الإنتاج في القطاعين الفلاحي والصناعي ساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي داخلي دعا إلى ضرورة ربط علاقات تجارية مع الدول المجاورة كدول أوربا والمدن الايطالية وبلاد السودان، ولم يكن من نتائج تنوع الإنتاج وكثرته التحفيز على إنشاء حركة تجارية خارجية فحسب، بل دعا في الداخل إلى ظهور نموذج من الاستهلاك المتسم بشيء من الأبّهة والتحضر من خلال تنافس وتسابق الفئات الغنية والحاكمة على اقتناء المصنوعات الثمينة والنفيسة التي تستخدم في مجال العمارة[2]، من المصنوعات الخشبية المزخرفة، وأواني الزينة المذهبة، وغيرها من المستلزمات، الأمر الذي ساعد على وجود نهضة عمرانية فائقة كانت من عوامل تنشيط الحركة الصناعية ومن ثم التجارية؛ من خلال اقتناء هذه المواد المصنعة التي تلعب دورا هاما في إنشاء الهياكل المعمارية.

4/ اتساع رقعة الدولة وخضوعها لسلطة سياسية واحدة:

انضواء أقطار الغرب الإسلامي تحت سلطة سياسية واحدة من منجزات الموحدين الذي لم تفلح في تحقيقه من سبقها من الكيانات السياسية الأخرى ؛ كالعبيديين والمرابطين، الأمر الذي جعل مجال السيادة الموحدية يتسع ، وهو عامل محفز على توسع مجال المبادلات التجارية الداخلية، حيث توطدت العلاقات بين المغرب والأندلس، وخاصة في النصف الثاني

---

[1]– ينظر العنصرين السابقين: القطاع الفلاحي والصناعي.

[2]– محمد المنوني، حضارة الموحدين، ص: 159، 160، ص ص: 163–169.

من القرن السادس؛ بسبب التسهيلات التي حضي بها تجار المنطقتين، فنشطت عملية التبادل التجاري بين المغرب والأندلس، وتوفرت المواد المسوقة من كلا البلدين في البلد الأخر[1].

كما تصدر المغرب الأقصى مهمة تموين بلاد المغرب الأوسط وافريقية بكثير من المنتجات التي قل إنتاجها في هذه المناطق ، بسبب الغزو الهلالي الذي أثّر على عمران المنطقة وأنشطتها الاقتصادية بصفة عامة [2]، وبصفة خاصة ؛ المنتجات الفلاحية وما يصنّع منها، كقصب السّكر مثلا الذي اشتهرت به منطقة تارودانت بالسوس، حيث كان يصدر منها إلى جميع بلاد المغرب وافريقية والأندلس[3].

وهذا لا يعني أن منطقتي المغرب الأوسط وافريقية كانتا عالة على أقصى المغرب في توفير كل الحاجيات، بل هذه المناطق وإن كانت قد جف معينها من المنتجات الفلاحية، فقد بقيت – بحكم أنها مناطق رعوية – تصنع بعض المنتجات الحيوانية كالنسيج، وصناعة الجلود[4]. وليس هذا موضع بسط القول في هذا المجال، والذي يمكن الوصول إليه؛ هو أن اتساع المجال الجغرافي للدولة الموحدية، مضافا إليه العوامل السابقة الذكر، ساهم في تنشيط حركة التبادل التجاري بين أقطار الغرب الإسلامي الأربعة.

ثالثا: الأسواق[5] مجال المبادلات التجارية

تشير المصادر باختلاف موضوعاتها إلى هذه المؤسسة التجارية، فهي المكان الأساسي لممارسة التبادل التجاري، لذلك لا يخلوا مصدر من المصادر السياسية، أو الجغرافية، أو كتب

---

[1]– الحميري، الروض المعطار، ص: 59، 337. الاستبصار، ص: 212. ابن القطان، نظم الجمان، 238. المقّري، نفح الطيب، ج1، ص: 159، 201، 202. ابن سعيد، المغرب، ج1، ص: 403، ج2، ص: 246.

[2]– ابن خلدون، كتاب العبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ج6، ص: 20 وما بعدها.

[3]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 227.

[4]– نفح الطيب، ج1، ص: 159. ابن سعيد، المغرب، ج1، ص: 403. صبح الأعشى، ج5، ص: 14.

[5]– جمع سوق: وهو موضع البياعات. والسوق: التي يتعامل فيها. وتسوق القوم: إذا باعوا واشتروا. ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، ج: 10، ص: 167.

النوازل والحسبة من الحديث عن هذه المؤسسة، وقوانين تنظيمها، ومهام المشرفين عليها، وما يقوم فيها من أنشطة تجارية، وتجسيد ما يقع فيها من مخالفات، وما يجب اتخاذه من طرف أولي الأمر لمواجهة هذه المخالفات وإصلاح هذه المؤسسة التجارية. وكل هذا ينم عن مكانة هذه المؤسسة في مجال النشاط التجاري الموحدي.

أ/ **أنواعها:**

يمكن من خلال استقراء المصادر أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأسواق التي كانت تقام:

- **الأسواق الموسمية:**

وهي أسواق تتعلق بمناسبات كثيرا ما تغفل ذكرها المصادر، إلا ما كان متعلقا بحركة الجيوش، وأماكن تواجدها، باعتبار أن الجيوش تحتاج في حركتها إلى مؤن كثيرة لا تستطيع اصطحابها معها طيلة الحركة العسكرية، لذلك كان التجار يقيمون الأسواق بجانب المحلات العسكرية[1]، نظرا لما يجدونه من أرباح نظير ارتفاع الأسعار في مثل هذه المواضع، وإن كان هذا النمط قليلا في الفترة الموحدية بسبب حرص الموحدين على توفير الأقوات في محلاتهم [2]. ويشير الإدريسي إلى وجود هذه الأسواق في حصن أشير من أعمال مالقة، وفي حصن القبذان وحصن بكيران قريبا من باغة من أعمال جيان [3].

- **الأسواق الأسبوعية:**

يمكن أن نطلق على هذه الأسواق اسم أسواق البادية، كون هذه التجمعات التجارية غالبا ما تختص بالمناطق النائية، يلتقي فيها سكان المناطق المتاخمة لمقر السوق، تسمى

---

[1]– ابن عذاري، البيان المغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ج4، ص: 35، 38، 39.

[2]– المن بالامامة، ص: 441، 442.

[3]– الإدريسي، نزهة المشتاق ، ص: 570، 571.

هذه الأسواق غالبا بأسماء الأيام التي تقام فيها، ، كسوق الأحد بين بجاية والقلعة [1]، وقد يعقد سوقان في يوم واحد، كما كان الحال بالنسبة لمدينة درعة في المغرب الأقصى[2].

ولم تكن هذه الأسواق قليلة الشأن بالنسبة لحجم المبادلات التجارية الجارية فيها، بل على العكس من ذلك؛ كانت تتحول في بعض الأحيان إلى تجمعات هائلة تنم عن حركة تجارية نشيطة فيها، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الأسواق في المغرب كمنطقة أغمات وريكة[3].

والأمر نفسه في الأندلس، حيث كانت تقام هذه الأسواق في الأرباض، خارج أسوار المدن، وهي جامعة لعدة أصناف من البضائع، يتوافد إليها التجار والعامة من أماكن متفرقة، ومن تلك الأسواق؛ سوق الثلاثاء في شؤذر بناحية جيان، وسوق الخميس بمدينة قبرة، من نواحي قرطبة، وآخر في نفس اليوم بمدينة قرمونة من ناحية اشبيلية، وبلورقة، وبيانة كذلك[4].

والظاهر أن هذه الأسواق لم تشتهر باسم غير الأيام التي تقام فيها، حيث لا يوجد في المصادر نسبة سوق إلى نسبة أخرى غير أيام الأسبوع.

- **أسواق المدن:**

تعتبر مؤسسة السوق من بين المرافق الأساسية التي كانت تدرج في مخطط المدينة العام قبل إنشائها، حالها مثل المرافق الضرورية الأخرى كالمسجد الجامع، وسوق المدينة يقع في

---

[1]- نزهة المشتاق، ص: 262.

[2]- الاستبصار، ص: 206.

[3]- البكري، المغرب، ص: 153. الحميري، الروض المعطار، ص: 46. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 231، 232. الحسين بولقطيب، المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، قسم 2، 1409هـ/ 1989م، ص ص: 87- 95.

[4]- الحميري، الروض المعطار، ص: 119، 453، 461، 469، 512. الحميري، صفة جزيرة الأندلس، نشر: إ ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ/ 1988م، ص: 149، 159.

مركزها، حيث تحيط به بعض المرافق الأخرى المتعلقة به، كالفنادق، والمخازن، ومحلات الوكلاء والسماسرة، وبالقرب منها توجد إسطبلات تحتوي وسائل نقل البضائع والمسافرين، وعلى هذا درجت مخططات المدن الإسلامية في العصر الوسيط[1].

ولقد اعتنى الموحدون بتشييد هذه الأسواق اعتناء فائقا، بل كانت تعبر عن نمط العمارة الراقية في العهد الموحدي، فقد ذكر ابن صاحب الصلاة في وصفه للأسواق التي بناها يعقوب المنصور الموحدي في اشبيلية ، بعد توسعته لجامع ابن عدبس ؛ أن هذه الأسواق" ابتنيت بأوثق بنيان، وأحسن نوع في ذلك الشأن، عجيبة غريبة في الزمان"[2].

ويبدو أن هذه الأسواق تخضع لهيئة استثمارية إما تابعة للسلطة في حد ذاتها، أو أنها خاضعة لأرباب الأموال والاستثمار، وإن كان الرأي الأول هو المرجح نظرا لإشراف الدولة على بنائها، حيث تعمل على استثمار هذه المؤسسة من خلال اكتراء المحلات الموجودة بها إلى التجار[3].

لقد اختص كل سوق بسلعة معينة تباع فيه، كسوق العطارين، والبزازين، والخياطين، والصباغين، والمركطيين [4]، وسوق السكر، وسوق الصابون ...الخ [5] ،كما كان

[1]– عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط (قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1994م، ص ص: 109–111، ص ص: 155–158.عبد العزيز سالم، العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1977م، ص ص: 89–134.

[2]– المن بالإمامة، ص: 396. وينظر: الحميري، الروض المعطار، ص: 58، 67، 97، 113، 119، 121، 183، 232، 342، 349، 456، 488.

[3]– المن بالإمامة، ص: 396.

[4]– سوق تباع فيه الثياب المستعملة، واصل الكلمة لاتينية Mercatellum، المن بالإمامة، ص: 396 حاشية.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 235. الاستبصار، ص: 210. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 48. الجزنائي، جنى زهرة الآس، ص: 44.

للكتب سوق يعرف بالكتبية أو الوراقة، ولذلك سميت بعض الأماكن بأسماء السوق المتعلق بتجارة معينة كباب العطارين بقرطبة[1].

يضاف إلى ذلك؛ سوق الرقيق، الذي اشتهرت به الكثير من المدن الموحدية وعلى رأسها قرطبة وسرقسطة وألمرية، هذه الاخيرة التي عدت من أهم مراكز تجارة الرقيق المجلوب من بلاد السودان ومن المدن الأوربية [2]، كما اختصت المدن بأسواق خاصة بالدواب، تعقد خارج أسوار المدينة[3].

كما تتحدث المصادر عن ما يسمى بالسويقات [4]، وهي تقع خارج المدن، ومنها سويقة ابن نصر وابن سفيا بقرطبة، وسويقة بلنسية، وميورقة، وبطليوس، وطليطلة، وسويقة المسمار قرب جامع اشبيلية [5]. وعلى الرغم من أن المصادر لا تزودنا بالمعلومات الكافية عن السويقات، إلا أن المجتمع المغربي لا يزال إلى الوقت الحالي يستخدم هذا المصطلح في الجزائر، ويقصد به انعقاد بعض الأسواق المصغرة في الأوقات الاستثنائية، كأوقات الأعياد، ليقضي الناس حاجاتهم قبل حلول العيد، أو أنها تقام في بعض الأماكن التي لا تقام فيها الأسواق المشهورة.

---

[1]– العذري، احمد بن عمر بن انس المعروف بابن الدلائي، ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تح: عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، دت، ص: 122.

[2]– السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي، في آداب الحسبة، نشر: ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، باريس، 1930م، ص: 49، 50، 55.

[3]– المقري، نفح الطيب، ج1، ص: 636. السقطي، المصدر السابق، ص: 65، 66.

[4]– جمع مفرده سويقة، وهو تصغير لكلمة سوق، سميت بذلك لأن التجارة تساق إليها وتجلب المبيعات نحوها. ابن منظور، لسان العرب، ج: 10، ص: 167، 168.

[5]– المن بالإمامة، ص: 396.

ب/ إدارة الأسواق:

تتطلب الحركة التجارية بين الأشخاص وتعدد المعاملات وجود مؤسسة إدارية تشرف على تنظيم الأسواق وإدارتها، وتعمل على فرض النظام وفك النزاعات والخصومات بين المتعاملين والتجار، ومحاربة الفساد وطرق التعامل التجاري غير الشرعية فكانت إدارة الحسبة [1] هي الهيئة المكلفة بتنظيم هذه المؤسسة.

وتعتبر الحسبة من بين أهم الأعمال الإدارية في النظم الإسلامية، لذلك نجد كتب الفكر السياسي تتحدث عن هذه الوظيفة؛ من خلال تعريفها، وبيان شروط المحتسب، وغير ذلك، ويقصد بها: "الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله" [2]، والاحتساب: هو النظر في أمور أهل المدينة بإجراء ما رسم في الرياسة الإصلاحية، ونهي ما يخالفها، بتنفيذ ما تقرر في الشرع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3].

ويظهر أن الموحدين قد شددوا في تنظيم هذه الخطة لما رأوه من فساد في الفترة المرابطية حول هذه الخطة؛ من تهاون المحتسبين في أداء مهامهم، مما أدى إلى انتشار الغش في البيع ونوع البضائع، والتطفيف في المكاييل والموازين وغيرها من المخالفات [4]، الأمر الذي يدل عليه كثرة الشكاوى والمظالم التي كانت ترفع إلى القاضي ليفصل فيها، بسبب عدم قيام نواب المحتسبين

---

[1] – الحسبة لغة: مصدر من الاحتساب؛ وهو طلب الأجر، والاسم حسبة، وهو الأجر، والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العد، وتطلق على الإنكار، تقول احتسب فلان على فلان أي أنكر عليه. لسان العرب (مادة حسب) (1/630)، تاج العروس، (مادة حسب) (1/212)، النهاية: (1/382).

[2] – الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط 3، 1393هـ/ 1973م، ، ص: 240.

[3] – خالد عثمان السبت، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أصوله وضوابطه وآدابه، المنتدى الإسلامي، لندن، ط 1، 1415هـ/ 1995م، ص: 33. أحمد صبحي منصور، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، المركز العربي المصري، ط 1، 1995م، ص ص: 7–14.

[4] – الونشريسي، المعيار المعرب، ج: 6، ص: 118. ابن عبدون، رسالة الحسبة، نشر إ. ليفي بروفنسال، 1934م، ص: 41، 42. السقطي، في آداب الحسبة، ص: 1، 12–16، 21، 41. المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1997م، ص ص: 365–380.

بأعمالهم على وجهها، وتغاضيهم عن تلك المفاسد، واخذ الرشوة على ذلك، مما دفع بالسقطي إلى دعوة المحتسبين إلى ضرورة إشرافهم على مراقبة الأسواق بأنفسهم[1].

يطلق على متولي خطة الحسبة في هذه الفترة المحتسب، حيث كان هذا لقبه إلى غاية القرن السادس الهجري [2]، أما الموحدون فأعطوه لقب أمين السوق، وأطلقوا على متولي خطة الحسبة في السوق؛ الأمناء [3]، حيث نجد هذا المصطلح في اللغة الاسبانية بلفظ "Alamin"[4]، ويبدو أن هذه الخطة كانت فرعا عن خطة القضاء والمظالم، نظرا لإشراف القاضي عليها إذ كان المحتسب أو أمين السوق يعين من قبل القاضي[5].

غير أن الظروف فرضت على بعض الخلفاء الإشراف على أمناء الأسواق بأنفسهم، إما مبالغة من هؤلاء الخلفاء في تحري الحق، والشعور بروح المسؤولية تجاه منصب الخلافة، أو لأن الخليفة لم يكن يطمئن على تنفيذ القوانين وفرض النظام من قبل العمال، فكان يشرف على مراقبتهم بنفسه، حيث كان الخليفة المنصور يراقب أمناء الأسواق بنفسه، ويأمرهم بالدخول عليه مرتين في كل شهر، يسألهم عن أسواقهم، وأسعارهم، وحكامهم[6].

وهناك الكثير من المهام المنوطة بالمحتسبين والأمناء في الأسواق، فصّلها من ألّف في موضوع الحسبة ؛ كالسقطي، وابن عبدون، والجرسيقي، وأحمد بن عبد الرؤوف، وغيرهم،

---

[1]– السقطي، في آداب الحسبة، ص: 9، 10.

[2]– ابن الأبّار ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، الحلة السيراء، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1958م، ج: 2، ص: 76.

[3]– المراكشي، المعجب، ص: 341، 362. البيان الموحدي، ص: 28. المن بالإمامة، ص: 309. أحمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 67. السقطي، في آداب الحسبة، ص: 23.

[4]– عياد المبروك عمار، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس خلال عصر الموحدين، أطروحة دكتوراه، إشراف: محمد حمام، كلية الآداب، الرباط، 1424هـ/2002م، ص: 256.

[5]– النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ/1983م، ص: 110. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج2، ص: 76.

[6]– المراكشي، المعجب، ص: 336، 337، 362.

وجلهم معاصرون للفترة المرابطية، ولما تولى الموحدون السلطة أعطوا للأمناء صلاحيات واسعة من أجل ضبط أمور الأسواق، وتفاديا لما وصل إليه حالها في الفترة المرابطية؛ من الإهمال، وتفشي الفساد، الأمر الذي دفع بالسّقطي إلى أمر المحتسبين بمباشرة مهامهم بأنفسهم، دون تفويضها إلى مساعديهم؛ حرصا على ضبط أمور الأسواق، والحد من الفساد [1]، ومن تلك الصلاحيات؛ مراقبة كل ما يتعلق بالمعاملات داخل الأسواق، والفض في الخلافات والنزاعات بين التجار والمتعاملين بصفة عامة، ومراقبة أسعار البضائع، بالإضافة إلى أمر أهم وهو ضبط الرسوم المفروضة على السلع وتحصيلها[2].

كما دعت ندرة الطعام في الأسواق – والناجمة عن الحروب والمجاعات والأوبئة التي طالت الكثير من مناطق الدولة الموحدية، كما حدث في مراكش سنة 632هـ/1231م[3]، والغلاء الذي أصاب أغلب أسواق المغرب والأندلس سنة 617هـ/1220م[4]، كما خلت أسواق مدينة سبتة من الطعام سنة 637هـ/1239م بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار[5]، وغيرها وغيرها من المحل والمجاعات والأزمات الاقتصادية التي طالت بلاد المغرب والأندلس في عصر الموحدين– دعا ذلك إلى تدخل الأمناء لمنع عملية احتكار الطعام، حيث حكم على التجار الذين لهم فائض من الطعام أن يبيعوه إذا غلا السعر واحتاج الناس، كما يلزمون البدويين الذين يحملون القمح والشعير لبيعه في الأسواق ، ألاّ يتركوه في الدور أو الفنادق، كما يمنعون من بيعه في الفنادق أوقات الغلاء، بل يجبرون على حمله إلى الأسواق ليصل إليه الضعيف والعجوز الكبيرة[6].

1– السقطي، المصدر السابق، ص: 9، 10.

2– المقّري، نفح الطيب، ج1، ص: 218، 219.

3– ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 325.

4– روض القرطاس، ص:273. البيان الموحدي، ص: 267.

5– البيان الموحدي، ص: 351.

6– الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص: 425، 426.

كما وكل إلى الأمناء حراسة الأسواق، والحرص على نظافتها، فمهمة الأمناء بذلك متعلقة بضبط الأسواق من كل الجوانب، وحماية المستهلك خاصة الطبقة الضعيفة وتأمين وصوله إلى المواد الاستهلاكية خاصة في أوقات الغلاء، والحرص على عدم وقوعه كفريسة في أيدي المتنفذين في الأسواق والمسيطرين عليها.

ووكلت خطة الحسبة إلى من توفرت فيه شروط الأمانة والثقة والعفة وغيرها من الشروط المتوخاة في متولي هذه الخطة، كما هو مسطر في كتب الحسبة، وقد تولى الكثير من الأمناء هذه الخطة في الفترة الموحدية، ومن هؤلاء؛ طارق بن موسى المعافري المتوفى سنة: 566هـ/1170م[1]، واحمد بن محمد بن العافية المتوفى في حدود سنة 580هـ/1184م، ومحمد بن المعز اليفرني المتوفى سنة 607هـ/1210م[2]، وعبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الملقب بابن الفرس المتوفى سنة 597هـ/1201م[3]، وعمر بن محمد بن عبد الرحمن بن بيبش المتوفى سنة 606هـ/1209م[4].

جـ / أنواع البيوع المتداولة في المبادلات التجارية

تعددت أساليب المبادلات التجارية في الأسواق الموحدية، حسب ما تفرضه الظروف والبيئة المتعامل فيها، فقد تتم المبادلة التجارية نقدا بمبادلة السلعة بما يقابلها من القيمة المالية والنقدية، وتعتبر هذه المعاملة أساس التعامل في النشاط التجاري، وهناك البيع عن طريق الحوالة، ومثالها أن يسلف رجل دراهم أو طعاما أو دنانير، على أن يحيله بها على غريمه فلان [5]،

---

[1]– ابن الابار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، التكملة لكتاب الصلة، طبعة مدريد، 1886م، السفر الأول، ص: 84.

[2]– التكملة، ج1، ص: 297.

[3]– النباهي، ، المرقبة العليا، ص: 110.

[4]– المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، السفر الخامس، قسم2، ص: 459، 460.

فلان[1]، وقد نهى الفقهاء عن التعامل بهذا النوع من البيوع لاعتباره ربا، حيث يصير المستلف قد "باع تلك الدراهم بالدراهم التي على الغريم، فصارت دراهم بدراهم إلى أجل"[2].

والطريقة الثالثة في المبادلة التجارية هي المقايضة، وهي استبدال سلعة بأخرى، حيث كانت منتشرة وشائعة في أسواق بلاد المغرب [3]، والظاهر ان هذه المعاملة كانت شائعة في أسواق البادية وفي المناطق النائية البعيدة عن المدينة نظرا لقلة التعامل بالنقد فيها[4]

أما الطريقة الرابعة فتتمثل في السلف، حيث يكون نقدا بنقد، أو نقدا بسلعة، أو سلعة بأخرى[5]، وقد حضيت هذه المعاملة بانتشار واسع نظرا للجوء الملاك والزراع إليه في أوقات الحاجة والاضطرار، مما ساعد على انتشار ظاهرة الاحتكار من قبل التجار، حيث يخزنون السلع والمحاصيل وقت رخصها ويبيعونها وقت ارتفاع أسعارها [6]، إلا في بعض الحالات النادرة التي كان يتورع فيها التجار الزهاد عن هذه المعاملة، حيث يذكر صاحب بغية الملتمس تورع زاهدين أسلف احدهما للآخر سلعة قدرها 60 دينارا، وردت إليه في وقت أصبحت تساوي فيه 40 دينارا[7].

---

[1]- **الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص: 130. نوازل ابن رشد، ص: 165، 166.**

[2]- **المعيار، ج6، ص: 130.**

[3]- **الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص: 88، 235، 238، 241، 256. نوازل ابن رشد، ص: 218، 605، 875.**

[4]- **المعيار المعرب، ج5، ص: 88.**

[5]- **المعيار المعرب، ج5، ص: 75، ص ص: 18-20، ص ص: 221- 223.**

[6]- **الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص: 103. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص:296.**

[7]- **الضبي، احمد بن يحي بن احمد بن عميرة، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، 1967م، ص: 168.**

رابعا: آليات التعامل في المبادلات التجارية (المكاييل والموازين والعملة):

تعتبر مسألة ضبط المكاييل والأوزان والعملات النقدية من أهم العوامل التي يتم بها تصور المنظومة الاقتصادية لمنطقة الغرب الإسلامي، وفي نظير ذلك يجد الباحث نفسه أمام مجموعة من الإشكاليات والعقبات التي تحول دون تصور كامل للواقع الاقتصادي وتطوره؛ بسبب عدم وجود ضبط دقيق للمصطلحات المتعلقة بهذه الآليات.

وفي هذه الفترة؛ يمكن حصر الوسائل المستخدمة في عملية التبادل التجاري على المستوى الداخلي في أمرين أساسيين؛ العملة المتداولة كأداة لضبط قيمة البضاعة، ووسائل ضبط المقدار من المكاييل والموازين والأقيسة، حيث نجد الاختلاف الاصطلاحي حول هذه الآليات- كما ذكرنا- تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة الغش وسيطرة الصرافين على الأسواق.

ولتبيين مكانة هذه الآليات في مجال النشاط الاقتصادي، وبالضبط في مجال التجارة الداخلية، لا بد من تبيين واقع هذه الآليات في مجال السوق الموحدية ودورها في مجال الحركة التجارية الداخلية والخارجية.

أ/ الموازين[1] والمكاييل[2]:

تعددت وسائل الوزن والكيل والمقياس في بلاد المغرب والأندلس؛ سواء في الفترة الموحدية، أو الفترات التي سبقتها كالفترة المرابطية وغيرها، واختلفت مقاديرها، وطرق التعامل معها، وضبط قياساتها من منطقة إلى أخرى، فاختص كل إقليم من الأقاليم بقوانين

[1]– يطلق الميزان على ما يوزن به الشيء، والميزان هو الحاكم بين القابض والدافع. أبي الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1378هـ/1958م، مج: 6، العدد: 1–2، ص: 123.

[2]– والمكيال هو اسم يعم جميع ما تعر به المكيلات. العزفي، أبو العباس احمد السبتي، إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والمد، نشر المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م، ص: 138، 139.

واصطلاحات قياسية تخصه [1]، واغلب ما كان يستخدم من ضوابط الوزن في هذه الفترة؛ الأوقية[2]، حيث نجد ذكر استعمالها سنة 566هـ/1170م، أثناء الحملة التي قادها أبو يعقوب الموحدي إلى بلاد الأندلس، حيث امتازت البضائع في أسواقها بالأسعار الرخيصة، حيث بيعت ستون أوقية من اللحم بدرهم واحد [3]، والرطل [4] والقنطار والرّبع [5] والمثقال [6]، ومن المكاييل، المدّ، حيث اشتهر في افريقية مد يسمى بالمد القروي [7]، بينما سمي مد مراكش بالمد الحفصي، حيث بيع في مراكش سنة 635هـ/1237م ثلاثة أمداد حفصية بدرهم [8]، كما استخدم الصّاع[9]، ويسمى في منطقة مراكش بالسطل [10]، حيث ذكره البيدق كأداة للكيل في منطقة غياثة سنة 536هـ/1141م[11].

---

[1]- البكري، المغرب، ص: 20، 26، 27، 62، 69، 89، 112،113، 145، 151.

[2]- الأوقية: هو تسمية لمقدار من الفضة، وتعادل عشرون درهما فضية. العزفي، إثبات ما ليس منه بدّ، ص: 78. رسالة السقطي، ص: 13. مجهول، تلخيص القول في الأكيال والأوزان والنصب الشرعية وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، نشر: محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، العدد: 11، 1420هـ/ 1999م، ص:128.

[3]- المن بالإمامة، ص: 352.

[4]- الرطل: "ما يكال به ويوزن، ومقداره اثنا عشر 12 أوقية، وبدرهم الكيل مائة وثمانية وعشرون 128 درهما، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء"، العزفي، إثبات ما ليس منه بدّ، ص: 79، 142. وكان مما يكال به في الفترة، البيدق، أخبار المهدي، ص: 53.

[5]- الربع: هو ما تكال به السوائل. رسالة السقطي، ص: 13.

[6]- عن ؛ العزفي، المصدر السابق، ص: 143. السقطي، في آداب الحسبة، ص: 13، 23. صبح الأعشى، ج5، ص: 114. المن بالإمامة، ص: 424.

[7]- المد: بضم الميم وتشديد الدال، جمعه أمداد ومدد، وسمي كذلك لان قدره ما تمتد به اليدان من العطاء، أي ملء كفي الإنسان ومد يديه. العزفي، المصدر السابق، ص: 126.

- احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1981م، ص: 413. وبافريقية مدّ يعرف بالقروي، مجهول، تلخيص القول في الاكيال والأوزان ...، ص: 131.

[8]- البيان الموحدي، ص: 347.

[9]- الصاع عند علماء الحجاز أربعة أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام. العزفي، إثبات ما ليس منه بد، ص: 128.

[10]- مجهول، تلخيص القول في الاكيال والأوزان ، ص: 130.

[11]- البيدق، أخبار المهدي، ص: 53.

ومن ذلك الوسق[1]؛ الذي نجد ذكر استخدامه في فاس سنة 591هـ/1194م،حيث 591هـ/1194م،حيث باع محمد بن إبراهيم المهدوي ألف وسق من القمح للضعفاء [2]، بالإضافة إلى القفيز[3] والصحفة[4].

ولقد انتشرت في بلاد المغرب أنواع عدة من الموازين والمقاييس والمكاييل، تختلف أحجامها من منطقة إلى أخرى، فنجد الوجدات وهو كيل أهل وجدة [5]، ومد فاس؛ حيث تقدر قيمته بثمانين أوقية[6]، بينما يقدر كيل مليلية بالمدّ، ويساوي خمسا وعشرين 25 مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم [7]، وأهل نكور يكيلون بالمخفة، وهو خمس وعشرون مدا، ويقدر الرطل في هذه المنطقة باثنين وعشرين أوقية، ويقدر القنطار فيها بمائة رطل [8]، وكذلك الحال بالنسبة لإفريقية وبلاد الأندلس؛ إذ لا نجد وحدة قياس موحدة في هذه المناطق[9].

وهذا ما جعل ظهور الاضطراب في المعاملات التجارية وتفشي الطرق الغير قانونية في مجال التعامل والصرف، الأمر الذي دعا الموثقين يشيرون في وثائق البيوع إلى تحديد مقدار الكيل أو الوزن المتعلق بسلعة ما وفق ما يصطلح عليه في منطقة التعامل، وذلك من خلال إشارة أصحاب كتب النوازل إلى ضرورة توثيق ذلك، وتقييدهم لأنواع المكاييل والموازين المتعامل

---

[1]– قيل له وسق لأنه يساوي حمل بعير، وقدره ستون 60 صاعا بصاع النبي عليه السلام. العزفي، إثبات ما ليس منه بدّ، ص: 55. ابن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص: 146.مجهول، تلخيص القول في الاكيال والاوزان، ص: 132.

[2]– روض القرطاس، ص: 270، 276.

[3]– مقداره 44 مدا، مع بعض الخلاف بين مناطق الأندلس. العزفي، المصدر السابق، ص: 57. روض القرطاس، ص: 274.

[4]– مجهول، تلخيص القول في الأكيال والأوزان، ص: 120، 121. المن بالإمامة، ص: 420، 421، 422. البيان الموحدي، ص: 325.

[5]– البكري، المغرب، ص: 87.

[6]– البكري، نفسه، ص: 117.

[7]– نفسه، ص: 89.

[8]– البكري، نفسه، ص: 91.

[9]– السقطي، في آداب الحسبة، ص ص: 27–37. محمد الشريف، تقييد جديد حول النقود والأوزان والمكاييل المغربية في القرن السابع الهجري، مجلة التاريخ العربي، العدد: 11، 1420هـ/ 1999م، ص: 112.

بها، حيث نجد الكثير من الأمثلة عن ذلك في ثنايا هذه المصادر. كما كانت السلطات تحدد نماذج من المكاييل والموازين تكون بمثابة الحكم يرجع اليه عند الاختلاف، وتقيد بإشارات أو طوابع عليها لتمييزها[1].

وإذا كانت مسألة الاختلاف حول الاصطلاح المتعلق بوسائل الضبط بين مناطق المغرب والأندلس من أسباب ظهور الغش في التعامل التجاري في الفترة المرابطية [2]، فان ذلك كان قليل الحظ في الفترة الموحدية، ويدل عليه قلة الشكاوى في كتب النوازل التي تتعلق بالتطفيف في الكيل والوزن، وربما يعود ذلك إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الموحدية لفرض النظام على مستوى الأسواق.

ب/ العملة

تعتبر العملة الآلية الأساسية الثانية مضافة إلى وسائل الكيل والميزان في مجال المبادلات التجارية، ولذلك؛ كان تبيين حالها في العصر الموحدي، والتحديات التي طرأت على الموحدين حولها؛ مما كانت تتعرض له من تزوير، أو قلة الصرف أو غيرها من الإشكاليات؛ كل ذلك يساهم في تجلي الصورة الواضحة عن حقيقة النشاط التجاري وكيفية حركة المبادلات التجارية في الفترة الموحدية.

لقد أدت السيطرة على طرق تجارة الذهب المستورد من بلاد السودان ووفرة هذه المادة بالمنطقة، إضافة إلى وفرة مناجم الفضة والنحاس في المغرب والأندلس والتي كانت تستخدم في ضرب النقود والمصنوعات الأخرى؛ من أهم العوامل التي ساعدت على وفرة العملة، واعتناء

---

[1]– ابن عبد الرؤوف، احمد بن عبد الله، في آداب الحسبة والمحتسب، تح: ليفي بروفنسال، نشرت تحت عنوان: ثلاث رسائل أندلسية، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص: 108

[2]– يفصل السقطي في رسالته كل طرق التحايل التي تستخدم في الأسواق من طرف الباعة.

الدولة بتوفيرها على الساحة الاقتصادية، الأمر الذي دفع بعجلة التجارة الداخلية، والخارجية كذلك، إلى الرواج والازدهار.

والحديث عن العملة الموحدية يجرنا إلى الحديث عن العملة المرابطية، إذ تعتبر هذه الأخيرة أساسا للعملة الموحدية فيما بعد، حيث بقي الدينار المرابطي العملة المتداولة في بلاد المغرب بعد سقوط المرابطين لمدة غير يسيرة من الزمن [1]، وحتى بعد سقوط مراكش في أيدي الموحدين، فقد ضربت الدنانير في نول لمطة سنة 542هـ/1147م، وبنفس المواصفات المميزة للدينار المرابطي، إلا ما كان من حذف اسم الأمير الذي اعتاد المرابطون كتابته على السكة [2]، كما ضرب دينار في المدن الأندلسية، بياسة وجيان واشبيلية، بنفس المواصفات السابقة [3]. وربما يعود ذلك إلى شهرة العملة المرابطية، ومكانتها في مجال المعاملات التجارية، مما دفع الموحدين بعدم المجازفة بالغائها واستبدالها بعملة جديدة.

ففيما يخص العملة المرابطية فانها تتمثل في الدنانير الذهبية، أو المثقال الذهبي، والدراهم الفضية، وما يتفرع عنهما من القطع والوحدات كالربع والثمن؛ أو الخراريب والقراريط [4]. والتي كانت تضرب في دور السكة [5] التي أقيمت في مناطق شتى، اختصت منها

[1]– ابن عذاري البيان المغرب، ج 4، ص: 22. شعبان عبد الرحيم، المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الوسيط، (524–668هـ/1129–1269م)، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الاداب، الرباط، 1416هـ/1995م، ص: 44.

[2]– Brèthes. J.D Contribition à l'histoire du Maroc par les recherches numistiques. Casablanca, 1939. p.137

[3] – Lavoix. H, Catalogue des monnaies de la bibliothèque nationale, T 2, Paris, 1891. P. 267.

[4]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تح: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، لبنان، ط 2، 1956م، ص: 174. ابن عذاري، البيان المغرب، ج 4، ص: 43. الحلة السيراء، ج 2، ص: 248. ابن رشد، ابي الوليد محمد بن احمد القرطبي، النوازل، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م، السفر الأول، ص: 272، 273، 571.

[5]– السكة: هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد، ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، ولفظ السكة كان اسما للطابع؛ وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدينار والدرهم. ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1431هـ/ 2001م، ص: 322. ابن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص: 109.

سجلماسة، وأغمات، ومراكش، وفاس، ونول لمطة، وسبتة، وتلمسان، ببلاد المغرب، وقرطبة وغرناطة والمرية واشبيلية ومالقة وبلنسية ودانية ومرسية وجيان بالأندلس؛ بضرب الدنانير الذهبية، بينما اختصت كل من؛ سجلماسة، وفاس، وسبتة، وطنجة، وسلا، وجيان، ومالقة، واشبيلية، بضرب الدراهم الفضية[1].

ومن الواضح أن الدينار المرابطي لقي رواجا كبيرا في بلاد المغرب ثم الأندلس، بل تجاوز الإطار الجغرافي للدولة المرابطية إلى المدن الأوربية، وأصبح مثالا يحتذى في ضرب السكة القشتالية في عهد الفونسو الثامن، أي بعد نصف قرن من سقوط الدولة المرابطية[2].

ويتراوح وزن الدينار المرابطي بين 3.9 غ و 4.22 غ، حيث يقل وزنه عن الدينار الشرعي الذي يزن 72 حبة شعير[3] وقطره يقدر ب 25مم، بينما يزن نصف الدينار الذي يقدر قطره ب 15مم 2.01 غ، وربع الدينار عندهم يزن 1.10 غ وقطره مساو لقطر نصف الدينار، أما الدرهم فيزن بين 0.72 غ إلى 1 غ، ويتراوح قطره بين 10مم و 11مم، كما ضربت النقود البرونزية في عهدهم سنة 520هـ/1126م[4].

وعلى الرغم من شهرة العملة المرابطية إلا أنها لم تأخذ صبغة شمولية في جميع أقطار المغرب حيث نجد التعامل بالعملات العبادية والدنانير الشرقية بين المتعاملين في نوازل ابن رشد[5].

---

[1]– **Brèthes**, **op**. **cit**, **p**. **124**. البيان المغرب، ج4، ص: 22

[2] – **Brèthes**, **op**. **cit**, **p**. 122.

[3]– ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر بيروت، لبنان، 1431هـ/2001م، ج1، ص: 325.

[4]– حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد: 23، 1999م، ص: 117.

[5]– ابن رشد، النوازل، ص: 570، 571.

خامسا: العملة الموحدية:

أما بالنسبة للعملة الموحدية؛ فعلى الرغم من وصف المهدي بن تومرت زعيم الموحدين الروحي بصاحب الدرهم المربع كما هو في المقدمة [1]، أو صاحب الدرهم المركّن، كما يوصف في الدوحة المشتبكة[2]، إلّا أنّ ذلك لا يوحي بضرب العملة الموحدية في عهده؛ حيث بيّن ابن خلدون أن هذا النعت قد وصف به قبل ظهوره [3]، إضافة إلى أن المهدي بن تومرت لم يستقر له الأمر لينظر في ترتيب الدولة ومؤسساتها، فيكون من المسلم به أن العملة الموحدية لم تظهر في فترته[4].

ومن ثمّ؛ فإن أول صدور للعملة الموحدية كان في خلافة عبد المؤمن بن علي، مع عدم إمكانية الجزم بتاريخ صدورها، إلا على سبيل الاجتهاد والاستنتاج، حيث يرى بعض الباحثين أن تاريخ صدور الدينار المؤمني كان سنة 540هـ، أي بعد تمكنه في الأرض، وسيطرته على بعض المدن التي كانت تحتوي دور ضرب السكة، مثل؛ فاس، وسبتة، وتلمسان[5].

تنوعت العملة الموحدية من حيث الشكل والوزن والتسمية والنسبة، حيث كانت تنسب أحيانا إلى الخليفة الذي ضربت في عصره؛ فكانت هناك "الدنانير المؤمنية" نسبة إلى

---

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ص: **324**.

[2]– ابن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص: **111**، **145**.

[3]– المقدمة، ص: **324**.

[4]– صالح بن قربة، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين، خلال القرون: **6**، **7**، **8**هـ ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، **1996**، ص: **13**

[5] – **Hazard, H.W, The numismatic history of late medieval north Africa, New York. 1952, p. 135.**

الخليفة عبد المؤمن[1]، وهناك "الدنانير اليوسفية"؛ نسبة إلى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن[2]، وهناك "الدنانير اليعقوبية" المنسوبة إلى الخليفة أبي يوسف يعقوب[3].

لذا سعت الدولة الموحدية من خلال إصدار النقود إلى توحيد العملة في بلاد المغرب والأندلس، من أجل وضع حد للفوضى الناتجة عن تعدد العملات في البلد الواحد، بالإضافة إلى ما تحمله هذه السياسة النقدية من تسهيلات للعمليات التجارية الداخلية والخارجية.

مشاكل العملة

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد طرحت مجموعة من المشاكل حول النقود الموحدية، وتأثير ذلك على الحركة التجارية؛ كاختلاف أوزان العملات النقدية الصادرة عن دور السكة المختلفة، بالإضافة إلى مسألة تزوير العملة وكنزها، مما أحدث اضطرابا في السيولة المالية، والإخلال بالقيمة الحقيقة للدينار الموحدي، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد بصفة عامة، والنشاط التجاري بصفة خاصة.

- اختلاف وزن العملات:

لقد كان الاختلاف في وزن [4] العملات الموحدية واضحا، إذ ضرب عبد المؤمن دراهم فضية تزن نصف دراهم النصاب وهي الدراهم الشرعية المقدر قيمتها بخمسين حبة وخمسي

[1]- ابن جبير، أبو الحسن محمد بن احمد الكناني الاندلسي، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، ص: 17. مجهول، الحلل الموشية، ص: 110. كما تدل بعض النصوص دلالة واضحة على اختلاف العملات الموحدية من الجنس الواحد من حيث الوزن. ابن ابي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، نشر دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1392هـ/ 1972م، ص: 124. وعن اختلاف اوزان العملة الموحدية ينظر: عبد الرحيم شعبان، الاصلاح النقدي الموحدي، مجلة كلية الاداب، الرباط، عدد: 1-2، 1999م، ص ص: 168-177.

[2]- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج2، ص: 141. الدوحة المشتبكة، ص: 149.

[3]- المن بالامامة، ص: 393.

[4]- الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص ص: 42-47. ص: 137، 192، 292، ص ص:441-455.

حبة[1]، كما ضرب في عهد المنصور دراهم يعدل الدرهم منها ثلث الدينار اليعقوبي، وزنه 28 حبة من الشعير الوسط [2]، إضافة الى ما يذكره ابن عذاري عن الدنانير الفضية العشرية في معرض الحديث عن الغنائم التي غنمها المرينيون من الخليفة المرتضى، والتي قدرت بسبعمائة ألف مثقال من الدنانير الفضية العشرية[3].

وليس هذا فحسب؛ بل يضاف إلى ذلك ما أحدثه الخليفة المنصور من خلال ضربه لدينار يزن ضعف الدينار المؤمّني، سمي بالدينار اليعقوبي [4]، وذكر لنا صاحب الاستبصار في معرض الحديث عن مدينة سبسيبة بافريقية عن دينار يزن عشرة دنانير أو ما يقارب هذا الوزن[5]، حيث ضرب نمط من هذا الدينار في عهد الخليفة المرتضى[6].

- تزوير العملة:

ويضاف إلى اختلاف أوزان العملة الموحدية وما طرحته من مشاكل على الساحة التجارية؛ رواج عملات أخرى مغايرة لوزن العملات الأصلية؛ كالطبرية والبجائية والمرابطية والقرطبية وغيرها، حيث طرحت هذه العملات نفس الإشكال السابق الذكر، وزادت من تعقيد وتعسير المبادلات التجارية، كما تسببت في نشر الخصومة بين المتعاملين التجاريين[7].

ويضاف إلى ذلك مشكل تزوير العملة في الدولة الموحدية، حيث تعددت الجهات المعنية بهذه العملية، فكانت مرتبطة بالعامة؛ إذ يقومون بتزويرها في الأرياف، ويعملون على

---

[1]- ابن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص: **144**. ابن خلدون، المقدمة، ص: **325**.

[2]- الدوحة المشتبكة، ص: **145**.

[3]- البيان الموحدي، ص: **407**، **408**. ابن خلدون، العبر، ج**6**، ص: **351**.

[4]- ابن القطان، نظم الجمان، ص: **108**. الدوحة المشتبكة، ص: **144**.

[5]- الاستبصار، ص: **161**.

[6] **–Brèthes**, **contribution**, **p. 151**.

[7]- الدوحة المشتبكة، ص: **147**، **148**، **149**.

نقلها إلى المدن وترويجها في الأسواق [1]، كما ثبت تزوير العملة في حق النصارى، في كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا، في مناطق متفرقة منها، تصنع بإحكام حيث يتعذر تمييز الأصلي منها من المزيف[2] إضافة إلى قيام بعض الخلفاء بضرب عملات مزيفة لاستخدامها في عملية فداء الأسرى[3].

ولا يقل التزوير[4] في العملة الموحدية خطرا عن مسألة الاختلاف في وزن العملة، بل هو هو اشد ضررا على الاقتصاد الموحدي، ومن أهم العوائق التي أضرت بالحركة التجارية، بسبب ما تخلفه هذه الظاهرة من تضخم الأموال؛ الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وانهيار القدرة الشرائية، وفقد العملة لقيمتها النقدية، إضافة إلى ما يسببه ذلك من وقوع الكثير من المخاصمات بين المتبايعين[5].

ولذلك وضعت الدولة إجراءات مشددة تجاه المزورين، حيث سنت عقوبات صارمة في حق كل من ثبت تورطه بذلك، بل وتم القبض على عدد ممن يزورون الدراهم الموحدية[6]، إضافة إضافة إلى قيام الدولة بمصادرة العملات المزورة [7].

---

[1]- التادلي، التشوف، ص: 243.

[2]- عبد الرحيم شعبان، المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الوسيط(524-668هـ/1129-1269م)، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، اشراف: محمد حمام، 1416هـ/1995م ، ص: 317.

[3]- المراكشي، المعجب، ص: 346، 347.

[4]- عن التزوير في العملة ينظر: الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص: 28، ج6، ص: 74، 75، 407،

[5]- عبد الرحيم شعبان، المسكوكات الموحدية ، ص: 316.

[6]- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 301.

[7]- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج6، ص: 252.

- كنز العملة:

وإذا كان تزوير العملة يشكل خطرا على الاقتصاد الموحدي بكثرة السيولة وحدوث ظاهرة التضخم؛ فهناك ظاهرة أخرى شكلت خطرا على العملة والاقتصاد الموحديين وهو نقيض مسألة التزوير، ألا هو قضية كنز العملة واحتكارها.

حيث يعتبر كنز الأموال من بين أهم العوامل المؤثرة على مجال الاقتصاد في الحضارة الإسلامية، ولذلك حرمت الشريعة كنز الأموال، وفرضت ضريبة الزكاة على الأموال المدخرة، من اجل تآكلها وخروجها من دائرة الكنز إلى دائرة التداول والاستعمال والاستثمار[1].

انتشرت ظاهرة كنز الأموال في الفترة الموحدية، وخاصة في فترات الاضطرابات والأزمات السياسية[2]، التي يلجأ أرباب الأموال فيها –خوفا على أموالهم، وتحصينا لها من الضياع– إلى تخزين هذه الأموال في مخابئ سرية، ولا أدلّ على ذلك من المجموعة الهائلة من النقود الموحدية المعثور عليها في إطار الاستكشافات الأثرية.

ويمكن أن يدخل في معنى الكنز؛ تلك الأموال الطائلة التي كانت تصرف من طرف أرباب الأموال وذوي المكانة العالية من الوزراء، والولاة، والموظفين، على المشاريع الضخمة، حيث يعتبر ذلك قتلا صريحا لروح العملة، ومنعها من التداول بصرفها عن الاستثمار إلى الاستهلاك المحض غير المنتج[3].

وعلى الرغم من هذه العراقيل المتعلقة بالعملة الموحدية، فان النقد الموحدي كان يعتبر أهم عملة على المستوى الدولي في هذه الفترة، حيث أصبحت عملة التداول في حوض البحر

---

[1]– علي يوعلا، الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام الحلقة المفقودة في تاريخ الفكر الإسلامي، (سلسلة ندوات ومناظرات رقم 15، تحت عنوان: في الاقتصاد الإسلامي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1410هـ/1989م، ص: 32.

[2]– ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص: 443.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 342.

المتوسط خلال القرن الثاني عشر [1]، ويعود ذلك إلى الثراء الكبير الذي حققته في المجال النقدي، بسبب الذهب المتدفق على بلاد المغرب من بلاد غانة عبر سجلماسة وبخاصة في فترة المرابطين، حيث ورث الموحدون كل تلك الثروة المالية المخلّفة من قبل المرابطين والزيريين، بالإضافة إلى العائدات المالية التي كانت تجنيها الدولة من عائدات الضرائب التي كانت تفرض على مجالات مختلفة؛ كالأسواق، والأراضي، والمساكن، والمحاصيل المختلفة[2].

وأهم ما يعكس هذا الثراء المالي تلك الأموال الطائلة التي كانت تبذل من طرف الخلفاء في المناسبات الرسمية، حيث أعطى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بمناسبة قدوم أخيه السيد أبي حفص من الأندلس سنة 551هـ/ 1156م، لكل فارس من العرب خمس وعشرون(25) دينارا، ولأشياخ العرب (50) دينار لكل واحد، ولكل زعيم قبيلة مائتي(200) دينار، كما أعطى الفقراء يوما لكل واحد ثلاثون دينارا [3]، يحفزه على ذلك سعة الخراج، وكثرة الوجوه التي يتحصل منها الأموال[4].

من خلال ما سبق يتبين أن النشاط التجاري الداخلي مجموعة من المشاكل والعقبات، عرقلت حركته، ومنعت سيره بسلاسة وسهولة، ومن تلك العقبات مسألة الاختلاف في الموازين والمكاييل، إضافة إلى العائق الآخر؛ والذي يعتبر الأهم من خلال تعلقه بعصب الاقتصاد الموحدي المتمثل في العملة، واختلاف أجناسها وأوزانها، وما كان يطرأ عليها من تزوير؛ سواء من طرف العامة، أو من خلال ما كانت تقوم به السلطة من ضرب العملات المزيفة من اجل دفع الفدية لبعض القبائل العربية، وذلك من اجل فك الأسرى وعدم تمكين هذه القبائل من تقوية نفسها بدفع العملات المزيفة إليها، أو ما كانت تضربه الدول الأوربية من عملات مزيفة

[1]– أمين توفيق الطيبي، النقود العربية، القاهرة، ط1، 1987م، ص: 13، 27.
[2]– ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 30. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص: 429. المراكشي، المعجب، ص: 328.
[3]– ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص: 248، 271.
[4]– المراكشي، المعجب، ص: 328.

على شاكلة العملات الموحدية، الأمر الذي دعا السلطة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للحد من هذه الظواهر، وتوفير جو مناسب لسير الحركة التجارية الداخلية والحفاظ على اقتصاد الدولة، وصولا إلى مشكل كنز الأموال وصرفها في أوجه غير استثمارية، مما يؤثر سلبا على الأسواق والحركة التجارية من خلال قلة العملة والصرف وتعطيل النشاط التجاري..

وإذا كانت المنتجات الاقتصادية الفلاحية منها والصناعية المحدد الأول لطبيعة المبادلات التجارية الداخلية والخارجي، والمحفز الأساسي لتنشيط الحركة التجارية، فان هذا لم يكن يتم حلقة الدورة التجارية الداخلية والخارجية إلا بتوفر مجموعة من الهياكل والمؤسسات التي ساهمت وساعدت على رواج الحركة التجارية الموحدية الداخلية والخارجية.

لقد ساعد توفر مجموعة من الطرق والمسالك التجارية التي تأسست على جنباتها مجموعة من المدن والحواضر التي شكلت مراكز تجارية مهمة على رواج ونشاط الحركة التجارية، والمساعدة على تنقل البضائع والسلع في الإطار الداخلي والخارجي، يضاف إلى هذا عوامل أخرى مثلت ركنا أساسيا في العملية التجارية منها توفر المؤسسات التجارية كالفنادق والقناصل التي تقترن أساسا بالتجار الأجانب وتنظيم العلاقات التجارية الخارجية مع الدول المتعاقدة مع الدولة الموحدية.



الفصل الثاني

ك ّرتي ه.خمؤ زسلشي ه.خمرقتنيك تجلزفتي

الفصل الثاني

الطرق والمؤسسات والمراكز التجارية

أولا : الطرق التجارية :

ثانيا : المؤسسات التجارية

ثالثا : المراكز التجارية

أولا: الطرق التجارية

الطرق البرية الداخلية

الطرق البرية الخارجية

المسالك البحرية والنهرية

تمهيد:

لقد استلزم الإنتاج الوفير والمتنوع في مختلف المجالات الحرفيّة والصناعية والفلاحية تسويق هذه المنتجات إلى مناطق الاستهلاك، سواء داخل البلاد أو خارجها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق منافذ تستخدم في ترويج التجارة، فكانت الطرق التجارية البرية والمسالك البحرية والنهرية؛ الرابط الأساسي بين مراكز الإنتاج، ومناطق الاستهلاك.

ولقد ساهم في رسم خريطة الطرق التجارية في بلاد المغرب على المستوى الداخلي، وما يربطه منها بالمناطق الأخرى على المستوى الخارجي مجموعة من العوامل؛ الجغرافية منها، والاقتصادية، وهي في حد ذاتها من العوامل المحددة للخريطة الديموغرافية على أرض المغرب الإسلامي في الفترة المدروسة.

فبالنسبة للجانب الاقتصادي؛ نجد أغلب الطرق التجارية تمر على المدن البارزة، والتي لها مكانة على المستوى الاقتصادي؛ ك توفرها على مصادر الإنتاج الموجه إلى التسويق وتنوعه، أو على المستوى التجاري باعتبارها مراكز للتسويق في حد ذاتها، لذلك نجد المصادر الجغرافية تصف هذه المدن بأنها كثيرة الصادر والوارد، وإن كانت هذه المدن متفاوتة الأهمية والمكانة في واقع الاقتصاد الموحدي. فكانت كل من سجلماسة وفاس ووجدة وتلمسان وغيرها من المدن لمكانتها الاقتصادية من بين أهم العوامل المحددة لرسم خريطة الطرق التجارية في هذه الفترة[1].

ويتضح ذلك جليا من خلال تحول الطرق من الناحية الشرقية؛ بعدما كانت تشهد القيروان، والقلعة، وبجاية، تفوقا من الناحية التجارية والعلمية، إلى الناحية الغربية؛ في كل من فاس، ومراكش، وسلا وغيرها، حيث يعود ذلك إلى تحول مراكز الإنتاج الفلاحي والصناعي

[1]– البكري، المغرب، ص: 88، 148. الاستبصار، ص: 177، 200، 201. الحميري، الروض المعطار، 305، 608.

إلى هذه المناطق، فتغيرت مسارات الطرق التجارية لذلك، وظهرت مدينة سلا ملتقى للطرق السهلية كفاس ومكناسة وتادلا وحتى مراكش في الناحية الجنوبية.

ولم يكن العامل الاقتصادي وتحول مراكز الإنتاج المؤثر الوحيد في تغير مسارات الطرق التجارية، بل كذلك للاضطرابات السياسية التي كانت تشهدها منطقة شرق المغرب بسبب الهجمات الهلالية وثورة بني غانية، ويضاف إلى ذلك نشاط عصابات اللصوص وقطاع الطرق، كل ذلك كان من العوامل التي ساهمت في انحصار الطرق الشرقية وتحولها إلى الطريق الساحلي، ثم استئناف الطريق البري الرابط بين مدن المغربين الأوسط والأقصى؛ انطلاقا من وادي الشلف وتاهرت وصولا إلى الرباط وفاس وسبتة، وأصبح الطريق الرابط بين شرق المغرب والمغرب الأدنى معطلا [1].

أما بالنسبة للجانب الطبيعي؛ فانه عامل تخضع له الطرق والمسالك التجارية بصورة كبيرة، حيث نجد خريطة الطرق التجارية رهن الظروف الطبيعية؛ من توفر الآبار المصدر الرئيسي للمياه وهي من الأهمية بمكان للقوافل التجارية المارة في المناطق ذات المناخ الجاف والقاسي، بالإضافة إلى المراعي ؛ الممون الرئيسي لوسائل النقل التقليدية من الخيل والإبل، والسلاسل الجبلية التلية والصحراوية الحائلة دون امتداد المناطق السهلية، فكانت خريطة المسالك التجارية تخضع لهذه العوامل، وتتأثر بتغيرها وجودا وعدما[2].

وهذا العامل الأخير يجعلنا نركز – من أجل إعطاء صورة حقيقية عن المسالك التجارية في الفترة الموحدية– على المصادرة المكتوبة في هذه الفترة أو القريبة منها، فيضطرنا

---

[1]– يوسف عابد، الموحدون في بلاد المغرب 515–595هـ/1120–1199م دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، إشراف: عبد العزيز فيلالي، 2006، 2007م، ص: 565.

[2]– عن أهمية توفر عناصر الحياة الأساسية من الكلأ والماء في صنع خريطة الطرق التجارية انظر: البكري، المغرب، ص: 156، 157. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 344، 345.

الأمر إلى الاعتماد على كل من البكري الذي عاش قبل الفترة المدروسة(القرن الخامس)، وعلى الإدريسي الذي عاش في النصف الأول من القرن السادس، وصاحب الاستبصار الذي عاصر النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وهؤلاء كلهم مغاربة. ويضاف إلى ذلك المصادر المتأخرة التي نقلت عن المصادر السابقة الذكر كابن سعيد المغربي، والحميري صاحب الروض المعطار.

توجد مجموعة من الطرق الرابطة بين أقاليم المغرب والأندلس على المستوى الداخلي، وبين بلاد المغرب وبلاد المشرق الإسلامي، وجنوب أوربا، وبلاد السودان على المستوى الخارجي، وعليه يتم تفصيل الطرق التجارية البرية والمسالك البحرية للتجارة الموحدية على النحو التالي:

I. الطرق البرية الداخلية

أ/ الطرق الرابطة بين أقاليم المغرب الثلاث:

تتعدد المسالك البرية الرابطة بين أقاليم المغرب في الفترة الوسيطة، ويعود ذلك إلى كثرة تفرعاتها بين المدن والمراكز التجارية، إلا أنه يمكن التمييز بين مسلكين عظيمين يربطان المناطق الشرقية للمغرب بأقصاه في الغرب، هذان المسلكان يتمثلان في مسلك الهضاب العليا؛ حيث يمتد من جهة الجريد بتونس، وينعرج حول جبال الأوراس، مارا بحوض الطرف، وبمر الحضنة، ثم بفتحة تازا وبالشمال الغربي من بلاد المغرب، يتفرع عنه مسلك فرعي نحو بجاية في الشمال، ونحو بسكرة وورجلان في الجنوب، والمسلك الثاني يمتد من برقة وطرابلس متجهة نحو الجنوب الغربي من المغرب الأقصى، عبر الأطلس الصحراوي[1].

[1]– نجاة باشا، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن للهجرة، منشورات الجامعة التونسية، 1976م، ص: 80، 81.

والطريق الذي عرفته بلاد المغرب إبان الفترة البيزنطية وبعد الفتح، وهو الطريق الساحلي الذي تطلق عليه المصادر اسم الطريق الأعظم [1]، أو طريق الجادة [2]، قد تغير بتغير مراكز الإنتاج إلى المناطق الداخلية، حيث أصبحت الطرق الرابطة بين أقاليم المغرب داخلية وليست ساحلية [3]، إذ تربط هذه الطرق الداخلية مدن المغرب الأقصى؛ كمدينة فاس والبصرة، والسوس الأقصى، بالقيروان، وصولا إلى صفاقس، ثم طرابلس، مرورا بمدن المغرب الأوسط ؛كتاهرت، والمسيلة، وتلمسان، هذه الأخيرة التي تعتبر قفل بلاد المغرب؛ إذ لا بد للداخل والخارج من المرور بها[4].

وتتعدد الطرق الرابطة بين مدن وأقاليم المغرب؛ فهناك طريق **فاس المسيلة القيروان،** حيث ينطلق من فاس بالمغرب الأقصى مرورا بجراوة أبي العيش ومليلة، ويستمر الطريق في هذه المنطقة عبر الساحل وصولا إلى تلمسان، فمدينة أفكان، حيث يتفرع الطريق إلى فرعين؛ أحدهما يسير باتجاه مدينة تاهرت؛ على بعد ثلاثة مراحل، أما الفرع الثاني يصل إلى مدينة أشير آل زيري، ثم المسيلة؛ التي تلتقي فيها ثلاث طرق برية تتفرع من القيروان؛ أحدها باتجاه تاهرت غربا، والأخر نحو المسيلة عبر بلاد كتامة، والثالث يربط القيروان بالمسيلة عبر جنوب جبل أوراس؛ مناطق الواحات والجريد.[5]

[1]– ابن عبد الحكم، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي، فتوح مصر والمغرب، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1961م، ص: 264.

[2]– البكري، المغرب، ص: 14. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 18.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 306. بن سادات نصر الدين، العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأدنى والأوسط، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد المجيد بن نعمية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010–2011م، ص: 174 وما بعدها..

[4]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 250.

[5]– ابن حوقل، أبي القاسم، المسالك والممالك، طبعة بريل، ليدن، 1872، ص ص: 62–64. ولقد فصل هذا الطريق الإدريسي في نزهة المشتاق، ص ص: 246–254. المراكشي، المعجب، ص: 442، 443.

والطريق الأخر يربط سجلماسة بالقيروان، حيث ينطلق من سجلماسة مرورا بمدينة بسماطة، وهي من نفزاوة، ثم قسطيلية المشهورة بتجارتها وإنتاجها الفلاحي الكثيف، وصولا إلى القيروان[1]، حيث تقدر المسافة من فاس إلى تاهرت بثلاثة أيام، ومن تيهرت إلى قسطيلية خمس عشرة يوما، ومن قسطيلية إلى قفصة ثلاث مراحل، ومن قفصة إلى القيروان سبع مراحل[2] .

كما توجد طرق تربط بعض مدن المغرب الأقصى بالقيروان من المغرب الأدنى؛ كالطريق الرابط بين البصرة والقيروان، حيث يمر بفاس وتاهرت بالمغرب الأوسط، مرورا بقسطيلية وقفصة، إذ تقدر مسافته بست وعشرين مرحلة وثمانية عشر يوما، والطريق الأخر؛ يربط السوس الأقصى بالقيروان، والسوس الأقصى ببرقة[3].

كما يمكن الإشارة إلى استخدام المغاربة بعض المسالك النهرية وان كانت محتشمة إذا ما قورنت بأنهار الأندلس ومدى استخدامها في الملاحة والتنقل، حيث استخدم أهل البصرة المغربية نهر سفود، وهو نهر كبير تدخله المراكب، يركب فيه أهلها إلى غاية البحر [4]، كما استخدم أهل فاس نهر سبو، إذ كانت تنتقل عبره القوارب والسفن الصغار إلى البحر الأعظم[5] .

[1]- الاستبصار، ص: 143، 172. ابن حوقل، المصدر السابق، ص: 65.

[2]- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر البناء، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة ليدن، ط 2، 1906م، ص: 246.

[3]- انظر الإدريسي، نزهة المشتاق، ص ص: 294-196. الإصطخري، المسالك والممالك، ص:46.

[4]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 109.

[5]- الجزنائي، جنى زهرة الأس، ص: 37.

ب/ الطرق الرابطة بين أقاليم الأندلس:

1/ الطرق البرية:

إذا كانت أقاليم المغرب تربط بينها الطرق البرية بسبب تضاريسها وافتقارها إلى المسالك المائية، فإن إقليم الأندلس على خلاف ذلك؛ قد توفر على مجموعة من الأنهار كنهر الوادي الكبير الرابط بين اشبيلية وقرطبة، ونهر وادي آنة ونهر شقر الرابط بين قونكة وجزيرة شقر حتى جنوب بلنسية، حيث كانت تستخدم هذه الأنهار كمسالك للتنقل بين بعض أقطار شبه الجزيرة الأيبيرية، بالإضافة إلى استخدامها كأداة لتحويل بعض البضائع الضخمة كأخشاب الصنوبر التي كانت تقطع وترمى في نهر ليعمل على جرها إلى البحر، وفي ذلك يقول الإدريسي: " قلصة حصن منيع تتصل به أجبل كثيرة بها شجر الصنوبر الكثير، ويقطع بها الخشب ويلقى في الماء، ويحمل إلى دانية وإلى بلنسية في البحر، وذلك أنها تسير في النهر من قلصة إلى جزيرة شقر، ومن جزيرة شقر إلى حصن قلبيرة، وتفرغ هناك على البحر فتملا منها المراكب وتحمل إلى دانية فتنشا منها السفن الكبار والمراكب الصغار"[1] .

وبالتالي؛ يضاف إلى الطرق البرية والمسالك البحرية المسالك النهرية في إقليم الأندلس، وفي ما يأتي تفصيل هذه المسالك والطرق.

لقد فصلت المصادر الجغرافية وغير الجغرافية في ذكرها لخريطة الطرق والمسالك المنتهجة في إقليم الأندلس، مع ذكر أوصافها وتقدير مسافاتها بالأميال والمراحل والأيام، حيث بقيت هذه الطرق على الحال التي عرفت عليه قبل فترة الموحدين؛ حيث نجد البلاد الأندلسية تمتاز بكون مدنها متقاربة وطرقها ممهدة، حيث لا يحتاج المسافر إلى أهبة كبيرة

---

[1]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 560.

وزاد كثير في تنقلاته ، لتوفر ذلك في كل مراحل طريقه وسفره، ولا يمكن رصد تغيير ملحوظ في شبكة الطرق الأندلسية في هذه الفترة إلا من حيث التباين في نسبة استخدام طريق دون آخر، حيث يعود ذلك إلى أسباب أمنية من ناحية، والى التباين في درجة الإنتاج والازدهار الاقتصادي الذي يحدد المراكز التجارية وشهرتها وكثرة ورودها والمرور بها[1].

ومن الطرق المستخدمة في الحركة التجارية الداخلية في إقليم الأندلس؛ طريق المرية مالقة، ومسافته سبعة أيام، وهناك طريق رابط بين طليطلة ومدينة وادي الحجارة، حيث تقدر مسافته بخمسين ميلا، ومن وادي الحجارة إلى مدينة سا لم نحو الشرق طريق مسافته خمسون ميلا كذلك[2].

وهناك طريق رابط بين كل من جيان وبياسة تقدر مسافته بعشرين ميلا، بينما تقدر مسافة الطريق الرابط بين غرناطة ولوشة بخمس وعشرين ميلا، وهناك ثمانون ميلا بين اشبيلية وقرطبة، وفي الجنوب بين قلعة أيوب وقلعة دروقة ثمانية عشر ميلا، وطرق أخرى رابطة بين سرقسطة وما يليها من المدن، فهناك طريق دروقة سرقسطة مسافته خمسون ميلا، كما تقدر مسافة الطريق الرابط بين سرقسطة وقلعة أيوب بخمسين ميلا، وتقدر مسافة الطريق الرابط بين سرقسطة ووشقة بأربعين ميلا، ومن سرقسطة إلى تطيلة خمسين ميلا كذلك[3].

كما تقدر مسافة طريق جيان قرطبة بمرحلتين، وطريق غرناطة جيان بمرحلتين، والطريق بين مالقة والجزيرة الخضراء ثلاث مراحل، وبين شاطبة ومرسية ثلاثة أيام، وبين مرسية وغرناطة سبع مراحل[4].

---

[1]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 315.

[2]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 553.

[3]– الإدريسي، المصدر نفسه، ص: 554.

[4]– المراكشي، المعجب، ص: 454، 455.

وعلى الرغم من توفر هذه الشبكة الهائلة من الطرق إلا أن بعض المعوقات حدت من استخدام الطرق البرية؛ كالتضاريس الأندلسية الوعرة، وانعدام الأمن –أحيانا– بسبب الحروب، وحفزت على استخدام المسالك البحرية التي تبدو –مقارنة مع الظروف المتعلقة بالطرق البرية المذكورة – أيسر وأسهل[1]

ب 2/ المسالك النهرية:

يضاف إلى شبكة الطرقات البرية الرابطة بين أهم مدن الأندلس، مجموعة من المسالك النهرية الرابطة بين المدن الواقعة على أنهار الأندلس؛ كإشبيلية، وقرطبة، وماردة، وجيان، واستجة، وبطليوس، وغرناطة، وسرقسطة، وشقر، حيث استفاد الأندلسيون منها في نقل السلع والبضائع عبر موانئ أقيمت على ضفاف هذه الأنهار.

فمن بين الأنهر المشهورة في هذا الشأن؛ نهر شطوبر" وهو نهر كبير، تصعد فيه السفن والمراكب السفرية كثيرا" [2]، ونهر برباط، ونهر بكة، اللذين يربطان كلا من الجزيرة الخضراء بمكان على نهر بكة تقدر مسافته بستة أميال [3]، بالإضافة إلى نهر يانة؛ وهو نهر كبير يسمى بالنهر الغؤور[4]، وهو يربط قرية يانة بقلعة رباح، ثم يصير منها إلى حصن ارندة، ومنه إلى ماردة، ثم يمر ببطليوس على مسافة ثلاثين ميلا، فيصير منها إلى مقربة من شريشة، ثم يصير إلى حصن مارتلة، فيصب في البحر المظلم[5].

---

[1]– عز الدين موسى، المرجع السابق، ص: 316.

[2]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 544.

[3]– اختلف الجغرافيون في مقدار الميل؛ فجعله بعضهم 4000 ذراع، وبعضهم جعله 3000 ذراع، والمشهور عند المالكية 1000 ذراع، وهو ما قال به ابن الحاجب ومن تبعه من فقهاء المالكية، وهو المتداول في فاس وبلاد المغرب. ويساوي تقريبا 1340متر. ليون الإفريقي، الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ص: 24. مقدمة الترجمة.

[4]– سمي بالنهر الغؤور لأنه يكون في موضع يحمل السفن ثم يغور تحت الأرض حتى لا تبقى منه قطرة فسمي كذلك. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 545.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 545، 547.

ومن بين المسالك النهرية كذلك، مسلك على نهر تاجة الرابط بين لشبونة وشنترين، حيث تقدر مسافته بثمانين ميلا، كما تربط مسالك نهرية بين الجزيرة الخضراء وكل من اشبيلية حيث تقدر مسافته بخمسة أيام، وبينها وبين مالقة خمس مراحل، أي ما يعادل مائة ميل، ومنها إلى جزيرة طريف عبر وادي النساء ثمانية عشر ميلا[1] .

ومن الأنهار التي استخدمت في النقل التجاري كذلك نهر شقر، الذي كان يستخدم في نقل أخشاب الصنوبر كما ذكرنا سابق، والوادي الكبير [2] الرابط بين قرطبة واشبيلية، واصلا بين مجموعة من المدن الصغيرة والحصون الواقعة بين هاتين المدينتين، حيث"تمشي فيه القوارب تحت ظلال الثمار ثمانية فراسخ متصلة من الضفتين، وذلك من حصن قيطانة إلى حصن قورة" [3]، وهو" نهر عظيم، قريب في العظم من دجلة والنيل، تسير فيه المراكب المثقلة"[4].

ولقد اشتهرت مجموعة من المراسي على ضفاف هذه الأنهار؛ كمرسى الشجرة بالجزيرة الخضراء، ومرسى طربشانة، ومرسى شلب، ومرسى حلق الزاوية، وهو ينسب إلى مدينة بينها وبين شلب عشرون ميلا [5]، كانت تحمل منها البضائع والسفّار عبر المراكب الكبيرة والقوارب الصغيرة ، حيث كانت تعتبر هذه السفن والمراكب أداة مهمة ووسيلة

---

[1]– الادريسي، النزهة، ص: 539، 543. الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص: 70.

[2]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 561. المراكشي، المعجب، ص: 459. موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، ترجمة: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط3، 1411ه/1990م، ص: 102، 111.

[3]– الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص: 88.

[4]– الحموي، معجم البلدان، ج1، ص: 195.

[5]– الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 530، 540، 543.

أساسية في ترويج السلع والتبادل التجاري، مما أعطاها مكانة مهمة في المجال الاقتصادي، حيث كانت تكترى لهذا الغرض[1].

II. الطرق البرية الخارجية

أ/ مع بلاد المشرق الإسلامي

لقد أدت التغيرات السياسية والاقتصادية في أقطار المغرب الإسلامي الموحدي إلى إحداث تغييرات عدة على مستوى شبكة الطرقات التجارية، حيث نجد المنطقة الشرقية لبلاد المغرب تشهد تراجعا على المستويين الاقتصادي؛ من خلال تحول مناطق الإنتاج والتصنيع إلى المغربين الأوسط والأقصى، والسياسي من خلال انفلات الحالة الأمنية في المنطقة، وانتشار الاضطرابات بسبب سيطرة العرب الهلالية على هذه المناطق.

لذلك أصبحت الطرق الرابطة بين المغرب الأدنى والمشرق الإسلامي ساحلية أكثر منها داخلية، وان كان استخدام الطريق الداخلي أكثر حركة من ذي قبل بعد النصف الثاني من القرن السادس الهجري؛ بسبب محاولات الموحدين المتكررة لضبط الأمن وبسط نفوذها على هذه المناطق، مما أدى إلى انتعاش الطريق الساحلي، وانتعاش المناطق الساحلية من الناحية الاقتصادية، وكثر استعمال الطريق الساحلي الرابط بين تنس وطرابلس عبر مجموعة من المحطات التجارية كبجاية وتونس[2].

ولعل هذا ما يفسر لنا ندرة استعمال الطريق الداخلي الرابط بين سجلماسة وبلاد مصر عبر مدينة البهنسا المصرية، حيث عده الإدريسي من بين طريقين رابطين بين بلاد

---

[1]– الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص: 299، 300، 301.

[2]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 308، 311.

المغرب ومصر، والظاهر انه من الطرق الخاصة بالقبائل البربرية الملثمة التي لا تسلكه إلا بدليل لانعدام الأمن به، بالإضافة إلى سبب آخر؛ وهو ندرة المياه بمراحله[1].

حيث تقدر مسافة هذا الطريق بأربع وثلاثين مرحلة [2] وسبعة أيام، فيها أكثر من أربعة عشر مرحلة بدون ماء، يتم التنقل فيه عبر مجموعة من المدن كجب مناد، وعين قيس، ووادي قسطرة، وصحاري كثيرة؛ كصحراء تيديت، وصحراء متالاوت، بالإضافة إلى مفاوز وجبال كثيرة، مما جعل هذا الطريق نادرة السلوك إلا من قبل الطوارق، ولا يكون ذلك إلا مع اتخاذ دليل حاذق له خبرة بهذا الطريق، وهذا الطريق قد سلكه المرابطون سنة 533هـ[3] .

أما الطريق الثاني الرابط بين بلاد المغرب ومصر ثم بلاد المشرق الإسلامي، فهو الطريق الرابط بين برقة والإسكندرية، وهو أكثر استعمالا من الطريق سابق الذكر، وهو على بوابة الصحراء، أو الطريق العليا في الصحراء كما يذكر الإدريسي [4]، حيث تقدر مسافته بإحدى وعشرين مرحلة [5]، وهو طريق مستو، مستقيم، خال من الإلتواءات، كونه طريقا صحراويا خاليا من الحواجز الطبيعية كالجبال والتضاريس الوعرة، حيث يمر بمجموعة من المحطات المهمة انطلاقا من برقة؛ كقصر الندامة، وتاكنست، وجب حليمة، ووادي مخيل، وجب الميدان، وجب عبد الله، ومرج الشيخ، والعقبة، وحوانيت أبي حليمة، وخربة الفوم،

---

[1]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **344** وما بعدها.

[2]– تقدر المرحلة في بلاد المغرب وبالخصوص على عهد الحفصيين وهم ورثة الموحدين ب **30.000** متر. نجاة باشا، التجارة في المغرب الإسلامي، ص: **95**.

[3]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **345**.

[4]– نزهة المشتاق، ص: **317**.

[5]– ذكر الإدريسي مسافة الطريق بين برقة والإسكندرية بإحدى وعشرين مرحلة، حيث بلغ عدد أميال هذه الطريق عند تفصيل مراحلها بخمسمائة وثمانية وعشرين (**528**) ميلا، فتصبح مسافة المرحلة بذلك **25** ميلا .

وقصر الشماس، وجب العوسج، وكنائس الحرير، وحنية الروم، وذات الحمام، وصولا إلى ثنوية فالإسكندرية[1].

وهناك الطريق الساحلي؛ أو ما يسمى بطريق الجادة، الذي يربط طبرقة بالمغرب الأدنى بمدينة الإسكندرية عبر الساحل على مسافة تقدر بإحدى عشر مجرى [2] ونصف، مرورا بمجموعة من المدن والمراسي، انطلاقا من الإسكندرية عبر راس الكنائس، ومرسى الطرفاوي، وعقبة السلم، ومرسى عمارة، وصولا إلى الملاحة، ثم لكة، فمرسى طبرقة[3].

فتكون بذلك مدينة الإسكندرية محطة تجارية مهمة في طريق التجارة الرابط بين بلاد المغرب والأندلس برا وبحرا، وبين بلاد المشرق الإسلامي، حيث تنقل البضائع الواردة إليها من بلاد المغرب إلى مدينة الفسطاط، ثم إلى بلاد المشرق عبر الطرق التي سنذكرها، فأصبحت بذلك العاصمة الثانية لمصر وثغرها المنيع، بل وأضحت تنافس مدينة بغداد في الزعامة التجارية[4].

ومن مدينة الإسكندرية ثم الفسطاط يتفرع الطريق إلى وجهتين نحو المشرق؛ طريق يربط الفسطاط بطبرية الأردن، ثم دمشق وبعلبك، ثم حمص وحماه وقنسرين وحلب وصولا إلى الموصل ثم سامراء [5]، والطريق الآخر؛ يربط الفسطاط بالعريش ثم رفح وغزة ويافا

---

[1]– البكري، المغرب، ص: 3، 4. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 317.

[2]– ذكر الإدريسي ما يقابل هذه المسافة بالأميال إذ قدرها بـ 1150 ميلا، فيكون بذلك مقدار المجرى الواحد عشرة أميال ونصف.

[3]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 318.

[4]– البكري، المغرب، ص: 86. عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، دار المعارف، مصر، ط1، 1961م، ص: 57.

[5]– ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص: 117.

بفلسطين، ثم الرملة وطبرية بالأردن وصولا إلى الرقة وصولا– بعد المرور بمجموعة من المحطات والمدن– إلى بغداد[1].

وهناك الطريق الساحلي، أو طريق الجادة، حيث يربط أقصى المغرب؛ من طنجة، بمصر عبر ساحل المغربين الأوسط والأدنى، وصولا من مصر إلى البصرة، ثم منها إلى بلاد فارس والسند وصولا إلى بلاد الهند ثم بلاد الصين [2]، وهذا الطريق هو مسلك أكثر تجار المشرق إلى المغرب خاصة تجار البصرة والكوفة والبغداديون.

ب /مع بلاد السودان[3]

بلاد السودان حسب ما يراه الرحالة والجغرافيون المغاربة أمثال الإدريسي وابن سعيد؛ هو اسم يطلق على المنطقة الممتدة من بحيرة تشاد [4] شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، أي: شمال الغابات الاستوائية، وجنوب الصحراء الكبرى. و بالنسبة لخطوط العرض فهذا الإقليم ينحصر بين خطي عرض: 11و17 درجة شمالا. وهذه المنطقة تمثل المجال الموازي لبلاد المغرب، حيث تفصلهما الصحراء.

بينما يطلق الجغرافيون المشارقة هذا المصطلح على كل المناطق التي يقطنها العنصر البشري الأسود، أي المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، إذ حددوا المجال الجغرافي على أساس العنصر البشري المتميز بلون البشرة الأسود[5].

---

[1]– ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص: **117**.

[2]– ابن خرداذبة، المصدر نفسه، ص: **155**.

[3]– عن تحديد المصطلح والتعريف بممالك السودان ونبذ عن تاريخها ينظر الفصل الخامس من هذه الدراسة.

[4]– يطلق عليها ابن سعيد اسم "بحيرة كوري". كتاب الجغرافيا، ص: **93**.

[5]– يطلق ابن خلدون اسم السودان على الأمم الساكنة في الجنوب من الإقليمين الأول والثاني المتميزة بلون البشرة الأسود. ابن خلدون، مقدمة العبر، ج**1**، ص: **106**.

– أحمد الشكري، المصادر العربية ببلاد السودان، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد: **25**، **2005**م، ص: **253**.

وتعود العلاقات والتواصل بين الشمال الإفريقي والصحراء الكبرى إلى حقب زمنية سبقت ظهور الإسلام، حيث يدل على هذه المسلمة التاريخية النقوش والرسومات على الصخور في منطقة الصحراء، وهي في حد ذاتها من الشواهد الدالة على صدق المعلومة التاريخية من طرف المؤرخ اليوناني هيرودوت حول تجارة القرطاجنيين مع غرب إفريقيا، -هذا دون إعطاء معلومات تفصيلية عن هذه العلاقات التجارية-، وتثمينا كذلك للشهادات المصدرية العربية المدونة خلال القرنين الثاني والثالث من الهجرة(8-9م)[1].

وإذا كانت الروايات التاريخية قبل القرن الخامس الهجري تمتاز بالاختصار والغموض، والاقتضاب في المعلومات التاريخية والوصف الجغرافي لإقليم السودان؛ فإن الأمر يختلف عن ذلك منذ عصر البكري ثم من جاء بعده من الجغرافيين الذين أسهبوا في وصف الإقليم، حيث يعود ذلك إلى كثرة الاحتكاك – وخاصة الاقتصادي- بين بلاد المغرب وإقليم السودان، والذي يعود إلى عاملين أساسيين؛ ألا وهما إنتاج الذهب بالمنطقة، وقرب الطريق الواصل بين هذا الإقليم والبحر المتوسط [2].بالإضافة إلى طرح معطى آخر وهو انتماء هذا القطر ودخوله دار الإسلام، وانتشار الإسلام في هذه المناطق منذ القرن الثالث الهجري، وتطور ونضج الثقافة الجغرافية لدى العرب والمسلمين[3].

ولذلك نشطت الحركة التجارية بين الإقليمين عبر مجموعة من المسالك والممرات، وان كانت هذه الأخيرة لا تمتاز بنفس الطابع الذي تتسم به الطرق التجارية لأقاليم الدولة

---

[1]- **أحمد الشكري، أسس ومحددات التواصل ما بين بلاد المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، (أعمال ندوة: العالم العربي وإفريقيا)، مطبعة الكرامة، الرباط، 2003م، ص: 117.**

- فريدة بنعزوز، أبحاث تاديوش لفيتسكي في فجر العلاقات التجارية بين ضفتي الصحراء، مجلة التاريخ العربي، الرباط، العدد: 12، 1420هـ/1999م، ص:279.

[2]- **عز الدين موسى، قراءة في العلاقات المغربية الغرب افريقية في العصر الوسيط، (أعمال ندوة العلاقات المغربية الإفريقية)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1433هـ/2012م، ص: 17.**

[3]- **احمد الشكري، المصادر العربية ببلاد السودان، ص: 241.**

الموحدية مع الدول المجاورة الأخرى؛ من سهولة المسالك نوعا ما، واقتراب مراحل الطريق، وتوفر الحاجيات الضرورية من خلالها، إذ المسالك الصحراوية تخضع للظروف الطبيعية الصعبة، وهي رهن تواجد مصادر المياه في صحراء موحشة مقفرة[1].

وبالحديث عن الطرق التجارية مع بلاد السودان لابد من الحديث عن المدن الرابطة بين هذين الإقليمين، والتي كانت تمثل بوابة الصحراء، كما كانت تمثل الوسيط في عملية المبادلات التجارية، كسجلماسة التي كانت إحدى البوابات الرئيسية المنفتحة على بلاد السودان بالنسبة للطريق إلى السودان من الناحية الغربية لبلاد المغرب[2].

حيث تربط هذه المدينة بين الطرق المتجهة من مختلف مناطق المغرب والمتجهة نحو الصحراء الكبرى؛ فمن مدينة تلمسان التي تعتبر قاعدة بلاد المغرب الأوسط [3] إلى مدينة تيزيل التي تعتبر أول الصحراء ومنها إلى سجلماسة ثم بلاد السودان، أو من مدينة وجدة إلى سجلماسة عبر مجموعة من المحطات كصاع، وتاململت، وجبل بني يرنييان، وقير، والإحساء، ولامسلى، ثم دار الأمير، وهو الطريق الذي تسلكه القوافل التجارية القادمة من بلاد المشرق الإسلامي نحو السودان عبر سجلماسة[4].

وعلى الرغم من أهمية سجلماسة وما كانت تلعبه من دور الوساطة بين السودان وبلاد المغرب، إلا أن أهميتها بدأت تتضاءل في الفترة الموحدية لاحتلال كل من؛ نول، وإيجلي، ودرعة واركي مكانة مهمة في محور التجارة هذا لقربها من مناطق الإنتاج في السوس، حيث رجحت كفتها على سجلماسة في الفترة الموحدية[5].

[1]– ابن خلدون، كتاب العبر، ج1، ص: 497.
[2]– البكري، المغرب، ص: 148.
[3]– البكري، نفسه، ص: 87.
[4]– البكري، نفسه، ص: 88.
[5]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 314.

والمدينة الأخرى المهمة في معرض الحديث عن الطريق نحو بلاد السودان مدينة فاس، إذ يمر هذا الطريق بتادلا [1]، ثم يعبر مدينة تامدوت [2]، وصولا إلى سجلماسة، حيث تقدر المسافة بين فاس وسجلماسة بثلاثة عشر مرحلة [3]، وصولا إلى بلاد السودان، ويمتاز هذا الطريق بالوعورة والخطورة لذلك تضطر القوافل إلى اتخاذ طريق آخر من فاس؛ هو أطول من حيث المسافة، إلا انه اقل خطورة من السابق، حيث تعرج القوافل من فاس إلى الرباط ، ثم تتجه نحو مدينة مراكش، ثم تمر بدرعة، فسجلماسة؛ وصولا إلى غانة من بلاد السودان. حيث تقدر المسافة بين سجلماسة وغانة مسيرة شهرين[4].

هذا فيما يتعلق بالناحية الغربية من بلاد المغرب، وهناك طريق يتعلق بالمغرب الأوسط يربط مدينة تلمسان وتاهرت بغانة، حيث يمر الطريق من تاهرت بورجلان [5] وصولا وصولا إلى تادمكة[6] ثم مدينة كوكو[7]؛ المركز التجاري السوداني، وصولا إلى غانة[8].

---

[1]- مدينة محاذية لمدينة داي وهما في جنوب المغرب الأقصى على سفح جبل محاذ لجبل درن. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **241**. مجهول، الاستبصار، ص: **200**.

[2]- مدينة بينها وبين مراكش مرحلتين، تتوسطهما مدينة أوفرجي وتامدوت هي موطن للمصامدة. الحميري، الروض المعطار، ص: **128**.

[3]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **243**.

[4]- البكري، المغرب، ص: **149**. الاستبصار، ص: **201**.

[5]- ورجلان وهو بلد خصيب كثير النخيل والبساتين، في الصحراء مما يلي افريقية، وهي بلاد كثيرة الزرع والضرع والبساتين، بالإضافة الى العبيد حيث تدخل منها الى المغرب الاوسط وافريقية ،كما تعتبر محور الطريق والسفر الى بلاد السودان. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: **126**. الاستبصار،ص **224**.

[6]- تادمكة: معنى تادمكة هي هيئة مكة، وهذه المدينة أشبه بلاد الدنيا بمكة، تقع على حافات الصحراء الجنوبية، وتمثل مركزا تجاريا سودانيا، وهي مدينة كبيرة بين جبال وشعاب، وأهلها بربر مسلمون، البكري، المغرب، ص: **181**.

[7]- كوكو: مدينة عظيمة فيها خلق كثير من السودان لا يحصى لهم عدد وهي على النيل، سموا كوكو، لأن الذي يفهم من نغمة طبولهم كوكوا. الاستبصار، ص: **225**.

[8]- البكري، المغرب، ص: **182**، **183**. الاستبصار، ص: **224**.

وهناك طريق رابط بين قسنطينة وتوات حيث يبقى الوسيط بين السودان الأوسط وقسنطينة من المغرب الأوسط هي مدينة ورجلان، إذ تستغرق الرحلة عبره مدة ست وثلاثون يوما، مرورا بأمقيد والهقار فتمبكتو.

أما فيما يخص الطريق الذي يربط المناطق الشرقية من بلاد المغرب بالسودان فان الطابع الغالب عليه هو الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب القبائل المستقرة في هذا الإقليم، حيث تحول الطريق من القيروان إلى القلعة والمسيلة التي كانت تمثل نقطة التقاء الطرق السهلية والجبلية والصحراوية مرورا ببلاد الجريد والزاب وصولا إلى السودان الأوسط [1]، فأصبح يربط بين طرابلس شرقا ومملكة البورنو [2](كوكا) بالسودان الأوسط، عبر مجموعة من المحطات والمراكز التجارية، والتي من أهمها مدينة مرزق وبيلم [3]، هذه الأخيرة التي مثلت مركزا مركزا تجاريا مهما في الفترة الموحدية وما بعدها.

والمسلك الثاني الذي يطلق عليه اسم الغدامسية – نسبة إلى مدينة غدامس [4] التي كانت القوافل التجارية تنطلق منها، حيث تعتبر أهم مركز تجاري يمول بلاد المغرب الأدنى وخاصة تونس وطرابلس بالمنتجات الصحراوية – إذ تنطلق القوافل عبره من هذه المدينة فقابس؛ التي تعتبر ميناء الجريد، ومبدأ الطرق المؤدية إلى السودان [5]، هذه الأخيرة التي ترتبط بزويلة المركز التجاري الثاني في الأهمية بعد قابس، حيث يفصلها عن بلاد الكانم أربعين

[1]– الاستبصار، ص: 171.

[2]– تقع في أقصى الشمال الشرقي لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وهي أول دولة احتضنت الدين الإسلامي في السودان على يد ملكها ميي جليمي ملك كانيمي سنة 1084م. عثمان برايما بارى، الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424هـ/2000م، ص: 80.

[3]– مرزق: مدينة تقع شرق غدامس بحوالي ست مراحل وتبعد عن اغمات بمسيرة 13 يوما، بينما تمثل مدينة بيلم مركزا تجاريا مهما يقع جنوب مدينة مرزق، وله اتصال مباشر بالبورنو السودان الأوسط، الذي تفصلها عنه مدة عشرين يوما.

[4]– هي حصون على الطريق الرابط لمنطقة المغرب الشرقي ببلاد الكانم من السودان الأوسط. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 127.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 279. موريس لومبار، المرجع السابق، ص: 100.

مرحلة[1]، حيث تتجمع القوافل التجارية القادمة من هذين المركزين مع القوافل التجارية السودانية في مدينة غات حيث تعقد الاتفاقيات والصفقات التجارية.

غير أن الأمر لا ينتهي عند هذه المراكز التجارية التي تنتهي إليها الطرق التجارية الوافدة من بلاد المغرب الموحدي، حيث لم تكن هذه المدن تمثل إلا وسيطا تجاريا لتسويق السلع الصادرة والواردة من كلا البلدين المغرب والسودان، إذ الطرق تمتد وتتوغل داخل الصحراء في بلاد السودان، حيث تظهر مدن أخرى؛ مثل: ضغانة، وتكرور، وسلي التي تقع على طريق رابط بينها وبين غانة[2] .

فالمسالك التجارية كثيرة ومتفرعة داخل بلاد السودان وهي مع ذلك تلتقي في هذه المراكز التجارية الكبيرة والمشهورة كغانة التي يسلك منها الطريق نحو الغرب مرورا بمدينة ضغانة وصولا إلى الناحية الجنوبية من بلاد المغرب، أو تتجه شرقا نحو تادمكة لتصل إلى القيروان عبر غدامس.

ومن الجدير بالإشارة أن خضوع هذه المسالك التجارية للدولة الموحدية مرتبط بمدى ولاء القبائل المستوطنة لهذه الأقاليم التي تشمل هذه الطرق التجارية؛ إذ كان الغالب عليها عدم الخضوع التام لسيطرة الدولة، التي لم تستطع بسط سيطرتها التامة عليها؛ ومن ثم وقوع الاختلال في حجم النشاط التجاري في هذه المناطق وتحوله إلى المناطق الداخلية من بلاد المغرب الشرقي.

---

[1]– الحموي، معجم البلدان، ج3، ص: 159. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 127.

[2]– البكري، المغرب، ص: 172، 173. ويذكر صاحب الاستبصار، ص: 217، 218 نفس الطريق وبنفس المسافات التي ذكرها البكري على تباعد المدة الزمنية بينهما مما يدل على أن هذه الطرق والمسالك بقيت شبه ثابتة لمدة زمنية غير يسيرة.

وعن تفاصيل الطرق التجارية الموغلة في بلاد السودان ما وراء المراكز التجارية الوسيطة في التجارة مع بلاد المغرب ينظر: البكري، المغرب، ص ص: 174– 181. الاستبصار، ص ص: 217– 223. الحميري، الروض المعطار، ص: 37، 129، 145، 426، 503، 504.

مشاق السفر إلى بلاد السودان:

ومما يمكن الإشارة إلية في معرض الحديث عن المسالك التجارية مع بلاد السودان؛ هو الحديث عن مشاق السفر إلى هذه المنطقة، حيث إن الظروف الطبيعية وعلى رأسها الصحراء المقفرة ذات الرياح الرملية الساخنة، بالإضافة إلى المسافات البعيدة التي لا تتوفر في ثناياها على مراكز للراحة والتزود لاستئناف الرحلات التجارية، وما تمتاز به هذه المسالك من قلة المياه؛ كل ذلك جعل السفر إلى بلاد السودان كثير المشاق والمصاعب والعقبات، الأمر الذي تمخض عنه ارتفاع السلع المتبادلة، حيث يعكس هذا الارتفاع في قيمة البضاعة مدى الخطورة والصعوبة التي يتعرض إليها التجار من اجل توصيل هذه السلع إلى ارض السودان أو إيرادها إلى بلاد المغرب.

ولقد جسدت لنا المصادر خطورة السفر في مفاوز الصحراء السودانية بشيء من التفصيل، ومن ذلك ما ذكره ابن حوقل في قوله:" بين بلاد المغرب والسودان مفاوز وبراري متقطعة، قليلة المياه، متعذرة المراعي، لا تسلك إلا في الشتاء، وسالكها في حينه متصل السفر دائم الورود والصدر"[1].

ففصل الشتاء كان المنجى الأنجع لهذه الرحلات التجارية للتخلص من مشاق الترحال والتنقل وما يتضمنها من قيض الحر وغيرها، حيث أن فصل الشتاء في الصحراء يوفر الكلأ الضروري لوسائل التنقل آنذاك وعلى رأسها الإبل، كما يوفر إمكانية الاقتصاد في تناول واستهلاك المياه من طرف المسافرين والدواء على حد سواء.

كما شكلت الرياح وما تحمله من رمال عائقا بارزا في طريق السفر إلى بلاد السودان، حيث كانت هذه الرياح الرملية سببا في هلاك كثير من القوافل التجارية [2]،

[1]– ابن حوقل، صورة الأرض، ص: **100**.

[2]– ابن حوقل، نفسه، ص: **65**.

بالإضافة إلى تسببها في تحويل منار الأرض وتغيير تضاريسها ، مما يدعو إلى ضياع القافلة وعدم إدراكها للمسلك الصحيح والمعتاد بسبب ذلك[1].

دفعت هذه الظاهرة المتمثلة في الزوابع الرملي بالقوافل التجارية إلى الاستعانة بأهل الخبرة والدراية بهذه المسالك كأدلاء مأجورين من أجل هداية القافلة عبر مسيرتها ورحلتها التجارية، هؤلاء الأدلاء الذين تطلق عليهم بعض المصادر اسم التكشيف [2]،حيث اشتهرت مسوفة إحدى قبائل صنهاجة بالخبرة بأحوال هذه الطرق وامتهان أهلها لهذه المهنة، إذ كانت لهم خبرة بالمسالك التجارية ومعرفة أحوالها، ومناطق المياه بها، فهم" يملكون تلك الطريق، وفيهم البسالة والجرأة، والفروسية على الإبل، والخفة في الجري، والشدة والمعرفة بأوضاع البر وأشكاله والهداية فيه، والدلالة على مياهه"[3].

ومن أجل حل مشكل المياه وندرتها على هذه السبل وهو الوصف الغالب على الطرق الرابط لبلاد المغرب ببلاد السودان لجأ المسافرون والتجار على متن هذه القوافل إلى التزود بالمياه من خلال تخزينها في الأوعية وحملها على ظهور الجمال، وفي ذلك يقول الإدريسي: " .. على الطريق بين سجلماسة إلى غانة ثلاثة عشر يوما لا يوجد فيها ماء، وأن القوافل تتزود بالماء لسلوك هذه المجابات في الأوعية على ظهور الجمال، ومثل هذه المجابة كثير في بلاد السودان، وأكثر أرضها رمال تنسفها الرياح وتنقلها من مكان إلى مكان فلا يوجد فيها شيء من الماء"[4].

---

[1]– الإدريسي، المغرب وارض السودان ومصر والأندلس، طبعة ليدن، بريل، 1863م، ص: 2.

[2]– ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المطبعة الخيرية، ط1، 1322هـ، ج2، ص: 232.

[3]– ابن حوقل، صورة الأرض، ص: 98. وانظر ايضا: الإدريسي، المغرب، ص: 10.

[4]– الإدريسي، المغرب، ص: 2.

كما عمدوا إلى تنظيم أوقات الرحلة باختيار الزمن المناسب للترحال، حيث أن القوافل كانت تسافر في فصل الخريف، و تبدأ السفر في السحر الأخير ويمشون إلى أن تطلع الشمس ويكثر نورها في الجو ويشتد الحر على الأرض، فيحطون أحمالهم، ويقيدون جمالهم، وينصبون خياما تقيهم من حر الهجير وسموم القائلة، ويقيمون كذلك إلى أول وقت العصر، وحين تأخذ الشمس في الميل ناحية الغروب يرحلون ويمشون بقية يومهم إلى وقت العتمة، ويغرسون أينما وصلوا ويبيتون بقية ليلهم إلى أول الفجر الأخير، ثم يرحلون هكذا سفر التجار الداخلين إلى بلاد السودان على هذا الترتيب حتى يصلوا إلى محطتهم الأخيرة[1] .

بل قد يضطر أعضاء القافلة المسافرين في هذه المناطق إلى اللجوء إلى المياه الموجودة في بطون الإبل، حيث نجد ابن سعيد يصف تلك الحالة الصعبة بقوله:" ... المسافرون ما بين سجلماسة وغانا وهي طويلة عريضة يكابدون فيها شدة العطش ووهج الحر، وربما هبت ريح جنوبية ونشفت المياه التي في القرب، فهم يعيدون إليها المياه في بطون الإبل ويجعلون على أفواهها الكمائم لئلا تأكل شيئا، فإذا نشف الريح مياههم نحروها جملا جملا وشربوا ما في بطنها"[2].

إن التجارة من بلاد المغرب الإسلامي إلى بلاد السودان تحمل في طياتها الكثير من المخاطر والمجازفات، لما تتميز به المسالك التجارية من طبيعة قاسية وعدم توفرها على عناصر الحياة والنجاة، وعلى الرغم من ذلك؛ فإن هذه البلاد كانت عامرة ونشطة من خلال الرحلات التجارية الدءوبة التي كان يقوم بها التجار المغاربة، ولعل العامل الأساسي والمحفز الأكبر لهؤلاء التجار على خوض غمار هذه الأسفار الخطرة هو مادة الذهب النفيسة التي كانت تجلب من هذه المناطق، والتي كانت تقايض بسلع زهيدة الثمن إذا ما قورنت بقيمة

---

[1]– **الادريسي، المغرب، ص: 31.**

[2]– **ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 113.**

وزن التبر الذي تقايض به، حتى أصبح الذهب الوارد من بلاد السودان أساس وعصب التجارة العالمية، أو على الأقل تجارة الغرب الإسلامي والمسيحي في هذه الفترة.

III. المسالك البحرية

لقد دعت مجموعة من العوامل إلى اتخاذ المسالك البحرية كوسيلة موازية للطرق البرية في ترويج التجارة على العهد الموحدي، سواء الوارد منها من بلاد المشرق الإسلامي ومن المدن الايطالية إلى السواحل المغربية والأندلسية، أو الصادر منها إلى هذه المناطق، حيث أصبح المغرب مرتبطا في هذه الفترة بمنظومة تجارية تصل أقاصي الشرق من الصين والهند بأقاصي الغرب والجنوب في المغرب والأندلس وبلاد السودان، بالإضافة إلى استخدام هذه المسالك البحرية في حركة التبادل التجاري الداخلي بين أقطار المغرب الثلاث.

ودعت إلى استخدام هذه المسالك– على الرغم من المخاطر المعروفة عنها [1] – مجموعة من الظروف الطبيعية والسياسية؛ فمجموعة المسطحات المائية التي تحيط بيابسة المغرب والأندلس، والمتمثلة في البحر المتوسط و المحيط الأطلسي عوامل طبيعية فرضت ذلك، بالإضافة إلى طبيعة التضاريس الصعبة مثل سلاسل الجبال التلية والصحراوية التي مثلت عائقا طبيعيا أمام الطرق البرية.

كما أن مجموعة الاضطرابات السياسية التي شهدتها بلاد المغرب؛ من سيطرت العرب الهلالية على المناطق الشرقية، واحتلال النورمانديين لسواحل المغرب الأدنى، أدى إلى استخدام الطرق البديلة والمتمثلة في المسالك البحرية.

ويضاف إلى تلك العوامل ظهور مجموعة من المراكز التجارية على الشريط الساحلي لبلاد المغرب، سواء قبل الفترة الموحدية مثل صفاقس والمهدية وسوسة وتونس وبجاية، أو في

[1]– الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص: 139.

الفترة الموحدية على الرغم من اختفاء أهمية بعض هذه المراكز كصفاقس والمهدية بسبب الغزو النورماندي، حيث ظلت هذه المدن مراكز للطرق التجارية البرية والمسالك البحرية في نفس الوقت[1].

ونظرا لأهمية استخدام المسالك البحرية في ترويج التجارة الموحدية، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى مثل الحج، نجد الموحدين قد اعتنوا بهذا المجال من خلال ترميم الموانئ القديمة وإعادة الحركة والنشاط إليها، فأصبح الساحل الإفريقي يزخر بمجموعة لا بأس بها من المراسي والموانئ في كل من تونس وبونة وبجاية ووهران والجزائر تنس وسلا والرباط وسبتة وطنجة وأصيلا وغيرها[2].

ويضاف إلى ذلك المجهود قيام الموحدين بإنشاء دور لصناعة السفن في مناطق ساحلية مختلفة على الشريط الساحلي، كالرباط وسلا وفاس، وبالضبط في الحبالات، وفي الخزر شرق بونة، وسوسة [3]، وفرض الأمن بها [4]، وإلغاء كل الحواجز التي تعرقل المبادلات التجارية كالقبالات التي حرمها الموحدون وأباحوا دم متعاطيها[5].

---

[1]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 319.

[2]– موريس لومبار، المرجع السابق، ص ص: 94–102. عبد العليم انور، الملاحة وعلوم البحار عند العرب، عالم المعرفة، الكويت، 1979م، ص ص: 70–72. ويذكر البكري في كتابه المغرب أكثر من ستين ميناء ومرسى على الشريط الساحلي المغربي إلى غاية الإسكندرية. البكري، المغرب، ص ص: 81–86.

[3]الإدريسي، نزهة المشتاق، ص : 529. الاستبصار، ص: 187. الجزنائي، جنى زهرة الأس، ص: 35.

[4]– كان ذلك من بين مضامين رسالة العدل التي أرسلها عبد المؤمن بن علي. احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 64 وما بعدها.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 235، 236. وعن الأساطيل الموحدية وتطورها انظر: ابن خلدون العبر، ج1، ص: 316 وما بعدها.

أ/ المسالك الرابطة بين أقاليم المغرب والأندلس:

لم تكن المسالك البحرية قبل الفترة المرابطية والموحدية تقتصر إلا على الربط بين المناطق الغربية والأندلسية عن طريق المراسي المتوسطية ومراسي الناحية الغربية من طنجة إلى أصيلا فقط [1]، إلا أنه بعد مجيء المرابطين بدا الاهتمام بالجانب البحري من الناحية العسكرية والتجارية، فأصبحت الخطوط البحرية تصل إلى منطقة أسفي، بل وقد تجاوزت هذه المناطق[2].

هذا من الناحية الغربية، أما من الناحية الشرقية لسواحل بلاد المغرب فنلاحظ التأثير الواضح للحملات الموحدية على هذه المناطق منذ سنة 555هـ/1160م وإخضاعها لسلطة الدولة، من خلال تحرير المغرب الأدنى من الاحتلال النورماندي، وإخضاع قبائل العرب الهلالية وحلفائها – على الأقل على الشريط الساحلي – مما أعاد التواصل بين المسالك البحرية الرابطة بين أقاليم المغرب الثلاث.

فعبر ساحل المحيط الأطلسي يمتد طريق بحري من نول لمطة وماسة ليصل إلى ميناء سبتة، مرورا بمحاذاة الساحل تفاديا للمخاطر الناجمة عن التوغل في أعماق المحيط، وليتم الربط بين أهم المحطات والموانئ التجارية الواقعة على الساحل والتي كانت تشهد فيما بينها حركة تجارية دءوبة[3].

---

[1]– **مدينة بغربي طنجة بينها وبين البحر قرابة نصف ميل، أولها وادي أصيلا وهو صالح للملاحة. البكري، المغرب، ص: 113، 87.**

[2]– **وصل المسلك البحري إلى مدينة نول لمطة في العصر الموحدي ، هذه الأخيرة التي أصبحت ملجأ أهل تلك الجهات إليها في تحقيق حوائجهم، خاصة ما تعلق بالعتاد الحربي كالدروق اللمطية والسروج، واللجم. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 225. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 319. وعن نول انظر أيضا: ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 123 وما بعدها. الاستبصار، ص: 217.**

[3]– **الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 239، 240، 241. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص ص: 137–139. الاستبصار، ص ص: 139–141.**

ثم يمتد هذا الطريق الساحلي على الواجهة المتوسطية حيث يربط المدن الرئيسية على الساحل الإفريقي من خلال موانئها على امتداد المغربين الأوسط والأدنى ليصل إلى الإسكندرية ثم ما وراءها من بلاد المشرق الإسلامي[1].

وبذلك أصبح المسلك الساحلي في الفترة الموحدية يربط أقصى الغرب من على المحيط الأطلسي، أي من نول لمطة غربا، بسواحل طرابلس من الناحية الشرقية، عبر مجموعة من الموانئ والمراسي، التي تمتاز بكثرتها وقرب المسافة بينها [2]، كما ازدهرت مجموعة من الموانيء والمراسي على الشريط الساحلي وأصبحت ذات أهمية إقليمية وعالمية؛ كميناء سبتة الذي أصبح اكبر ميناء تجاري، وقاعدة للأسطول البحري الموحدي، كما اعتبر محطة لحركة الحجاج والمسافرين من البلاد الغربية إلى المشرق الإسلامي، وبلاد الأندلس[3].

كما ارتبطت بلاد الأندلس ببلاد المغرب عبر مسلك تجاري يمر عبر مضيق الزقاق[4]، انطلاقا من ميناءين أساسيين في المنطقة وهما ميناء طنجة وسبتة اللذين اعتبرا محطة حط وإقلاع في المنطقة[5]، حيث يقابله في العدوة الأندلسية مرسى جزيرة طريف، وميناء الجزيرة الخضراء، حيث تقدر المسافة بين الطرفين بثمانية عشر ميلا بين سبتة والجزيرة الخضراء، واثنا عشر ميلا بين طنجة وجزيرة طريف[6].

---

[1]- ابن جبير، الرحلة، ص: 310.

[2]- البكري، المغرب، ص ص: 81-86.

[3]- عبد الاحد السبتي، المدينة في العصر الوسيط، ص: 103. محمد الشريف، سبتة الإسلامية، 107 وما بعدها. ابن جبير، الرحلة، ص: 8.

[4]- الزقاق: مجاز البحر بين طنجة والجزيرة الحضراء، حيث تقدر المسافة بينهما اثنا عشر ميلا.الحموي، معجم البلدان، ج3، ص: 144. الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 527.

[5]- المقري، نفح الطيب، ج1، ص: 145.الادريسي، نزهة المشتاق، ص ص: 527-529، ص: 539.

[6]- البكري، المغرب، ص: 105. نزهة المشتاق، ص: 527.

وعبر موانئ العدوة الأندلسية يتم الوصل بين باقي مناطق الأندلس إلى غاية شنترين، حيث تعتبر هذه الأخيرة أقصى نقطة اتصال في حدود الأندلس الإسلامية [1]، وعبر الموانئ الأندلسية يتم نقل بضائع بلاد المغرب وبضائع المشرق الإسلامي وبلاد السودان إلى الممالك الاسبانية والمدن الايطالية، حيث يقدر طول هذا الطريق بثلاثة اشهر [2] كل ذلك عبر مضيق الزقاق الذي شهد حركة تجارية كثيفة ومستمرة ولعب دور الوسيط المهم في حركة التجارة العالمية والربط بين ضفتي البحر المتوسط[3].

ب/ المسالك البحرية مع المشرق الإسلامي:

أما المسلك البحري الرابط بين بلاد المغرب والمشرق الإسلامي فيتم عبر هذا الطريق الساحلي المغربي، حيث ترتبط بلاد المغرب بالمشرق الإسلامي عبر الإسكندرية، وصولا إلى غزة وعسقلان ثم قيسارية ثم إلى يافا من بلاد فلسطين، وصولا إلى صيدا ثم بيروت ثم طرابلس الشام ثم اللاذقية وأخيرا أنطاكية [4]، فهذا الطريق البحري يربط بلاد المغرب بالمشرق الإسلامي وجنوب بلاد الروم.

ج/ مع جزر البحر المتوسط:

ومن بين المسالك البحرية في إطار التجارة الموحدية الخارجية؛ المسالك الرابطة بين أقاليم المغرب الإسلامي وأقاليم الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، إذ يمكن أن نطلق على هذه

---

[1]– ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 192.

[2] – **Tadeuz-lewicki, « les voies Maritimes de la Méditerranée dans le haut Moyen âge » d'après les « sources – arabes », la navigation nelalto. Medievo Spoleto, p 333,334.**

[3]– موريس لومبار، المرجع السابق، ص: 82، 83.

[4]– البكري، المغرب، ص: 86. ابن جبير، الرحلة، ص: 8.

المسالك الطرق الجزرية، حيث تختلف عن المسالك السابقة بتوغلها داخل البحر بعيدة عن الساحل.

وإن كانت هذه المسالك قليلة الاستعمال بسبب المخاطر الناجمة عن توغل السفن وسط البحر، وابتعادها عن الساحل، وتعرضها للغرق بسبب العواصف وخفة وزنها الذي لا يقاوم الرياح، ولم ينشط هذا الطريق إلا بعد إحداث تطوير السفن من قبل النصارى في أواخر الفترة الموحدية[1].

لقد تم الاتصال مع هذه الجزر والأقاليم الواقعة في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط عن طريق الموانئ والمراسي التي تقابله على الساحل المغربي، إذ اعتبرت هذه الأخيرة نقطة انطلاق ووصول إلى ما يقابلها في الضفة الأخرى، فكان المسلك الرابط بين تونس وسوسة والمهدية بما يقابلها من ارض جزيرة صقلية، كما تواصلت كل من بونة وجيجل مع سردانية وكرسيقة، وتم الاتصال مع جزيرة ميورقة عبر مرسى الدجاج [2]، كما كان يتم التواصل بين جزائر بني مزغنة ومرسى بنشكلة؛ على مسافة بينهما تقدر بستة مجار[3].

ونظرا لخطورة الإبحار في قلب البحر كما ذكر سابقا؛ فان السفن التجارية المتوجهة نحو الضفة الجنوبية، أو المتوجهة نحو الساحل المغربي منها، كانت تتخذ مجموعة الجزر الواقعة في طريقها محطات للاستراحة والتزود بالمواد الضرورية في السفر ، حيث كان هذا الطريق هو المفضل لدى السفن التي وجهتها الساحل المغربي أو الأندلسي[4].

---

[1]- تم ذلك عن طريق تزويد السفن بالصفائح الحديدية التي تقوي وتثبت خشب السفن وتجعله يصمد في وجه الرياح والأعاصير، Tadeuz-lewicki, « les voies Maritimes », op. cit, p 335.

- وعن مخاطر الإبحار بين الجزر انظر: ابن جبير، الرحلة، ص ص: 9- 12 . ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 138.

[2]- البكري، المغرب، ص: 83، 84. ابن جبير، الرحلة، ص: 9، 310، 319.

[3]- البكري، المغرب، ص: 82. الحميري، الروض المعطار، ص: 104.

[4]- رشيد باقة، نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب، ق(12- 15م) (6-9هـ)، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2006/2007م، ص: 304، 305.

فكانت كل من جزيرتي كورسيكا وسردينيا محطتين أساسيتين في الطريق الرابط بين ميناء جنوة وميناءي بجاية ووهران، وكانت كل من؛ جزيرة كورسيكا، وسردينيا، وصقلية؛ محطات أساسية في المسلك التجاري البحري الرابط بين المدن الايطالية وعلى رأسها جنوة، وبين ميناءي تونس والمهدية[1].

د/ مع ايطاليا وجنوب فرنسا:

وعبر الطريق المذكور الرابط بين العدوة المغربية ومدن شرق الأندلس كان يتم الاتصال بايطاليا ومدن جنوب فرنسا، إذ يعتبر ميناء سبتة نقطة الانطلاق الأساسية نحو موانئ المرية ومالقة، لتتحول الطريق إلى جزر البليار وبرشلونة ودانية، وصولا إلى الموانئ الفرنسية مثل مرسيليا ومونبولييي[2].

[1] – **Jehel,J. Les Génois en Méditerranée occidentale fin XI e-début XIV e Siècle, Ebauch d'un stratégie pour un empire, s.I, 1993, p. 312.**

[2] – **محمد الشريف، سبتة الإسلامية، ص: 108.ناصح محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية، ص: 472.**

ثانيا: المؤسسات التجارية

وسائل النقل

الفنادق

القناصل

أولا:وسائل النقل:

1/ وسائل النقل البري:

لقد تنوعت وسائل النقل التجاري وغير التجاري في هذه الفترة نظرا لتنوع المجالات الجغرافية والأقاليم المناخية في الأقطار التي تتنقل بينها القوافل التجارية، وكذا توفر هذه المناطق كشمال إفريقيا وجنوب الأندلس على واجهات بحرية صالحة للملاحة والسفر البحري، وإن كانت هذه الوسائل في حد ذاتها متواضعة وتعكس المستوى الحضاري المتواضع في مجال وسائل النقل السائد في هذه المرحلة.

فبالنسبة للطرق البرية استخدمت الحيوانات القوية من حيث البنية والتي تقوى على تحمل مشاق السفر كالحمولة الثقيلة والظروف الطبيعية القاسية كالعطش بالإضافة إلى المسافة الطويلة، فكان الجمل من ابرز وسائل نقل البضائع التجارية، وأداة أساسية في التواصل بين الأقطار النائية نظر لاستعداداته الفطرية والخلقية التي تؤهله لذلك كقوة الهيكل والبنية، وتوفره على سنام تخرين الكلأ والماء مما يقويه على السفر لمسافات بعيدة دون الحاجة إلى الماء، حيث إن هذه الإبل تستطيع أن تبقى مدة خمسة عشر يوما دون أن تشرب، ولا تتأذى بذلك. وتعتبر الإبل الموجودة في إفريقيا أحسن وأجود من غيرها الموجودة في آسيا، وذلك لصبرها وكثرة تحملها، حيث إنها تستطيع حمل الأثقال لمدة أربعين أو خمسين يوما دون أن تستلزم علفا في المساء[1].

لقد اعتبر التجار المغاربة الإبل وسيلة أساسية لتوصيل السلع الثقيلة إلى الأسواق السودانية دون التفكير في مصير هذه الجمال بعد أداء هذه المهمة الجليلة، حيث إنهم لا يهتمون بالرجوع بعد وصولهم إلى ارض السودان، إذ أن دوابهم تعود فارغة نظرا لقلة وزن ما

---

[1]-. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص:261، 259.

يجلبونه معهم إلى المغرب إذا ما قورن بالأثقال الكبيرة التي تصدر إلى هذه المنطقة، لذلك فان هذه الجمال تفقد كثيرا من وزنها؛ وذلك بذهاب شحم سنامها أولا، ثم بعد خمسة أيام أخرى يذهب شحم بطنه، ثم شحم ساقيه بعد خمسة أيام كذلك، فإذا فقد شحمه كله لا يستطيع حمل مائة رطل [1]، لذلك يلجا التجار المغاربة بعد وصولهم ارض السودان إلى بيع إبلهم الهزيلة واستبدالها بإبل أخرى يستخدمونها للعودة إلى بلاد البربر[2].

وبذلك أحدث دخول الجمل إلى الصحراء ثورة في مجال المواصلات التجارية، وادخل تحولا كبيرا عليها، حيث انه لم يكن من الممكن تنظيم تلك القوافل التجارية العظيمة إلى بلاد السودان عبر تلك المسالك الصحراوية الشاقة والجافة لولا وجود الإبل التي لم يستطع تعويضها في تلك الفترة وسيلة أخرى إلا ما كان من استخدام للسفن البحرية التي بدأت تخترق تيار جزر الكناري للوصول إلى هذه المناطق، والتي لم يتأت لها ذلك إلا بعد تطور مجال الملاحة البحرية[3] .

وبالتالي؛ لعبت القوافل التجارية المبنية على الإبل؛ أداة النقل الأساسية، دورا كبيرا في مجال المبادلات التجارية وتنشيط مجال ونوعية التبادل من خلال الإقبال على السلع الصحراوية، وتصدير واسع في مقابل ذلك للسلع المتوفرة في الشمال سواء المنتج منها محليا أو المستوردة من المدن والممالك الأوربية، حيث كانت تدر هذه القوافل أرباحا تجارية كبيرة على أربابها، وعلى من له علاقة بحل هذه القوافل وترحالها كالقائمين عليها أو أهل المناطق

[1]– الوزان، المصدر السابق، ج2، ص: **259**.

[2]– **مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1404هـ/1984م، ج1، ص: 69.**

[3]– **الكبير بزاوي، المدن والتجارة والسلطة السياسية بالمغرب الأقصى في العصر الوسيط، دكتوراه دولة، إشراف: محمد القبلي، ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003/2002م، ج1، ص: 155. وعن وسائل النقل ينظر أيضا: محمد الطويل، النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط، دكتوراه الدولة، إشراف: محمد حجي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997/1996م، ص ص: 101–112.**

التي تمر بها. حيث بلغ عدد ابل التاجر الواحد المشارك في القافلة من سبعين بعيرا إلى المائة، بينما بلغ العدد الإجمالي للإبل المكونة للقافلة الواحدة اثنا عشر ألف جمل[1].

ولضخامة هذا العدد من الجمال والتجار المكون للقافلة كانت إجراءات الترتيب لانطلاق القافلة تتطلب وقتا طويلا يصل أحيانا إلى أربعة أشهر[2]، ومن ثم يتم الانطلاق في فصل الخريف الملائم للسير بعد انخفاض درجة الحرارة واعتدال المناخ [3]. وإذا كان اختيار فصل الخريف كفصل ملائم للتخلص من شدة الحرارة فان الكثير من العوائق والعقبات الأخرى تواجه القافلة أثناء رحلتها التجارية إلى بلاد السودان، فالتيه والهلاك مصير كل من تخلف عن القافلة، كما أن قلة الماء من بين أهم العوائق في هذه الرحلة، حيث أن القافلة تسير مسافة أربعة عشر يوما لا تجد ماء[4].

ومن اجل تخطي هذه التحديات التي تعترض القافلة درجت القوافل على اعتماد إجراءات تنظيمية أثناء سيرها حفاظا على سلامتها، ومن ذلك؛ اتخاذ قائد للقافلة، حيث يمثل القافلة وينطق باسمها، كما يحرص على فرض النظام بها، والاستهداء بدليل يكون عالما بالطرق واتجاهاتها، ومخاطرها، وذو خبرة واسعة بهذا الشأن مكتسبة من كثرة تردده على هذه الطرق، ومستكشف على الطريق، يقوم بسبق القافلة ويعمل على الإخبار بوقت وصولها من اجل تهيا المحطات التجارية باستقبالها[5].

هذا بالإضافة إلى خفر القافلة؛ وهي القبائل التي تقوم بحراسة القافلة أثناء مرورها بديارها مقابل اجر معلوم، كما كانت هذه القوافل تقدم إتاوات لسكان المحلات والمراكز

---

[1]– **ابن خلدون، العبر، ج7، ص: 70. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 232.**

[2]– **ابن بطوطة، الرحلة، ص: 684.**

[3]– **الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 107، 108.**

[4]– **الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 18**

[5]– **ابن حوقل، صورة الأرض، ص: 98، 99.**

التجارية التي تمر بها هذه القافلة، إذ كانت في الغالب تدفع على شكل سلع أساسية بالنسبة لسكان تلك المناطق[1].

وإذا كانت الجمال وسيلة النقل الأساسية في المجال التجاري الصحراوي، فإنه لا يمكن إغفال وسائل برية أخرى كانت تستخدم في هذا المجال، ومن ذلك البغل الذي انتشر استعماله في الساحل وفي شمال الصحراء كمنطقة غدامس التي كان يستخدم بها لنقل التمور[2]، بالإضافة إلى استخدام الحمير، حيث كانت تستخدم كوسيلة للنقل التجاري في كل الصحراء إلى حدود جنوب السودان، إذ استخدم لنقل الملح إلى غانة[3].

أما الفرس فهو قليل الاستعمال في المجالات التي تستخدم فيها الوسائل سالفة الذكر من الجمل والبغال والحمير، إلا انه يبقى من بين الوسائل المستخدمة في التنقل وأحيانا لحمل بعض الأغراض والبضائع، إذ ينتشر استخدامه في بلاد المغرب والعدوة ويقل استخدامه في المناطق الجنوبية حيث ينتشر استخدام الجمال، ولا يتوفر في بلاد السودان إلا عند الملوك وحاشيتهم.

2/ وسائل النقل البحري:

تعتبر السفن من أهم وسائل النقل في المجال التجاري، كما تعتبر ركيزة أساسية في إطار الأنشطة التجارية باعتبارها وسيلة أساسية في مجال نقل البضائع والسلع، خاصة إذا ما نظرنا إلى المجالات المائية الكبيرة المحيطة بالأقاليم الجغرافية للدولة الموحدية، والتي تفصل إقليم الدولة عن الكيانات السياسية العديدة المحيطة بها، والتي تربط بينها علاقات تجارية كبيرة كالمدن الايطالية وبلاد المشرق الإسلامي.

---

[1]- للمزيد عن تنظيم القافلة وطقوس سيرها ينظر: محمد الطويل، المرجع السالف، ص ص: 300-312.

[2]- الحسن الوزان، وصف افريقيا، ج2، ص: 172.

[3]- البكري، المغرب، ص: 176. العمري، ابن فضل الله شهاب الدين احمد بن يحي، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2010م، ج4، ص: 50. إلا انه وصفها بحقارة الجسم.

ولأجل ذلك نلمس الاهتمام الكبير بالأسطول البحري من طرف السلطة الموحدية، ويدل على ذلك كلام ابن خلدون إذ يقول:" لما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة الأسطول على أتم ما عرف، وأعظم ما عهد، ... وانتهت أساطيل المسلمين حينئذ في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا من بعد فيما عهدناه"[1]، وهذا ما دعا بكثير من الملوك إلى الاستنجاد بالأسطول الموحدين، ومن ذلك ما فعله صلاح الدين الأيوبي مع الخليفة المنصور الموحدي[2].

إن الانتصارات الكبيرة التي حققها الأسطول الموحدي تدل دلالة واضحة على اعتناء الموحدين بمجال السفن والملاحة البحرية، حيث انتصر أمير القوات البحرية الموحدية عبد الله بن ميمون على القوات والأساطيل النورمندية المقدرة بمائتي سفينة حربية لما هبت لفك الحصار الموحدي على مدينة المهدية، حيث انتصر الموحدون انتصارا ساحقا على القوات النورمندية في هذه المعركة، كما انتصر الموحدون على القطلونيين بتخوم طرطوشة في كثير من المواقع البحرية[3].

تعد كثرة السفن وقوة الأسطول نتيجة لتكثيف الموحدين لجهودهم واعتنائهم بدور صناعة السفن التي كانت منتشرة على طول الساحل الموحدي المغربي والأندلسي؛ في سلا وطنجة وسبتة وبادس وعنابة ووهران والمهدية وتونس والمرية وطرابلس [4]، بالإضافة إلى بجاية التي اشتهرت بإنتاج السفن والأساطيل منذ العصر الحمادي حتى أصبحت لها الريادة في هذا الشأن.

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص: 316.

[2]- المقدمة، ص: 316. احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص ص: 182-190

[3]- يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تر: محمد عبد الله عنان، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1377هـ/1958م، ص: 490.

[4]- البكري، المغرب، ص: 85. عز الدين موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي، ص: 266.

كما اختصت دور الصناعة بإنشاء السفن ذات الطابع التجاري و(المدني)، حيث كانت تستخدم في التنقل بين إقليمي المغرب والأندلس، هذه السفن التي كانت تسمى بالحراريق، إذ اختصت كل من مصانع قصر مصمودة، والحبالات بالقرب من فاس بصناعة هذا النوع من السفن[1].

هذه الإشارات التي وردت عند الإدريسي والجزنائي والتي تتضمن الحديث عن السفن المستخدمة في مجال النقل البحري تجرنا إلى التساؤل عن الأساطيل والسفن المتخصصة في مجال النقل التجاري، حيث انه ومن خلال بعض النصوص كالذي ذكره ابن عذاري[2] عن المركب البجائي الذي توجه من الإسكندرية إلى الأمير الحمادي يحي بن عبد العزيز(518هـ/547هـ) محملا ببضائع تجارية عظيمة وهدايا لصاحب بجاية.

والرسالة التي أرسلها عبد الرحمن بن أبي الطاهر الناظر بديوان افريقية على عهد الخليفة المنصور إلى حكومة بيشة بشان الاعتداء على سفن المسلمين، والتي جاء فيها:" ... فوجدوا بالمرسى ثلاثة مراكب للمسلمين، احدهما تيسر للإقلاع وفيه جميع وسقه وجميع التجار والركاب... فاخذوا ثلاثة مراكب للمسلمين المذكورة بجميع الوسق وجميع التجار والركاب"[3]، كما تصرح رسائل أخرى[4] بحديثها عن المراكب التجارية الخاصة بالمسلمين.

وتشير الرسالة المتضمنة اتفاقية للسلام والتجارة بين المنصور الموحدي وحكومة بيشة إلى اختصاص المراكب بالأعمال التجارية، حيث أن المنصور منع التجار البيشانيين من حمل التجار المغاربة والمسلمين على اظهر سفنهم وهذا ما فيه إشارة واضحة على استقلال المسلمين بوسائل نقل تجارية خاصة بهم[5].

---

[1]– الإدريسي، نزهة المستاق، ص: 529 . الجزنائي، جنى زهرة الاس، ص: 37.

[2]– ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص: 312.

[3]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 213.

[4]– عزاوي، رسائل رقم: 47، 48، 49، 50، 51، 52

[5]– عزاوي، رسالة رقم: 35. ص ص: 173–175.

كل هذه الإشارات تدل على تنوع القطع البحرية من السفن، فمنها السفن الحربية التابعة للأسطول العسكري، ومنها السفن التجارية المخصصة لنقل البضائع والتجار وأحيانا تجمع بين النقل التجاري ونقل المسافرين في آن واحد.

وعلى الرغم من توفر وسائل النقل البحرية الخاصة بالمسلمين، إلا أن المصادر تتحدث عن ظاهرة اكتراء السفن الأوربية من طرف المسلمين لنقل بعض السلع؛ إما إلى المناطق الأوربية، أو إلى الموانئ الموحدية على ساحل البحر المتوسط، كما كانت هذه المراكب تكترى لتنقل المسافرين[1].

وعلى الرغم من اختلاف تفسيرات المؤرخين حول هذا الموضوع [2]؛ إلا أن السبب الوجيه في اكتراء المسلمين للسفن الأوربية هو توفر السفن الأوربية بكثرة في الموانئ المغربية نظرا لحاجتها إلى بعض السلع الرئيسة كالذهب والعبيد، مما دفع بها إلى التحول بنفسها إلى هذه المناطق لتحصيل هذه السلع، مما وفر على التجار المغاربة مئونة التنقل إلى هذه الأقطار لممارسة صفقات تجارية، إذ استطاعوا تحقيق ذلك عبر السفن الأوربية أو عقد هذه الصفقات على الأراضي الموحدية[3].

يضاف إلى ذلك التعليل المتعلق بمسألة اكتراء المسلمين للسفن الأوربية؛ تفادي هجمات الأوربيين المتكرر على سفن المسلمين [4]، مما يجعل سلع التجار المسلمين المحملة في السفن الأوربية في منأى عن محاولات الاعتداء والقرصنة. فكانت سفن المسلمين التجارية

---

[1]- ابن جبير، الرحلة، ص: **279**.

[2]- ومن بينهم ديفورك (**C.E. Dufoureq**) الذي فسر ذلك باحتفاظ المسلمين بسفنهم لاستخدامها في مجال القرصنة، أو لان المسلمين التزموا بفتاوى الفقهاء حول تحريم السفر إلى بلاد الكفار وكل هذا من التفسيرات المغلوطة التي تثبت النصوص التاريخية نقيضها. **Dufoureq** : **Lespagne catalane le Maghrib**, **Paris**, **1966**. نقلا عن: مريم محمد عبد الله، التجارة في افريقية وطرابلس الغرب، جامعة الزاوية، ليبيا، ط**1**، **2013**م، ص: **282**.

[3]-مريم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص: **282**.

[4]- انظر: احمد عزاوي، رسائل رقم: **47**، **48**، **49**، **50**، **51**، **52**.

تمارس نشاطها في المناطق الساحلية والمسافات القريبة والآمنة، بينما استخدمت السفن الأوربية في الرحلات الطويلة عبر البحر المتوسط.

لقد كانت الرحلات التجارية البحرية تخضع لعامل البحر والأحوال الجوية المؤثرة فيه، فتشكل بذلك نمط من مواسم الرحلات التجاري البحرية التي كانت غالبا ما تتفق على تحديد الرحلات في فصول الاعتدال المناخي؛ أي من شهر مارس إلى شهر نوفمبر [1]، تتنقل خلالها عبر أسواق البحر المتوسط.

أما بالنسبة لمواصفات السفن التجارية؛ فكان اغلبها مزودا بالأشرعة ذات الشكل المدور أو المثلث- كانت تصنع من القطن، حيث اشتهرت بصناعتها كل من جنوة ومرسيليا- وكان البحارة في العادة يحتفظون بشراع متين مصنوع من المشمع لاستعماله عند هبوب الرياح العاصفة، مزودة بالصواري، وذات مؤخرة ضخمة مرتفعة ومعقوفة، وذات مجداف توجيه خلفي[2].

ويذكر ابن جبير في رحلته معلومات عن حجم السفن التجارية المستخدمة في هذه الفترة، حيث إنها ذات أحجام كبيرة، فقد وصف المركب الذي اقلهم من مدينة عكا إلى صقلية بأشبه بمدينة جامعة؛ لما يتوفر عليه من المرافق المختلفة، مواد كثيرة معروضة للبيع من " خبز وماء، ومن جميع الفواكه كالرمان والسفرجل والبطيخ.. والباقلاء نيا ومطبوخا، والبصل والثوم والتين والجبن والحوت.."[3].

---

[1]- ابن جبير، الرحلة، ص: 284.

[2]- مريم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص: 285.

[3]- ابن جبير، الرحلة، ص: 286، 287.

ثانيا: الفنادق[1] والقناصل:

لم يكن للحركة التجارية في العصر الموحدي ان تنتعش وتزدهر لولا وجود مجموعة من التنظيمات وتوفر المؤسسات الضرورية التي كان لها دور بين في مجال المبادلات التجارية، فإذا كان للقافلة التجارية ولوسائل النقل البحرية من السفن والقوارب دور مهم في مجال التبادل والنقل التجاري؛ فإن الفنادق لا تقل أهمية عنها في هذا الشأن.

فالفندق عبارة عن مؤسسة ذات صلاحيات مختلفة ومتعددة، حيث أنها تحتوي على مجموعة من الهياكل والمنشات بداخلها، جزء منها مخصص للتجار والمسافرين يتوفر على أماكن للإقامة، وآخر متعلق بتخزين السلع والبضائع، وجانب خاص بالدواب المختلفة، كما انه يحتوي على مكاتب تعتبر بمثابة الإدارة المسيرة لشؤون الفندق والقائمة على مصالح الجالية من التجار وغيرهم.

وتعتبر مؤسسة الفندق كهيكل تجاري خاص بالتجار بالأجانب قديمة العهد في بلاد المغرب من حيث الظهور، إذ توفرت منذ الفترة الإسلامية الأولى في افريقية والمغرب الأوسط مبان ذات أفنية صغيرة، كما تحتوي على مخازن ودكاكين وغرف لمبيت التجار، وأخرى للاستحمام، خلا الحيوانات التي لم يخصص لها في هذا المكان حيز للمبيت على خلاف الفندق في العصر الموحدي وما بعده، حيث خصصت أماكن للحيوانات المستخدمة في نقل التجار والسلع[2].

---

[1]– هناك خلاف بين اللغويين والمؤرخين حول اصل الكلمة، فهناك من يرى ان أصلها عربي كالفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) في القاموس المحيط، مادة فندق، بينما يرى ابن منظور(ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) في لسان العرب، مادة فندق، انها كلمة معربة. ومهما يكن فان هذا المصطلح قد دخل إلى اللغة العربية ، وصار متداولا في أنحاء العالم الإسلامي، خاصة في بلاد المغرب التي أصبح فيها أكثر انتشارا .ومدلول الكلمة ومعناها في بلاد الغرب الإسلامي تدل قصرا على المنشأة المخصصة لإقامة التجار الأجانب الذين يقصدون المدن والموانئ المغاربية والتي تستخدم كذلك لتخزين السلع.

[2]– مريم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص: 270.

تتحدث المصادر الأجنبية عن مواصفات الفنادق في هذه الفترة بشيء من التفصيل والدقة، ومن هؤلاء دو ماس لاتري الذي اعتبر الفندق في هذه الفترة مركبا يشبه المدينة لما يحتويه من مرافق تكاد تكون متكاملة[1]، فهو يحتوي على كنيسة لأداء الشعائر الدينية، وفرن لإعداد الطعام للمسافرين، ومقبرة لدفن الموتى، بالإضافة إلى وجود محلات أخرى لتقديم بعض الخدمات الضرورية؛ كمحلات خياطة الملابس، وأخرى لصناعة الأحذية، وأخرى لبيع الخمور، بالإضافة إلى وجود محلات لدباغة الجلود والفراء[2].

كما وجد داخل الفندق مكتبان متخصصان بمراقبة أوضاع الفندق ومحلاته، من مراقبة للسلع والبضائع، وبخاصة الكيل والميزان، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات وتسجيلها عن طريق دائرة البيع، وكذا منع ممارسة الأعمال المخلة بالأخلاق، أو تربية بعض الحيوانات كالخنازير[3].

أما بالنسبة للأندلس فقد كانت منشأة يؤمها التجار من كل صوب للمبيت وتخزين السلع، وكلما نشطت التجارة في منطقة إلا وزاد عدد الفنادق بها، فالمرية مثلا بلغ عدد فنادقها في منتصف القرن السادس 970 فندقا، مما يدل على وفرة متاجرها وكثرة النزلاء فيها من التجار من أهل الأندلس ومن المشرق الإسلامي ومن بلاد النصارى[4].

يتكون الفندق في بلاد الأندلس من بهو على شكل مستطيل او مربع، تتوسطه نافورة ماء للسقاية، بالإضافة إلى تكونه من طوابق؛ يمثل السفلي منها مخازن وإسطبلات، أما العلوي ففيه غرف مخصصة لمبيت النازلين، وأخرى لحفظ وتخزين السلع المعدة للبيع، أما جدرانه الخارجية فهي خالية من النوافذ خشية تعرضه للسرقة، أما بالنسبة للمدخل فهو على

---

[1] – **De Mas Latrie, Les Relations Des chrétiens Avec les Arabes De l'afrique septentrionale au Moyen Age, paris, 1866. P :89.**

[2] – **De Mas Latrie, Ibid. p : 90.**

[3] – **De Mas Latrie, Les Relations.., p : 90.**

[4] – **عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م، ص: 169.**

شكل حذوة الفرس يليه اسطوان فوقه غرفة للمسؤول عن الفندق، مزدوجة العقد تطل على البوابة، ومنها يراقب عملية نقل البضائع [1]، وكانت الفنادق تسمى بأسماء البضائع والسلع التي تخزن فيها؛ مثل فندق الصوف المغزول، وفندق القمح، وفندق الفحم، وفندق الخضرة، وفندق الملح[2].

انتشرت الفنادق في مناطق متفرقة من بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية، ويبدو أن السلطة الموحدية كانت المتحكم في أماكن إقامة الفنادق وتحديد المناطق المخولة بالعمل التجاري مع التجار الأجانب، وذلك وفق اتفاقيات السلم والتجارة التي كانت تعقدها مع الدول الأوربية المختلفة، وهذا ما نلمسه في المعاهدة التي ابرمها الخليفة المنصور مع حكومة بيشة في أوائل شهر رمضان سنة 582هـ مدتها خمس وعشرون سنة والتي تضمنت تحديد المراكز التجارية التي يقتصر التعامل معها في الساحل المغربي ألا وهي سبتة ووهران وبجاية وتونس، إضافة إلى مدينة المرية من بلاد الأندلس مع شيء من الشروط الصارمة[3].

لذلك نجد انتشار الفنادق بكثرة في كل من المهدية التي أذن المنصور الموحدي للتجار البيزانيين بفتح فندق خاص بهم فيه [4]، كما انتشر في مدينة تونس فنادق وملاجيء خاصة بالبنادقة والجنويين والقتالونيين [5]، كما يذكر الحميري انتشار الفنادق في صفاقس ومرفأ قابس[6]، وبلغ عدد فنادق مدينة فاس أربعمائة وتسعة وستون(469) فندقا [7]، كما

---

[1]- عبد العزيز سالم، تاريخ وحضارة الاسلام في الاندلس، ص: 217.

[2]- الزركشي، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م، ص: 116، 117.

[3]- احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 174، 175.

[4] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**.., **p** :22

[5]- الوزان، وصف افريقيا، ج2، ص: 74.

[6]- الحميري، الروض المعطار، ص: 366، 450.

[7]- الجزنائي، جنى زهرة الاس، ص: 44.

وجد في مدينة بجاية عدة فنادق [1]، إذ سمح للتجار البيزانيين بإقامة فنادق منذ سنة 631هـ، والجنويين منذ معاهدة سنة 633هـ/1236م[2]، وبلغ عدد الفنادق في مدينة المرية 970 فندقا يرتادها تجار المغرب والأندلس وبلاد المشرق والنصارى[3].

يعتبر الفندق مؤسسة ذات أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لما يحتويه من نشاط تجاري ومبادلات للسلع والبضائع الموردة ومورد للعائدات المالية الناتجة عن عملية كراء المحلات إضافة إلى أهميته السياسية؛ باعتباره مقرا للقنصل الممثل الرسمي للدولة أو المدينة، وذلك أن الفندق يحتوي ممثلين عن البلاد المتعاملة بالتجارة مع الدولة وعلى رأسهم القنصل ونائبه وكاتب الحسابات وغيرهم من الموظفين، فبعد أن كانت الأعمال التجارية تجري بحرية وجهود شخصية دون تدخل الدولة أصبحت العلاقات والمبادلات التجارية تجري تحت رقابة الدولة وسيطرتها عن طريق التمثيل القنصلي، الذي يعمل على الحرص على مصالح التجار ورفع انشغالاتهم إلى السلطة الحاكمة[4]، كما للقنصل وحده الحق في النظر في القضايا المدنية المدنية والجنائية عن طريق الإطلاع على المحاضر الخاصة برعاياه[5].

هذا في حال إذا ما كانت الخلافات تتعلق بالرعايا الأجانب أنفسهم؛ أما إذا نشب الخلاف بين المسلمين المغاربة وبين التجار الأجانب؛ فإن فض الخصام والحكم فيه يكون على يد القنصل المسيحي إذا ما كان المدعي مسلما، أما إذا كان المدعي نصرانيا فإن الحكم بينهما يوكل إلى القاضي المسلم[6].

---

[1]– الوزان، وصف افريقيا، ج2، ص: 50

[2] – **De Mas Latrie, , Les Relations , p : 31–37.**

[3]– الحميري، صفة جزيرة الاندلس، ص: 184. المقري، نفح الطيب، ج1، ص: 163.

[4]محمد مريم عبد الله، مرجع سابق، ص: 275.

[5] – **De Mas Latrie, Ibid, p : 86.**

[6] – **De Mas Latrie, Ibid, p. 87–91.**

لقد كان القناصل يعينون من طرف السلطات العليا في بلادهم، لفترة زمنية معلومة محددة بسنتين كاملتين بالنسبة لكل من جنوة وبيزا واراغون، وما بين سنة إلى سنتين بالنسبة للبندقية، يساعد القنصل فيها نواب ومساعدون توكل إليهم مهمة إدارة شؤون المهاجرين، والعمل على جرد البضائع المتوفى عنها صاحبها وتجميع الميراث والدفاع عن السياسة العامة للموارد المتوفرة او المنتظر إيرادها أمام الجمارك وحكومة المسلمين[1].

[1] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**, **p**. **86**.

ثالثا: المراكز التجارية

المراكز التجارية المغربية

المراكز التجارية الأندلسية

إن التغيرات السياسية التي طرأت على بلاد المغرب والأندلس خلال الثورة الموحدية، ثم قيام الدولة بعد ذلك، أدى بالضرورة إلى خضوع العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية إلى التغيير والانصباغ بالصبغة الجديدة، ففي المجال الاقتصادي لاحظنا ذلك التغير في المجال الفلاحي والصناعي؛ الناجم عن السياسة الموحدية تجاه هذا القطاع ومحاولة النهوض به من اجل مواكبة الدولة للتغيرات وجعلها في مستوى التحديات المحيطة بها.

كما نلحظ ذلك التغيير جليا في المجال التجاري وتأثره بالمتغيرات السياسية؛ جراء مواجهة الدولة لمجموعة من الكيانات المنافسة لها؛ سواء في بلاد المغرب أو في الأندلس، كالعرب الهلالية في البلاد الشرقية، والنورمانديين بالمغرب الأدنى، وبني غانية، وغيرهم، وما أعقب ذلك من تغيير في رسم خارطة الطرق التجارية، وجعلها مغايرة للمسالك التي سبقت هذه الفترة في بعض النواحي والمناطق، كل ذلك كنتيجة للتغير السياسي الطارئ على المنطقة في هذه الفترة.

ومجال العمران كغيره من المجالات الأخرى قد خضع لهذا التغير، وأصبحت الخارطة العمرانية لبلاد المغرب خاصة خاضعة لتلك التحولات في مختلف المجالات المذكورة؛ وعلى رأسها المجال الاقتصادي، وعلى الخصوص في هذا النطاق مجال المبادلات التجارية، التي قررت مصير الكثير من التجمعات السكانية؛ إما بخرابها، أو على الأقل بفقدان نشاطها وحيويتها، وإما بتحولها إلى أمصار كبيرة، وذات أهمية، في مجال المبادلات والأنشطة التجارية، فأصبحت مراكز تجارية ذات شان وأهمية في هذا النطاق، وفي هذا الشأن يقول ابن خلدون: " متى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر"[1] .

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص: 456، 457.

وكذلك هو الأمر بالنسبة لكثير من المدن المغربية والأندلسية، حيث أصبحت ذات مكانة اقتصادية مميزة بسبب ارتباطها بطرق وحركة التجارة الداخلية والعالمية، فتبوأت بذلك مكانة في مجال النشاط التجاري الخارجي في الفترة الموحدية بعد أن لم تكن شيئا [1]، وهذا هو مقام عرض أهم المراكز التجارية في الفترة الموحدية في المغرب والأندلس، وكذا ذكر بعض المراكز التجارية الخارجية التي لعبت دورا مهما في إطار النشاط التجاري الموحدي؛ سواء في بلاد السودان أو في بلاد المشرق الإسلامي.

أولا: المراكز التجارية في المغرب

1/ سبتة:

لقد أشار الكثير من الجغرافيين كالبكري والإدريسي وابن الخطيب وابن سعيد وغيرهم إلى أهمية مدينة سبتة، والتنويه بأهمية موقعها الجغرافي ودورها في الربط بين بلاد المغرب والعالم الأوربي، مما جعلها تشهد في كثير من مراحلها التاريخية تعاقب الأسر المختلفة على حكمها [2]، وذلك على نمط المدينة الدولة الذي شهدته المناطق الأوربية على اثر الإرهاصات الأولى للنهضة الأوربية المتجلية في تطور تقنيات الملاحة البحرية وصناعة السفن.

لقد سميت مدينة سبتة بهذا الاسم نسبة إلى أول من قام بتخطيطها وبنائها وهو سبت بن سام بن نوح، أو نظرا لان الماء يحيط بها من كل نواحيها إلا من الجهة الغربية[3]

---

[1] – على سبيل المثال تحول حصن تازا من حصن صغير إلى مدينة تجارية كبيرة في الفترة الموحدية. انظر: الاستبصار، ص:186، 187.

[2] – كالأسرة اليحصوبة على عهد المرابطين، والحضرية على عهد الموحدين، والعزفية على عهد المرينيين.

[3] – الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 528. ابن عذاري، البيان المغرب، ج 1، ص: 202. الحميري، الروض المعطار، ص: 303.

مركز تجاري بحري مهم ونشيط، ساعد على نشاطها التجاري موقعها البحري المميز، إذ تمثل سبتة شبه جزيرة؛ حيث تحيط بها المياه من جهاتها الثلاث، الشمال والجنوب والشرق، وهي على ضفة البحر المتوسط، وهو بر الزقاق الداخل من البحر المحيط(المحيط الأطلسي)[1]، مما جعلها في اتصال دائم وحركة تجارية دءوبة مع مدن الساحلين المتوسطي والأطلسي، والمدن الأندلسية، فلعبت بفضل هذا الموقع دور الوسيط التجاري، والجسر الرابط بين إفريقيا وأوربا .

هذا العامل ساعد على ازدهار المدينة من الناحية العمرانية، وبخاصة المرافق والمنشئات ذات الطابع الاقتصادي كالأسواق التي بلغ عددها مائة وأربعة وسبعين سوقا، والحوانيت التي يقدر عددها في المدينة بأربعة وعشرين ألف حانوت منتشرة في أرجاء المدينة، بينما بلغ عدد الفنادق بها ثلاثمائة وستين فندقا مخصصة لتخزين السلع وإيواء الغرباء من التجار والمسافرين وغيرهم[2].

وأهمية المدينة الاقتصادية لا تنحصر في الموقع الجغرافي الممتاز، ودور الوساطة الذي تلعبه بين أوربا وبلاد السودان، بل تتوفر المدينة على موارد طبيعية هائلة تزخر بها على مستوى المنطق البرية منها والبحرية، فعلى المستوى البحري اشتهرت سبتة بتوفرها على ثروة سمكية هائلة،حيث كانت تتوفر على نحو مائة نوع، كما يصاد بها سمك التن[3].

ضف إلى ذلك توفر سواحلها على شجر المرجان الذي لا تعدل جودته أي نوع من أنواع المرجان المستخرج من جميع البحار، حيث يوجد بالمدينة سوق مخصصة به؛ إذ بها يحك

---

[1]- البكري، المغرب، ص: 102، 103.

[2]- الأنصاري، محمد بن القاسم السبتي، اختصار الأخبار بما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1403هـ/1983م، ص ص: 36-39.

[3]- العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: احمد زكي باشا، القاهرة، 1924م، ج1، ص: 245. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 529.

ويصنع خرزا، ويثقب وينظم، ومنها يصدر إلى كثير من البلاد، وخاصة مدينة غانة وجميع بلاد السودان لكثرة استعماله هناك[1].

هذا؛ بالإضافة إلى الموارد الفلاحية الأخرى كالأترج، وقصب السكر الذي كان يصدر إلى مناطق كثيرة خارج سبتة[2].

كما تتوفر المدينة على دور لصناعة السفن تعتبر من أقدم دور الصناعة في المغرب على الإطلاق[3]، إضافة إلى توفر يد عاملة مدربة ومتخصصة جعل ذلك كله ميناءها يتطور بتطور دار الصناعة بها، خاصة بعد مجيء الموحدين وإعطاء مزيد عناية بدور الصناعة بالمدينة في عهد عبد المؤمن وابنه المنصور، هذا الأخير الذي وسع دار الصناعة التي ظلت مرتبطة باسمه[4]، خاصة مع توفر المدينة على الكمية الهائلة من خشب الأرز في جبال غمارة الذي كان يستخدم لهذا الغرض[5].

هذه العوامل شجعت نشاط الحركة التجارية الداخلية، والعلاقات التجارية الدولية بالمدينة، وجعلت منها مركز تصدير واستيراد كبير، واشتهر فيها التجار الأغنياء الذين كانت لهم علاقات مع تجار الشرق الأقصى، حيث كانوا يبتاعون المركب الوافد من بلاد الهند وغيرها من البلاد، بما فيه من بضائع في صفقة واحدة[6] .

---

[1]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 529.

[2]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 158. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 528.

[3]– يؤكد كلود كاهن وجورج كولان أن أقدم دار صناعة السفن في بلاد المغرب هي دار الصناعة بسبتةوطنجة. محمد الشريف، سبتة الإسلامية، ص، 48. هامش

[4]– مجهول، الحلل الموشية، ص: 120. محمد الشريف، نفسه، ص: 49.

[5]– ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 139.

[6]– ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 139.

2/ سلا:

مدينة أزلية قديمة يعود بناؤها إلى عام 1500ق.م، حيث خضعت لحكم العديد من السلالات؛ كالقرطاجنيين، ثم الرومان منذ بداية القرن الأول للميلاد، ثم تضاءلت أهميتها في عهد الحكم الوندالي، وما لبثت أن استعادت مجدها في الفترة البيزنطية [1]، وفي الفترة الإسلامية فتحت على يد عقبة بن نافع، ثم أعاد فتحها القائد موسى بن نصير سنة 90هـ[2].

تعتبر هذه المدينة من المراكز التجارية المهمة على ضفة المحيط الأطلسي ، وهي تقع في أقصى المغرب، حيث لا يوجد بعدها في هذا الاتجاه مدينة إلا مدينة صغيرة يقال لها غرينطوف، وهي جنوب غرب مدينة مراكش، بينهما مسافة عشر مراحل[3].

ويصف لنا الإدريسي هذه المدينة بقوله: وهي على ضفة البحر منيعة من جانب البحر لا يقدر احد من أهل المراكب على الوصول إليها من جهته، وهي مدينة حسنة حصينة في ارض رمل، ولها أسواق وتجارات ودخل وخرج وتصرف لأهلها وسعة أموال[4].

وللمدينة علاقات تجارية مهمة مع إقليم الأندلس ومدنه الساحلية، حيث كانت مراكب أهل اشبيلية يقلعون عنها ويحطون بها بضروب من البضائع، كما كانت تصدر إليها أنواع الزيوت[5].

لقد أصبحت مدينة سلا باعتبار موقعها على الطريق الساحلي الرابط بين أقصى مدن المغرب الموحدية على ضفاف المحيط الأطلسي والمناطق الشرقية؛ أي من نول لمطة إلى

---

[1]– حمدي عبد المنعم محمد حسين، مدينة سلا في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993م، ص: 3.

[2]– ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، تح: ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، ج1، ص: 26 وما بعدها.

[3]– الحموي، معجم البلدان، ج3، ص:231.

[4]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 239. الاستبصار، ص: 140. الحميري، الروض المعطار، ص: 319.

[5]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 239.

طرابلس[1]، فأصبحت بذلك مركزا تجاريا مهما، يشهد حركة مبادلات تجارية نشيطة مع المدن الأندلسية في الجهة المقابلة، كما أصبح محطة أساسية على الطريق الساحلي المذكور.

3/ طنجة:

بفتح الطاء المهملة وسكون النون وفتح الجيم ثم الهاء في الآخر، تقع عند التقاء البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، على فم بحر الزقاق كما تعبر المصادر الجغرافية، وهي تقع في أقصى بلاد المغرب [2]، بينها وبين سبتة ثلاثون ميلا في البر ، وفي البحر نصف مجرى، وما بينها وبين القيروان ألفا ميل ، أو ألف ميل[3]. وتسمى طنجة بالبربرية وليلي[4]

لقد شهدت هذه المدينة ازدهارا كبيرا في الفترة الموحدية، أهلها لذلك موقعها الجغرافي البحري الاستراتيجي، المتوفر على مرساها المشهور بحركته التجارية الدءوبة، الذي يستقبل السفن ويحميها من حركة الرياح الشرقية، بالإضافة إلى توفرها على مجموعة من المرافق الاقتصادية المهمة؛ كالأسواق والمصانع، وتوفرها على إنتاج زراعي يساهم في عملية المبادلات التجارية الخارجية، إذ يوجه إلى التصدير خارج المدينة[5].

إن موقع طنجة البحري جعلها ذات اتصال تجاري قوي مع الأندلس في الفترة الموحدية، وهذا ما يفسر وصف الكتب الجغرافية لمراسيها بأنها كثيرة الحط والإقلاع [6]، يقول ابن خلدون:" كانت طنجة في أول دولة الموحدين من أعظم عمالاتهم، واكبر ممالكهم،

---

[1]- انظر عنصر المسالك البحرية.

[2]- المراكشي، المعجب، ص: 439. الاستبصار، ص: 138

[3]- الاستبصار، ص: 139. البكري، المغرب، ص: 109.

[4]- الحميري، الروض المعطار، ص: 396. البكري، المغرب، ص: 108.

[5]- البكري، المغرب، ص: 109. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 529. الحموي، معجم البلدان، ج4، ص: 43.

[6]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 529.

كما كانت ثغر العدوة، ومرفأ الأساطيل، ودار إنشاء الآلات الحربية، وفرضة الجواز إلى الجهاد"[1].

والأمر الذي زاد في نشاطها التجاري استخدام الجيوش الموحدية لمراسيها والمناطق القريبة منها كقصر مصمودة كمنطقة عبور إلى الأندلس، و منطقة إياب من الأندلس إلى مركز الخلافة الموحدية مراكش، وذلك كما فعل الخليفة يوسف أبو يعقوب سنة 571هـ أثناء عودته من الأندلس، إذ جعلها محطة لتلاحق جنده فيها[2].

وكما هو معلوم أن المحلات العسكرية في الفترة الموحدية كانت تتبعها أسواق تجارية متنقلة وينجم عنها حركة تجارية نشيطة، ووقوع المدينة في هذا المجاز وفر لها من طرف الجيوش فئة مستهلكة تعمل على رواج تجارتها ونفاق سلعها.

4/ فاس:

من المراكز التجارية المهمة كذلك في الفترة الموحدية، أهلها لهذه المرتبة موقعها الجغرافي المتوسط لخطي التجارة الرابط أحدهما بين شواطئ البحر المتوسط – أي من طنجة وسبتة– إلى بلاد السودان ومدنها المشهورة، مرورا بسهل سايس وسلسلة الأطلس الأوسط والكبير وواحة تافيلالت، وثانيهما الرابط بين سواحل المحيط الأطلسي ومدن المغرب الأوسط وعلى رأسها مدينة تلمسان.

يبدأ هذا الإقليم من غرب نهر أبي رقراق، ويمتد شرقا إلى نهر إيناون، وينتهي بينهما شمالا عند نهر سبو، وجنوبا عند سفح الأطلس[3]، فهي متوسطة بين ملك المغرب، بينها وبين مراكش عشرة أيام، عشرة أيام، وبينها وبين سبتة عشرة أيام، وبينها وبين سجلماسة

---

[1]– ابن خلدون، العبر، ج1

[2]– ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 136.

[3]– حسن الوزان، وصف افريقيا، ج1، ص: 207.

عشرة أيام، وبينها وبين تلمسان [1]، فترتبط بذلك سجلماسة وما يليها من بلاد السودان بالبحر المتوسط وما يليه، كما تربط بين المغرب وبلاد المشرق الإسلامي عبر ممر تازا ،كما هو موضح في محله من هذا البحث.

بهذا الموقع تمثل فاس محور المسالك التجارية، ومحطة انتقال وتزود مهمة للقوافل التجارية الواردة والوافدة إلى المغرب، فعاد عليها ذلك بازدهار الحركة التجارية ونشاطها، حتى أصبحت قبلة لأرباب الأموال والقوافل التجارية، وفي ذلك يقول الحميري:" إليها تشد الركائب وتقصد القوافل، وتجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة، وأهلها مياسير، ولها من كل شيء حسن أوفر حظ"[2]. بل " كملت بهجتها في أيام بني عبد المؤمن، منها يتجهز إلى بلاد السودان وبلاد المشرق، ومنها يحمل النحاس الأصفر إلى جميع الآفاق"[3].

ولا أدلّ على أهميتها وعظمة ازدهارها في هذه الفترة من الوصف والإحصائيات الدقيقة التي قدمها لنا صاحب جنى زهرة الأس حول ما توفر بها من مرافق ومنشئات مختلفة، خاصة ما تعلق منها بالجانب التجاري، حيث نجده – بعد ذكره لشروط ومواصفات المدينة الكاملة المتكاملة– يقول: " وقد جمعت مدينة فاس هذه الخصال التي هي كمال المدجن وشرفها، وزادت عليها محاسن كثيرة" [4]. كما يصفها بقوله:" وانتهت مدينة فاس في أيام المرابطين والموحدين من بعدهم من الغبطة والعمارة والرفاهية، والدعة، والأمن، والعافية ما لم تبلغه مدينة من مدن المغرب، لا سيما في أيام المنصور الموحدي وولده الناصر"[5].

---

[1]– الحميري، الروض المعطار، ص: 435. الاستبصار، ص: 186.

[2]– الحميري، الروض المعطار، ص: 434.

[3]– نفسه، ص: 435.

[4]– الجزنائي، جنى زهرة الآس، ص: 34.

[5]– الجزنائي، نفسه، ص: 43، 44.

ويتجلى ذلك في عدد حوانيتها الذي بلغ تسعة آلاف حانوت ومائتان وثمانون، والفنادق التي قدرت بأربعمائة وتسعة وستين حانوت، إضافة إلى اختصاص كل عدوة بقيسارية، ناهيك عن المنشئات الأخرى؛ كدور السكة وأفران الخبز وأحجار عمل الكاغد ودور الفخار وأرحى الماء ودور الصباغة والدباغة، ودور عمل الصابون وسبك الحديد والنحاس ودور عمل الزجاج [1]، مما يدل على حركة صناعية نشطة تفضي إلى نشاط القطاع التجاري، ورواج السلع عبر حركة التصدير والاستيراد.

كان لازدهار التجارة الداخلية في مدينة فاس عبر أسواقها الداخلية وامتلائها بالسلع المتنوعة دور في نشاط التجارة الخارجية، حتى أصبحت هذه الأسواق الداخلية مقصدا للقوافل التجارية من الأقطار المختلفة، حتى وصفها الزهري بقوله:" يقصدها الناس من جميع الأقطار، واليها يجلب من جميع الأقاليم كل شيء حسن من المتاع والسلع الغالية الأثمان من اليمن والسودان والشام والأندلس "[2]

لذلك فقد رصدت لنا المصادر الكثير من الأمثلة عن الحركة التجارية الدؤوبة بهذه المدينة، فقد اشتغل كثير من أرباب الأموال من بلاد الأندلس بالتجارة بين الإقليمين، كعلي بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة 570هـ، وهو من أهل طليطلة [3]، وعبد الملك بن عمر بن خلف الأزدي الاشبيلي المتوفى سنة 580هـ، وعلي بن احمد بن خروف الحضرمي(ت609هـ) الذي اشتهر برحلاته التجارية الكثيرة إلى مدينة فاس[4].

---

[1]- انظر النص المفصل في جنى زهرة الأس، ص: **44**، **45**.

[2]- الزهري، كتاب الجغرافيا، ص: **114**.

[3]- ابن الزبير، صلة الصلة، تع: ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد الدراسات العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، **1937**، ج**7**، ص: **209**.

[4]- ابن الابار، التكملة، ج**1**، ص: **110**

بل بلغت مدينة فاس من الشهرة والمكانة التجارية ما دفع بالتجار من أقصى المشرق، وعلى وجه الخصوص من الهند إلى الاستيطان في هذه المدينة ومزاولة الكثير من الأنشطة التجارية بها، واشتهروا بجلب العطور الهندية إلى هذه المدينة [1] حتى أصبح لهؤلاء التجار مستودعات خاصة لبضائعهم بها[2].

ومما أهل المدينة لتبوء هذه المكانة الاقتصادية، توفرها على ثروات طبيعية هائلة حفزت على تطور المجالين الصناعي والتجاري، ومن ذلك توفرها على مياه غزيرة، لموقعها على نهر سبو دائم الجريان، ووفرة العيون بها حتى إنها لا تحصى لكثرتها [3]، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى، البرية منها والبحرية؛ كالمعادن، والأخشاب، والثروة السمكية [4].

لقد ظلت مدينة فاس بفعل ما سبق ذكره من عوامل ومؤهلات مركزا تجاريا مهما، ومدينة حافلة بمبادلات تجارية واسعة، على المستوى الداخلي والخارجي، ولعبت دور الوسيط التجاري باتصالها مع العالم الأوربي عن طريق البحر الأبيض المتوسط، وبالمشرق الإسلامي عبر ممر تازة وتلمسان، وكذا احتكاكها التجاري المستمر مع بلاد السودان.

5/ سجلماسة:

بكسر السين المهملة وكسر الجيم وسكون اللام وفتح الميم ثم ألف وسين مهملة مفتوحة وهاء في الآخر، هكذا ضبطها القلقشندي[5]، وهي مدينة في جنوب المغرب الأقصى

---

[1]- المراكشي، المعجب، ص: 444.

[2]- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج2، ص: 481.

[3]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 247. الحميري، الروض المعطار، ص: 435. البكري، المغرب، ص: 115، 116. الحسن الوزان، وصف افريقيا، ج1، ص: 197 وما بعدها. الاستبصار، ص: 184.

[4]- الجزنائي، جنى زهرة الاس، ص: 35 وما بعدها.

[5]- صبح الاعشى، ج5، ص: 158.

في آخر الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة الطول ثلاث عشرة درجة واثنتان وعشرون دقيقة والعرض ست وعشرون درجة وأربع وعشرون دقيقة[1].

يعتبر Chemier أول من تعرف على سجلماسة في تافيلالت الحالية، وقد تبعه في ذلك ولكنر وكولي. وكان من بين الظروف التي استرشد بها أولئك العلماء في هذا التعرف ما لاحظوه من تسمية الحسن الوزان في كتابه وصف إفريقيا لهذه المنطقة بتافيلالت دون ذكر سجلماسة[2]، حيث يذكر أنه إقليم ينسب إلى هذه المدينة، يمتد على طول واد زير ابتداء من الخنك من المضيق القريب من مدينة غارسلوان ونزولا نحو الجنوب على مسافة مائة وعشرين ميلا حتى تخوم صحراء ليبيا، وتسكنه قبائل بربرية مختلفة إما زناتية أو صنهاجية أو هوارية، وكان فيما قبل خاضعا لسلطة لملك مستقل، لكنه خضع بعد ذلك ليوسف ملك لمتونة، ثم انتقل إلى الموحدين[3].

وتكاد تجمع المصادر على أن تاريخ تأسيس هذه المدينة هو سنة 140هـ/757م، من طرف عيسى بن يزيد الأسود من موالي العرب، وقيل مدرار بن عبد الله، حيث كان يدين ومن معه من مكناسة والبربر بدين الصفرية من الخوارج[4].

تمتاز مدينة سجلماسة بمكانة اقتصادية مهمة حيث تصفها أغلب المصادر الجغرافية بهذا الوصف وتوليها هذه الأهمية، فيصفها الحميري وصاحب الاستبصار بأنها " من أعظم مدن المغرب"[5]، ويصفها القلقشندي بقوله:" مدينة عظيمة إسلامية" [6]، ويصفها ابن حوقل

---

[1]- ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 124.

[2]- ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 242. كلام المحقق إسماعيل العربي هامش 124.

[3]- الحسن الوزان، وصف افريقيا، ج2، ص: 121.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 172. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 136، 164.

[5]- الروض المعطار، ص: 305. الاستبصار، ص: 200.

[6]- صبح الأعشى، ج5، ص: 163.

حوقل بقوله: " مركزاً تجارياً مهماً، وبها أرباح متوفرة ورفاق متقاطرة وأهلها قوم سراء مياسير"[1].

إن هذه الأهمية التي تمتاز بها مدينة سجلماسة اكتسبتها من موقعها الجغرافي المهم، فهي الرابط الأساسي بين شمال إفريقيا وبلاد السودان من الناحية الغربية، إذ تقع على الطريق الرابط بين بلاد المغرب الإسلامي وبلاد السودان، فهي بذلك محور تتوزع منه الطرق التجارية إلى كثير من مراكز التجارة العالمية في تلك الفترة، كمدينة فاس وتلمسان، ومنهما إلى بلاد المشرق الإسلامي [2]، والى أوربا عن طريق الأندلس، حتى وصفتها بعض المصادر بنعت" صرة بلاد المغرب الأقصى"[3].

منها يتجهز لخوض غمار السفر الشاق في صحراء مقفرة موحشة، حيث" بينها وبين غانة مسيرة شهرين في رمال وجبال قليلة المياه لا يدخلها إلاّ الإبل المصبرة على العطش"[4]، فهي بذلك تغذي تجارة القوافل المتجهة نحو بلاد سوس وفاس وتوات ومراكش وتلمسان.

ويعتبر هذا هو السبب الوجيه لتأسيسها في هذه المنطقة؛ إذا ما نظرنا إلى ندرة الأسباب والعوامل الأخرى وخاصة الطبيعية منها، لما تمتاز به هذه المدينة من بيئة جغرافية قاحلة موغلة في أطناب الصحراء، وقلة مواردها الطبيعية كما تصفها المصادر، فكان عامل الموقع الاستراتيجي هو سبب تأسيسها، ويدل على هذا تنافس الدول المتعاقبة على أقاليم

[1]–ابن حوقل، صورة الأرض، ص: 99.

[2]– انظر تفصيل ذلك في عنصر الطرق التجارية مع بلاد المشرق الإسلامي من هذا البحث.

[3]– احمد أبو محلي السجلماسي، تقييد في التعريف بمدينة سجلماسة، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط، تحت رقم: 12163، ص: 3. نقلا عن: ماجدة كريمي، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان في العصر المريني، رسالة الدراسات العليا، إشراف: إبراهيم حركات، كلية الآداب، الرباط، سنة: 1987/1988م، ص: 180.

[4]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص: 163. البكري، المغرب، ص: 140.

بلاد المغرب ومحاولتها بسط نفوذها على الممر الأساسي لعصب الاقتصاد في العصر الوسيط ألا وهو مادة الذهب.

إن توفر المدينة على مجموعة من المرافق المتعلقة بالجانب التجاري كالقيساريات والفنادق المتوفرة في كل شوارع المدينة بالإضافة إلى الأسواق وحتى الحمامات من بين الأدلة الدالة على اعتبارها مركزا تجاريا مهما في هذه الناحية، لذلك وصفها المقدسي بقوله: " كثيرة الغرباء يقصدونها من كل بلد" [1]، كما وصفها صاحب الروض المعطار بقوله:" وهي كثيرة العامر مقصد للوارد والصادر"[2].

بالإضافة إلى اشتهار أهلها بممارسة النشاط التجاري، وما يعود به عليهم من عائدات مالية وفيرة وأرباح جمة حتى وصفهم الحموي بقوله:" وأهل هذه المدينة- أي سجلماسة- من أغنى الناس، وأكثرهم مالا، لأنها على طريق من يريد غانة التي هي معدن الذهب"[3] .

ولا يمكن أن نحصر عامل ازدهار المدينة في النشاط التجاري فقط، فان المنتجات الزراعية الموجهة إلى التسويق اعتبرت من بين أهم المواد المرتبطة بالتبادل التجاري، حيث اشتهرت المدينة بالثمار العالية الجودة ومنها " الرطب المسمى البرني، وهي خضراء جدا وحلاوتها تفوق كل حلاوة، ونواها في غاية الصغر، وعندهم غلات القطن والكمون والكروياء والحناء"[4]، حيث يتجهز بهذه السلع والمنتجات الفلاحية إلى مختلف أنحاء المغرب وإلى المناطق الأخرى وعلى رأسها بلاد السودان وبلاد المشرق الإسلامي.

---

[1]- المقدسي، أحسن التقاسيم، ص: **231**.

[2]- الحميري، الروض المعطار، ص: **305**.

[3]- الحموي، معجم البلدان، ج3، ص: **192**.

[4]- الحميري، الروض المعطار، ص: **305**.

يضاف إلى هذه المنتجات مادة الزبيب التي توفرت فيها بكثرة واشتهرت به، هذا الأخير المسمى بالزبيب الظلي نظرا لتجفيفه في الظل [1]، كما اشتهرت بصناعة النسيج لتوفرها على المادة الأولية من القطن الذي يزرع بالمنطقة، فكانت منتجات هذه المنطقة تنافس المنتجات المشرقية في مصر، وفي ذلك يقول الحموي: " ولنسائهم يد صناع في غزل الصوف، فهن يعملن منه كل حسن عجيب بديع من الأزر تفوق القصب الذي بمصر، يبلغ ثمن الإزار خمسة وثلاثين دينارا وأكثر كأرفع ما يكون من القصب الذي بمصر، ويعملون منه غفارات يبلغ ثمنها مثل ذلك ويصبغونها بأنواع الأصباغ"[2].

إن هذه المؤهلات الاقتصادية التي توفرت عليها مدينة سجلماسة بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في محور الطرق التجارية مع بلاد السودان جعل منها مركزا تجاريا مهما، تنافست للسيطرة عليه الدول كالدولة العبيدية، ثم المرابطية؛ هذه الأخيرة التي حققت بفضل سيطرتها على هذا المركز عائدات وفوائد كبيرة من جراء المبادلات التجارية مع بلاد السودان، وذلك بعد التحول الذي عرفته خارطة الطرق التجارية منذ القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي، حيث انتعشت الناحية الغربية على حساب الطرق التجارية في الناحية الشرقية بسبب عوامل سياسية وأخرى طبيعية، حتى أصبح الذهب عندهم في مجال المبادلات التجارية جزافا عدد بلا وزن [3]، والأمر نفسه دفع بالموحدين للمسارعة إلى بسط نفوذهم على هذه المناطق المهمة، حيث ومنذ سنة 535هـ/1140م بدأ عبد المؤمن حملته على هذه المناطق، وهي الحملة المسماة " حملة السنوات السبع الكبرى" واستطاع استمالة عامل

[1]- الاستبصار، ص: 201. البكري، المغرب، ص: 148.

[2]- الحموي، معجم البلدان، ج3، ص: 192.

[3]- البكري، المغرب، ص: 151. الاستبصار، ص: 202.

المرابطين على سجلماسة؛ أبي بكر بن شعرة، وبسط نفوذه على السفوح الشرقية المقابلة للمحيط الأطلسي[1].

6/ تلمسان:

بكسرتين وسكون الميم وسين مهملة، وبعضهم يقول تنمسان بالنون عوض اللام، هكذا ضبطها صاحب معجم البلدان[2]، تعتبر مدينة تلمسان قاعدة بلاد المغرب الأوسط، وهي مدينة من أهم مدن المغرب الإسلامي في هذه الفترة، تدل الآثار القديمة الباقية بها على أنها كانت عاصمة لممالك قديمة[3].

ويبدو أن الرومان اتخذوا من هذه المدينة مستعمرة لهم، واعتبر مركزا عسكريا لحراسة القوافل التجارية المارة بهذه المنطقة، حيث كانت تمسى على عهدهم بوماريا، أي مدينة البساتين[4]، وخلال النصف الثاني من القرن الأول للهجرة تم فتحها في إطار حملة الفتوحات الإسلامية للشمال الإفريقي على يد القائد أبي المهاجر دينار(55-62هـ)[5].

قال ابن خلدون: "لم أقف لتلمسان على خبر أقدم من خبر ابن الرقيق من أن أبا المهاجر لما قدم إفريقية توغل في ديار المغرب ووصل إلى تلمسان و به سميت العيون القريبة منها عيون أبي المهاجر". وقال أيضا : " ولى على أوربة بعد سكرديد بن رومي، كسيلة بن لزم الأوربي فكان أميرا على البرانس كلهم، ولما نزل أبوا المهاجر تلمسان سنة 55هـ كان

[1]- ميرندا، أمبروسيو هويثي، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد اكمير، منشورات الزمن، الدار البيضاء، ط1، 2004م، ص:115.

[2]- الحموي، معجم البلدان، ج2، ص: 44.

[3]- الاستبصار، ص: 179. البكري، المغرب، ص: 77. الحميري، الروض المعطار، ص: 135.

[4]- بن سادات نصر الدين، المرجع السابق، ص: 166.

[5]- حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، دار الثقافة الدينية، الإسكندرية، ص: 155 وما بعدها.

كسيلة بن لزم مرتاد المغرب الأقصى في مجموعة أوربة وغيرها، فظفر به أبو المهاجر وعرض عليه الإسلام فأسلم واستنفذه وأحسن إليه." [1]

لم تلبث المدينة أن خرجت عن نطاق حكم الولاة الأمويين ثم العباسيين في إطار الحركات المذهبية الانفصالية التي نأت إلى هذه المناطق لإنشاء كيانات سياسية تمثل هذه التوجهات الفكرية فأصبحت القبائل الزناتية الآهلة في هذه المنطقة ذات توجه خارجي باعتناقها المذهب الصفري، خاصة ما تعلق ببني يفرن ومغيلة، ومنذ سنة 173هـ/790م تعرضت تلمسان لتوسع الأدارسة ونفوذهم بعد مصالحة رئيسها محمد بن خزر، فأصبحت المدينة وما جاورها إمارات سليمانية خلال القرن الثالث الهجري[2] .

أصبحت مدينة تلمسان مدينة ذات أهمية تاريخية وحضارية كبيرة لما امتازت به من حسن الموقع الجغرافي، وتوفرها على الثروات الطبيعية الهائلة، واحتوائها لحركة اقتصادية نشطة من خلال أنشطتها الفلاحية والصناعية والتجارية.

فبالنسبة للموقع الجغرافي فهي تتوسط بلاد المغرب وتقع على محور الطرق التجارية الرابطة بين الجهات الثلاث المغرب الأقصى والمغرب الأدنى والمناطق الصحراوية؛ لذلك يصفها الحميري بقوله: " وتلمسان أول بلاد المغرب، وهي على طريق الداخل والخارج منه ولا بد من الاجتياز عليها على كل حال" [3]، ومن هذه المدينة " يسافر إلى سجلماسة وإلى ورجلن، وإلى القلعة"[4]، كما يسافر منها إلى تيهرت، وإلى القيروان.

إن هذا الموقع المميز الذي امتازت به تلمسان جعلها مقصدا للتجار من مختلف المناطق والآفاق، مما ولد بها حركة تجارية دؤوبة، مكنت من انتعاش تجارتها وانخفاض الأسعار

[1]- ابن خلدون، العبر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2007، ج: 07، ص76.
[2]- ابن خلدون، العبر، ج4، ص: 16 وما بعدها.
[3]- الحميري، الروض المعطار، ص: 135.
[4]- البكري، المغرب، ص: 76.

بأسواقها، حتى إنه" لم يكن ببلاد المغرب بعد أغمات وفاس أكثر من أهلها أموالا ولا أرفه حالا"[1].

7/ بجاية:

مدينة ذات أهمية تجارية واقتصادية كبيرة في الفترة الموحدية، فهي تقع على جبل مشرف على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما وفر لها ميناء صالحا لرسو السفن، ومن هنا تكمن أهميتها الاقتصادية.

يقول صاحب الاستبصار" ولها مرسى عظيم تحط به سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم، وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرف بلاد مصر، وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها" [2]، كما يصفها الإدريسي بقوله:" السفن إليها مقلعة، وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة، وأهلها مياسير تجار، وبها من الصناعات والصناع ما ليس بكثير من البلاد، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء، وتجار المشرق، وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة"[3].

تتوفر المدينة على موارد طبيعية مهمة كالقمح والحنطة وأشجار الفواكه المختلفة، إضافة إلى المعادن المختلفة وعلى رأسها معدن الحديد الذي أهلها لإنتاج صناعات غريبة ولطيفة، كما تتوفر على ثروة خشبية كبيرة مكنتها من إنشاء دار صناعة لإنشاء السفن[4].

لقد ساعد مدينة بجاية موقعها الطبيعي المتوفر على مينائها المحصن من الرياح، مما جعل السفن التجارية الكبيرة والصغيرة تقصدها من كل ناحية وتكون بذلك قوة تجارية واقتصادية مهمة، بالإضافة إلى موقعها القريب من جنوب أوربا والمتوسط للحوض الغربي

---

[1]- الحميري، الروض المعطار، ص: 135. الاستبصار، ص: 179.

[2]- الاستبصار، ص: 130.

[3]- الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 260.

[4]- الحميري، الروض المعطار، ص: 80، 81.

للحوض المتوسط، الأمر الذي سهل عملية التنقل والملاحة البحرية بينها وبين الأندلس وصقلية والمدن الايطالية.

لقد ساعد الموقع الممتاز لمدينة بجاية والذي يتوسط المراكز التجارية الإسلامية في الأندلس والمشرق الإسلامي، وكذا المدن التجارية في ايطاليا وجنوب فرنسا؛ على تبوء مكانة اقتصادية مهمة في الفترة الموحدية والتي تليها في العهد الحفصي- إذ تعتبر ثاني اكبر مدينة حفصية بعد مدينة تونس- حيث المسافة بينها وبين طرطوشة بالأندلس تتساوى مع المسافة بينها وبين صقلية وتقدر بثلاثة مجار[1].

8/ المهدية:

هي مدينة عظيمة بناها عبيد الله الشيعي سنة 300هـ[2]، تعتبر شبه جزيرة بحكم إحاطة الماء بها من النواحي الشرقية والشمالية والجنوبية وامتدادها على البر من ناحية واحدة هي الجهة الغربية، الأمر الذي وفر لها مراسي للسفن الكبيرة والصغيرة، إذ تتوفر على مرسى مغلق يتم الدخول إليه عبر بوابة من سور المدينة من على الواجهة البحرية، حيث يتم فيه حفظ السفن الصغيرة والمتوسطة الحجم كما يتم إصلاحها بداخله[3].

كما تتوفر المهدية على مرسى آخر هو اكبر واهم من الأول ترسو فيه السفن الكبيرة، حيث عده صاحب الاستبصار من عجائب العالم إذ يقول:" وللمهدية مرسى للمراكب من عجائب العالم، فإنه منقور في حجر صلب، يسع ثلاثين مركبا، وكان على المرسى برجان، بينهما سلسلة حديد من اغرب ما عمل، وإذا أرادوا أن تدخل سفينة أو مركب أرسل حراس البحر السلسلة حتى تدخل السفينة ثم مدوها كما كانت"[4].

---

[1]- الاستبصار، ص: 130.
[2]- الحموي، معجم البلدان، ج5، ص: 230.
[3]- مريم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص: 114.
[4]- الاستبصار، ص: 118.

ولهذا السبب ازدهر النشاط التجاري بها وتفرعت علاقاتها التجارية مع مختلف المناطق الخارجية والداخلية، فهي" لم تزل ذات إقلاع وحط للسفن الحجازية القاصدة إليها من بلاد المشرق والمغرب والأندلس وبلاد الروم وغيرها من البلاد، وإليها تجلب البضائع الكثيرة بقناطر الأموال على مر الأيام"[1].

9/ تونس:

لقد أهّل مدينة تونس موقعها لتتبوأ مكانة تجارية واقتصادية مهمة في العصر الموحدي، وأصبحت بذلك مركز جذب تجاري وسياسي مهم في البحر المتوسط خاصة مع الأقطار الأوربية، حيث لا يفصلها عن صقلية إلا مسافة 140 كلم، وهو الممر الذي يصل حوضي البحر المتوسط.

تقع تونس على سفح جبل متوسط الارتفاع يعرف بجبل أم عمرو [2]، بينها وبين البحر مسافة أربعة أميال، يفصل بينها وبين مرساها بحيرة تشكل لها حصنا منيعا من الإخطار الخارجية، وملجأ آمنا للسفن من الرياح والأمواج العاتية [3]، الأمر الذي اكسبها أهمية اقتصادية تتمثل في رواج ونشاط التجارة بمرساها مع مختلف الدول الأوربية والإسلامية. وهو الأمر نفسه الذي جعل الخليفة المنصور الموحدي يجعلها من بين أربع مراكز تجارية أساسية تضطلع بمهمة التعامل والتبادل التجاري مع الجمهوريات الايطالية وبصفة خاصة مدينة بيزة في المعاهدة التي عقدها معهم في أواخر شهر رمضان سنة 582هـ، والتي تدوم مدتها 25 سنة[4].

---

[1]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **281**.

[2]– البكري، المغرب، ص : **39**.

[3]– الحموي، معجم البلدان، ج**2**، ص: **60**، **61**.

[4]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، رسالة رقم: **35**. (ج**1**، ص: **173** وما بعدها).

ثانيا: المراكز التجارية في الأندلس:

لقد أدى توفر إقليم الأندلس على الواجهات البحرية المتمثلة في البحر الأبيض المتوسط الذي يحيط بها من الجهتين الشرقية والجنوبية الشرقي، والمحيط الأطلسي الذي يحيط بها من الجهات؛ الجنوبية الغربية، والغربية، والشمالية الغربية، إضافة إلى توفير سواحلها المتعرجة، وكثرة خلجانها؛ لمجموعة من الموانئ البحرية التي صيرت من أماكن تواجدها مراكز تجارية مهمة، لعبت دور الوسيط في التجارة ما بين الأندلس وإقليم المغرب على مستوى التجارة الداخلية، وما بينها وبين بلاد المشرق الإسلامي وأوربا النصرانية وحتى بلاد السودان في أواخر الدولة الموحدية بعد نشاط المسالك البحرية الرابطة بين المراكز الغربية الواقعة على ساحل المحيط وبين المراكز التجارية السودانية، ومن أهم تلك المراكز التجارية:

1/ المـــــريــة:

مدينة محدثة بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر الأموي سنة 344هـ[1]، تعتبر من أشهر المراسي الأندلسية التجارية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، إذ حضيت منذ قيامها بميزتين هامتين؛ الأولى أنها اتخذت قاعدة أساسية للأسطول الأندلسي، والثانية؛ أنها كانت مركزا هاما للتجارة الداخلية والخارجية، لذا كانت نواة تجارية وصناعية مهمة، ساعدت على نمو التجارة في الأندلس مع موانئ البحر المتوسط، حيث كانت تبحر السفن من مينائها إلى شرق البحر المتوسط، وإلى العدوة المغربية، محملة بخيرات الأندلس ومنتجات مصانعها، وتعود محملة بما تحتاجه من منتجات هذه البلاد[2].

[1]- المقري، نفح الطيب، ج1، ص: 162، 163.

[2]- محمد احمد أبو الفضل، تاريخ مدينة المرية، ص: 180.

بلغت مدينة المرية غاية ازدهارها في العصر المرابطي، إذ بلغ عدد الفنادق- بسبب نشاط الحركة التجارية فيها- إلى تسعمائة وسبعين فندقا، يرتاده تجار المغرب والأندلس وبلاد المشرق والنصارى[1].

وفي الفترة الموحدية حافظت المدينة على شهرتها التجارية، فكانت المركز التجاري لمراكب النصارى ومجمع ديوانهم، ومنها كانت تتوزع متاجرهم على بلاد الأندلس كلها، ومنها كانت تشحن البضائع التي تصلح لهم، وكان في استمرار امتيازات النصارى مصلحة للمسلمين؛ إذ كانت تفرض على تجارتهم ضريبة العشور[2].

فكان نتيجة ذلك ما اشتهر به أهل المرية من ثراء مادي بسبب مزاولتهم لحرفة التجارة ونشاط هذه الأخيرة مع بلاد المشرق، حيث كانت تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام، ومحطا للسفن ودارا للتجار المسافرين، ولم يكن بالأندلس أكثر من أهلها مالا[3].

لقد اشتهر أهل المرية بتجارة المنسوجات الحريرية التي كانت تصدر إلى المشرق والى ايطاليا وفرنسا وقطلونية، بالإضافة إلى تصدير زيت الزيتون إلى المشرق الإسلامي، وكذا الأواني الخزفية والتحف المعدنية التي كانت تعد من التجارات الرابحة، كما كانت تصدر إلى بلاد افريقية والمغرب آلات الصفر والحديد من السكاكين والأمقاص الذهبية وغير ذلك من آلات العروس والجندي ما يبهر العقل[4]. هذا بالإضافة إلى اشتهار المدينة بتجارة الرقيق[5].

2/ إشبيلية:

---

[1]- الإدريسي، نزهة المشتاق، 562. الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص: 184.

[2]- المقّري، نفح الطيب، ج3، ص: 220. عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية، ص: 170.

[3]- الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص: 184.

[4]- المقّري، نفح الطيب، ج1، ص: 163، 201، 202. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 562.

[5]- السقطي، في آداب الحسبة، ص: 55.

لقد اتخذ الموحدون من مدينة اشبيلية حاضرة لملكهم ببلاد الأندلس بعد سيطرتهم عليها وأصبحت جزءا من مملكتهم المترامية الأطراف، الأمر الذي دعا الخلفاء والولاة الموحدين إلى الاعتناء بها وعمارتها وتجميلها والعمل على تحصينها، فكان حاصل ذلك إنشاء مجموعة من المنشات المعمارية المهمة؛ كالقصبة الكبرى، والجامع الأعظم، وقصور البحيرة ، كما عملوا على تزويد المدينة بالمياه من خلال إجراء المياه إليها من قلعة جابر.

واشبيلية؛ مدينة جليلة عظيمة بينها وبين قرطبة مسيرة ثلاثة أيام، ومن الأميال ثمانون ميلا، وهي مدينة كبيرة عامرة، لها أسوار حصينة وأسواقها عامرة وخلقها كثير، يعود بناؤها إلى الحقبة السابقة للفتح الإسلامي، وأول من بناها يوليش القيصر، وهو أول من تسمى بالقيصر[1].

كانت التجارة من بين النشاطات الأساسية التي يمارسها أهل اشبيلية، حيث كانت هذه التجارة تدر أرباحا طائلة على فئة التجار في المجتمع، الأمر الذي دعا أصحاب المصادر إلى وصف أهلها بأنهم "مياسير وجل تجارتهم الزيت" [2]، وأن بها " أسواقا قائمة وتجارات رابحة، وأهلها ذوو أموال عظيمة"[3] .

لقد أهّل مدينة اشبيلية موقعها لان تكون مركزا تجاريا مهما في بلاد الأندلس في الفترة الموحدية، فهي تقع على نهر الوادي الكبير الذي يشتهر بصعود المد فيه على ارتفاع اثنين وسبعين(72) ميلا[4]، فكان بذلك مرساها يزخر بحركة تجارية دؤوبة حيث ترد السفن النصرانية إليه وتصدر عنه محملة بالبضائع المختلفة، ومنها مادة زيت الزيتون الذي اشتهرت

---

[1]- **الحميري، صفة جزيرة الاندلس، ص: 18.**

[2]- **الحميري، نفسه، ص: 20.**

[3]- **المقري، نفح الطيب، ج1، ص: 158.**

[4]- **نفح الطيب، ج1، ص: 157.**

به هذه المدينة؛ إذ تقدر مساحة بساتين الزيتون بهذه المدينة " بأربعين ميلا كلها في ظل شجر الزيتون"[1].

بالإضافة إلى توفر المدينة على كثير من المنتجات الأخرى التي لعبت دورا في مجال المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، ومن ذلك مادة قصب السكر [2] والقطن ذي الجودة العالية الذي يعم بلاد الأندلس، ويتجهز به التجار إلى افريقية وسجلماسة وحتى بلاد السودان[3] .

3/ مرسية:

تعتبر حاضرة شرق الأندلس في الفترة الموحدية[4]، تعتبر من بين المراكز التجارية المهمة في هذه الفترة لتوفرها على كثير من المنتجات الفلاحية والصناعية التي تلعب دورا مهما في مجال المبادلات التجارية، ومن ذلك اشتهارها بصناعة البسط التنتلية التي كانت تصدر إلى بلاد المشرق الإسلامي، بالإضافة إلى الحصر الرائقة التي كانت تستخدم في تغليف الجدران[5].

تتوفر مدينة مرسية على مجموعة من الموانئ التي تساهم في ترويج التجارة البحرية، وتوفر وسائل النقل البحري من خلال دور الصناعة المتوفرة ببعضها، فهي تتوفر على ميناء قرطاجنة الخلفاء [6] الذي ترسو به السفن كبيرة وصغيرة الحجم، وكذا مرسى لقنت الذي يتخذه التجار معبرا إلى افريقية، ومن خلاله تصدر الحلفاء إلى بلاد ساحل المتوسط، كما

[1]– الادريسي، نزهة المشتاق، ص: **541**. المقري، نفح الطيب، ج1، ص: **159**. الحميري، الروض المعطار، ص: **59**.
[2]– الروض المعطار، ص: **59**.
[3]– الحميري، صفةجزيرة الاندلس، ص: **21**.
[4]– نفح الطيب، ج3، ص: **220**.
[5]– نفح الطيب، ج3، ص: **221**.
[6]– فرضة مرسية، ومدينة من مدنها، تفصلها عن مرسية مسافة أربعين ميلا في البر. صفة جزيرة الأندلس، ص: **151**.

يتوفر هذا الميناء على دار صناعة السفن، حيث تنشأ به المراكب المخصصة للسفر والحراريق[1].

4/ مالقـــــة

تعتبر من أهم ثغور الأندلس الجنوبية على البحر الأبيض المتوسط في الفترة الموحدية، وذلك لوقوعها على خطوط المواصلات البحرية الرئيسية، بالإضافة إلى توفرها على مؤهلات اقتصادية مهمة تتمثل في كثير من المنتجات الفلاحية والصناعية، الأمر الذي جعلها مقصدا للمراكب التجارية الإسلامية والنصرانية من المغرب والمشرق والمدن الايطالية وبلاد الفرنجة[2].

اشتهرت مدينة مالقة بالتين الريي المنسوب إلى مدينة رية، وهو الاسم القديم لمدينة مالقة، حيث كان يصدر إلى مصر والشام، وكان يباع في بغداد من العراق على جهة الاستطراف، وربما وصل إلى بلاد الهند والصين [3]. كما اشتهرت بتصدير اللوز والحلل الموشية الرائقة التي تتجاوز أثمانها الآلاف، إلى بلاد المشرق والمغرب[4] .

من خلال ما سبق نخلص إلى أن السلطة الموحدية استطاعت من خلال تحويلها لبلاد المغرب الإسلامي إلى كتلة سياسية موحدة أن تهيئ – إلى حد كبير– الجو المناسب لانسياب الحركة التجارية وفق مسالك تجارية آمنة لعبت دورا كبيرا في رواج الحركة التجارية على المستوى الداخلي والخارجي. ويتجلى ذلك في إصرار الدولة على القضاء على كل الحركات التي تهدد امن المسالك التجارية خاصة في الناحية الشرقية، كالعرب الهلالية وبني غانية والنورمانديين في افريقية، فأدى ذلك إلى إحياء المسالك التجارية — ولو بصورة نسبية– الصحراوية الشرقية التي تحولت إلى الساحل المغربي أثناء سيطرة هذه الحركات عليها.

---

[1]– الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص: 170.

[2]– الحموي، معجم البلدان، ج5، ص: 43. نفح الطيب، ج3، ص: 219.

[3]– نزهة المشتاق، ص: 565. نفح الطيب، ج3، ص: 219.

[4]– نفح الطيب، ج1، ص: 152، ج3، ص: 219.

كما ولّد مجموعة من المراحل والمحطات؛ التي انبثقت عنها كتلة هائلة من المراكز التجارية التي لعبت دور المروج للتجارة على مستويات جغرافية واسعة من الناحية الداخلية؛ لتغطي بذلك كل مجال سيادة الدولة الموحدية، كما لعبت دور الوسيط التجاري على المستوى الخارجي؛ إذ من خلالها حققت الدولة حاجياتها من خلال الواردات، وترويج تجارتها من خلال حركة التصدير عبر هذه المراكز.

على الرغم من أن الدولة الموحدية لم تلعب دور الممارس للنشاط التجاري إلا أنها اعتنت بكل مقومات الحركة التجارية الداخلية والخارجية؛ ويتجلى ذلك في الحركة العمرانية المتمثلة في إنشاء الأسواق والمرافق التجارية المختلفة كالفنادق، بالإضافة إلى تدعيم مجالات النقل البحري والبري من خلال الإشراف على مصانع السفن وتكوين الأساطيل البحرية التي حظي التصنيع التجاري بشطر منها.



الفصل الثالث

الفصل الثالث

العلاقات التجارية مع المدن الايطالية

* الجذور التاريخية للعلاقات الايطالية مع بلاد المغرب الإسلامي .

*العوامل المتحكمة في العلاقات التجارية بين الموحدين والمدن الايطالية

*الإطار القانوني للعلاقات التجاريةالايطالية الموحدية (الاتفاقيات والمعاهدات)

*طبيعة المبادلات التجارية بين الموحدين والدول الأوربية (الصادرات والواردات)

I. الجذور التاريخية للعلاقات الايطالية مع بلاد المغرب الإسلامي.

العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الاقتصادية منها وغير الاقتصادية ترجع إلى فترات زمنية ضاربة في التاريخ، حيث ظلت هذه الصلات قائمة قبل فترة الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، أي أنها ترجع إلى فترة الرومان والبيزنطيين، وبقيت – رغم حركة الفتح الإسلامي– مستمرة طيلة القرنين السابع والثامن الميلاديين، إذ تشير الكثير من النصوص اللاتينية إلى ارتياد الكثير من تجار البندقية موانئ الشمال الإفريقي خلال القرن الثامن الميلادي، كما تدل على ارتياد بعض التجار المسلمين على صقلية لتوفير حاجياتهم المختلفة[1].

فالفتوحات الإسلامية وسيطرة المسلمين على كثير من المناطق في آسيا وإفريقيا وأوربا لم يكن عائقا في سبيل ربط علاقات تجارية مع البلدان المجاورة للدولة الإسلامية في اغلب الفترات التاريخية، على خلاف النظريات الحديثة التي ترمي إلى جعل الفتوحات الإسلامية سببا في القطيعة الاقتصادية بين المسلمين وغيرهم [2]، بل على العكس من ذلك فان الدول الإسلامية حافظت على كل الروابط الاقتصادية بينها وبين البلدان غير الإسلامية من خلال تشجيع الأنشطة التجارية، وإنشاء المؤسسات المحفزة على التجارة الخارجية؛ كالفنادق واستقبال التجار الأجانب المسيحيين وغيرهم فيها[3].

ومما يدل على هذه العلاقات التجارية المبكرة بين الطرفين ذلك العدد الهائل من التجار الايطاليين الذين كانوا يقطنون القاهرة ويمارسون أنشطتهم التجارية فيها، حيث تذكر الروايات التاريخية عن السنوات الأخيرة من القرن العاشر الميلادي ما يزيد عن مائتي تاجر من مدينة

---

[1] – **G. Pistqrino: Medioevo sul mar, in L'Itale ed ipaesi Mediterranei (Attidel convengno internazionale di studi), Piza. 1987-1988. P:15.**

[2]– **صاحب هذا الطرح هو المستشرق البلجيكي هنري بيرين في كتابه المعنون ب: محمد وشارلمان الذي طبع في بروكسل سنة 1936.**

[3]– **علي السيد علي، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 1417هـ/1996م، ص: 77 وما بعدها.**

أمالفي Amalfi الواقعة في الجنوب الايطالي كانوا يقطنون في مدينة القاهرة بفندق اسمه " دار المناخ"، كما رصدت الروايات التاريخية بعض الأحداث التي اعتبر فيها التجار الايطاليون العنصر الفاعل فيها على الأراضي الإسلامية؛ ففي سنة 213هـ/828م تمكن تجار البندقية المقيمين بالإسكندرية من سرقة رفاة القديس مرقص ونقلها إلى مدينة فينيسيا، وما حدث سنة 386هـ/966م من تعرض تجار ايطاليين من مدينة أمالفي كذلك للقتل على أيدي المسلمين بسبب إحراقهم لسفن من الأسطول الحربي الفاطمي [1]، وهذا كله محل شاهد على البواكير الأولى للعلاقات التجارية للبلاد الإسلامية بصفة عامة مع المدن الأوربية .

ومنذ بداية القرن الحادي عشر بدأت المدن الايطالية، – وبخاصة بيزة وجنوة– بتوطيد كيانها الاقتصادي على البحر الأبيض المتوسط بعد حركة الاسترداد التي شنتها على الجزر الإسلامية كسردينيا وكريت والبليار وكورسيكا، وذلك تحت رعاية وإيعاز من الكنيسة والبابوية، فما إن بسطت نفوذها على هذه الجزر حتى أصبح لها وجود تجاري منافس للسلع الشرقية في كل من بلاد مصر والشمال الإفريقي حسب ما تشير إليه وثائق الجنيزة[2].

ولقد توجت هذه الجهود بدفع الحاكم الزيري تميم بن المعز(454هـ)[3] على وجه الاضطرار إلى التعهد بفتح الموانئ المغربية أمام التجار الايطاليين، وتوفير شروط الأمن والحماية لهم، حدث ذلك بعد الهجوم الذي شنته جنوة وحلفائها الأوربيين على المهدية عاصمة الدولة الزيرية سنة 480هـ.

---

[1]– يحي الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، تح: عبد السلام التدمري، لبنان، **1990**، ص: **233** وما بعدها.

[2]– هناك رسالة أرسلها تاجر يهودي مقيم في مدينة الإسكندرية الى شريك له يقيم في مدينة القاهرة ذكر فيها وصول مجموعة من السفن التجارية من ضمنها سفينتان جنويتان. **S.D. Goiten : Lettres of Médiéval Jeurish traders, Princeton, 1973, p 40-43.**

[3]– ابن عذاري، البيان المغرب، ج**1**، ص: **298**.

ومنذ تلك الفترة بدا اهتمام المدن الايطالية وبخاصة جنوة بالنشاط التجاري في هذه المناطق، ومحاولة تغيير سياستها الخارجية العدائية تجاه سواحل افريقية المتمثلة في إمداد الحملات الصليبية والغارات المتكررة على الساحل الإفريقي ومهاجمة مصالحه في البحر المتوسط، إلى سياسة سلم ومداهنة، وذلك للاضطلاع بالمهام التجارية، والتزود بالسلع الأساسية من الموانئ الإفريقية.

لقد كانت سفن البندقية تتولى تصدير الأقمشة من طرابلس إلى البلاد المسيحية في أواخر القرن العاشر[1]، ويؤكد هذا ما أشارت إليه المصادر من وجود سفن قادمة من البندقية في المهدية وطرابلس سنة 971م/366هـ، ولعل هذه السفن كانت تتولى جلب مسادي الحياكة، التي كان يتولى استيرادها النساجون التونسيون أنفسهم[2] .

ومن مظاهر الارتباط بين الجانبين الايطالي والإفريقي في مجال المبادلات التجارية وما يتعلق بها من معاملات تصب في هذا السياق ما أشارت إليه وثيقة مؤرخة في شهر جويلية سنة 1083م/476هـ من استئجار المغاربة لسفينة من مدينة البندقية لغرض المسافرة بها إلى طرابلس الغرب[3].

كما أثبتت بعض الوقائع وجود تواصل من خلال المبادلات التجارية بين المدن البحرية الايطالية وبين افريقية، ومن ذلك تصدير بعض السلع من افريقية إلى غايت بواسطة سفينة تابعة لمدينة سالرنو، تمثلت هذه السلع في ثلاث وخمسين جلدا، وسبعة قناطير من الشمع، وذلك حسب العقد المؤرخ سنة 1123م[4].

[1]– ابن حوقل، صورة الأرض، ص: 72. الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج2، ص: 295.

[2] – **De Mas Latrie, Les Relations. p 221.**

[3]– الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ج2، ص: 296.

[4] – **De Mas Latrie, , Les Relations.p 34.**

لقد حظي التجار الايطاليون بمكانة مرموقة في افريقية قبل الفتح الموحدي، وبخاصة التجار البيزانيون، إذ تطلعنا المصادر على وثيقة ذات أهمية بالغة والمتضمنة لم وجهه عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الحق بن أبي خراسان في جمادي الأولى سنة 522هـ إلى رئيس حكومة بيزة ورئيس أساقفتها والمتضمنة تذكيره بالاتفاقيات المبرمة مع سفير بيزة أبي تميم ميمون بن غليوم[1].

واستمرت الممارسات الايطالية للأنشطة التجارية على الساحل المغربي في فترة ما قبل الموحدين؛ وإن اختلفت طرق الاستغلال من فترة إلى أخرى، فعلى الرغم من محاولة كسب الجنويين والبيزانيين لود حكام المغرب في هذه الفترة ؛ الزيريين والحماديين، وحتى المرابطين، والتي يبدو فيها -على الرغم من الافتقار إلى الوثائق- تفوق رعايا بيزة على حساب جنوة في التمكن من التصالح مع حكام المنطقة [2]، إلا أننا نجد بعض الممارسات العدائية من الطرفين على الأراضي الإسلامية من اجل السيطرة على مراكز الإنتاج واستغلالها، حيث تم في سنة 528-529هـ/1134م استيلاء أسطول تابع لبيزة وجنوة على بونة، كما تم سنة 534-535هـ/ 1140م السيطرة على طبرقة من طرف رعايا بيزة واستغلالهم لأرصفة المرجان التابعة لهذه المدينة[3].

أما بالنسبة لبجاية ؛ فان المؤرخين والجغرافيين يتفقون على نشاطها في مجال التجارة الخارجية[4]، الأمر الذي تدل عليه مجموع الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والقنصلية، التي

---

1 – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**. **p 35**.

2– الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ج2، ص: 296.

3 – **De Mas Latrie**, **Les Relations**.. **p 8**.

4– يذكر الادريسي ان اهل بجاية " كانوا يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق، وبها تحل الشدود، وتباع البضائع بالأموال المقنطرة" المغرب وارض السودان، ص: 90. كما يصف صاحب الاستبصار مرساها بقوله:" عظيم تحط فيه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم، وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرف بلاد مصر وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها" الاستبصار، ص: 130.

حظيت ايطاليا – بمدنها المختلفة – بالحظ الأوفر منها، بل إن هذه الأخيرة تعتبر من بين ابرز الدول الأوربية البحرية التي أقام معها الحماديون علاقات تجارية واسعة النطاق[1].

وعلى الرغم من سعي الحماديين إلى توطيد هذه العلاقات الدبلوماسية في إطار الاضطرابات السياسية التي كان يشهدها المغرب في ظل تعدد الكيانات السياسية والهجمات الهلالية والصليبية، إلا أن المسيحيين قد بنوا ذلك على أسس مصلحية محددة، قد يتم نقضها بزوال هذه المصالح او استحالتها، وذلك ما نلمسه من محاولة إغراق الأسطول الحمادي قبالة المهدية سنة 529هـ، في الهجوم الذي قامت به اثنا عشر سفينة شراعية جنوية على مدينة بجاية سنة 530هـ/1136 نجم عنه استصفاء سفينة مشحونة ببضائع ثمينة لصالح الجنويين [2]، والهجوم على مدينة جيجل سنة 537هـ/1142م[3].

أما بالنسبة للمرابطين فان التجارة الدولية قد بلغت شأوا عظيما في عصرهم، وازداد إقبال أوربا على تجارة المغرب في هذه الفترة، وليس أدل على ذلك من شيوع الثقة بالدينار المرابطي، فطار ذكره في الآفاق، حتى وصل إلى القسطنطينية، وكاد بذلك أن يصبح عملة دولية[4].

إن المكانة السياسية والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تبوأته الدولة المرابطية مكنها من التحكم في تجارة الذهب مع بلاد السودان عبر سجلماسة والإشراف عليه في طريقه إلى الدول الأوربية، الأمر الذي فرض إقامة علاقات اقتصادية تجارية مع الدول الأوربية بصفة عامة وجمهوريات المدن الايطالية بصفة خاصة، وإن بداية هذه العلاقات نلمسها في المعاهدة التي

[1]– عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1411هـ/1991م، ص: 230.

[2] – – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**. **p 35**.

[3]– عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص: 190.

[4]– حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص: 403.

أبرت بين ملك المغرب [1] ومدينة بيزة سنة 527هـ/ جوان 1133م، "حيث وصلت سفينتان إفريقيتان إلى مدينة بيزة تقلان رسل ملك المغرب، تم خلالها إبرام معاهدة سلم بين السفراء المغاربة وجمهورية بيزة"، بل يحكم المصدر نفسه على أن البيزانيين هم أول من ابرم معاهدات صريحة مع المرابطين[2].

ولم يتعلق الأمر بمدينة بيزة فقط؛ فمدينة جنوة هي الأخرى حظيت بامتيازات تجارية كبيرة على الأقاليم المغربية، كما حظيت باحترام من قبل أمير المرابطين، مما أهلها إلى تبوء مكان الوسيط بينه وبين مدن ساحل البروفانس، حيث أسست هذه الأخيرة تحالفا مع جنوة لمساعدتها على التقرب من أمير المرابطين وعقد معاهدات واتفاقيات تجارية معه، مع الالتزام بعدم ممارسة أعمال القرصنة ضد رعايا أمير المرابطين[3].

وبالنظر إلى طبيعة العلاقات التجارية الخارجية للبلدان الأوربية مع الدول الإسلامية فإننا نجد العلاقات بين المدن الايطالية والمغرب الإسلامي في هذه الفترة من بين أكثر العلاقات التجارية والاقتصادية نشاطا ووثوقا، إذ ازدهرت العلاقات المغربية الايطالية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر(13/12م)، وذلك نتيجة مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضافرت ونجم عنها نشاط المبادلات وتطور التعامل التجاري.

ومن تلك العوامل الموقع الجغرافي المتوسط للبحر الأبيض وبالتالي القرب من السواحل الموحدية في المغرب أو حتى السواحل المشرقية كالإسكندرية، وارتباط مدن جنوب ايطاليا كالبندقية ونابولي بالإمبراطورية البيزنطية، وبالتالي تمتعها بكثير من الحرية والاستقلالية الذي منحها الفرصة للاحتكاك بالمواني الإسلامية، وإقامة علاقات تجارية تمثلت في استجلاب السلع

[1]– ملك المغرب (**Le Roi du Maroc**) المقصود في هذه المعاهدة هو الحاكم المرابطي يحي بن العزيز الذي كان يحكم الأقاليم الشمالية لبلاد المغرب الأوسط والأقصى قبل سيطرة الموحدين عليها. رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 220.

[2] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**. **p 36–37**..

[3] – **De Mas Latrie**, **ibid**. **p 36**.

من البلاد الإسلامية وتسويقها إلى مناطق الوسط والشمال الأوربي، ومن ثم تصدير المنتجات الأوربية إلى البلاد الإسلامية والتي يأتي في مقدمتها العبيد والسلاح[1].

ويضاف إلى ذلك ما شهده بلاد المغرب من تطور على مختلف الأصعدة الاقتصادية، حيث انتعشت الزراعة والصناعة، التي نجم عنها ازدهار التجارة الداخلية، كما تطور نشاط التجارة الخارجية بشكل هام؛ إذ تضاعفت الاتصالات، وفتحت الكثير من الموانئ التجارية، وأصبح المغرب يمثل بشكل إجباري الوسيط التجاري بين أوربا وبلاد السودان، الأمر الذي ساهم في تطوير العلاقات التجارية بخاصة بين بلاد المغرب والمدن الايطالية[2].

وفي مقابل ازدهار الاقتصاد المغربي؛ نلمس ما شهدته المدن الايطالية في هذه الفترة من نهضة اقتصادية وانبعاث في الحياة الحضارية، وذلك بتحرر المدن من السيطرة الاقتصادية بتحرر اليد العاملة من خلال توفر المحاصيل الزراعية، حيث نتج عن تحرر اليد العاملة حدوث تجمعات في المدن الصغير لكثير من طوائف الصناع والحرفيين، ومساهمتهم في تطوير الإنتاج الصناعي المتزايد، وازدياد المهارة والمنافسة، وبذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المجالات الصناعية كالمنسوجات والصناعات الجلدية والأسلحة[3].

---

[1] – **Marie– Martin** : « **Les pays d'Islam et L'Italie Méridionale(950–1250)** » **ed,(ADHE), 2000 , P. 129, 130.** نقلا عن: رشيد باقة، نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب، اطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، اشراف بوبة مجاني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2006، 2007م، ص: 213.

[2] – بهيجة سيمو، العلاقات المغربية الايطالية 1869–1912م، دكتوراه دولة في التاريخ، إشراف: إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002/2001م، ج1، ص:

[3] – عزيز عطية، العلاقات بين الشرق والغرب (تجارية، ثقافية، صليبية)، دار العالم العربي، القاهرة، ط 1، 1972، ص: 158، 159. سعيد عبد الفتاح عاشور، اوربا العصور الوسطى، (النظم والحضارة)، مكتبة النهضة المصرية، 1959م، ج2، ص: 93، 94، 96، 104. الباز العريني، الحضارة والنظم الأوربية في العصور الوسطى، بيروت، 1968م، ج1، ص: 115.

II. العوامل المتحكمة في الارتباط التجاري بين الموحدين وجمهوريات المدن الايطالية:

تعود بداية المعاملات التجارية لبلاد المغرب الإسلامي مع جمهوريات المدن الايطالية منذ القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، أي منذ الحقبة المرابطية، حيث كانت هذه الإمارات تتطلع إلى السيطرة التجارية على البحر الأبيض المتوسط، على خلاف الوجهة الأخرى الممثلة في السلطة المرابطية التي أسست علاقاتها العامة مع هذه الجمهوريات – ومنها العلاقات التجارية– انطلاقا من قناعات دينية، وكذا من منطلق موقعها السياسي والعسكري في الأندلس، لذلك اتصفت العلاقات بين الطرفين في هذه المرحلة بغير المباشرة وغير الرسمية.

وبالتالي تأخر التعامل الرسمي بين المغرب والإمارات الايطالية إلى القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، الذي يعتبر الانطلاقة الفعلية للعلاقات السياسية بصفة عامة بين الطرفين، حيث تم سنة 532هـ/1137م توقيع أول معاهدة تجارية مع المرابطين[1].

ومن ثم أصبح هذا التاريخ نقطة البداية في تحويل المدن الايطالية لمسار سياستها الخارجية من العدول عن العمل العسكري إلى ترجيح التواصل الدبلوماسي، هذا التغير الذي فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

ومن ذلك؛ التحول الاقتصادي الذي شهدته شبه الجزيرة الايطالية المتمثل في المنتجات الصناعية التي فرض عليها إيجاد أماكن للتسويق الداخلي والخارجي، من ناحية، بالإضافة إلى حاجتها – في نفس السياق المتمثل في عملية التصنيع– إلى استيراد بعض المعادن النفيسة كالذهب؛ الذي اعتبر استيراده من المغرب (الذي مثل الوسيط ما بين السودان وأوربا المتوسطية

[1] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**. **P 36**.

في تزود أوربا بمادة الذهب)[1] أحد العوامل الأساسية، والأكثر أهمية، في تحديد العلاقات الرابطة بين هاتين الضفتين المتوسطيتين.

وبالتالي شكلت مادة الذهب هذه، أحد العوامل التي ساهمت في إبراز دويلات ايطاليا، كمجالات سياسية متميزة بمؤهلاتها التجارية في هذا الحوض، وأصبحت بذلك كل من؛ بيزة، وجنوة، والبندقية، ودويلات الفاتيكان، ومماليك صقلية، مسرحا للمبادلات التجارية، ويكون بذلك البحر المتوسط مجالا للاحتكاك وفضاء للتبادل والتواصل.

هذا على المستوى الاقتصادي، أما بالنسبة للجانب الطبيعي؛ فبيزة التي كانت تملك أسطولا هاما وتجارة قوية كانت أيضا تملك صناعة النسيج الذي يعتمد على الإنتاج الفلاحي، فكانت في توجهاتها الاقتصادية يتجاذبها البر أحيانا والبحر أحايين أخرى[2].

أما جنوة فقد تميزت بخصوصيات طبيعية ممثلة في موقعها على خليج عميق المياه، بالإضافة إلى مضايقة جبال الألب الواقعة على حدودها، جعل مجالها الجغرافي تكاد تنعدم فيه البسيطة تقريبا، فأصبح البحر هو المتنفس الوحيد للجنوي، فميز هذا الواقع نمط العيش في المجتمع الجنوي أن يكون مرتبطا بالبحر بصفة اكبر.

أما بالنسبة للبندقية فهي منغلقة في مجموعة من الجزر لا تملك بحكم طبيعتها مجالا للممارسات الفلاحية كالزراعة ولا حتى الأنشطة الصناعية، إذا ما استثنينا مجال الصيد البحري، فظل النشاط الاقتصادي للبندقية يرتكز على التجارة بنسبة كبيرة[3]

---

[1]- **جورج جيهال، جنوة وبلاد المغرب في العصر الوسيط، تر: محمد الشريف، مجلة كلية الآداب، تطوان، المغرب، العدد: 8، سنة 1997م، ص: 106.**

[2]- **بهيجة سيمو، المرجع السابق، ج1، ص: 115.**

[3]- **بهيجة سيمو، المرجع نفسه.**

إن هذه الظروف فرضت على جمهوريات المدن الايطالية العمل على الارتباط مع بلاد المغرب الإسلامي بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تمكنها من الحصول على بعض الامتيازات والصفقات الاقتصادية بصفة عامة، الأمر الذي دفعها إلى المنافسة الشديدة فيما بينها، أو مع أيبيريا النصرانية من اجل التحكم في التجارة مع بلاد المغرب، وكثيرا ما أفضت تلك المنافسة إلى مواجهات بينها على سواحل بلاد المغرب، أو بعرض مياه ما يسميه "بروديل" و "ديفورك" بـ " قناة المانش المتوسطي"[1].

حيث وردت نصوص تاريخية كثيفة عن هذه المنافسة والمواجهات، خاصة ما ذكر منها في الحوليات الجنوية " Annali Genovesi"[2]، ما بين البيزيين والجنويين، أو مع أحد الطرفين مع البنادقة أو مارسيليا، ومن أمثلة ذلك؛ ما حدث سنة 1165م من استيلاء البيزيين على شواني جنوية كانت عائدة من سبتة والعمل على إغراقها، وفي المقابل وفي شتاء السنة نفسها(1165م) استولى الجنويون على سفينة بيزية بمياه مارسيليا كانت عائدة من بجاية، إذ غنم الجنويون منها 1400 ليرة، وفي سنة 1194م هاجم البيزيون بطسة [3] للجنويين كانت مشحونة بسلع باهضة الثمن بسبتة، ومتجهة نحو الإسكندرية، وفي سنة 1209م جهز قناصل

[1]– يقصد به المجال المائي الممتد شرقا من خط يربط جزر البليار بجزائر بني مزغنة، حيث يتسع عرض المياه ليصل الى 250 كيلومتر، ويمتد غربا الى مضيق جبل طارق حيث يضيق عرضها كثيرا. مصطفى نشاط، نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الايطالية المغربية في العصر الوسيط، مكتبة الطالب، وجدة، ط1، 1426هـ/2005م، ص: 6.

[2]– عبارة عن تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي لجنوة في العصر الوسيط، وتعرف بالحوليات الجنوية لكافرو وأتباعه، دشنها كافرو(1080–1166م) بكتابة المجلد الأول منها المتعلق بالفترة الممتدة من 1099 الى 1163م، ثم أكمل التاريخ نفسه مؤرخون من المدينة ذاتها إلى حدود سنة 1382م. مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص: 11.

[3]–تطلق عليها المصادر الأوربية " Navis" ، وهي سفينة متعددة السطوح والأشرعة وذات شكل دائري في مقدمتها ومؤخرتها، يبلغ طولها ما بين 23.06و37.05 متر، أما العرض فيقع بين 9.13و10 أمتار، كانت تستخدم في نقل الحمولات الثقيلة على المسافات البعيدة.

Bastard (de Péré), Navires méditérranéns du temps de Saint Louis, R.H.E.S. T 50 ; P334.

مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص: 15.

جنوة ثلاث شواني [1] تحت قيادة " امبرتشو Embriaco " واستولوا على جزيرة قرب مارسيليا، كما استولوا على بطسة للمارسيليين كانت متجهة إلى بجاية. والأمثلة عن هذه المواجهات كثيرة جدا في المصدر المذكور آنفا[2].

أما بالنسبة للطرف المغربي؛ فان الدولة الموحدية الممثلة في الخليفة الأول عبد المؤمن بن علي الكومي نظرت بالنظرة ذاتها إلى ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بينها وبين هذه الإمارات، فمن اجل الحفاظ على إمبراطورية مترامية الأطراف، يجب فتح مجالات التطور والازدهار الاقتصادي أمامها؛ خاصة وان مجالات التبادل الاقتصادي أصبحت متضائلة مع بلاد المشرق بسبب التغيرات السياسية المعروفة في هذه الفترة، وبسبب النفور بين العباسيين والموحدين بعد إعلان الخلافة الموحدية[3].

وفي ظل هذا الواقع وهذه الظروف عملت جمهوريات المدن الايطالية (بيزة، جنوة، البندقية، فلورانسا) على تكثيف تواجدها السياسي والتجاري ببلاد المغرب، وبصفة خاصة في المناطق ذات الحيوية التجارية كسبتة، وبجاية، وتونس وطرابلس [4]، خاصة بعد إخضاع كل من المغربين الأوسط والأدنى للسلطة الموحدية سنة 555هـ/ 1159م، وتمحور مجال التعامل مع جانب واحد ألا وهو السلطة الموحدية، بعد أن كانت خيارات التعامل متوفرة مع تعدد الكيانات السياسية مختلفة (الحماديين النورمانديين المرابطين)، فأصبح لزاما بذلك أن يتم

---

[1]– تسمى في المصادر الأوربية بـ" **Galea– galée**" وهي كل سفينة طويلة لها مجاديف. **Bastard, op cit. p ; 349**.

[2]– الحوليات الجنوية، ج 1، ص: 84. ج2، ص: 32، 129، 236، 247. ج3، ص: 38، 47، 58، 63، 66، 89،. مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص: 14 وما بعدها.

[3]– حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص: 55.

[4]– محمد لمراني علوي، الإطار العام للعلاقات المغربية الايطالية، ندوة البحر في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، الدار البيضاء، ص: 210.

تدوين الاتفاقيات والمصادقة عليها بختم الحاكم الأول في البلاد، ثم ترسل إلى الأقاليم ليعمل الولاة على تطبيقها[1].

[1]– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 225.

III. الإطار القانوني للعلاقات التجارية الايطالية الموحدية (الاتفاقيات والمعاهدات)

لقد اختلفت حظوظ المدن الايطالية وتفاوتت في مجال العهود والاتفاقيات والصفقات التجارية مع الدولة الموحدية، وذلك وفق الإطار العام للعلاقات السياسية بين الطرفين، بالإضافة إلى مدى الالتزام بهذه الاتفاقيات واحترامها تجاه الطرف الأخر الا وهو الدولة الموحدية، وفيما يلي عرض مفصل للعلاقات التجارية وأطرها القانونية الخاصة بكل دولة على حدى.

أولا: علاقات الموحدين التجارية مع جنوة

تعتبر جنوة من أهم وابرز الشركاء والمتعاملين في التجارة مع الجانب الموحدي، بل يمكن القول؛ إن مدينة جنوة تعتبر علاقاتها مع الموحدين من أقدم المدن الايطالية في مجال العلاقات التجارية والدبلوماسية[1]، وهو أمر فرضته التغيرات السياسية على المدن الايطالية بصفة عامة والتي جنوة من ابرزها، هذا التحول المتمثل في توحيد بلاد المغرب الإسلامي تحت سلطة سياسية واحدة ألا وهي الدولة الموحدية، حيث أصبحت إدارة هذه المناطق – على شساعتها- مركزية خاضعة لسلطة مراكش، بعد ان كانت كيانات متفرقة، وفّرت في فترة زمنية سابقة خيارات كثيرة للجانب الايطالي في تحديد الشريك في المجال التجاري.

ومن هنا نلمس إبداء الرغبة الجنوية في كسب ود الموحدين منذ سنة 1154م، أي بعد فترة قليلة من سيطرة الموحدين على بجاية سنة 547هـ/1152م[2]، حيث تتحدث الحوليات

---

[1] – احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج2، ص: 92.

[2] – البيدق، اخبار المهدي، ص: 73. هويثي ميرندا، المرجع السابق، ص: 147.

الجنوية عن توقيع الجنويين معاهدة مع بربر المصامدة [1]، أقدم خلالها الجنويون على إرسال بعثة لمقابلة الخليفة عبد المؤمن في فترة تواجده بالمغرب الأدنى، حيث كان الخليفة محاصرا لتونس في هذه الفترة حتى فتحها سنة 555ه[2].

لقد كان هذا اللقاء بغرض التفاوض مع الخليفة حول آليات التعامل في مجال العلاقات التجارية بين الطرفين، وقد أسفر هذا اللقاء عن اتفاق يضمن السلم والأمان لرعايا الدولتين [3]، وان كان هذا الاتفاق في الغالب شفهيا لعدم توفر نصه المكتوب في المصادر.

غير أن هذه المعاهدة كادت تنسف في السنة نفسها بسبب اعتراض سبع بطسات موحدية بالقرب من سارذينيا سفينة جنوية كانت عائدة من مصر، وقد بادر الموحدون – على حد تعبير شوب – إلى استفسار ركاب السفينة عن البلد الذي ينتمون إليه، الشيء الذي اعتبره الجنويون اهانة لهم، وواجهوا المسلمين فقتلوا عددا منهم، ولما تيقن الموحدون من هوية الجنويين، اعتذروا لهم عن فعلهم، وسلموا لهم السفن مع حمولتها عن طريق حاكم كغلياري [4]. إلا أن هذه الرواية فيها شيء من المبالغة على طريقة الحوليات الجنوية المتمثلة في تضخيم محاسن جنوة والجنويين[5].

وبعد خمس سنوات من هذه المعاهدة التي آتت أكلها وثمارها؛ أي في سنة 1161م، سارعت السلطات الجنوية إلى إرسال بعثة أخرى بقيادة السفير " دي ألبرشس"

---

[1]–شوب، تاريخ تجارة الشعوب اللاتينية بالبحر المتوسط الى حدود نهاية الحروب الصليبية. ضمن كتاب: نصوص مترجمة، مصطفى نشاط، ص: 49.

[2]– القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، أثار البلاد وأخبار العباد، در صادر، بيروت، لبنان، ص: 277.

[3] – **Jehel, J : Les Génois en Méditerranée occidental fin Xle-début XIV e Siècle, Ebauche d'un stratégie pour un empire**, s. I. 1993. P ; 38.

– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 225.

[4]– شوب، المرجع السابق، ص: 49.

[5]– مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص: 49.

"Ottobono de Alberics" وهو في نفس الوقت من اشهر التجار الجنويين، إذ وقع مع الموحدين اتفاقية دامت صلاحيتها 15 سنة.

لقد تضمنت هذه الاتفاقية حماية التجار الجنويين وضمان الحماية لسلعهم في كل المناطق الموحدية، كما تضمنت المعاهدة امتياز تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على السلع في الموانيء الى8%بالمائة بعد أن كانت 10 %[1] باستثناء ميناء مدينة بجاية من هذا الامتياز الذي وجهت خمس (5/1) مداخيل ضرائبه لصالح الجنويين[2].

ومن الملاحظ على هذه الفترة، أي من بداية الاتفاقيات الرسمية سنة 1154م إلى سنة 1164، أنها شهدت نشاطا كبيرا في مجال المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث بلغ عدد العقود التجارية الجنوية في هذه الفترة بـ (73) عقدا، أي بحجم استثمارات قدره 6.103 ليرة جنوية حسب ما تشير إليه السجلات العدلية الجنوية(Scribania)[3].

لقد احتلت بلاد المغرب الموحدي الصدارة في وجهة الجنويين التجارية إذا ما قارناها بالعقود المتعلقة بالدول الأخرى، فالإسكندرية مثلا؛ على الرغم من مكانتها الاقتصادية الهامة

---

[1]- يظهر أن الموحدين اتخذوا هذه السياسة الممثلة في تخفيض الضرائب على السلع الجنوية في المراسي الموحدية كلها ما عدا ميناء بجاية بسبب تركيز جنوة في تجارتها الخارجية مع الموحدين على هذا الميناء للأسباب التي فرضتها الظروف الطبيعية من المسافة المعتبرة وفاصل الجزر كما سنذكر لاحقا، بينما كان الموحدون يسعون إلى إحداث توازن في استقطاب التجار الأجانب على مستوى مختلف المراسي الموحدية، وهذا الإجراء آتى أكله بعد حين من الزمن، حيث أننا نجد الوجود الجنوي يتزايد على مستوى مراسي المغرب الأقصى خاصة مرسى سبتة وسلا بعد أن كان منعدما قبل سنة 556هـ/ 1160م. انظر الجدول في الصفحة الموالية.

[2]- شوب، المرجع السابق، ص: 50.

De Mas Latrie, **Les Relations** .. **p ; 47**.

[3]- في هذه الفترة ظهر ولأول مرة في أوربا نظام توثيق المعاملات والعقود التجارية بمختلف اشكالها (عقود شراكة، كراء السفن، قروض..)، يشرف عليه موثقون رسميون (اشتهر منهم؛ جيوفاني سكريبا **Giovani Scriba 1156–1180** / اوبرتو سكريبا دي مركاتو **Oberto Scriba de Mercato 1180–1190**/ جوجليالمو كاسينيسي **Gughielmo cassinesse 1191–1192**/ لوفنرانكو **Lanfranco**/ بونفيلانو **Bonvillano 1198**)، يعملون على تقييد العقود في السجلات بحضور المتعاقدين والشهود، سميت هذه التقييدات بالسجلات العدلية الجنوية. وعلى الرغم من كون هذه العقود وسيلة في سبيل تسهيل وضبط المعاملات التجارية حينئذ، فقد أصبحت مادة تاريخية مهمة لدراسة تاريخ العلاقات التجارية. رشيد باقة، مرجع سابق، ص: 227، 228.

في حوض المتوسط فإنها لم تحظ إلا بـ 58 عقد، أي ما يمثل حجم استثمارات قدره 9.031 ليرة جنوية، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد بلاد المغرب، مقابل عشرين عقدا فقط تجاه القسطنطينية، وهو أمر يدل على السياسة الاقتصادية الناجعة التي انتهجتها الدولة الموحدية بقيادة الخليفة عبد المؤمن في هذه الفترة، الأمر الذي نجم عنه ازدهار التجارة الخارجية.

على الرغم من النسبة الكبيرة للاستثمارات التجارية للجنويين في بلاد المغرب في عهد عبد المؤمن، إذا ما قورنت بالمناطق الخارجية الأخرى إلا أنها ظلت متفاوتة النسب بين أقطار المغرب المختلفة من فترة إلى أخرى، والجدول التالي يمثل حجم هذه الاستثمارات ويبين ذلك التفاوت من منطقة إلى أخرى على اختلاف الفترات التاريخية[1]:

السنة	سبتة	بجاية	تونس
1155	0	0	5 ليرة
1156	0	200 ليرة	0
1157	0	148 ليرة	234 ليرة
1158	0	106 ليرة	1 ليرة
1159	0	109 ليرة	0 ليرة
1160	355 ليرة	773 ليرة	60 ليرة
1161	744 ليرة	225 ليرة	0
1162	214 ليرة	41 ليرة	66 ليرة
1163	150 ليرة	409 ليرة	277 ليرة
1164	220 ليرة	518 ليرة	0

[1] – **H.C Krueger ; Genoese trade with North Africa in the XIIth century**, **Spéculum**, **8**, **1933**, **p; 380**.

– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: **231**.

المجموع	1683 ليرة	2529 ليرة	583 ليرة
النسبة	0/0 28	0/0 42	0/0 13.30

إن هذه الإحصائيات المستوحاة من السجلات العدلية الجنوية المتعلقة بالسنوات مابين 1155م و 1164م الخاصة بالموثق الجنوي جيوفاني سكريبا، تعطي صورة واضحة عن حجم الاستثمارات التجارية الجنوية على اراضي الدولة الموحدية وان كان الملاحظ حسب معطيات الجدول ان حجم هذه الاستثمارات اختلفت من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى كذلك، حيث حظيت بجاية في بداية الأمر بالنسبة الكبرى منها، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى الطريق البحري قصير المدى الذي يربط بين المنطقتين، حيث أن جنوة لا تبعد سوى 120ميلا عن بجاية، كما انه من السهولة الوصول إلى بجاية عبر جزيرتي كورسيكا وساردانيا اللتين لا تبعدان كثيرا عن مرسى بجاية وسهولة التنقل بينهما[1].

مع ملاحظة غيابها على منطقة سبتة ثم بعد سنة 1160م نلاحظ عكس المعطيات السابقة؛ إذ تحولت وجهة الجنويين الى منطقة سبتة وتضاؤلها في بجاية وربما يعود هذا إلى استتباب الأمن في هذه المنطقة وقربها من عاصمة الخلافة مراكش، بل إن سبتة حضيت ما بين سنتي 1160م و1164 بـ21 عقدا من مجموع 31 عقدا يهم تجارة الجنويين مع المغرب[2].

والجدول التالي[3] يبين مدى نجاح السياسة الموحدية في وضع التوازن في وجهة النشاط التجاري الجنوي بين مختلف المراكز التجارية والموانيء المغربية من خلال تخفيضها للضرائب على

---

[1]– مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص: **57**.

[2]– شوب، المرجع السابق، ص: **50**، **51**.

[3]– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 235. وهو عملية ترتيب وتصنيف لكمية من المعلومات والمعطيات متواجدة بمجموعة من المراجع منها:

– **R.H. Bautier ; relations entre l'Europe et l'Afrique du nord…p. 402-404.**

– **H.C.Krueger ; Genoese trade with Afriqua, p. 380.**

– **G.Pistarino; Genova E il Maghreb, p. 42-48.**

– **G. Jehel ; Genes et le Maghreb au moyen-age (studi Maghrebini), p.59-86.**

السلع في الموانيء الغربية مع إبقائها على الضريبة في بجاية بنسبة 10 0/0 بمقتضى معاهدة 1160م، حيث انه؛ ومنذ هذه السنة نلاحظ توجه التجارة الجنوية صوب المناطق الغربية من الدولة.

حجم النشاط التجاري الجنوي في مختلف المراكز التجارية المغربية

الفترة الزمنية	شرق المغرب (طرابلس تونس بجاية)	غرب المغرب (سبتة سلا غرب: Garbo[1])
1159-1155	875 ليرة	00
1164-1160	2686 ليرة	2542 ليرة
1200-1179	10165 ليرة	24179 ليرة
المجموع	13726 ليرة	26721 ليرة

ولم يتوقف سعي الجنويين في توطيد علاقاتهم التجارية مع الموحدين بعد وفاة الخليفة عبد المؤمن بن علي [2]، بل سارعوا إلى تثبيت علاقاتهم الودية مع الموحدين بإرسال سفارة إلى مراكش سنة 1163م لمقابلة الخليفة الجديد يوسف بن عبد المؤمن(558-580هـ/1163-1184م) لتأكيد المعاهدة التي أبرمت مع أبيه سنة 555هـ/1161م، كما أرسلت جنوة سنة

[1]- تطلق على منطقة الغرب بصفة عامة وكثيرا ما كانت تطلق في الوثائق الجنوية، ويقصد بها بلاد المغرب الأقصى.

[2]- كانت وفاته في جمادي الثانية سنة558هـ / مايو 1163م. البيان المغرب، ص: 79. المن بالإمامة، ص: 155. نظم الجمان، ص: 65.

1169-1170م سفارة قام بها " كريمالدو Crimaldo" و " دي كافرو Otto di Caffro"[1].

وفي سنة 1191م بعثت جنوة بالسفيرين "زريبينو Zerbino Gugleihmo" و " دي نيغرو Oberto di Nigro" إلى الخليفة المنصور الموحدي (580-595هـ/1184-1198م) لتجديد المعاهدة المبرمة سنة 1176م لمدة 15 سنة مع أبيه يوسف بن عبد المؤمن، كما بعثت جنوة مرة أخرى سنة 1208م بسفارة إلى الموحدين يقودها "مالنوس Nicola Mallonus" و " دوتسالف Enrico Deutesalve"، حيث وقع هذا الأخير معاهدة دامت مدة صلاحيتها سنتين، بينما توفي " مالنوس على الأراضي المغربية خلالها[2].

لقد أدت هذه المساعي الحثيثة في مجال العلاقات التجارية بين الموحدين والجنويين إلى إعطاء نتائج ايجابية على ارض الواقع، حيث نجد حجم المبادلات التجارية قد تزايد في هذه الفترة بين الطرفين، حتى بلغ أوجه من حيث الشكل والمؤسسات [3] يشهد على ذلك الوجود المكثف للجالية الجنوية على الأراضي المغربية والأندلسية، كما يدل عليه إقبال فئات كبيرة من المجتمع الجنوي – إلى غاية نهاية القرن الثاني عشر- على الاستثمار في الشركات التجارية ذات الصلة بالمراكز التجارية الموحدية في المغرب والأندلس[4].

[1]– خصصت هذه السفارة حول الحرب التي قامت بين الجنويين والبيزيين الذين عملوا بدورهم على الاستفادة من التجارة مع الإمبراطورية الموحدية. شوب، المرجع السابق، ص: 61.

[2]– شوب، تاريخ تجارة الشعوب اللاتينية، ص: 61.

[3]– روبار برنشفك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي (من القرن 13 الى نهاية القرن 15م)، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج1، ص: 50.

[4]– تعرف هذه الشركات التجارية الاستثمارية بـ " Commanda"، وهي شركات مصغرة يقتضي إنشاءها إجراءات بسيطة تتمثل في وجود المتعاقدين، احدهما يمتلك راس المال والآخر يمارس العمل، وذلك مقابل حصة من الأرباح تقدر بالربع ¼ يأخذها الطرف الثاني، بينما يحضى الطرف الأول برأس ماله مع ما تبقى من أرباح. وهذه المعاملة التجارية تسمى في الفقه الإسلامي بالمضاربة

إن الأوضاع السياسية الخطيرة التي شهدتها جنوة في علاقاتها في الشرق مع القسطنطينية ومع بلاد الشام جعل وجهتها في علاقاتها التجارية تتركز على أقاليم الإمبراطورية الموحدية، وبصفة اخص في المناطق الغربية منها، اي في كل من المغرب الأوسط والأقصى، حيث نلمس استقطاب ميناء سبتة لوحدة في الثلث الأخير من القرن الثاني عشر نسبة 70 0/0 من الاستثمارات الجنوية.

والناظر إلى الظروف السياسية العامة في هذه الفترة لا يستغرب رجحان كفة المناطق الغربية للدولة الموحدية في استقطاب الاستثمارات الجنوية، فلا يخفى ان الموحدين في هذه المرحلة قد حققوا استقرارا سياسيا ملحوظا كان كفيلا بتحقيق هذا الانجاز، بالإضافة إلى تحكم هذه الدولة في طريق الذهب الذي اعتبر قبلة التجار في هذه المرحلة، مما دفع بهم إلى عقد اتفاقيات سلم وتجارة مع هذه المنطقة.

هذا إذا ما نظرنا إلى الأوضاع السياسية الموحدية، وفي نظير ذلك نجد الاضطرابات السياسية بين الجنويين والقسطنطينية من جهة [1]، وفقدان تجار جنوة للساحل الشامي بسبب قضاء السلطان صلاح الدين الأيوبي على التواجد الصليبي في هذه المنطقة منذ موقعة حطين سنة 583هـ/ مايو 1187م، الامر الذي أدى إلى فقدان هذه الأخيرة لوجودها التجاري في الموانئ الشامية التي كانت تحت سيطرة الصليبيين [2]، كل ذلك دفع بالجنويين إلى تعويض تقلص

[1]- يعود ذلك إلى امتناع الجنويين عن المشاركة في الحملة الصليبية الرابعة (598-601هـ/1202-1204م) التي دعا إليها الباب انوست الثالث بعد فشل الحملة الثالثة، حيث وجهت هذه الحملة الى مصر وشاركت فيها اغلبية الدول الاوربية وعلى رأسها فرنسا وانجلترا والمانيا، بينما شاركت البندقية في هذه الحملة بنقل المحاربين على سفنها مقابل مبالغ مالية باهضة، وامتيازات تجارية كبيرة مع الاوربيين والقسطنطينية. حمدي عبد المنعم محمد حسين، دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 100، 101.

[2]- عن سيطرة صلاح الدين على الساحل الشامي انظر: المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، مطبعة وادي النيل، القاهرة، 1287هـ، ج1، ص: 75 وما بعدها. بيبرس المنصوري، تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ، تح: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 1413هـ/1993م، ص: 4 وما بعدها. سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص: 61 وما بعدها.

نفوذهم التجاري في الناحية الشرقية من حوض المتوسط بتكثيف وتعميق العلاقات التجارية مع الوجود الموحدي بالناحية الغربية من المتوسط.

ومن الملاحظ على العلاقات التجارية بين جنوة وبلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة في هذه الفترة قد اتسمت بالمتانة والاستمرارية؛ على الرغم مما نلمسه من تغيرات سياسية في أواخر الدولة الموحدية، خاصة بعد معركة حصن العقاب[1]، التي تجلى بعدها ضعف الدولة، الذي جرّأ الطامحين والطامعين إلى الانفصال عن سلطة الدولة وتأسيس كيانات مستقلة[2].

تتجسد سياسة الحرص والمحافظة على الامتيازات التجارية الجنوية في الشطر الغربي للمتوسط صدر التصدع الموحدي في الإرساليات الدبلوماسية التي وجهتها جنوة إلى ابن هود سنة 1231م، تعرض عليه مبدأ التعاون المشترك بين الطرفين، والذي يفضي إلى المحافظة على المصالح التجارية لجنوة في المنطقة، كما أرسلت سنة 1233م سفارة أخرى للتقرب إلى اليانشتي اثر انتفاض أهل سبتة على ابن هود وتنصيبهم له على المدينة، كما يتجلى حرص جنوة على مصالحها التجارية في المنطقة؛ في الحصار الذي ضربته على المدينة بعد توتر العلاقة بينها وبين اليانشتي كمخرج لإنقاذ مصالحها التجارية بالمدينة[3].

إن الإحصائيات التي تنقلها لنا السجلات والوثائق الجنوية تؤكد الوجود التجاري لجنوة مع الدولة الموحدية إلى آخر مراحلها، ومن تلك الإشارات ما تذكره الوثائق من مساهمة نساء

[1]– تسميها المصادر الاوربية ب: .Las Navas di Toloza، كانت هذه المعركة في سنة 609هـ. ابن عذاري، البيان المغرب، ص: 262، 263. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص: 19. الناصري، الاستقصا، ج2، ص ص: 196–199. ويجعلها ابن خلدون في شهر صفر، العبر، ج6، ص: 335، 336. وهذا التاريخ يوافق 16 يوليو 1212 للميلاد. ميرندا، المرجع السابق، ص: 422.

[2]– انفصال تونس سنة634 هـ/ 1229م ابن قنفذ، احمد بن حسين بن علي بن الخطيب، الفارسية في مباديء الدولة الحفصية، تح: النيفر والتركي، الدار التونسية للنشر، ص: 108، 109. ابن خلدون، العبر، ج 6، ص: 594، 595. وسبتة والأندلس سنة 1231م على يد ابن هود، ثم بعده اليانشتي سنة 1233 بعد ثوران اهل المدينة على ابن هود وخلعه. وتلمسان سنة 1248م. البيان المغرب، ص: 276، 293.

[3]– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 238.

الارستقراطية الجنوية في تنشيط التجارة مع الموحدين، وبصفة خاصة مع مدينة سبتة، حيث خصصت كل من؛ " أديلا Adella" زوجة " سبنولا Oberto Spinola"، و "فوتا Fota" زوجة " ماروزا" قدمتا في نهاية القرن الثاني عشر 35 ليرة لشخص يدعى " منجيو Oberto Monegio" من اجل استثمارها في التجارة مع سبتة، وفي سنة 1206م غرقت أربع بطسات جنوية بمضيق جبل طارق اثر عودتها من رحلة تجارية من سبتة، مخلفة خسائر كبيرة في الارواح والسلع، كما كانت كثيرا ما تتعرض السفن الجنوية الى القرصنة والاعتداء اثناء رحلاتها التجارية من و إلى سبتة[1].

ثانيا: علاقات الموحدين التجارية مع بيزة

كثيرة هي الرسائل الديوانية التي تتحدث عن العلاقات التجارية بين المغرب الإسلامي وبيزة[2]، ومن أقدم تلك الرسائل التي يمكن أن تعتبر أساسا بنيت عليه العلاقات التجارية الموحدية البيزانية؛ تلك المراسلات بين بني خراسان [3] بتونس وبيزة، نظرا لما يوجد فيها من التطابق بين القوانين المنظمة لهذا الصلات التجارية في الفترتين الخرسانية والموحدية، من العشر المفروض على السلع المباعة، وإعفاء السلع التي لم يتم بيعها من هذه الضريبة[4].

---

[1]- شوب، المرجع السابق، ص: 62.

[2]- هناك عشر رسائل في المجموعة الجديدة للعزاوي عدا الرسائل المتواجدة في المراجع الأخرى ككتاب الباحث الايطالي ميشيل أماري عن المراسلات العربية الى فلورنسا، وكتاب الباحث دو ماس لاتري عن علاقات السلم والتجارة بين ايطاليا والموحدين.

[3]- هي أسرة استقلت بتونس بعد ضعف إمارة بني زيري الصنهاجية في افريقيا خلال النصف الأول من القرن السادس الهجري بقيادة عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان الصنهاجي، وبقيت تحت التبعية لبني حماد أمراء بجاية، وكان آخر أمرائها عبد الله بن عبد العزيز بن أبي خراسان. ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص: 217-219. ومن تلك المراسلات رسالة صادرة عن ابن خراسان أمير تونس إلى حكومة بيزة وهي مؤرخة في اخر جمادي الأولى سنة 552هـ . وهي الرسالة الأولى عند أماري. **M. AMARI ; I Diplomi Arabi dell Archivio Fiorentino. T1. N1. 1863.**

De Mas Latrie, Traités de paix, p 41.

[4]- احمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة، مطبعة الرباط، ط1، 2011م، ج1، ص: 18.

ولما سيطر الموحدون على افريقية اضطروا الى التعامل مع الجهات التي تعامل معها الزيريون وبني خراسان من بعدهم في إطار المبادلات التجارية، ويبدو أن هذه العلاقات بدأت في فترة مبكرة من عمر الدولة الموحدية اي منذ خلافة عبد المؤمن بن علي، يدل على ذلك وجود رسالتين موجهتين من حكومة بيزة (بيشة) إلى امير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن للتذكير باحترام العهود بين الطرفين، ومما جاء فيها:" ونحن واقفون على التزام رسوم العهد المكرم وحدوده، والجري على مراسمه المتعارفة في إطلاقه وتقييده"[1] مما يجعل من المحتمل أن يكون عبد المؤمن قد عقد اتفاقيات بين بيزة وافريقية بعد فتحها سنة 555هـ، وذلك في إطار تنظيم العلاقات التجارية وديمومتها على النمط الذي كانت عليه قبل الموحدين[2].

لذلك نعلم أن الطرفين قد توصلا إلى عقد معاهدة صلح وتجارة مع الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة 1166م ، حيث وقع سفيرها " غريفي" (Cocco Griffi)[3] عقدا حصل البيزانويون بموجبه على حرية المتاجرة في كامل التراب الموحدي، كما نص على السماح لهم بإقامة فندق خاص بهم في منطقة زويلة [4]، الأمر الذي شجعهم على توسيع نشاطهم في سواحل افريقية خاصة في كل من قابس وصفاقس وكذا ميناء طرابلس[5].

إن هذه المعاهدة توضح أهمية المجال الذي تعامل معه البيزيون بالامبراطورية الموحدية، وأهمية المصالح التجارية التي كانت لهم بها؛ فهناك طرابلس وقابس وصفاقس وسرت الغنية بالزيوت، وهناك المهدية وتونس وبجاية، ثم بلاد الغرب وسبتة.

---

[1]– احمد عزاوي، رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، ج1، ص ص: 162–166. الرسالتان رقم: 32 و 33.

[2]– احمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي، ص: 22.

[3]– شوب، المرجع السابق، ص: 68. **De Mas Latrie**, **Traités de paix** , **p ; 48**.

[4]– تدعى زويلة المهدية، وهي مدينة غير مدينة زويلة بني خطاب، وهي مدينة متصلة بالمهدية، خصصت هذه الاخيرة لسكن السلطان وحاشيته وجنوده، بينما خصصت زويلة للأسواق وسكنى الناس، وهي مدينة حسنة المباني والشوارع وأهلها مياسير نبلاء. الحميري، الروض المعطار، ص: 296.

[5] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**. **p ; 49**.

غير أن تجار بيزة كثيرا ما كانوا يتعرضون لبعض المضايقات، الأمر الذي يدفع بحاكمهم إلى مخاطبة السلطان الموحدي اثر وصول شكاوى رعاياه إليه، ومطالبته بضرورة احترام العهود والمواثيق ورفع الضرر عن التجار البيزانيين، ومن ذلك رسالتان وردا في مجموعة العزاوي، فبالنسبة للرسالة الاولى والتي تحمل رقم (32) فهي عبارة عن شكوى من حاكم بيزة إلى الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن، بسبب تعرض مركبهم –المحمل بالقمح من صقلية والمتوجه إلى طرابلس– للنهب من طرف سكانها وبأمر من مقدم هذه المدينة، كما اسر ركاب هذا المركب، وذلك أواخر سنة 576هـ، إذ تذكّر الرسالة بضرورة تطبيق العهود المتعلقة بالسلم والتجارة بين الطرفين، كما تؤكد على ضرورة عدم مطالبة البيزيين بغير (العشر المعتاد) [1] ، وهو ما يدل على وجود اتفاقيات سابقة كما ذكرنا سالفا.

أما بالنسبة للرسالة الثانية والتي تحمل رقم (33)[2] في نفس المجموعة المذكورة، والمؤرخة في شهر صفر 578هـ/ يونيو 1182م، فهي تحمل نفس موضوع الرسالة السابقة من التذكير باحترام المواثيق بعد خرق آخر للاتفاق بين الطرفين، بسبب حيلولة عمال الخليفة في مدينة بجاية بين التجار البيزيين وبين شراء الجلود من هذه المدينة [3]كما تدعو إلى عدم مطالبة البيزيين بغير(العشر المعتاد).

ويبدو أن عراقيل أخرى اعترضت سبيل العلاقات التجارية بين البيزيين والإمبراطورية الموحدية، إلا أن هذه العراقيل كما يبدو لم تكن من صنع السلطات الرسمية ولم تردها، ويتجلى ذلك في الجهود التي كان يبذلها في هذه الفترة كل من السلطة البيزية والسلطان الموحدي أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، ومن ذلك ما قامت به حكومة بيزة من إنصاف احد تجار

[1]– العزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 163.

[2]– نفسه، ص: 165.

[3] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**, **p 49**.

قفصة[1] يدعى أبو عمر بعد اعتداء رجل بيزي يدعى " Magiulino" على بطسة له بالمياه القريبة من مالطا، واستيلائه على السلع الموجودة بها ورمي ركابها المسلمين في البحر، حيث باع السفينة لأحد نبلاء بيزة يدعى بولسي " Alberto Bulsi"[2]، فاستردت هذه السفينة بكامل شحنتها من شاريها وأعيدت إلى صاحبها الأصلي، وقامت السلطة البيزية بإرضاء هذا المشتري بان وضعت تحت تصرفه منزل القبطان المعتدي حتى يرد له أمواله التي دفعها ثمنا لصفقة السفينة[3].

إن هذه الاعتداءات وأعمال القرصنة [4] المتكررة التي كان يمارسها تجار بيزة على أهالي الدولة الموحدية كانت تعتبر من بين أهم العراقيل التي كانت تعكر صفو العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الطرفين، الأمر الذي دفع الموحدين سنة 578هـ/1182م إلى التضييق على تجار بيزة، حيث لم يسمحوا لهم بالتجارة في المراسي الموحدية إلا إذا جلبت بضاعة بخمسمائة (500)دينار[5].

كما رفضت السلطات الموحدية عقد اتفاقيات مع بيزة في بداية حكم المنصور لتلك الأسباب[6]، كما أنها تفسر سبب الشروط القاسية التي فرضها المنصور فيما بعد على بيزة في الاتفاق المؤرخ سنة 582هـ/1186م، خاصة بعد تحالف بيزا مع ميورقة سنة 580هـ/1184م ضد الموحدين[7].

---

[1]– عند شوب: قابس، والأصل قفصة.

[2]– كان قنصلا وسفيرا بالقسطنطينية سنة1168. شوب، ص: 70.

[3] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**, **p ; 50**.

[4] – **Amari**, **Diplomi Arabi**, **pp ; 8-9**, **33-35**, **41-47 66-67**.

[5] – **Amari**, **Ibid**, **p; 11**, **12**.

[6]– شوب، ص: 71.

[7]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 277.

تعتبر المعاهدة التي عقدها المنصور مع بيزة الأطول في هذه الفترة، حيث أرّخت في أوائل شهر رمضان سنة 582هـ، ومدتها خمس وعشرون سنة، إذ جاءت بعد قضاء المنصور على وجود بني غانية وحلفائهم من العرب والغز، ومن ثم اطمئنان الخليفة على سلامة دولته وإمكانية التبادل التجاري بعيدا عن القرصنة التي تمارس ضد الأطراف غير المتعاهدة[1].

تتجلى قساوة شروط هذه المعاهدة[2] في:

- قبول البيزانيين مسبقا ما يشترط عليهم.
- التأكيد على منع القرصنة
- تحديد المسؤولية الشخصية في الجرائم حيث يعاقب المجرم دون غيره.
- ألاّ يتاجر آهل بيزة الا في المراسي المحددة لهم وهي: وهران وسبتة و بجاية وتونس.
- ألاّ ينزلوا ساحلا إلا لضرورة، وألاّ ينزلوا المرية إلاّ لإصلاح سفنهم.
- ألاّ يحملوا أحدا من المسلمين على سفنهم.
- تحديد الضريبة على الواردات بالعشر المعتاد[3].
- إباحة دم كل من يخالف شروط هذه المعاهدة من التجار البيزانيين[4].

وعلى هذا الاتفاق مارس البيزيون نشاطهم التجاري وتوثقت علاقاتهم التجارية مع الدولة الموحدية بالناحية الشرقية منها وخاصة تونس وبجاية إلا أن القرصنة كانت أهم خطر يهدد العلاقات التجارية بين الطرفين كما ذكرنا، وللحد من ذلك؛ وفي إطار الجهود التي يبذلها كلا الطرفين من اجل القضاء على هذه الظاهرة أصدرت السلطة البيزية سنة 1186م مرسوما

[1]– احمد العزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي، ج1، ص: 22
– رسائل موحدية، ج2، ص: 91.
[2]– نص المعاهدة في: رسائل موحدية، رسالة رقم 35. واصل نصها موجود عند ميشيل اماري في الرسالة رقم: 5.
[3] – Michele Amari, Diplomi Arabi, p 12.
[4] – De Mas Latrie, , Les Relations, pp ; 51-52.

يقضي بمتابعة البيزيين الذين كانوا على سفينتي" Angeli" و " Leopardi" لتجاوزهم معاهدات الصلح المبرمة بين الطرفين وذلك بسبب مهاجمتهم المسلمين والمسيحيين المعاهدين لبيزة والاعتداء على سفينتين تونسيتين كانتا راسيتين في ميناء حلق الواد بمدينة تونس، حيث بادر بودستا بيزة " دي دنرتكو" " Tedicio di Donaratico" الى اصدار اوامره ببيع كل ممتلكات المذنبين الذين كانوا في حالة فرار[1].

والفعل نفسه يتكرر سنة 595هـ/ 1200م عندما هاجمت ثلاث سفن بيزية وهي" Pavone" و " Diana" و " Castellana" سفينة جنوية تدعى " Boccanera " بمرسى تونس، كما هاجمت في نفس السنة بطستان بيزيتان سفينتين تونسيتين بنفس المرسى واستولتا على ما بهما من سلع مع قتل بعض الركاب[2].

لقد أدت هذه التجاوزات وأعمال القرصنة إلى اتخاذ الجانب الموحدي بعض الإجراءات الدبلوماسية من خلال مطالبة الوالي[3] المتولي شؤون افريقية السلطة البيزية بضرورة التدخل لمعاقبة المذنبين، حيث قامت بيزة بمصادرة أموال المذنبين وإلحاق العقاب بهم في حالة إلقاء القبض عليهم.

[1]- مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 157. شوب، المرجع السابق، ص: 72.

[2]- يرجع شوب سبب كثرة الاعتداءات والقرصنة الممارسة على التجار المسلمين ومراسيهم الى " الضعف الذي كانت عليه السلطة الإسلامية" غير أن هذه الممارسات تدل على تمرد التجار البيزيين وعدم مراعاتهم للاتفاقيات والعهود القائمة بين السلطة الموحدية وبيزة، وعدم وجود الوازع لدى هؤلاء التجار لمعرفة التداعيات الأخلاقية والدينية المترتبة على خرق العهود التي تعتبر عند المسلمين مقدسة، الأمر الذي اكسب هؤلاء التجار فرصة سانحة لممارسة مثل هذه التجاوزات. تاريخ تجارة الشعوب اللاتينية، ص: 72.

[3]- هو السيد أبو زيد عبد الرحمن بن أبي حفص بن عبد المؤمن، تبدا ولايته على افريقية سنة 583هـ، ويجعل العزاوي فترة نهاية ولايته ما بين سنتي 588 و590هـ، (رسائل موحدية، ج 1، ص: 176)، وهذا يخالف تاريخ الرسالة التي أرسل بها إلى تجار بيزة المؤرخة سنة 595هـ/1200م. شوب، المرجع السابق، ص: 72. مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 157.

وفي إطار تشجيع النشاط التجاري بين بيزة والدولة الموحدية في شقها الشرقي الذي بدا فتوره في هذه الآونة[1] نجد مراسلة الوالي المذكور للسلطة البيزية و مجموعة تجار بيزة يدعوهم فيها إلى التجارة مع تونس دون خوف ومما جاء فيه: " كتاب أمان وتأكيد إحسان، أمر بكتبه عبد الرحمن بن سيدنا أبي حفص، .. إلى جماعة نصارى بيش –هداهم الله– أمّن به سربهم وأعذب شربهم وانس وحشتهم وسكن نافرهم[2]...فليصلوا إلى بلاد افريقية –حاطها الله– محمولين على سنن الرعاية والعناية محوطين بكانف الكفاية والحماية... وحيث حلوا من معاقلها وسواحلها، وبرها وبحرها، في مسالك تجاراتهم، وترددهم بها ومتصرفاتهم، لا يعترضهم في شيء منها معترض.."[3].

كما أرسلت بيزة - نظير ذلك – سفيرها جيراردو Bottaibus Gherardo إلى تونس عبر رسالة رد بعث والي تونس إلى حاكم بيزة فسكونتي ودعا من خلالها البيزيين إلى التجارة مع تونس شريطة ألا يترددوا على المهدية التي وقعت بيد منشق يدعى عبد الكريم [4]، كما حذر حاكم تونس قاضيا بسردينيا من تقديم المساعدات لهذا المنشق.

وتجدر الإشارة إلى محاولة بني غانية لربط العلاقات التجارية مع جمهورية بيزة الايطالية، إلا أن الخليفة الناصر الموحدي لم يعط المهلة الكافية لذلك، حيث تم القضاء على بني غانية في افريقية وطرابلس، وتم تعيين أبي محمد بن أبي حفص حاكما عاما على المنطقة، مع تحديد مقر إقامته في مدينة تونس، إذ تم إرسال رسالة جوابية من طرفه إلى حكومة بيزة سنة 607هـ/

---

[1]– يعود ذلك إلى خوف التجار البيزيين من انتقام المسلمين منهم بسبب ممارسات القرصنة التي قاموا بها على السواحل التونسية، بالإضافة الى ظهور بني غانية وتهديد طريق التجارة الصحراوية وبعض مدن الساحل.

[2]– وهذا صريح في خوف البيزيين من الانتقام بعد ممارستهم القرصنة.

[3]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 176، 177.

[4]– ثار بالمهدية ودعا لنفسه ونازع الموحدين وتسمى بصاحب قبة الأديم محمد بن عبد الكريم الركراكي، ونزل تونس وعاث في قراها سنة 596هـ، مع استيلائه على اغلب مدن افريقية، كما بسط نفوذه على طرابلس، ثم آل به الأمر إلى طلب الأمان من ابن غانية بعد أن هزمه بقفصة فأمّنه، ثم استولى على المهدية سنة 599هـ/ 1202–1203م ثم قتله. ابن خلدون، العبر، ج 6، ص: 332، 333.

1210م، يؤكد فيها تمسكه بما انعقد مع الموحدين من العهد ويطمئن حاكم بيزة على معاملة رعاياه بالمثل من طرف المسلمين[1].

إن هذه التوترات التي ذكرت من عمليات القرصنة والحروب الدائرة بين المدن البحرية الايطالية لم تكن لتؤثر على العلاقات التجارية بين بيزة والدولة الموحدية، حيث بقيت المحافظة على العلاقات والأنشطة التجارية للحصول على الأرباح قائمة وبقوة بين الطرفين في هذا المجال، " وذلك يعني أن هذه الروابط كانت محكمة وتشابك المصالح كان قويا".

ثالثا: علاقات الموحدين التجارية مع البندقية

البندقية هي الأخرى شريك أساسي وطرف مهم في إطار العلاقات التجارية مع الموحدين، بل يمكن تصنيفها في المرتبة الثالثة بعد جنوة وبيزة، حيث تعود العلاقات الرسمية في المجال التجاري للبندقية مع الموحدين إلى فترة الدوق زياني " Ziani Sebastiano " التي تمتد فترته ما بين سنتي 1172 و 1178م، حيث وقع هذا الأخير خلال المرحلة الأولى من حكمه معاهدة صلح وتجارة مع الموحدين ومصر[2].

وتوضح وثيقة على شكل وصية خلفتها أرملة من البندقية ببالرمو حضورا تجاريا للبنادقة بجزيرة جربة وذلك سنة 1165م، الأمر الذي يدل على وجود نشاط تجاري للبنادقة بالمنطقة قبل هذه الفترة، بل إن هذا النشاط قد امتد إلى مجالات جغرافية ابعد كسبتة وبجاية مثلا؛ حيث أننا نجد بتاريخ 9 يناير 1177م عقدا بين من يسمى ب ميرانو Roman Mirano مع شخص آخر يسمى بربابي Pietro Barbani، وهو عقد قراض ومضاربة على شكل

[1]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 255.

[2]– شوب، المرجع السابق، ص: 78.

سلع بمقتضاه يقوم هذا الأخير برحلة تجارية إلى سبتة أو إلى بجاية مع أول قافلة تغادر البندقية، وذلك مقابل 1333 دينار ذهبي خلال شهرين بعد وصوله إلى هذين المركزين[1].

إن هذه الوثيقة التي أوردت هذه المعلومات تدل على وجود علاقات تجارية بين البندقية ممثلة في كبار تجارها وبين الدولة الموحدية ممثلة في مراكزها التجارية كسبتة وبجاية وحتى تونس، هذه العلاقات التي يعتريها الغموض وظلت مجهولة بين الطرفين خاصة وان المصادر العربية والرسائل الرسمية الموحدية تعدم من وجود رسائل تتحدث عن تجارة البندقية مع افريقية وبلاد الموحدين بصفة عامة[2].

لقد كانت الرحلات التجارية للبنادقة نحو بلاد المغرب تتم وفق تحديد دقيق ومضبوط للاماكن التي تنطلق منها حسب القوانين البحرية للبندقية التي سنتها في ماي سنة 1225م، إذ حددت المراكز التجارية الموحدية المتعامل معها في تونس وبجاية وسبتة، حيث تكون الانطلاقة من ميناء البندقية في 29 يونيو، ومن الموانئ الموجودة ما بين البندقية و" برندزي Brindisi" مع منتصف يوليوز، ومن هذا الأخير أو من أي ميناء آخر بعيد في فاتح غشت، وبذلك يسهل على السفن أن تتجمع في ميناء محدد، كما يمكن تفادي الخسارة الناتجة عن تأخر وصول إحداها إلى البندقية[3].

كما سنّ القانون البحري الصادر في الفاتح يونيو 1229م بنودا خاصة بالسفن التي تتجه إلى بلاد المغرب الممتدة من برقة إلى حدود سبتة، تتعلق بالشحن وبكميات الماء والخمر

---

[1]- **شوب، المرجع السابق، ص: 78.**

[2]- **احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج2، ص: 93.**

[3]- **شوب، المرجع السابق، ص: 79.**

التي يمكن لكل بندقي أن يتزود بها خلال الرحلة التجارية إلى بلاد المغرب، كما ذكرت البنود نفسها الأصواف كمادة أساسية جلبها البنادقة من كل بلاد المغرب[1].

رابعا: علاقات الموحدين التجارية مع صقلية

بالنسبة لصقلية فان تأثير وضعية افريقية والمغرب الأوسط يبدو واضحا على العلاقات التجارية بين الطرفين، اذ يعود ذلك التوتر الى الزحف الموحدي نحو افريقية وفتحهم لبجاية ، وذلك نتيجة للاعتداء النورمندي على السواحل الإفريقية واحتلالهم للمهدية ووقوفهم وراء عرب افريقية من اجل عرقلة الزحف الموحدي [2]، حيث تمكن عبد المؤمن من الانتصار عليهم في سطيف[3] ثم تمكن سنة 555هـ/1160م من افتكاك مدينة المهدية من أيدي النورمنديين مع باقي المناطق التي كانت تحت سيطرة القبائل العربية [4] الأمر الذي يوحي بوجود توتر في العلاقات بين صقلية والموحدين إلى غاية هذه الفترة.

غير أن تطور الأوضاع السياسية في المنطقة وسيطرة الموحدين على بلاد افريقية قلب الموازين في مجال العلاقات بين الموحدين وملوك صقلية، خاصة بعد سنة 576هـ التي تمثل إعادة إخضاع الموحدين لمدينة قفصة بعد انتقاضها [5]، وتؤكد قوة الموحدين وسيطرتهم على افريقية، الأمر الذي دفع بصقلية إلى عقد اتفاق في ربيع الثاني سنة 577هـ/1181م مع الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عن طريق سفيرها، حددت مدة هذا الاتفاق بعشر (10) سنوات[6].

---

[1]– نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م، مج8، ص: 390.

[3]– احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، رسالة رقم 7.

[4]– كانت كل من صفاقس وقابس وطرابلس وقفصة وورغة وطبرقة وجبل زغوان والاربص تحت سيطرة العرب. ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 318.

[5]– ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 141. ابن الأثير، الكامل، مج 10، ص: 103.

[6] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**, **p ; 52**.

تكمن أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للموحدين في تجنب كل ما يخلق لهم مشاكل في ولاية بعيدة تضاف إلى مشاكلهم بالأندلس، بالإضافة إلى حاجة الموحدين إلى بعض السلع الأساسية التي توفر جراء العلاقات التجارية بين الطرفين والتي بدورها تفيد سكان افريقية وتزودهم بمادة أساسية مثل القمح [1]، خاصة وان الموحدين كانوا يعيشون فترة جفاف وقلة المؤن في هذه الفترة [2]. كما أن فائدة صقلية من وراء هذا الاتفاق يكمن في توفير المواد التجارية الإفريقية من ناحية، بالإضافة إلى تحقيق الأمن مع الموحدين للانشغال بالفتن الداخلية بين الأهالي الأصليين والنورمانديين الوافدين، وكذا وجود نزاعات حادة بين صقلية والدولة البيزنطية حسب ما يذكر ابن جبير[3] .

لقد تمخض عن هذا الاتفاق سماح السلطة الموحدية للنورمنديين باستغلال فندقين في كل من زويلة والمهدية[4]. غير أن هذه العلاقات ما فتئت أن توترت بين الطرفين، وذلك بسبب بسبب التحالف الذي قام بين الميورقيين والنورمنديين ضد الموحدين سنة 581هـ/1185م، وازدادت العلاقات تأزما في نهاية القرن السادس مما أدى بالجاليات المسلمة بالنزوح من صقلية إلى افريقية وبالذات إلى تونس[5].

خامسا: علاقات الموحدين التجارية مع الممالك الاسبانية النصرانية

لقد غلب على العلاقات بين الموحدين والممالك الاسبانية التوتر وطابع المواجهات العسكرية، وذلك نظرا لما يمثله سكان المغرب من السند الداعم الدائم للأندلس عبر مراحل

---

[1]– من المواد الاساسية التي اشتهرت بها صقلية هي مادة القمح، ويعتبر المادة الأساسية التي اتجر بها البيزيون وغيرهم من صقلية تجاه الاراضي الموحدية. شوب، المرجع السابق، ص: 69، كما ذكرت هذه المادة في عديد من الرسائل مثل الرسالة 32 و الرسالة رقم 46 من مجموع الرسائل الموحدية للعزاوي. كما ان صقلية كانت منطقة للمزارع الواسعة الخاصة بزراعة القمح. عزيز احمد، تاريخ صقلية الاسلامية، تر: امين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1980م، ص: 80.

[2]– ابن الاثير، الكامل، مج 10، ص: 103. احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، رسائل رقم: 30، 31، 32.

[3]– ابن جبير، الرحلة، ص ص: 309–312.

[4]– **De Mas Latrie, , Les Relations, p ; 52.**

[5]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 275.

تاريخية مختلفة، سواء كان ذلك أثناء استقلالها عن المغرب قبل الوجود المرابطي، أو أثناء تبعيتها للمغرب في حكم المرابطين ثم الموحدين من بعدهم.

فما فتئ الأسبان أن يستغلوا فترات ضعف الإقليم الأندلسي من اجل التوسع على حساب الأراضي الإسلامية في إطار ما يسمى بحركة الاسترداد (la Reconquista) الاسبانية، لذلك نظر الأسبان نظرة العداء لكل قوة سياسية ناشئة في المنطقة باعتبار أنها المعيق لهذه الحركة، وبسبب ذلك لم يكن هناك علاقات واضحة المعالم أو اتفاقيات تجارية مقننة كما هو الحال مع المدن الايطالية، بل حتى اتفاقيات الهدنة بين الطرفين لم تكن إلا في حالات نادرة ولظروف ملحة فرضتها مصلحة الطرفين المتهادنين الاسباني والموحدي.

فبالنسبة للقوى الاسبانية المناوئة للوجود الموحدي في الأندلس تمثلت في مملكتي قشتالة تحت حكم الفونسو السابع، واركونة، تحت حكم رامون برنجير الرابع، حيث عقد هذين الملكين تحالفا في تطيلة شهر جمادي الثانية 545هـ/ يناير 1151م، عرف باتفاقية تطيلة، اتفقا بموجبها على تقسيم الاندلس بينهما وتحديد مناطق غزواتهما القادمة، فحصل ملك اراغون على حق غزو شرقي الأندلس مع حكم مدينتي بلنسية ومرسية بصفة التبعية لملك قشتالة، مع تعهد الطرفين على احترام كل منهما حقوق الآخر والتعاون لقتال المسلمين[1]، وكان ذلك بطبيعة الحال بإيعاز، أو على الأقل، بمساعدة النصارى المعاهدين الذين يعيشون تحت كنف الدولة[2].

---

[1]– هشام ابورميلة، علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية بالأندلس، دار الفرقان، عمان، ط 1، 1404هـ/1984م، ص: 237.

[2]– عن ذلك ينظر: عصمت دندش، علاقة الأندلس بمملكة قشتالة من خلال الأقليات (اهل الذمة) إلى القرن السابع الهجري، مجلة ندوات ومحاضرات تحت عنوان: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط1، 1995م، ص: 101 وما بعدها.

ثم انقسمت بعد ذلك مملكة قشتالة بعد هلاك الفونسو السابع إلى مملكتين؛ مملكة قشتالة والأراضي التابعة لها وعاصمتها طليطلة، ويحكمها الابن الأكبر لألفونسو ويدعى سانشو الثالث، وذلك مع حق الجزية على مملكتي نافارا واراغون، بينما حكم مملكة ليون وجليقية واشتوريش فرناندو الثاني وهو الابن الأصغر لالفونسو مع حق السيادة على مملكة البرتغال، وبهذا التقسيم الجديد لمملكة قشتالة أصبحت الممالك النصرانية الاسبانية خمسا، وهي؛ مملكة اراغون وقطلونية المتحدة، ونافارا ، وقشتالة، وليون، والبرتغال[1].

لقد تكررت الهجمات الاسبانية على الأراضي الموحدية، كما أن الموحدين لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل حاولوا مرات عديدة استرجاع الأراضي الإسلامية المسلوبة أو التوسع على حساب الوجود النصراني بالأراضي الأندلسية، فكانت الحرب سجال بين الطرفين، حيث نسجل هجمات برتغالية متكررة على وسط البلاد الأندلسية، وانتقال الخليفة الثاني يوسف بن عبد المؤمن بقواته إلى الأندلس أواخر ستينات القرن السادس والقيام بردود فعل ناجحة ضد البرتغاليين، اضطرتهم إلى عقد هدنة مع الموحدين [2]، كما وقعت معهم قشتالة هدنة مؤقتة، وجددت ليون هدنة كانت قد عقدتها معهم في إطار منافستها للبرتغاليين للتوسع جنوبا في أراضي الغرب الأندلسي الموحدي خصوصا منطقة بطليوس، وامتنعت اراكون عن توقيع الهدنة لموقعها في أقصى الشمال الشرقي وصعوبة اقتحام الموحدين أراضيها، وسهولة حصولها على إمدادات من وراء جبال البرنيس[3].

---

[1]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1411هـ/ 1990م، ع3، ق1، ص: 515.

[2]– الاتفاق تم بين الخليفة يوسف بن عبد المؤمن ووفدي قشتالة والبرتغال، وكان ذلك سنة 569هـ. احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج1، ص: 140. رسالة رقم: 29.

[3]– احمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي، ص: 29.

عوائق التبادل التجاري بين الموحدين والممالك الاسبانية

يمكن رصد عدد من الرسائل الرسمية يتضمن موضوعها عقد هدنة بين الموحدين والممالك الاسبانية مجموعة أو متفرقة يصل عددها إلى خمس رسائل أساسية[1]، إلا أن موضوع العلاقات التجارية والمبادلات التجارية الرسمية بين الطرفين الموحدي والاسباني لا اثر له ضمن هذه المراسلات الرسمية، ويعود ذلك الى الطابع العدائي بين الطرفين كما ذكر سابقا كما يعود لمجموعة من العوامل منها:

أ/ قرارات المقاطعة بين الجانبين الموحدي والاسباني

حيث كانت السلطة المغربية الممثلة في الخليفة الموحدي تقرر تحرم التبادل التجاري بين النصارى المحاربين غير المعاهدين وبين التجار المغاربة المسلمين، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمواد الأساسية في المعاش والحروب كالأسلحة والعبيد والخيل، والمواد الغذائية كالقمح[2].

ونلمس هذه الصرامة في مقاطعة النصارى المحاربين ومن كان في حكمهم في الرسالة التي وجهها الخليفة عبد المؤمن بن علي إلى طلبة سبتة التي تتناول التحذير من التعامل مع أهل مالقة بعد رفضهم الخضوع للموحدين وتحذير التجار من التعامل معهم ووجوب مقاطعتهم ، ولم يقتصر الأمر عليهم بل يشمل كل من كان على شاكلتهم في المحادة للموحدين ومما ورد فيها: " أما ما ذكرتموه من أمر أولئك التجار الذين يحملون المرافق إلى مالقة وأمثالها فلتنظروا نظرا أكيدا في قطعهم وردعهم، ولا سبيل لأحد من خلق الله أن يمد أحدا من تلك الأصناف ... وكل من اخذ حاملا إليهم مادة فالسيف جزاؤه والقتل من تلك العادة دواؤه"[3]

[1]– احمد عزاوي، رسائل رقم: 29، 85، 105، 107، 126.

[2]– نجاة باشا، التجارة في المغرب الاسلامي، ص: 64.

[3]– إ. ليفي بروفنسال، مجموع رسائل موحدية من انشاء كتاب الدولة المؤمنية، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941م، ص: 13. رسالة رقم: 5.

أما بالنسبة للجانب الآخر فإن الكنيسة ممثلة في البابا لم تأل جهدا في التحذير من الإسلام والمسلمين وتذكر بخطرهما، كما أن البابوية مارست أشكالا من الضغوط على الممالك الاسبانية وخاصة مملكة قشتالة من اجل رفض كل ما من شانه يعزز العلاقات بين الجانبين الاسباني والموحدي حتى أصبحت الدعوات إلى عقد معاهدات سلم أو هدن الحرب بين الطرفين مرفوضة من طرف الأسبان هذا فضلا عن المعاملات والمبادلات التجارية، ويتجلى ذلك في نقض فرسان وجنود قشتالة معززين بجملة من الفرسان الاركونيين للهدنة المعقودة مع الموحدين سنة 600هـ والتي كانت على وشك الانتهاء، كما رفضت قشتالة تجديدها تحت الضغط البابوي المذكور[1].

كما حرم البابا التعامل تجاريا مع الموحدين خاصة والمسلمين بصفة عامة فيما من شأنه أن يزيد المسلمين قوة، كالأسلحة والمعادن والمراكب ومواد صناعة السفن كالخشب والحديد والحبال والمواد الغذائية، وهذا ما نجده في نص من نصوص الوثائق التابعة لبلاط اراغون يغرم بعض تجار برشلونة بقيمة 500 صولدي برشلوني بسبب بيعهم لبعض السفن للمسلمين[2].

ب/ القرصنة البحرية

تعتبر القرصنة البحرية ظاهرة مبكرة في مجال التجارة البحرية في حوض المتوسط، كما تعتبر هذه الأخيرة من أهم عوائق التجارة البحرية، إذ كانت المراكب التجارية المختلفة الإسلامية وغيرها تتعرض لهجومات القراصنة واستيلائهم على البضائع التجارية الموجودة بها، بل واخذ أصحاب هذه السفن كعبيد ليباعوا في سوق النخاسة، وعلى الأكثر من ذلك فان أعمال القراصنة وصلت من الجرأة والقوة إلى مهاجمة الموانئ والشواطئ والاستيلاء على ما بها من سلع ومراكب.

---

[1]- احمد عزاوي، العلاقات، ص: 36.

[2]- وثائق التاج باراغون، دفتر 228، ورقة 133. نقلا عن: نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 64.

فلقد وسعت بيزا من نشاطها القرصني فقامت بغارة كبيرة على المركز البحري للمسلمين في بلرم، واستولت على غنائم كبيرة، كما قامت بيزا وجنوة بعد تعاظم قوتهما البحرية بأكبر هجوم بحري يتكون من 400 سفينة وقوات كبيرة أمدهما بها البابا لمهاجمة المهدية، حيث استطاع فيها الصليبيون النزول على شواطئ تونس والاستيلاء على الميناء والمدينة، والحصول على قدر كبير من الغنائم والأسلاب.

أما الأسبان والمغامرون من أهل الشمال فقد وجدوا –بتحريض من الكنيسة كذلك– مجالا خصبا في الأندلس لتحقيق أغراضهم وأطماعهم هناك، وهذا كله بسبب تصاعد القوة البحرية لدول جنوب ايطاليا والممالك النصرانية وتصاعد قوة الانتقام لدى البابا والكنيسة مستغلة بذلك طمع هؤلاء ورغبتهم في السلب والنهب، ويلخص لنا لويس ارشيبالد مجموع النشاط القرصني في الفترة الوسيطة وما تمخض عنه بتضافر مع عوامل أخرى ما يسمى بالحروب الصليبية في قوله:" ان اعتداءات النورمان على ايطاليا وصقلية وشواطئ الادرياتي، وهجمات بيزة وجنوة في المياه الغربية للبحر المتوسط، وتحرشات المغامرين الإقطاعيين الفرنسيين في الأندلس، وحركات البنادقة في المياه البيزنطية، بالإضافة إلى التشجيع القوي الذي بذلته البابوية..للقيام بهجوم على المسلمين (الذين وصفوا بالوثنين) من اجل دوافع دينية، هذه الاتجاهات كلها تفاعلت فيما بينها لإنتاج ما نسميه بالحرب الصليبية"[1].

وذلك يتضح جليا في الهجوم الشرس الذي قام به النصارى من مدينة شنترين بقيادة جيراندة الجليقي سنة 565هـ/117.م، عند اعتراضه لقافلة موحدية متوجهة من مدينة اشبيلية نحو مدينة بطليوس، وهي تحمل الميرة والمؤن لفك الحصار الاقتصادي الذي ضربه عليها هذا

[1]– ارشيبالد.ر.لويس ، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100م)، تر: احمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، 1960م، ص: 379، 380.

الأخير، وهي تتألف من خمسة آلاف (5000) دابة، " فتحاربوا مدة طويلة من النهار، ثم انهزم المسلمون وقتلوا واسروا، وانتهبت الميرة وذهبت بكليتها"[1].

ويتجلى أيضا في الهجوم الذي قامت به سفينتان من بيزا سنة 596هـ/1200م، إذ قامت بمهاجمة مراكب للمسلمين، فأسفر الهجوم عن اسر المسلمين وانتهاك أعراض النساء ونهب الأموال والبضائع، وبيع الآلاف من المسلمين في أسواق الرقيق بأوربا[2]، كما تم الاستيلاء على مدينة المرية وطرطوشة والجزائر الشرقية من طرف ملك اراغون بالتحالف مع بيزا وجنوة مقابل ثلث مدينة طرطوشة وإعفائهم من جميع الرسوم مقابل تعاونهم[3].

وكرد فعل عن أعمال القرصنة هذه انشأ الموحدون قوة بحرية مضافة إلى أسطولهم القوي والكبير في الحوض الغربي، وذلك من اجل قمع القراصنة النصارى والمسلمين على حد سواء،

فكان أهل مدينة بجاية أول من انبرى لمقاومة هذه القرصنة الأوربية، ورد عاديتها عن سواحل المسلمين بالمغرب، حيث اتخذوا أساطيل مسلحة وقاموا بغزو شواطيء جنوا والبندقية وبقية شواطيء ايطاليا واسبانيا، وكالوا للنصارى كيلا بكيل، فغنموا واسروا حتى كثر عدد الأسرى ببجاية، واشتد لغطهم وضجيجهم بالمدينة من اثر اجترار السلاسل والأغلال[4] .

ومع ذلك فقد أدى تطور القوى البحرية النصرانية في هذه الفترة إلى التأثير سلبا على التجارة البحرية في المنطقة، وذلك بسبب مضاعفة كل من الايطاليين والأسبان لعملهم القرصني، وجعله ضمن صفقاتهم التجارية[5].

---

[1]– ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص: 311، 312.

[2]– الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص: 31.

[3]– هشام ابورميلة، المرجع السابق، ص: 395.

[4]– الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص: 32.

[5]– عبد العزيز بن عبد الله، البحرية المغربية والقرصنة، مجلة تطوان، عدد: 3 و4، سنة: 1959/1958م، ص: 62، 63. نقلا عن: هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص: 394.

إن السلطة الموحدية حرصت كل الحرص على القضاء على ظاهرة القرصنة في حوض المتوسط وان لم تستطع بسط نفوذها على كامله، وكذا محاربة القراصنة سواء كانوا مسلمين أو نصارى، لذلك عقدت عدة معاهدات مع دول المنطقة [1] للتضييق عليهم، كما حرص الطرف الآخر على تطبيق هذه الاتفاقيات حفاظا على استمرارية العلاقات التجارية بين الطرفين، ومع هذا فان النصارى الأسبان وغيرهم لم يخضعوا لهذه الضوابط ولازالوا يتربصون بالتجار المسلمين الدوائر في عرض البحر، وأحسن من يعبر عن هذه الوضعية المؤرخ ماس لاتري إذ يقول: ففي نفس الوقت الذي كان التجار النصارى محفوفين بالرعاية والعناية، تعاملهم سلطات المغرب وسلطانه بالحسنى، استداموا نهب تجار المسلمين في البحار بالرغم من المعاهدات والجهود التي ما فتئ الأمراء المسلمون يبذلونها"[2].

وفي هذا الشأن يقول كذلك عبد العزيز بن عبد الله في المقال السالف الذكر: بينما كانت أساس سياسة الخليفة عبد المؤمن الخارجية هي معاقبة كل من تجرأ على الملاحة المسيحية من المسلمين، ولم يكن يسمح لغير أساطيل الدولة بمطاردة العدو أو القراصنة، وذلك استجابة لمقتضيات التجارة الدولية ونواحيها، وهكذا ألزم الموحدون أنفسهم بحماية الحريات التجارية، ونشر الطمأنينة والسلام في البحار، رعاية لمصالح تجارتهم الخارجية، غير أن تفكك أوصال الإمبراطورية الموحدية وانقسامها بين أمراء مستقلين جعلت هؤلاء الأمراء عاجزين عن تعقب القراصنة[3] .

---

[1]– ينظر عنصر الاطار القانوني للعلاقات التجارية بين الموحدين والجمهوريات الايطالية من هذا الفصل.

[2] – **De Mas Latrie**, **Les Relations**, **p ; 50**.

[3]– عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص: **64**.

ج/ الرسوم الجمركية

من المشهور في نظام التجارة العالمي في الفترة الوسيطة وجود ما يسمى بالرسوم الجمركية، أو الضرائب على السلع، وهي قيمة مالية يدفعها التجار الأجانب عن البلد على السلع في الميناء بمؤسسة الديوانة، حيث كانت هذه الضرائب تخلف قيمتها من سلعة إلى أخرى، ومن أهل بلد إلى آخر؛ حسب ما تقتضيه الاتفاقيات والمعاهدات.

والدولة الموحدية كغيرها من الدول ارتبطت مع كثير من القوى التجارية باتفاقيات نظمت علاقاتها التجارية والسياسية معها، ونخص بالذكر في هذا الإطار الدول الأوربية، وبالأخص المدن الايطالية وعلى رأسها جنوة وبيزة، ثم يأتي في المقام الثالث مدينة البندقية التي كان وجودها بارزا في فترة ما بعد الموحدين في المغرب الأدنى فيما بعد، أي في فترة الدولة الحفصية.

لقد اختلفت نسبة الضرائب على السلع الايطالية في الموانئ الموحدية، حيث كانت تؤخذ نسبة 30% على السلع ذات القيمة المتوسطة، بينما كانت تؤخذ نسبة 10% على السلع الثمينة أو ذات الأهمية البالغة كالسلع التي تستعمل في صناعة الأسلحة والسفن الحربية من الخشب والحديد والمسامير والزفت، خاصة وان هذه السلع كانت من المواد التي حرم الأوربيون بيعها للمسلمين، الأمر الذي دفع إلى تخفيض ضريبة هذه المواد إذ لا تتعدى قيمتها 10%.

هذا إذا تعلق الأمر بأطراف لا تربطهم علاقات خاصة مع البلد المضيف، وفي بعض الأحيان تخفض هذه النسبة إلى قيمة أدنى لاعتبارات سياسية واقتصادية معينة، إذ كانت بعض الدول تحظى بامتيازات تجارية مختلفة مع الدولة الموحدية ومن بينها تخفيض نسبة الضرائب إلى ما تحت 10%، وهذا ما حضيت به جمهورية جنوة في فترة الخليفة عبد المؤمن بن علي، حيث

ميزهم الخليفة عن غيرهم من التجار البيزيين والبنادقة وغيرهم من الأوربيين؛ وذلك بأداء ضريبة قدرها 8% فقط بينما كان غيرهم يؤدي نسبة 10%. [1].

ويضاف إلى هذه الضرائب ما كان يدفعه التجار كمقابل لخدمات تؤدى إليهم في الموانئ والأسواق؛ كضريبة الترجمة المقدرة بنسبة 0.25% على كل صفقة، بالإضافة إلى ما يأخذه الحمالون و الكيالون والدلالون[2].

وبالمثل كان يعامل التجار المسلمون في البلدان الأوربية؛ جنوة بيزة ومرسيليا وغيرها من المدن، حيث كانت المراكب التي تقل التجار المسلمين تؤدي ضريبة معينة، وكانت هذه الضريبة تختلف من منطقة لأخرى، حيث تطلعنا المصادر الجنوية عن أداء المسلمين على المراكب الوافدة من الإسكندرية وبلاد المغرب والمرية لضريبة قدرها اثنان وعشرون (22) سولدي، وكانت تدعى هذه الضريبة بالعشر، كما كان هذا العشر مفروضا على المسلمين الوافدين على مدينة مرسيليا، وكذلك الوافدين على المدن الخاضعة لاحتلال النصارى من بلاد المسلمين ما بين مصر ودمشق، وذلك ما يصفه ابن جبير بقوله: " وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم ... وتجار النصارى أيضا يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم"[3].

ولم يقتصر الأمر على أداء المسلمين للضريبة على السلع في بلاد النصارى فقط، بل حتى في بعض البلاد الإسلامية كانت تفرض الزكاة على أموال المسلمين الوافدين على موانئها، كما هو الحال في بلاد مصر سنة 578هـ[4].

[1] – **De Mas Latrie**, **Les Relations** .. **p ; 47**.

[2]– **رشيد باقة، مرجع سابق، ص: 337.**

[3]– **ابن جبير، الرحلة، ص: 260.**

[4]– **ابن جبير، المصدر نفسه، ص: 13.**

IV. طبيعة المبادلات التجارية بين الموحدين والدول الأوربية(الصادرات والواردات)

إن التطور الاقتصادي الحاصل لدى الكيانات السياسية الممثلة للمنظومة التجارية في حوض البحر المتوسط وعلى رأسها الدولة الموحدية في بلاد الغرب الإسلامي [1] يعتبر من أهم الآليات التي ساهمت في ظهور ما اصطلح على تسميته "بالثورة التجارية" [2] في الفترة الممتدة من نهاية القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر. فكانت المنتجات الفلاحية والصناعية التي تمثل السلع التجارية هي المحرك الأساسي للتجار للقيام بالحركة التجارية والتنقل عبر المدن والموانئ؛ إما لبيعها أو البحث عنها لشرائها، فكان ذلك ما يسمى بالمبادلات التجارية أو ما يصطلح عليه بالصادرات والواردات.

غير أن الحديث عن المبادلات التجارية بين الدولة الموحدية والدول الأوربية – وفي مقدمتها الحكومات الايطالية صاحبة الحظ الأوفر في كمية المبادلات العامة بين الموحدين والأوربيين– يحتاج إلى معطيات أكثر لمعرفة أنواع السلع التي تم تبادلها بدقة بين الطرفين، ويتجلى سبب ذلك الشح في كمية المعلومات عن هذا الجانب؛ إذا ما نظرنا إلى العوائق التي فرضتها السلطات الرسمية، السياسية أو الدينية، على كثير من السلع الأساسية؛ كالأخشاب والحديد والرصاص وأنواع الحبوب والمواد الغذائية، هذه السلع التي أصبحت في قائمة المحظورات التي يحرم بيعها للطرف الآخر بصفته "عدوا" أو "كافرا "[3].

[1]– تناولنا في الفصل الأول من هذا البحث الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودورها في توجيه التجارة الخارجية الموحدية حيث نجد فيه تطورا اقتصاديا ملحوظا على مختلف الأصعدة الفلاحية والصناعية وخاصة في المناطق التي كانت بعيدة نوعا ما عن دائرة الصراع السياسي بين الموحدين والقوى المناوئة لهم من العرب الهلالية وأتباع المرابطين في افريقية وزعماء الممالك الاسبانية وحلفائهم في الأندلس، حيث كان هذا التطور الاقتصادي من أهم عوامل تنشيط التبادل التجاري.

[2]– محمد لمراني علوي، المرجع السابق، ص: 212.

[3]– ينظر العنصر السابق من هذا الفصل والمتمثل في عوائق المبادلات التجارية بين الموحدين والممالك الاسبانية.

ولهذه الأسباب؛ كان التجار الأوربيون قلما يفصحون عن حقيقة أو كمية السلع التجارية التي كانوا يجلبونها إلى البلاد الإسلامية، وكثيرا ما كانوا يستخدمون الحيلة للتهرب من العقوبات المفروضة على المتّجر بهذه الأنواع من البضائع والسلع " المحرمة " تجاريا.

ويضاف إلى هذا اقتصار الوثائق على ذكر المقادير المالية الموافقة للعمليات التجارية التي تتعلق بسلعة ما دون تعديد أو تحديد السلعة بدقة، فمثلا إذا ما تعلق الأمر بالحبوب فان الوثائق تذكر المقدار المالي لهذه السلعة دون تعديد أنواع الحبوب المقصودة في هذه العقود، خاصة في الوثائق المتعلقة بتجارة جنوة مع بلاد المغرب الموحدي[1].

أما بالنسبة للمصادر الإسلامية، وبصفة خاصة كتب الجغرافيا والرحلات فان الأمر فيها على عكس الوثائق الجنوية، حيث إن هذه المصادر تعدد أنواع السلع ومناطق إنتاجها بدقة، إلا أنها تذكر جهات تصديرها بصفة عامة، فكثيرا ما ترد لفظة " ... ويتجهز منه إلى الآفاق " أو " ويسافر به إلى كل الجهات" أو ما في معنى هذا بعد ذكر السلعة المقصودة بذلك[2].

إلا انه يمكن جرد المواد المتبادلة بين الطرفين الأوربي والموحدي في السلع الآتية بداية بذكر الصادرات الموحدية ثم وارداتها.

أولا: الصادرات

1/ الذهب: يعتبر معدن الذهب من أنفس المعادن على الإطلاق لمزاياه المختلفة، هذا الأخير الذي كثر تدفقه على أقطار المغرب الثلاث بعد الفتوحات الإسلامية وسيطرة المسلمين على طرق القوافل التجارية الرابطة بين الشمال والجنوب خاصة في عصر المرابطين والموحدين

---

[1]– جورج جيهال، جنوة وبلاد المغرب، ص: 112.

[2]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 241. الحميري، الروض المعطار، ص: 329. الاستبصار، ص: 155. والأمثلة عن هذا كثيرة ومتكررة جدا في المصادر الجغرافية.

من بعدهم حتى أصبحت بلاد المغرب تنعت ببلاد الذهب لتعاملهم بالذهب جزافا؛ عدد بلا وزن[1].

ومن ثم استفادت الدول الأوربية من تدفق الذهب إليها عن طريق الأندلس المرابطية والموحدية من بعد ذلك، إذ كان الذهب ينقل إلى الأندلس على شكل سبائك عبر موانئ المغرب الشمالية، حيث يضرب على شكل عملة في دور السكة الأندلسية التي بلغت ستة عشر دارا موزعة على المدن الأندلسية الرئيسية، الأمر الذي يدل على الكمية الهائلة من الذهب التي كانت تتدفق على بلاد الأندلس[2]، كما بقي الأمر على حاله في الفترة الموحدية إذا ما استثنينا فترة الانتقال بين المرابطين والموحدين؛ من تدفق مادة الذهب على الأندلس وشهرة العملة الموحدية " المصمودية" التي فاقت في شهرتها العملة المرابطية، وعبر الأندلس انتقلت عملة الموحدين إلى بلدان أوربا الغربية، وانتشرت في اسبانيا النصرانية.

لقد أصبحت الدينار الموحدي عملة مطلوبة في جميع أنحاء العالم نظرا لتفاوته في الوزن وقيمته العالية، خاصة وأن هذه المادة قليلة عند الأوربيين الذين اكتشفوا أسواق المشرق المزدهرة، وما تفرضه عليهم من التعامل بالعملة الذهبية، وليس هناك من بين تجار المدن الأوربية الذين ساهموا بصفة كبيرة في تجارة الذهب في بلاد المغرب والأندلس مثل التجار الجنويين، حتى اعتبروا بمثابة الموزعين الأساسيين لمادة الذهب إلى كل أقطار أوربا[3].

لقد كان الذهب السوداني ينتقل إلى الدول الأوربية عبر المغرب والأندلس الموحديين على شكل سبائك وعملات، وأحيانا ينقل على شكل تبر؛ أي تربة، ومن هنا شاع اسم Aurus Tiberi في جنوة، وكانت هذه الكميات التي تصل إلى المناطق الأوربية وخاصة

[1] – البكري، المغرب، ص: **151**.

[2] – حسن محمود، قيام دولة المرابطين، ص: **352**. **De Mas Latrie, , Les Relations, p. 222.**

[3] – **Heers , J : Le Sahara et le commerce méditerranéen à la fin du moyen age, (A I E O) 1988 , p . 252.** نقلا عن رشيد باقة، المرجع السابق، ص: **324**.

المدن الايطالية تحول إلى سبائك وعملات وأسلاك ذهبية، ليتم بعد ذلك توزيعها إلى وسط وشمال أوربا لاستعمالها في شراء سلع أخرى[1].

2/ الجلود والأصواف

مثلت مادة الصوف والجلد سلعة مهمة في مجال الصادرات الموحدية إلى البلدان الأوربية وبخاصة المدن الايطالية، ويعود ذلك لوفرة هذه المادة في المغرب والأندلس؛ حيث اشتهرت كل من لمطة[2] وتلمسان[3] وقابس[4] وباجة[5] ومالقة[6]؛ إما بإنتاج هذه المواد الأولية من الصوف والجلد أو تصنيعها، أو كلاهما معا كما هو الحال بالنسبة لمدينة تلمسان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان كثيرا من المدن الأوربية خاصة التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع الموحدين مثل جنوة لا تملك الأراضي الكافية لتربية الماشية والحيوانات التي توفر لها هذه المادة الأولية ، لذلك اعتمدت على تحصيل هذه المواد من الواردات الموحدية إليها.

المصادر العربية وكثير من الوثائق الأوربية وخاصة الجنوية منها تتحدث عن عملية استيراد هذه المواد من بلاد المغرب، خاصة طرابلس وتونس وبجاية وتلمسان، ليتم توزيعها على الأقطار الأوربية، حيث كانت كل من بيزا وجنوة أهم مصدر لهذه المواد إلى البلدان الأوربية[7].

فكثيرا ما تشير الوثائق والاتفاقيات بين جمهورية جنوة وبلاد المغرب إلى إلحاح الطرف الجنوي على السلطات المغربية من اجل تخفيض الضرائب المفروضة على كثير من السلع

---

[1]– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: **324**.

[2]– اشتهرت بالدروق المسماة باللمطية، كما كانت تصدر جلودها إلى مدينة باجة من الأندلس، ابن سعيد، المغرب، ج **1**، ص: **403**.

[3]– منطقة رعوية اشتهرت بالمنتجات الجلدية وخاصة صناعة عتاد الفارس. ابن سعيد، المغرب، ج**2**، **246**

[4]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: **279**

[5]– نفح الطيب، ج**1**، ص: **159**.

[6]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج**5**، ص: **219**.

[7] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**, **p** : **216**.

المستوردة من بلاد المغرب؛ وعلى رأسها الأصواف والجلود، ومما يلاحظ في هذه الاتفاقيات تلك الضرائب التي كانت تفرض على مادتي الصوف والجلود، وذلك الاختلاف في مقدارها بين أنواع الجلود المختلفة، حيث كانت جنوة تؤدي ضريبة قدرها 3 دراهم فضية على القنطار الواحد بالنسبة للصوف وجلود الضأن، بينما كانت تطالب بمبلغ قدره 7 دراهم كضريبة على جلود البقر، أما جلد التيس فقد كانت تؤدي عليه ضريبة قدرها 21 درهما،[1] مما يدل على أهمية هذه المادة المصدرة من بلاد المغرب وأنها من أهم السلع التي كان يسوّقها الايطاليون إلى بلدان أوربا.

حيث تشير أحد العقود التي حررها " جيوفاني بونو" الذي انتقل سنة 1164م إلى بجاية للعمل ككاتب للجمارك ببجاية، استيراد شركة تجارية بالشراكة مع " بلانكرودا" ما قيمته 107 قنطارا وثلثي قنطار من الشب وجلود الأبقار والماعز من بجاية بقيمة 19 ليرة و 8 افلس، وبلغ راس المال المشترك بينهما 200 ليرة. كما تشير هذه العقود كذلك إلى أن أهم السلع التي كانت تستوردها بيزة من تونس تتمثل في مختلف أنواع الجلود، فقد باع " مناد" "لبشي" 1324 قطعة من الجلود، كما أن " إبراهيم" باع في حالتين "لبشي" 800 و 750 قطعة من الجلود[2].

أما بالنسبة لثمن الجلود؛ فقد بيعت رزمة من 95 جلد بقر بـ 63 دينار ذهبي، ورزمة أخرى من 50 جلد بـ 30 دينار، ومن الجلود المشهورة في العقود التجارية مع المدن الايطالية ما يسمى Guadameci نسبة إلى مدينة غدامس[3]، و Cordebisos نسبة إلى قرطبة،

---

[1]- جورج جيهال، المرجع السابق، ص: **113**.

[2]- شوب، المرجع السابق، ص: **59**. **74**

[3]- الحميري، الروض المعطار، ص: **427**.

و Shatibi نسبة إلى شاطبة. ومن ثم تراوح ثمن الجلود حسب الجودة ما بين 7 و 16 دينارا للسنتير، كما بيعت 1600 قطعة من الجلود بقيمة 210 دينار[1].

ولم تكن مادة الصوف اقل أهمية من الجلود، ففي سنة 1253م استوردت جنوة من تونس خمس قناطر من الصوف، كما استوردت في سنة أخرى من نفس المدينة 480 قنطارا من نفس المادة، وبلغ ما استوردته في سنة أخرى من مدينة بجاية 26 قنطارا بمبلغ 104 ليرة[2]. ويعادل ذلك نسبة 54 0/0 بالنسبة لميناء بجاية، و 13.7 0/0 بالنسبة لميناء تونس، و 12.7 0/0 عبر ميناء بونة [3].كما مثلت مادة الصوف أهم مشتريات بيزة من تونس حيث استورد " بشي" من " محرز" 9 سنتير من الأصواف بقيمة 29.5 دينار[4].

وفي هذا السياق يقول جورج جيهال: " وكانت بلاد المغرب عامة وافريقية خاصة تتوفر على كميات ضخمة من الصوف، إن دراسة 145 وثيقة ..تظهر بلاد المغرب وكأنها أكبر مركز لتموين السوق الجنوية بالصوف بما يقرب من 89% من الواردات التي كانت تتوزع بين بجاية (54.1 %) وتونس (23.4 %) وبونة (12.7 %) ... وإذا كانت الصوف تحتل أهم مركز في الصادرات الجنوية المغاربية إلى جانب الجلود، فيجب أن يضاف إليها بنسب اقل، القطن والقنب، والكتان الذي يظهر في الصادرات كما يظهر في الواردات"[5]

---

[1]– شوب، المرجع السابق، ص: **74**.

[2]– الليرة **Livre**: وحدة وزن من عهد الرومان تساوي **324** غ وهي تعادل **20** صولدي، و **240** دينار، حيث يمثل الصولدي **Solidus** عملة نقدية ذهبية أنشأها الإمبراطور قسطنطين تعادل **4.53**غ، وتساوي **12** دينار فضي، هذا الأخير الذي يمثل عملة نقدية ووحدة وزن في العهد الروماني. رشيد باقة، المرجع السابق، ص: **325**. هامش.

[3] – **Jehel**, **G ; Les Génois**, **p ; 235**.

[4]– شوب، المرجع السابق: ص: **74**.

[5]– جورج جيهال، المرجع السابق، ص: **114**.

وعليه يمكننا على وجه العموم أن نسجل باطمئنان أن المواد الصناعية ذات الأصل الحيواني من جلود وأصواف شكلت أهم المواد التي استوردها تجار جنوب أوربا وعلى رأسهم الايطاليون من بلاد المغرب في الفترة الموحدية[1].

3/ الرقيق:

كانت الحياة الاقتصادية في الفترة المدروسة تعتمد على اليد العاملة المستأجرة، الأمر الذي دفع بعجلة المتاجرة بالرقيق وجعلها تجارة نافقة مزدهرة، حيث خصصت لها أسواق خاصة سميت بأسواق النخاسة، كسوق البركة بتونس، حتى أصبحت المتاجرة بالرقيق موردا أغدق الثروات الطائلة على أربابها، إلى درجة أن وصل ثمن الأمة السودانية بالمغرب ألف دينار وأكثر[2]. كما كانت أكثرها ربحا ورواجا عند الغربيين وأكثر ما كانوا يبحثون عنه في الشرق[3]

وتعتبر المدن الايطالية وعلى رأسها جنوة أشهر من عرف بتجارة الرقيق بصنفيه الأبيض والأسود، حيث كانت تحصل على الأبيض منه من مستعمراتها بالبحر الأسود، أما الرقيق السود فقد كانت تحصل عليه من بلاد المغرب والأندلس وخاصة من افريقية الموحدية والحفصية، ثم يعملون على بيعه في أوربا وبخاصة في صقلية، التي كانت تستخدمه عادة في الأعمال الزراعية، ولم يتوقف نشاط جنوة في المتاجرة بالعبيد الأفارقة إلا بعد منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، أي بعد تحويل البرتغاليين للطريق التجاري البحري عبر سواحل المحيط الأطلسي، للوصول إلى موريتانيا والسنغال[4].

---

[1]– شوب، المرجع نفسه، ص: 57.

[2]– نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 69.

[3]– عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب (تجارية، ثقافية، صليبية)، تر: فليب صابر سيف، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 1972، ص: 171.

[4]– رشيد باقة، المرجع السايق، ص: 328.

4 / المواد الغذائية:

تعددت المنتجات الغذائية في بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية [1]، حيث كان الفائض من الناتج العام يسوق إلى مختلف الجهات، ومن بين المواد الغذائية الأساسية التي لعبت دورا في مجال المبادلات التجارية الموحدية النصرانية – وعلى رأسها المدن الايطالية – مادة الزيت والملح والقمح، غير أن هذه المواد لم تكن مطلوبة على الدوام، ولكن كانت تصدر من المغرب والأندلس إلى جنوة في حالات الأزمات الاقتصادية.

ولم يقتصر تصدير هذه المواد على بلاد الغرب فقط بل إن بلاد المغرب والأندلس الموحدية لجأت أحيانا إلى استيراد هذه المواد في فترات الأزمة، حيث نجد في المصادر الجنوية تصدير تجار جنوة لمادة الزيت وبكميات كبيرة إلى تونس، هاته الأخيرة التي كان أهاليها ينتظرون قدوم هذه المادة بإلحاح وترقب، ولما لاحظ تجار جنوة حاجة أهالي تونس الماسة إلى هذه المادة رفضوا تسويقه في الميناء، وقام القنصل بتخزينه في الفندق، بهدف المضاربة على سعره، ولم يقم بالعدول عن قراره إلا بعد إكراه بدني من طرف عامة الأهالي[2].

لقد ازدهرت غراسة مادة الزيت في كل من فاس ومكناسة [3]، وصفاقس، التي يقول فيها البكري:" ومن زيتها يمتار أهل مصر وأهل المغرب وصقلية والروم" [4]، كما اشتهرت بغراسته اشبيلية[5]، حيث عمل الجنويون على تصديره إلى ايطاليا، خاصة من مدينة جربة إذ يعتبر زيتها

---

[1]– ينظر الفصل الأول من هذا البحث (الأنشطة الاقتصادية).

[2] – **Dufourqe, ch : " Chrétiens et Musulmans durant les derniers siècles du Moyen age. P ; 216 – 217..331** نقلا عن : رشيد باقة، المرجع السابق، ص:

[3]– ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 115. الاستبصار، ص: 187.

[4]– البكري، المغرب، ص: 20. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 281.

[5]– الحميري، الروض المعطار، ص: 59.

من أجود الزيوت عندهم، نظرا لاستعماله في تصبير السمك الذي يعملون على تصديره إلى المشرق وأوربا، كما صدر زيت صفاقس إلى ايطاليا وصقلية وباقي بلاد الروم[1].

أما مادة الملح فقد كانت اشتهرت بها بلاد المغرب في العصور الوسطى، إذ استخدم لجودته في المقايضة بمعدن الذهب مع سكان بلاد السودان [2]، ولقد أظهرت المصادر أن تجار المدن الايطالية بحثوا عن الملح الإفريقي وتاجروا به، فقد كانوا يشترون كميات كبيرة منه بأسعار مرتفعة، أعلى من السعر الذي كان يباع به في الإسكندرية، وذلك نظرا لجودته، فقد ذكر البكري أن الملح المستخرج من ملاحة لمطة لا يفوقه ملح في الجودة ومنها يحمل ويصدر إلى سائر البلاد[3].

وممن اشتهر بتصدير هذه المادة البنادقة؛ وذلك بعد شرائها من طرابلس وتونس بامتياز خاص بهم دون غيرهم، وذلك بموجب اتفاقيات ومعاهدات بين الطرفين، حيث كانت هذه المادة تجلب من قصر صالح بالقرب من طرابلس ومن جزيرة جربة، ويصدر إلى جنوة والمدن الأوربية الأخرى[4].

ومن المواد الغذائية التي تم تصديرها إلى بلاد أوربا مادة السكر والعسل والتمور وبعض الفواكه الجافة، حيث تم تصدير البلح من طرابلس إلى بيزة والبندقية، والعسل والشمع من تونس وبونة وقسنطينة وبجاية؛ إلى جنوة، وبيزة والبندقية، بالإضافة إلى الأسماك المجففة واسماك التونة — التي احتكر الجنويون تجارتها – بسوسة[5].

---

[1]– البكري، المغرب، ص: 20.

[2]– القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص: 19.

[3]– البكري، المغرب، ص: 84.

[4] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**, **p** : **217**.

[5] – **De Mas Latrie**, **Ibid**, **p ; 216**. **218**.

5 / المرجان:

اشتهرت المناطق البحرية التابعة لكل من سبتة والقالة المعروفة بمرسى الخزر [1] بإنتاج مادة المرجان، هذه الأخيرة التي اعتبرت من بين أهم البضائع المتداولة في المبادلات التجارية المتوسطية في هذه الفترة، حيث أبدى تجار ايطاليا اهتماما بهذه السلعة منذ البداية وتمكنوا من التوسع فيها واحتكارها على عهد الموحدين حيث كانوا يقومون بتصديرها إلى أوربا والمشرق[2].

ومن الإشارات المتوفرة في العقود التي تخص هذه الفترة، والمتعلقة بتصدير المرجان ما يتعلق بالعقد المؤرخ بـ 15 غشت 1164م، والذي يتحدث عن توصل " ايتي Ansaldo Ite" بـ 2.5 سنتنير من مرجان سبتة[3].

6 / مواد الصباغة

تتمثل مواد الصباغة في كل من النيلة l'indigo، والشب l'alun، والزعفران Zafran، والقرمزي Kermes، حيث كانت تستخدم هذه المواد في الصناعات النسيجية، إذ بها تلون الألبسة والأقمشة.

فالنيلة اشتهرت بها منطقة سجلماسة، حيث تتوفر بكميات هائلة، وهي من أجود ما ينتج منها في البلاد، إذ يطلق عليها اسم النيلة الدرعية، حيث يسوّق منها إلى افريقية والأندلس وبلاد الروم[4]، وكان الجنويون يكثرون الطلب عليها، وهي من السلع التي غنموا من

---

[1]- يقول الحميري: " وفيها يخرج المرجان، ومنها يحمل إلى جميع بلاد الدنيا، هناك قوم لهم مراكب وزوارق ليس لهم حرفة إلا إخراج المرجان من قعر البحر، وهو نبات شجر له أغصان، ... ويخرج منه في ذلك البحر مئون من قناطير في كل سنة، وهو أنفس مرجان في الدنيا، وانفق شيء بالهند والصين" الروض المعطار، ص: 386، 387. ويذكر المقدسي " انه لا يخرج إلا من بحرها". المقدسي، أحسن التقاسيم، ص: 226.

[2]- رشيد باقة، الرجع السابق، ص: 329.

[3]- شوب، المرجع السابق، ص: 57.

[4]- الزهري، كتاب الجغرافيا، ص: 117.

ورائها كثيرا، هذا بالإضافة إلى مادة الشب إلى جانب مادة الزعفران والقرمزي وغيرها من مواد الصباغة والتلوين التي كانت تتوفر كثيرا في منطقة سبتة، ونافسهم على التجارة فيها يهود المرية الذين كانوا يصدرونها إلى المشرق واسبانيا وأوربا، وأنشؤوا مصانع في بلنسية[1].

غير أن هذه المواد يمكن عدها أحيانا من الواردات المغربية من المدن الايطالية حيث تذكر بعض العقود ومنها القراض المؤرخ بخريف 1163م الذي يتضمن نقل مجموعة من السلع باتجاه سلا وتمثلت في الزعفران والزرنيخ الأصفر [2]، وهي من المواد التي ساهم الايطاليون في نقلها من بلاد المشرق نحو المغرب.

ثانيا: الواردات

تمثلت واردات المغرب الإسلامي في العصر الموحدي في بعض المواد الأساسية التي غالبا ما كانت تستخدم في صناعة السفن التجارية والحربية على السواء، بالإضافة إلى النحاس والحديد والمستخدم في صناعة الأسلحة، هذه المواد هي التي شملها الحظر في إطار المبادلات التجارية من طرف السلطات السياسية والدينية الأوربية، نظرا لاعتبارها عاملا لقوة المسلمين الذين يعتبرون أعداء في المقام الأول للنصارى في جنوب أوربا واسبانيا.

وعلى الرغم من قرارات الحظر فان التجار الأوربيين وخاصة الايطاليين منهم عملوا على توريد هذه المواد إلى البلاد الإسلامية باستخدام الحيل المختلفة تهربا من العقوبة والغرامة، حيث كانت الكثير من هذه السلع تسوق دون اللجوء إلى ديوانة الميناء أو قنصل الفندق الذي يعمل على إحصاء هذه السلع. بل إن الواقع الاقتصادي في هذه الفترة كان أقوى من قرارات

---

[1]- رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 330.

[2]- شوب، المرجع السابق، ص: 56.

البابوية؛ إذ لم تنجح هذه الأخيرة في منع تصدير هذه المواد سواء كانت معدنا خاما أو مصنعا[1]

1 / الحديد والنحاس :

على الرغم من توفر بلاد المغرب على المادة الخام للحديد إلا أن لجوءها لاستيراد هذه المادة يعود إلى قلة الخبرة في تصنيع هذه المادة، فاحتاجت إلى سبائك الحديد لاستخدامها في صناعة الأواني والآلات الحربية من السيوف والخناجر وبعض الآلات الفلاحية كآلات الحرث وغيرها، بالإضافة إلى المسامير التي كانت تستخدم في صناعة السفن [2]. كما استورد الحديد كمواد مصنعة وعلى رأسها السيوف التي كان يجلبها التجار من منطقة بيزة[3].

بالإضافة إلى الحديد صدر الايطاليون مادة النحاس إلى المغرب في هذه الفترة بعد أن كان يستخرج من منجم تمبكتو بكميات كبيرة، حيث كانت كل من بيزة وجنوة تصدره بكميات كبيرة، كما كان يصدر منه إلى بلاد السودان[4].

وتشير الوثائق انه في تاريخ 28 ماي 1222م باع محمد بن المعلم وهو احد تجار سبتة للجنوي " Beccorosse Vicecomes" سلعا بقيمة 350 ليرة جنوية ويتعلق الأمر بـ 105 قنطار من النحاس وسلع أخرى، ويبدوا أن هذه المادة قد نقلت من اسبانيا أو من منطقة أوربية أخرى وليس من بلاد المغرب[5]

---

[1]– نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 66.

[2] – **Jehel**, **G** : **Les Génois**, .. **p ; 352**.

[3]– الزهري، كتاب الجغرافيا، ص: 78.

[4] – **De Mas Latrie**, , **Les Relations**, **p ; 210**.

[5]– لورا بليتو " **Laura Balletto**"، جنوة وبلاد المغرب من 1222 إلى 1226م، تر: مصطفى نشاط، مجلة أمل، الدار البيضاء، 1994م، العدد: 5، ص: 9، 10.

ويبدو أن مادة النحاس كانت من المواد المحظور بيعها للمسلمين، ففي رسالة موجهة إلى "بشي"، تم الحديث عن " صابي" وشركائه الذين ادخلوا النحاس بطريقة غير شرعية إلى تونس، وحتى يبتعد "بشي" عن كل شبهة فان وكلاءه لم يبيعوه مباشرة للجمارك، بل عادوا في ذلك إلى وسطاء شحنوه وباعوه بالمزاد العلني بأسمائهم[1].

2 / الخشب:

يعتبر الخشب من أهم المستوردات من جنوب ايطاليا نحو المغرب، الخام منه والمنشور على حد سواء[2]، خاصة بعد النصف الثاني من القرن السادس الهجري، حيث ازدادت حاجة الموحدين إلى هذه المادة لاستخدامها في صناعة السفن وتصليحها، فكان خشب الصنوبر يأتي عن طريق ميناء امالفي والبندقية من الغرب المسيحي [3]، كما لا يستبعد استيراده من بيزة نظرا لتوفرها على كميات هائلة من هذه المادة[4].

3 / التوابل:

تتمثل في مجموعة من المنتجات الزراعية كالفلفل، والكافور، والزنجبيل، والزعفران، وغيرها من المواد النباتية الطبية، هذه الأخيرة التي كثر استعمالها عند الأوربيين منذ الحروب الصليبية، حتى أصبحت من التجارات المحتكرة عليهم دون غيرهم، مستغلين بذلك النقص الظاهر لبعض هذه المواد في بلاد المغرب والأندلس في هذه الفترة، إضافة إلى أن هذه المواد من السلع التي يخف حملها ويكثر عائده المادي، مما شجع الايطاليين على المتاجرة بها واستجلابها من بلاد المشرق.

[1]– شوب، المرجع السابق، ص: 75.

[2]– مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 174.

[3] – **De Mas Latrie, , Les Relations, p ; 210**

[4]– الزهري، المصدر السابق، ص: 78.

وفي هذا السياق يقول الباحث شوب: " وإذا كانت بجاية قد شكلت وجهة مباشرة للسفن الجنوية العائدة من الإسكندرية وسوريا، فلأنها كانت تستقبل التوابل المجلوبة مباشرة من المشرق، فيستفيد الجنويون من انخفاض تكاليف النقل، عوض حمل التوابل من المشرق إلى جنوة ومنها إلى بجاية، ولا تمدنا الوثائق بمعلومات كثيرة عن طبيعة تجارة الوساطة التي قام بها الجنويون ما بين المشرق والمغرب، ونشير إلى أن يابسة " Ibiza" كانت محطة أساسية في هذه التجارة"[1].

تشير العقود الجنوية إلى استثمار كاتب الجمارك ببجاية " جيوفاني بونو" في البهار، إذ توصل من " قنتو Guglielmo Vento" بـ 6 سنتنيار و 85 أوقية من البهار لبيعها في بجاية، وتوجد إشارة أخرى للبهار ضمن قراض باتجاه بجاية قيمته 25 ليرة و 11 أفلس، وبالقراض نفسه إشارة إلى بعض التوابل الأخرى[2].

4 / المصنوعات النسيجية:

اختلفت أنواع المصنوعات النسيجية التي استوردها الموحدون من الدول الغربية وعلى رأسها المدن الايطالية، إذ نجد من بين هذه السلع؛ القطن الخام، والكتان، ومنسوجات القنب، والقماش الاسباني، والحرير، و" الأجواخ من مختلف الأنواع: الطاقيات الكبيرة، والأقمشة ذات اللونين(Bordo)، والأقمشة المصنوع نصفها من الصوف، والنصف الآخر من مواد أخرى (mezzalana)، والأقمشة الملفوفة (randdello)، والأقمشة المخططة (vergato)"[3].

على الرغم من أن البلاد الإسلامية كانت على رأس الدول في البحر الأبيض المتوسط المصدرة لهذه السلع .إلا أن الحروب الصليبية كان لها الدور الفعال في تمكن الأوربيين من اخذ

[1]- شوب، المرجع السابق، ص: **59**، **60**.

[2]- شوب، المرجع نفسه، ص: **58**.

[3]- لورا بليتو " **Laura Balletto**"، جنوة وبلاد المغرب، ص: **9**. كما أوردت في هامش رقم **16** من المقال المذكور مجموعة المراجع التي يمكن من خلالها التوسع حول أنواع هذه الأقمشة والمنسوجات.

تقنيات هذه الصناعات من بلاد الشام وغيرها من البلاد الإسلامية، وأصبحت هذه الدول وبخاصة المدن الايطالية؛ -وعلى رأسها جنوة- الممون الرئيسي لبلاد المغرب من هذه السلع، حيث مثلت واردات المغرب من هذه المادة ما يعادل نسبة 36% من مجموع 95 عقد فيما يخص صادرات جنوة الخارجية[1].

لقد كانت هذه السلع تعم جميع أقطار المغرب في هذه الفترة، حيث تحصي الوثائق ما عدده 35 عملية تصدير للأقمشة من منطقة جنوة نحو بلاد المغرب، اختص المغرب الأدنى منها بـ 13 عقدا، واختص المغرب الأوسط بـ 12 عقدا، بينما اختص المغرب الأقصى (سبتة) بعشرة 10 عقود[2].

تحصي الوثائق تصدير الجنويين لمادة القطن المجلوبة من صقلية إلى بجاية، ففي خريف 1158 توصل "بالنوو Lanberto Balneo" بـ 53 ليرة وربع ليرة جنوية من شريكه " روفنو Rufino" لاستثمارها في تجارة القطن باتجاه بجاية، وفي الفترة نفسها حمل " ريمندو" من " نرفي" 13 كيسا من القطن إلى بجاية، بعد أن دخل في شركة تجارية مع "إسماعيل" و" سرلوون Surleon"[3].

أما بالنسبة لمادة الكتان؛ فقد حملت " ناطا Anfossus Nata" كميات معتبرة منه إلى مدينة بجاية، ويظهر العقد أن هذه المادة كانت في ملكية زوجها " بلانكردو"، كما نقلت هذه التاجرة مادة القنب إلى هذه المدينة نفسها، ويشير عقد آخر مؤرخ في سنة 1164م إلى تصدير منسوجات من القنب نحو مدينة بجاية بقيمة 44 ليرة[4].

---

[1]– رشيد باقة، المرجع السابق، ص: **320**.

[2] – **G. Jehel**, **Les Génois**.., **p ; 466**.

[3]– شوب، المرجع السابق، ص: **58**.

[4]– شوب، المرجع نفسه، ص: **58**.

أما القماش فقد لعبت جنوة دور الوسيط في نقل القماش الاسباني إلى بلاد المغرب في الفترة الموحدية، حيث نجد في مجموع الوثائق الجنوية عقدا مؤرخ في 16 ابريل من سنة 1161 يتحدث عن تسليم تاجر اسمه " ملونوس" لكاتب الجمارك ببجاية الملقب ب " جيوفاني بونو" عشر قطع من القماش الاسباني يبلغ طولها 43 ذراعا، بالإضافة الى كمية من الحرير تقدر ب 94 أوقية بقيمة 32 ليرة جنوية وذلك من اجل نقلها غالى بجاية[1].

5 / الأحجار الكريمة والجواهر:

من بين المواد التي كانت تتم بها المبادلات التجارية بين أوربا والمغرب الإسلامي المصنوعات الثمينة من الأصداف والياقوت والزمرد والماس واللؤلؤ، حيث كانت الدول الأوربية تجلب هذه المواد من بلاد المشرق التي بدورها تأتيها من بلاد الهند والصين، ويضاف إلى هذا الأواني الزجاجية والحلي المصنعة من الذهب والفضة، ونظرا لأهمية هذه السلع ونفاستها اختصت دون غيرها من السلع بتخفيض الرسوم الجمركية عليها حيث لم تتعد نسبة 2 في المائة[2].

من خلال ما سبق يتبين أن العلاقات التجارية بين الموحدين والدول الأوربية ارتبطت بطبيعة علاقات هذه الدول السياسية مع السلطة الموحدية، حيث يمكن التمييز بين علاقات المدن الايطالية و الممالك النصرانية في الجوانب التجارية مع هذه الدولة.

فبالنسبة للممالك النصرانية فان طبيعة التوترات السياسية التي شهدتها المنطقة والأعمال العسكرية التي كان يقوم بها كلا الطرفين من اجل المحافظة على الممتلكات المكتسبة بالنسبة للموحدين أو تنشيط حركة الاسترداد من طرف النصارى الأسبان، لذلك كانت الحرب سجالا

---

[1]- شوب، المرجع السابق، ص: 58.

[2]- رشيد باقة، المرجع السابق، ص: 321.

بين الطرفين، وقد أذكى هذه الحرب نزعتها الدينية الصليبية التي تعدت تداعياتها السلبية على الجوانب الأخرى الاقتصادية والتجارية مع الدولة الموحدية.

ولم تكن النزعة الدينية مقتصرة على الجانب الاسباني فقط، بل إن الموحدين اعتبروا التعامل مع الممالك الاسبانية ضربا من ضروب الخيانة للدين والخليفة الذي يعاقب صاحبة بسلب روحه،خاصة إذا ما تعلق الأمر بما يكون ممدا ودعما لقوة النصارى الأسبان.

وفي نظير ذلك أصدرت الكنيسة مراسيم التحريم للتعامل التجاري مع المسلمين بصفة عامة والمغاربة والأندلسيين بصفة خاصة، الأمر الذي جعل مجال المبادلات التجارية يجري في إطاره غير القانوني وبصفة جد محتشمة.

أما بالنسبة للمدن الايطالية فان الأمر يختلف تماما عما هو عليه مع الأسبان، فقد ازدهرت العلاقات والمبادلات التجارية بين الطرفين وأخذت أبعادا كبيرة حتى أصبحت هذه العلاقات مقننة بعهود واتفاقيات رسمية، ويعود ذلك إلى التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على دول حوض البحر المتوسط منذ نهاية القرن الخامس الهجري المتمثل في تراجع البحرية الإسلامية من ناحية وتطور المدن الايطالية على المستوى الاقتصادي والعسكري، مما أهلهم لفرض أنفسهم كوسطاء للتجارة العالمية في الحوض المتوسط في هذه الفترة.

وعلى الرغم من انتعاش البحرية الموحدية وتحقيقها تطورا ملحوظا في المجال العسكري وبسطها لنفوذها في المنطقة والقضاء على حركة القرصنة التي اعتبرت من أهم العوامل المعيقة للحركة التجارية العالمية في هذه الفترة، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء البحرية التجارية الايطالية في الصدارة وتمثيلها لدور الوسيط التجاري على أكمل وجه.

لقد تصدرت مدينة جنوة مجال المبادلات التجارية مع الموحدين على الرغم من قدم العلاقات البيزية مع المنطقة حتى حظيت بامتيازات لم تتحصل عليها مدينة بيزة، ويعود ذلك

إلى ممارسات القرصنة التي كان يمارسها بحارة بيزة على السواحل الموحدية، كما يمكن ملاحظة تركز المبادلات التجارية الموحدية الجنوية في الشق الغربي من الساحل الإفريقي؛ أي العلاقات مع سبتة وساحل المغرب الأقصى، أما مدينة بيزة فقد تركز نشاطها على المنطق الشرقية وعلى رأسها بجاية والمهدية وتونس.

وبالنسبة لكل من صقلية ومدينة البندقية فان حجم مبادلاتها التجارية يقل مع الموحدين إذا ما قورن بكل من جنوة وبيزة، وكان الجنويون والبيزيون في الغالب ما يعملون كوسيط لنقل منتجات صقلية إلى بلاد المغرب وعلى رأس هذه المنتجات مادة القمح التي تعتبر المادة الأساسية التي كانت تزود بها صقلية بلاد المغرب الإسلامي الموحدي.

وما يمكن أن نختم به من استخلاص هو وضوح معالم النشاط التجاري الموحدي مع المدن الايطالية وتقييد آلياته من خلال الوثائق والحوليات الجنوية وهو أمر لا يتوفر في إطار العلاقات مع كل من بلاد المشرق الإسلامي وبلاد السودان.



الفصل الرابع

ك عالماشيك تجانوفيقلنعي خمشرقي لآ ز االاني

الفصل الرابع

العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي

* سياسة الموحدين تجاه المشرق الإسلامي

* تاريخ العلاقات التجارية بين المغرب والمشرق

* الحركة التجارية بين المغرب والمشرق في العهد الموحدي

* المبادلات التجارية (الصادرات والواردات)

أولا: سياسة الموحدين تجاه المشرق الإسلامي:

لقد جاءت الدولة الموحدية إلى الوجود في بلاد المغرب الإسلامي محدثة بذلك تغييرا في مجاله السياسي والفكري مقابل تحولات فكرية وسياسية أخرى عاشها المشرق الإسلامي؛ ويعود ذلك إلى كيانات سياسية أخرى صاعدة على حساب القوى التي أصابها الضعف والوهن بدافع تأثيرات داخلية وخارجية سياسية وفكرية أدت إلى ذلك.

وعليه يمكن الانطلاق – من اجل إعطاء تصور واضح عن العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين الخلافة الموحدية وبلاد المشرق الإسلامي – من وضع وصف مفصل عن هذه التقلبات المذكورة آنفا على المستويين الداخلي(الدولة الموحدية) والخارجي(المشرق الإسلامي).

1/ أوضاع البلاد الشرقية قبيل مجيء الموحدين

فبالنسبة للمشرق، نجد الخلافة العباسية(132هـ/568) قد وصلت إلى مرحلة الضعف والهرم الذي يتجلى في ظهور دويلات وإمارات في مناطقها الشرقية النائية كالسامانيين والغزنويين في القرنين الرابع والسادس للهجرة [1]، هذا بالإضافة إلى بعض الدويلات التي قامت في بلاد الشام وبلاد الرافدين.

أما بالنسبة لمصر فقد خضعت لسيطرة العبيديين الذين ظهروا في بداية أمرهم في المهديّة (تونس) سنة 297هـ/909م، مؤسسين ما يصطلح عليه بالدولة العبيدية أو (الخلافة الفاطمية)، التي انتقلت إلى مصر سنة 362هـ/973م، حيث استمرت أيامها إلى سنة 567هـ/1171م. وكانت بينها وبين الخلافة العباسية خصومة بسبب تضارب الوجهة الفكرية

[1]– إبراهيم أيوب، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1989م، ص ص: 143–150.

بين العباسيين السنة والعبيديين الشيعة الإسماعيلية، وتغلغل هذه الأخيرة بدعاتها في أوساط الخلافة العباسية وصولا إلى بلاد فارس[1].

يضاف إلى الصراع العباسي العبيدي، التنافس بين العبيديين والدويلات المستقلة ببلاد الشام، وقد ضعف شأن الدولة العبيدية خلال العقود الثمانية الأخيرة من عمرها، بحيث أصبح الوضع السياسي يمتاز بالخلاف والعصيان وثورات الجند، والكثير منهم من المرتزقة.

وكخلاصة للوضع السياسي في المنطقة؛ نجد الخلافة العباسية لم يعد لها السيطرة الكاملة على المشرق الإسلامي كما كان العهد في عز سطوتها، إذ شاركتها الدولة العبيدية الشيعية السيطرة على مصر مركز الثقل في منطقة الشرق الأدنى الإسلامي، وإن كانت هذه الأخيرة في في مرحلة الاحتضار، ومع ظاهرة التدهور المتناهي في كل من خلافة المشرق الإسلامي العباسية والدولة العبيدية؛ تعددت الدويلات الإسلامية المنقطعة داخل حدود كل منهما مع الاكتفاء باعتراف اسمي بسيادة هاتين الدولتين[2].

أما بالنسبة لبلاد المغرب؛ فإن العبيديين لم يتركوا المجال السياسي شاغرا بالمنطقة بعد انتقالهم إلى مصر سنة 358هـ/969م على إثر قضاء القائد جوهر الصقلي على الوجود الإخشيدي بها[3]، بل نجد المعز العبيدي خلف عليها رجلا من رجالات البربر كنائب له على هذه البلاد؛ فقام بذلك كيان الزيريين السياسي منذ سنة 361هـ/972م[4]، وبقيت تبعية المغرب الأدنى للعبيديين بمصر إلى غاية فترة حكم المعز بن باديس الذي قطع الولاء للدعوة والدولة العبيدية سنة 435هـ/1043م، وأعلن ولاءه للعباسيين[5].

---

[1]– احمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص ص: 348–352.

[2]– ابتسام مرعى خلف الله، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524–936هـ/ 1130–1529م، دار المعارف، الإسكندرية، دط، 1405هـ/1985م، ص: 5، 6.

[3]– ابن خلكان، أبي العباس احمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، ج1، ص: 375.

[4]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 103. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص: 226.

[5]– ابن الاثير، الكامل، ج9، ص: 521، 522.

أما بالنسبة لمنطقة المغرب الأوسط فقد أصبح تحت قيادة الحماديين بعد أن منح باديس بن المعز السلطة لحماد بن بلكين على أشير وجعله عاملا على تلك البلاد منذ سنة 387هـ/997م[1]، إذ بدأ هذا الإقليم يستقل تدريجيا عن سلطة الزيريين منذ أن اتخذ الحماديون منذ سنة 398هـ عاصمة لهم سميت بقلعة بني حماد [2]، وفي سنة 405هـ أعلن حماد استقلاله عن الزيريين من خلال عدم اعترافه بولاية العهد للمعز، بالإضافة إلى قطعه الدعوة للعبيديين الإسماعيلية " وقتل الرافضة واظهر السنة، ورضي عن الشيخين ونبذ طاعة العبيديين جملة وراجع دعوة آل العباس" [3]، فكان بذلك أول من يعلن تمرده وانسلاخه من طاعة العبيديين وولائهم ورجوعه إلى مذهب السنة، ويكون ذلك حدث هام له آثاره على الدولة الزيرية وحاكمها المعز بعد ثلاثيتن سنة[4].

وبعد صراع بين حماد والمعز بن باديس عقد صلح بينهما سنة 408هـ/1017م، ونص على استقلال حماد بعمل المسيلة وطبنة والزاب وأشير وبذلك افترق ملك بني زيري إلى دولتين؛ الزيرية في القيروان، ودولة بني حماد في القلعة، هذه الأخيرة التي احتلت مكانة تجارية وفكرية هامة في المغرب فاقت مكانة القيروان خاصة بعد استقلال الزيريين على العبيديين في فترة المعز بن باديس ودخول الحماديين في طاعة العبيديين اسميا بسبب الحملات الهلالية على افريقية [5]. ويضاف إلى هذا الوجود النورماندي بافريقية مقر الزيريين واحتلالهم للمهدية وصفاقس وسوسة

---

[1]- ابن أبي دينار، أبي عبد الله محمد بن ابي القاسم الرعيني، المؤنس في اخبار افريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط 1، 1286هـ، ص: 78.

[2]- الحميري، الروض المعطار، ص: 469، 470. ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 227.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 228.

[4]- جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: محمود عبد الصمد هيكل، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1991م، ص: 190.

[5]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 232.

وصولا إلى تخوم مملكة بني حماد بالقلعة حيث عاثوا في الأرض فسادا على طول الساحل التونسي منذ سنة 543هـ/ 1148م[1].

هذا بالنسبة للمغربين الأوسط والأدنى، أما بالنسبة للمغرب الأقصى والأندلس فقد كان خاضعا للسلطة المرابطية، هذه الأخيرة التي سطع نجمها على يد الداعية عبد الله بن ياسين الجزولي، والقائد يحي بن عمر الجدالي وأخوه أبو بكر بن عمر [2]، حيث توجهت بعد أن حققت انتصارات في بلاد الصحراء صوب الشمال لإخضاع بلاد المغرب الأقصى على يد القائد يوسف بن تاشفين، حيث تغلب على اغلب هذه البلاد وعظم أمره واستفحل ملكه وأسس مدينة مراكش عاصمة دولته الجديدة سنة 470هـ. ومن ثم الانتقال إلى الأندلس لبسط نفوذه عليها بعد معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م[3].

2 / الغزو الهلالي والنورماندي وأثره على الأنشطة الاقتصادية والتجارية:

تعتبر الهجرات العربية إلى بلاد المغرب ظاهرة متزامنة مع الفتح الإسلامي لهذه المناطق، حيث انساحت القبائل العربية في المدن المغربية وانتشرت بكثرة في فترة الخلافة الأموية اثر سياستها التعريبية تجاه البربر وإخماد ثوراتهم ضد هذا العنصر الجديد، ثم أصبحت بلاد المغرب بعد ذلك؛ أي بعد ظهور الدويلات المستقلة، قطبا لكثير من الأجناس المشرقية من الفرس والعرب وغيرهم. وعلى الرغم من وجود هذه الهجرات التي لم يكن تأثيرها التعريبي واضحا إلا في المناطق الحضرية دون البوادي والأرياف، ولم يفلح العرب في تغيير تركيبة سكان البادية إلا بعد منتصف القرن الخامس الهجري الذي يمثل زمن الغزو الهلالي لهذه المناطق[4].

[1]- هويثي ميرندا، المرجع السابق، ص: 177.

[2]- ابن ابي زرع، روض القرطاس، ص ص: 126-128.

[3]- الحميري، الروض المعطار، ص: 540. المراكشي، المعجب، ص: 195. ابن الخطيب، اعمال الاعلام، تح، ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط2، 1956م، ص: 242. حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص: 187.

[4]- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 93.

تتمثل القبائل الغازية لبلاد افريقية والتي يصطلح عليها بالغزوة الهلالية [1] في قبائل بني هلال وبني سليم وبطونها من الاثبج ورياحا وعديا وزغبة وربيعة، وهي قبائل كانت تقطن نجدا والحجاز، كما كانت تنتشر حول الطائف، وتعمل على قطع الطرق والإغارة على أطراف الشام، كما تحالفت مع القرامطة عند ظهورهم، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى مصر عبر سيناء هروبا من الجدب والظروف القاسية في شبه الجزيرة العربية، ونظرا لكثرة مساكن هذه القبائل أسكنهم العبيديون – بعد استيلائهم على الشام – ضفة النيل الشرقية[2].

يعود سبب الهجرات الهلالية على بلاد افريقية إلى قطع بني باديس الصنهاجيين الخطبة للحاكم العبيدي المستنصر بالله (427هـ/1036م)، وخلع طاعتهم والانسلاخ من ملتهم الإسماعيلية الشيعية، وتحويل الطاعة والخطبة على المنابر للخلافة العباسية في بغداد سنة 437هـ[3]، عندئذ نقم العبيديون على بني باديس ودفع المستنصر بإيعاز من وزيره البازوري بهذه القبائل من شرق النيل إلى افريقية بعد أن خاطبهم بقوله:" قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن بلكين الصنهاجي العبد الأبق فلا تفتقرون" وكتب إلى المغرب: " أما بعد فقد أنفذنا إليكم خيولا فحولا وأرسلنا عليها رجالا كهولا ليقضي الله أمرا كان مفعولا"[4].

---

[1]– بنو هلال: نسبة إلى هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن حفص بن قيس بن عيلان بن مضر، ومن بطون هلال رياح؛ وهي من اعز قبائل هلال وأكثرهم جمعا عند دخولهم افريقية ، وكانت رئاستهم لمؤثر بن يحي بن رياح، ومن هلال أيضا الاثبج؛ وهم أولاد ابن أبي ربيعة، ولهم بطون كثيرة منها؛ دريد، وكرمة، وعرباص، ومن هلال كذلك زغبة؛ وهم أبناء أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر، ومن بطونهم يزيد وحصين ومالك وعامر. أما بنو سليم: فهم أبناء سليم بن عكرمة بن حفص بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن عدنان. الزبيري، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب، نسب قريش، نشر ا. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1982م، ص: 445 وما بعدها. القلقشندى، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، تح: إبراهيم الابياري، دار الكتب الإسلامية (القاهرة، بيروت)، ط 2، 1402هـ/1982م، ص: 117، 118. العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص: 187.

[2]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص: 15–17.

[3]– ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص: 230. العبر، ج6، ص ص: 18–20. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص: 265.

[4]– ابن غلبون، ابو عبد الله محمد بن خليل الطرابلسي، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، دط، ص: 24.ابن الأثير، الكامل، ج8، ص: 296. ابن خلدون العبر، ج6، ص: 20.

لقد انساحت هذه القبائل في أرض افريقية بأعداد هائلة، فقبيلة رياح لوحدها التي كانت بالقرب من القيروان كان عددها يقارب الثمانين ألف بيت، وسيطرت بنو هلال وسليم على المنطقة الواقعة بين الإسكندرية إلى القلعة مقر ملك الحماديين [1]، حيث استقروا في السهول والبسائط دون الجبال لاستعصائها عليهم[2]، فاستوطنوا الساحل التونسي وبلاد الجريد، وبسائط تل الأطلس الشرقي بين قسنطينة والقل، وفي خراج باجة وميلة وباغاي ومجانة[3].

وإذا كانت الهجرات الهلالية إلى بلاد المغرب ذات أهمية من حيث ترسيخ اللغة العربية في اغلب أقطار المغرب خاصة الأدنى والأوسط منه وصبغه بصبغة عربية لم تتحقق على مر الهجرات السابقة، واستطاعت التخفيف من حدة اللهجات المحلية [4]، فان نتائج هذا الغزو على الواقع الاقتصادي والعمراني لافريقية والمغرب الأوسط كان كارثيا بأتم معنى الكلمة، لما قاموا به من "شن الغارات وقطع الطرقات وإفساد الزرع وقطع الثمار ومحاصرة المدن، فضاق بالناس الأمر وساءت أحوالهم وانقطعت أسفارهم ونزل بافريقية بلاء لم ينزل بها مثله قط"[5].

وهذا الإدريسي [6] يصف لنا كثيرا من المدن في البلاد الشرقية بعد الغزو الهلالي للمنطقة وما لحقها من خراب ودمار، فيقول عن مدينة المهدية: " لم تزل ذات إقلاع وحط للسفن الحجازية القاصدة إليها من بلاد المشرق والمغرب، وقد قل ذلك في وقتنا"، أما مدينة طرابلس فيصفها بقوله:" ...العرب أضرت بها وبما حولها وأخلت أهلها وأخلت بواديها وغيرت أحوالها وأبادت أشجارها وغورت مياهها"، كما يصف لنا الطريق الرابط بين قابس وطرابلس وما يحتويه من محطات ومدن ثم يقول: " وكل هذه المنازل التي ذكرناها في هذا الطريق خلاء بلقع قد أتت

1- الإدريسي، النزهة، ص: **262**.

2- جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص: **242**.

3- العمري، مسالك الأبصار، ج**4**، ص ص: **200–203**. عز الدين موسى، المرجع السابق، ص : **94**.

4- ابتسام مرعى، المرجع السابق، ص: **134**.

5- ابن الأثير، الكامل، ج**8**، ص: **296**.

6- الإدريسي، المغرب، ص: **108**، **121**.

العرب على عمارتها، وطمست آثارها وخربت عقارها وأفنت خيراتها فليس بها الآن أنيس قاطن ولا حليف ساكن وهي مستباحة لقبيلة من العرب تسمى مرداس ورياح"[1].

لقد كانت أثار الغزو وخيمة على كل الجوانب الاقتصادية من زراعة وصناعة بالإضافة إلى خراب العمران، فالأنظمة الدقيقة التي وضعها القرطاجيون والرومان للري والزراعة بتلك البلاد لم يدركها الفساد والانحلال إلا في أواخر القرن الخامس/ الحادي عشر الميلادي وليس قبل ذلك، ولا تزال تونس حتى اليوم تطلعنا على الخراب الذي تستطيع الجماعات البدوية أن تنزله بأخصب أرض[2].

إن اثر الغزو الهلالي على الواقع الاقتصادي له انعكاسه على النشاط التجاري في المنطقة على المستويين الداخلي والخارجي، فداخليا نلاحظ تحول مركز التجارة من القيروان الزيرية بسبب القطيعة من العبيديين بمصر وما لحقه من تحريم الزيريين في مرسوم أصدروه سنة 1049م يحرمون بمقتضاه تعاطي العملة العبيدية، وهو قرار له خطورته من حيث الأثر الناجم عنه بتضرر التجارة بين البلاد الشرقية من المغرب (سوسة وصفاقس والمهدية) وبين مصر، وهو أمر قلل من وساطة التجار المغاربة في التجارة الدولية بالبحر المتوسط. وفي مقابل ذلك نجد تحول بجاية المنيعة إلى مركز تجاري هام في المنطقة له علاقات تجارية دولية مع بلاد العراق والحجاز ومصر وسائر بلاد المغرب، كما له علاقات مع القوى البحرية الايطالية وعلى رأسها مدينة بيزة[3].

كما أدت هذه الغزوات الهلالية إلى قطع طريقين هامين من طرق القوافل التجارية الرابطة بين المغرب وارض السودان، احدها الطريق الذي يمر بواحة أوجلة، والثاني بواحة

[1]- الإدريسي، المغرب، ص: **121**.

[2]- ارشيبالد، القوى البحرية، ص: **385**.

[3]- عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص: **230**.

غدامس، فكان لانقطاع هذه الطرق أثره السلبي على اقتصاد الناحية الشرقية من بلاد المغرب الإسلامي في هذه الفترة، ولم يقتصر هذا الأثر على المناطق الداخلية بل اثر على بلاد المشرق الإسلامي وعلى رأسها مصر بسبب انقطاع تدفق الذهب السوداني على هذه المناطق والذي يعتبر عصب الاقتصاد والتجارة في هذه الفترة، وأصبحت هذه الطرق الداخلية لا تسلكها القوافل التجارية إلا نادرا بتحول الطريق إلى الناحية الساحلية، والذي يربط بين طرابلس وبونة وبين أملاك بني حماد الجبلية، وهي الجهات التي احتفظت برخائها في شمال افريقية[1].

وهذا في حقيقة الأمر عامل كانت له ايجابياته على الجهة الغربية من بلاد المغرب حيث ملك المرابطين الذي لم يتأثر بالهجمات الهلالية من ناحية، كما كانت هذه الأخيرة وما نجم عنها من مساوئ على المستوى الاقتصادي والتجاري ذات ايجابيات على اقتصاد دولة المرابطين من خلال تحول طريق تجارة الذهب غربا نحو مدينة سجلماسة التي أصبحت في هذه الفترة تلعب دور الوساطة في انتقال ذهب السودان إلى بلاد الأندلس والبلاد الأوربية، وهذا الأمر ساعد على رخاء المناطق الغربية (المغرب الأقصى والأندلس) حتى أصبحت العملة المرابطية في هذه الفترة عملة عالمية، والأمر نفسه بالنسبة للموحدين الذين ورثوا هذا الطريق الهام وتحكمهم فيه لفترة طويلة [2].وهذا ما يعبر عنه جورج مارسيه بقوله:" هذا الغزو خرب المقاطعة القديمة الرومانية لافريقية، ولكنه في الوقت نفسه دفع البلد البربري القديم الذي يشمل الموريتانيات الثلاث إلى المرتبة الأولى"[3].

هذا على المستوى الداخلي، أما خارجيا فقد فقدت البحرية المغربية مكانتها في حوض البحر المتوسط بسبب تضافر العوامل السياسية لكل من مصر العبيدية والبلاد الشرقية في ظل الغزو الهلالي، الأمر الذي يقابله تنامي البحرية الأوربية في هذه المنطقة وسيطرتها على التجارة

---

[1]– عز الدين موسى، المرجع السابق، ص: **308**. جورج مارسيه، المرجع السابق، ص: **246**.

[2]– ينظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[3]– جورج مارسيه، المرجع السابق، ص: **262**.

الدولية تدريجيا خاصة بعد توطن الصليبيين في بلاد المشرق بعد الحروب الصليبية، فأصبحت البحرية الايطالية سيدة الموقف من خلال إجبار الزيريين و الحماديين على عقد اتفاقيات تجارية وأمنية تصب كلها في حماية القوة البحرية التجارية للايطاليين في حوض البحر المتوسط[1].

ويضاف إلى هذه الرزية ضربة أخرى للنشاط التجاري في المنطقة تتمثل في الاحتلال النورمندي لمدينة المهدية، حيث تبدأ تدخلات الملك روجار الثاني في بلاد افريقية بصفة مباشرة منذ سنة 542هـ/1147م بعد دخوله مدينة قابس، ثم دخول المهدية سنة 543هـ/1148م بقيادة جورج الأنطاكي، ومن ثم الدور على كل من سوسة وقابس وصفاقس، حيث أصبحت اغلب المدن الساحلية تدفع جزية للملك روجار الثاني[2]؛ هذا إذا أغفلنا حالات التدخل المؤقتة في ساحل افريقية بذريعة القضاء على حركة القرصنة التي لم يستطع الزيريون كبح جماحها[3]، وظل الأمر كذلك على الرغم من ثوران السكان المحليين ضد الغزو النورمندي إلى غاية مجيء عبد المؤمن بن علي، وإعادة هذه المناطق إلى حظيرة العالم الإسلامي منذ فتح المهدية سنة 555هـ.

فتواجد النورمنديين على المناطق الساحلية للبلاد الشرقية، المتزامن مع تحول الطرق التجارية إلى الساحل، بفعل تعطل الطرق البرية جراء السيطرة العربية على المناطق الداخلية؛

1– ارشيبالد، القوى البحرية، ص: 387.

2– ابن الاثير، الكامل، ج9، ص: 18، 19. ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 215.

3– تبدأ تدخلات النورمنديين في افريقية منذ سنة 530هـ/1135م، حيث استولى الأسطول الصقلي في هذه السنة على مدينة جربة وقضى على السكان بها وابتزهم، كما توالت الهجمات بانتظام منذ سنة 537هـ/1143م فتم الهجوم على طرابلس كما سقطت كل من صفاقس وجيجل حيث سلبت هذه الأخيرة وحرقت، ثم انتقلت حركة النورمنديين إلى الجهة الغربية حيث سلبت مدينة برشك سنة 539هـ/1144م واستولي على سكانها، وفي سنة 540هـ/1145م حدث إنزال للقوات النورمندية في جزيرة قرنقة الواقعة تجاه مدينة صفاقس. ينظر: الكامل، ج8، ص: 350، ج9، ص: 6، 10، 16، العبر، ج6، ص: 215.

كله، أدى إلى الإجهاز على التجارة الخارجية بسبب توقف الإنتاج وتعذر تصديره إلى المناطق الخارجية، وكل ذلك كان من نتائج الغزو الهلالي لهذه المنطقة[1].

3: التوسع الموحدي في المناطق الشرقية

لقد جاءت الخلافة الموحدية – التي بدأت بوادرها على يد الداعية الأول المهدي بن تومرت– وبلاد المغرب الإسلامي تتقاسمها مجموعة من القوى السياسية التي ذكرنا، وكما هو معلوم أن هذه الدولة قد وضعت نصب أعينها ومنذ الوهلة الأولى اعتبارين أساسيين؛ أولهما بسط نفوذها السياسي على كامل أقطار العالم الإسلامي آنذاك، والثاني تنصيب نفسها كحام للوجود الإسلامي من خلال ممارسة النشاط الجهادي ضد القوى الصليبية المتكالبة على المسلمين في هذه الفترة.

تتجسد السياسة الموحدية تجاه المشرق الإسلامي انطلاقا من المناطق الشرقية لبلاد المغرب (المغرب الأوسط والأدنى)، وصولا إلى مصر وما والاها من بلاد المشرق الإسلامي في محاولة بسط نفوذها على كل هذه المناطق، ولن يتأتى هذا للموحدين إلا بالقضاء على الوجود المرابطي أولا وبسط نفوذهم على كامل ممتلكات هذه الدولة في المغرب والأندلس، وهذا ما حدث فعلا من خلال تركيز عبد المؤمن لجهوده على هذا الجانب، والشطر الذي يهمنا من هذا التوسع هو الجهة الشرقية من بلاد المغرب الإسلامي ونظرة الموحدين إلى ما يليها من بلاد المشرق الإسلامي.

فكثيرا ما تذكر الروايات التاريخية حديث أهل بلاد المشرق عن الدعوة الموحدية ودولتها، كما تجسد لنا هذه الروايات انتظار هذه البلاد قدوم عبد المؤمن من اجل تخليصهم من جور السلطان وظلمه، فنجد ابن جبير في رحلته يصف هذه الأوضاع بقوله:" ...كما انه

[1]– حسن خضيري احمد، المرجع السابق، ص: 129. جورج مارسيه، المرجع السابق، ص: 259.

لا عدل ولا حق ولا دين على وجهه إلا عند الموحدين اعزهم الله فهم آخر أئمة العدل في الزمان، وكل من سواهم من الملوك في هذا الأوان فعلى غير الطريقة؛ يعشرون تجار المسلمين كأنهم أهل ذمة لديهم، ويستجلبون أموالهم بكل حيلة وسبب"[1].

ولم يقتصر هذه الوصف للأوضاع المزرية ببلاد المشرق – والتي تحتاج إلى تغيير من طرف حكام المغرب العادلين في نظر من ذكر هذه الأحداث من المؤرخين – على الرحالة ابن جبير فقط؛ بل هذا ابن القطان نجده يعقد مقارنة بين الخلافة الموحدية والدولة العبيدية بمصر حيث يصف بلاد مصر العبيدية وما تعيشه من " ظلمات المظا لم، وانتهاك المحارم، والخروج عن مراسم السنة وتنكب تلك الفئات عن الحق صدودا"[2]، ويعرض في مقابل ذلك للدولة الموحدية وعدلها كأنما يشير إلى أحقيتها في سيادة بلاد المشرق دون غيرها من الحكام العبيديين وغيرهم.

إن تطلع أهالي المشرق للتوسع الموحدي بهذه البلاد من اجل تخليصهم من هذا الأوضاع المزرية يصفه لنا ابن جبير بقوله:" ومن عجيب ما شاهدناه في أمر الدعوة المؤمنية الموحدية وانتشار كلمتها بهذه البلاد استشعار أهلها لملكتها أن أكثر أهلها بل الكل منهم يرمزون بذلك رمزا خفيا حتى يؤدي بهم ذلك إلى التصريح... ولم يبق إلا الكائنة السعيدة من تملك الموحدين لهذه البلاد"[3] كما يذكر ابن جبير أن بعض الفقهاء المصريين قد اعدوا قصائد وخطابات ترحيبية بغية إلقائها على الخليفة الموحدي إثر دخوله مصر.

بل على الأكثر من ذلك فان التوسع الموحدي باتجاه بلاد المشرق جعل الكثيرين يعتقدون بسرعة سيطرة الدولة الموحدية على كامل بلاد المشرق بما فيها بلاد الحجاز والمناطق المقدسة من مكة والمدينة، حيث يذكر ابن فرحون في ترجمته لأبي الوليد القرطبي انه لما قدم إلى

[1]– ابن جبير الرحلة، ص: **56**.

[2]– ابن القطان، نظم الجمان، ص: **221**.

[3]– ابن جبير، الرحلة، ص: **57**.

مصر هاربا من عبد المؤمن ودولته لما ظهر على المغرب، ثم خاف من استيلائه على مصر فقدم الحجاز، فخاف أن يحج فدخل اليمن، ثم خاف أن يظهر على اليمن فأراد أن يتوجه إلى الهند ولكنه مات بزبيد[1].

وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنما يدل على الشهرة الواسعة التي حظيت بها الدولة الموحدية، وكذالك الهيبة العسكرية التي حققتها من جراء توسعها وسيطرتها على مناطق لم يتأت للكيانات السياسية السابقة أن تجعلها تحت سيطرتها، وهذا كله راجع إلى أن الفكرة المهدوية كانت فكرة ترمي إلى السيطرة على كامل أقطار العالم الإسلامي، فقد عمل المهدي على نشر الدعاية اللازمة للموحدين في العالم الإسلامي بإرساله الدعاة إلى مصر الذين بلغ عددهم الخمسين، وهذا يدل بدون شك على طموحات المهدي في نشر الدعوة الموحدية في بلاد المشرق الإسلامي وخاصة مصر؛ خاصة وأن الحالة التي وصلت إليها مصر من الضعف في ظل الحكام العبيدين لم تكن خافية على المهدي وعيونه في مصر[2]، وهذا ما تترجمه النصوص السالفة الذكر. والجهود الجبارة التي بذلها خليفة المهدي الأول عبد المؤمن بن علي في سبيل ذلك.

ولم تقتصر هذه السياسة التوسعية على داعية الموحدين المهدي وخليفته، بل إن الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي كان كثيرا ما يتحدث عن أوضاع المشرق الإسلامي على وجه النقد مع إظهار النية في التوجه إليها، فقد نقل المراكشي عن غير واحد أن هذا الخليفة

---

[1] – ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محي الدين الحنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م، ص:

[2] – حسن خضيري احمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب(362-567هـ/973-1171م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، دت، ص: 90.

صرح للموحدين بالرحلة إلى المشرق وجعل يذكر البلاد المصرية وما فيها من المناكر والبدع ويقول: نحن إن شاء الله مطهروها، ولم يزل هذا عزمه إلى أن مات[1] .

تبدأ رحلة الموحدين للسيطرة على الجهة الشرقية من بلاد المغرب بعد اتخاذ بقايا المرابطين وحلفاؤهم من بجاية مركزا لمقاومة الموحدين، حيث استهلها عبد المؤمن بتوجيه رسالة مؤرخة في التاسع من ربيع الثاني سنة 543هـ إلى أبي زكرياء يحيى بن علي بن غانية من اجل استمالته بالترغيب للدخول في طاعة الموحدين وإيقاف حملته الانتقامية ضد الدولة الموحدية[2].

على الرغم من رفض بني حماد لدعوة الموحدين وتمسكهم باستقلالهم إلا أن الوزير ميمون بن حمدون[3] كان مدركا للخطر المحدق بمدينة بجاية من طرف المرابطين والعرب الهلالية وحتى النورمنديين بالمهدية، بالإضافة إلى اشتغال الأمير يحي باللهو، وهو الأمر الذي الوزير إلى مكاتبة الخليفة عبد المؤمن بن علي ودعوته إلى فتح بجاية وإنقاذها من هذه الأخطار ، وفعلا تم له ذلك سنة 547هـ[4]. حيث سقطت بجاية في يد الموحدين ثم زحفوا نحو القلعة معقل الحماديين الحصين، واستطاعوا اقتحامها وإحداث خسائر مادية وبشرية كبيرة بها، وجعل عليها وعلى الجزائر والقلعة وأعمالها السيد عبد الله بن عبد المؤمن، عندئذ قفل عبد المؤمن راجعا إلى مراكش.

لقد كان لفتح بجاية من طرف عبد المؤمن بن علي دوافع عديدة وعلى رأسها رغبة عبد المؤمن في الانتقام للمهدي بن تومرت من أهلها الذين أساءوا استقباله اثر عودته من رحلته المشرقية، بالإضافة إلى مساندتهم للأمير المرابطي تاشفين في صراعه ضد الموحدين من خلال إرسالهم قوات عسكرية تؤازره، بالإضافة إلى رغبة عبد المؤمن في وضع حد للفوضى

[1]- المراكشي، المعجب، ص: 360.

[2]- ليفي بروفنسال، مجموع رسائل موحدية، ص ص: 6-10.

[3]- هو ابو محمد ميمون بن علي بن حمدون وزير الأمير يحي بن عبد العزيز بن علناس .

[4]- ابن عذاري، البيان الموحدي، ص ص: 45-47.

وأعمال النهب التي كان يقوم بها العرب والتي أتت على الزرع والنسل وأشاعت الفوضى في البلاد وأفقرت العباد، بالإضافة إلى عامل مهم ألا وهو الاتخاذ من بجاية منطلقا للقضاء على الوجود النورماندي في المهدية والساحل التونسي[1].

ولم تتوقف طموحات الموحدين التوسعية نحو بلاد المشرق عند حدود بجاية وأعمالها، بل توجه السيد عبد الله بن عبد المؤمن نحو سطيف من اجل القضاء على عرب الاثبج ورياح وزغبة التي حاولت إعادة ملك بني حماد والثأر لهم، فكان أن هزمت العرب واسر بعض شيوخهم، وأعلنوا بعد ذلك الرضوخ والطاعة فأكرمهم عبد المؤمن وسيرهم الى افريقية[2].

لقد أعطت الانتصارات التي حققها الموحدون في بجاية وسطيف وما تبعها من إعلانات رسمية صدرت على شكل رسائل موجهة إلى العامة والشيوخ والطلبة؛ أعطت الفرصة لعبد المؤمن من اجل إثبات الشرعية الموحدية تجاه هذه المناطق، بالإضافة إلى أنها فرصة سانحة لترسيخ تعاليم المهدوية والولاء للسلطة الجديدة في كل المناطق، كما انه تمهيد من عبد المؤمن للرجوع إلى المناطق الشرقية من اجل إكمال توسعاته بها، وهذا ما حدث بالفعل من خلال قيامه بالحملة على المهدية وبرقة التي انطلقت في شوال سنة 553هـ/ 1158م[3].

إن هذه الحملة التي تعتبر في أصلها تلبية لنداء السيد عبد الله بن عبد المؤمن بسبب انهزامه على يد بني خراسان[4] بتونس فرصة من اجل السيطرة على المناطق غير الخاضعة لسلطان الموحدين من ناحية المشرق، إضافة إلى أنها تلبية لنداء المسلمين لتخليصهم من التعسف

---

[1]– هويثي ميرندا، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ص: **151**.

[2]– البيدق، أخبار المهدي، ص: **76**. بروفنسال، رسائل موحدية، ص: **26** وما بعدها.

[3]– ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص: **112**.

[4]– نسبة الى عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان من قبائل صنهاجة، ولاه الناصر بن علناس على تونس إلى غاية **488**هـ ثم خلفه ابنه احمد وكان من مشاهير رؤساء بني خراسان. انظر العبر، ج6، ص ص: **217–219**.

النصراني النورمندي بالمهدية، ولإنجاح هذه الغاية الجسيمة اعد عبد المؤمن ترتيبات إدارية وعسكرية كبيرة قبيل القيام بهذه الحملة[1].

بدأت هذه الحملة بحصار تونس من جهة البر كما حاصرها الأسطول الموحدي من ناحية البحر بقيادة أبي عبد الله بن ميمون لمدة ثلاثة أيام، وتم تشديد الحصار عليها بعد رفض واليها احمد بن خراسان الخضوع والاستسلام، إلا انه وبطلب من أعيان المدينة فتحت في جمادي الأولى سنة 554هـ/1159م على اختلاف بين روايات المؤرخين في تفاصيل هذا الفتح[2].

وبعد ذلك توجه عبد المؤمن إلى المهدية ليبدأ حصاره عليها في رجب سنة 554هـ/1159م، حيث دام هذا الحصار مدة سبعة اشهر بسبب مناعة المدينة والإمدادات التي كانت تتلقاها من صقلية عبر البحر، ولم يتم فتح المدينة إلا بعد قطع الأسطول الموحدي لهذه الإمدادات، عندئذ استسلمت المدينة وأمنت حاميتها على أن يخرجوا إلى صقلية، وتم دخول المدينة في عاشوراء من سنة 555هـ[3].

وبعد فتح المهدية توجهت القوات الموحدية شرقا نحو قابس بقيادة السيد عبد الله بن عبد المؤمن، وذلك بعد أن رفض عرب سليم الخضوع والطاعة [4]، وقيامهم بالاعتداء على

---

[1]- ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 62.

[2]- المراكشي، المعجب، ص: 298. الحلل الموشية، ص: 116. البيدق، أخبار المهدي، ص: 80.

[3]- ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: 64. المعجب، ص: 299، 300. الحلل الموشية، ص: 117. البيدق، أخبار المهدي، ص: 80.

[4]- أثناء فتح المهدية وصلت الأخبار إلى عبد المؤمن بشان عرب سليم وتخريبهم لمدينة قابس الأمر الذي دفعه إلى توجيه رسالة إنذار ودعوة إلى الدخول في الطاعة على لسان القاضي أبي عمران على شكل قصيدة قال فيها:

أسليم دعوة ذي أخا مرشـد هاد ... إلى الحق المبين المسعد
ومذكر ما كان أسلاف لكـم ... فضلوا به أفعال كل مســـدد
بجهاد أعداء الإله ونصرهم ... لرسول ربهم النبي محمـــد
وتعرفــوا أنّا عليكم صــبر ... حتى يعود جواب هذا المنشد

المدينة، واستطاع القضاء عليهم وتشتيت شملهم وأرسلت الرسائل إلى فاس تبشر بالنصر [1] .ثم افتتح طرابلس الغرب، وأرسل إلى بلاد الجريد؛ وهي توزر وقفصة ونفطة وما والاها من البلاد، ففتحها كلها فيكون بذلك قد اخضع كامل أقطار المغرب الإسلامي إلى سلطانه من طرابلس شرقا إلى السوس الأقصى من بلاد المصامدة غربا وهي كما يقول المراكشي: " مملكة لم اعلمها انتظمت لأحد قبله منذ اختلت دولة بني أمية إلى وقته"[2].

ومن أهم الأعمال التي تصب في مجال الإصلاح الاقتصادي ما قام به عبد المؤمن بعد فراغه من إخضاع الناحية الشرقية، ما قام به من تكسير الأراضي وإحصائها إلى غاية نول في السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، واسقط منه الثلث في الجبال والأنهار والسباخ والطرقات والشعراء، وما بقي قسط عليه الخراج والزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق[3].

إن هذه الأعمال الجبارة والجهاد ضد القوى المعارضة للموحدين من الثوار النصارى والعرب جانبا استغرقت حيزا كبيرا من جهود الموحدين ووقتهم، حيث تقدر المدة الزمنية في حروب المهدي وخليفته عبد المؤمن ما يزيد على الثلاثين سنة، وهو الأمر الذي كان عائقا أمام عبد المؤمن في تحقيق غايته التوسعية تجاه بلاد المشرق الإسلامي، كما أن تغير الأوضاع السياسية في بلاد مصر بخضوعها لقوة الأيوبيين الناشئة القوية التي سرعان ما اتسعت رقعتها خارج حدود مصر تحت شعار التبعية للخلافة العباسية، كل ذلك كان من شانه أن يحول دون تحقيق الموحدين لهذا المشروع الطموح.

---

[1]– بروفنسال، رسائل موحدية، ص: 113 وما بعدها.

[2]– المراكشي، المعجب، ص: 300.

[3]– ابن ابي زرع، روض القرطاس، ص: 199.

ثانيا: تاريخ العلاقات التجارية لبلاد المغرب مع المشرق الإسلامي

إن الحركة التجارية بين المغرب الإسلامي وبلاد المشرق لها جذور تاريخية تعود إلى فترات ما بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، حيث بقيت العلاقات بين أقطار الإمبراطورية الإسلامية قائمة حتى في فترات الانقسام السياسي، واهم عامل يعود إليه ذلك هو تأثير التبعية الدينية لبلاد المغرب نحو المشرق الإسلامي وعلى رأسه بلاد الحجاز هذه التبعية المتمثلة في رحلة الحج من كل موسم.

كما كان بعد بلاد المغرب وانقطاعها عن المشرق الإسلامي مركز الحضارة الإسلامية ومهدها اثر كبير في تطلع أهل المغرب والأندلس للرحلة إلى الشام ومصر والعراق، إما لتلقي العلم على شيوخ العصر في المراكز الثقافية المختلفة بهذه الأقطار [1]، أو رغبة في أداء فريضة الحج، وفي نظير ذلك دعا تطرف بلاد المغرب والأندلس العلماء والأدباء المشارقة الذين ضاق المشرق بمواهبهم إلى الرحلة إلى تلك البلاد واستيطانها، إما التماسا للعلم في مختلف مراكزه ورغبة في تحصيله عن شيوخه في تلك المراكز العلمية أو سعيا للتجارة، وهكذا التحم المشرق الإسلامي بالمغرب والأندلس علميا واقتصاديا وفنيا عن طريق الرحلات البحرية[2].

ويورد لنا التاريخ أمثلة كثيرة تعبر عن هذا التلاحم بين شعوب المغرب والمشرق، فقد مثلت الجالية المغربية في البلاد المشرقية نسبة كبيرة في مختلف المناطق من بلاد الشام والحجاز والعراق، ولعبت هذه الجالية دورا كبيرا على مختلف أصعدة الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية، ففي الشام مثلا نجد المغاربة قد لعبوا دورا كبيرا في جانب الاقتصاد والتجارة، ففي الصناعة مثلا نجد المغاربة قد نقلوا صناعات جديدة إلى بلاد الشام لم تكن معروفة من قبل،

[1]– ومن أمثلة ذلك رحلة المهدي ابن تومرت إلى بلاد المشرق، كما عزم عبد المؤمن بن علي على الرحلة إلى بلاد المشرق لولا أن المهدي أثناه عن ذلك واعلمه أن العلم الذي يسعى في تحصيله في المشرق قد أتاه إلى المغرب في شخصه.

[2]– عبد الواحد ذنون طه، الرحلات المتبادلة بين الغرب الإسلامي والمشرق، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005م، ص: 73. السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية، ص: 205.

ومن ذلك صناعة الحرير وصبغه وتلوينه، الأمر الذي ساعد على انتشار هذه الصناعة في اغلب بلاد الشام، كما نقلوا إلى الشام صناعة بعض الأواني والصحون التي تعرف باسم " المالقي" نسبة إلى مدينة مالقة الأندلسية[1].

أما في مجال التجارة؛ فقد سيطر مجموعة من المغاربة على جانب من النشاط التجاري وقدموا للمجتمع الشامي خدمات جليلة في كل فروع التجارة تقريبا، ومن أمثلة ذلك ما قام به الطبيب المغربي يوسف بن يحي بن إسحاق السبتي منذ وصوله إلى مدينة حلب، حيث قام بعمليات تجارية خارجية واسعة وصل فيها إلى العراق وفارس والهند، وجمع أموالا طائلة خصص قسما منها لبناء صرح طبي بمدينة حلب، وكذلك فعل الطبيب المغربي المعروف بالكلي، الذي ترك مهنة الطب وتحول إلى التجارة، واقتصر عمله الرئيس على شراء حاجيات المماليك من أهل السلطة بأرخص الأثمان وأوفرها[2].

وكذلك الأمر بالنسبة للوجود المغربي في بيت المقدس حيث لعب المغاربة دورا بالغ الأهمية في القضايا المتعلقة بها وأهلها من النواحي السياسية والحضارية، خاصة بعد تعرض بيت المقدس للاحتلال الصليبي في فترة الحروب الصليبية، فقد توجه إليها الكثير من علماء المغرب ذائعي الصيت على سبيل المساندة، ومن ذلك ما قام به الفقيه أبو بكر بن العربي المعافري (ت 605هـ) الذي زار بيت المقدس وألقى فيها خطبا تخص العلاقات بين المسلمين والصليبيين، حيث يعتبر دوره في هذه الزيارة من أقدس المهمات الفكرية والثقافية والسياسية واجلها، خاصة

[1]– علي احمد، بلاد الشام في نظر المغاربة والأندلسيين منذ بداية القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، مجلة التاريخ العربي، العدد: 15، سنة 1421هـ/2000م، ص: 54.

[2]- القفطي، جمال الدين بن علي بن يوسف، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ.ص: 257. علي احمد، المرجع السابق، ص: 54.

وانه كان يدعو إلى إنقاذ بيت المقدس والحفاظ على وحدة المسلمين ودعوتهم إلى الجهاد ضد الصليبيين[1].

أما بالنسبة لتواجد المغاربة والأندلسيين ببلاد الحجاز فقد كان مجاله واسعا نظرا لارتباط المغاربة بهذه البلاد عبر الأماكن المقدسة من البيت الحرام مهوى الأفئدة والمسجد النبوي الشريف الذي يحتضن الجسم النبوي الشريف، وهي أماكن أداء الفريضة المقدسة ألا وهي فريضة الحج. غير أن هذه الرحلة لم تقتصر على أداء الشعائر الدينية فقط، فقد جمعت بين الدين والعلم والتجارة.

لقد كان لرحلة الحج اثر كبير في تنشيط الحركة التجارية بين بلاد المشرق والمغرب الإسلاميين، إذ استغل الحجاج المغاربة هذه الرحلة في ممارسة أنواع وضروب مختلفة من الأنشطة التجارية ومبادلات السلع المهمة والنفيسة، هذا فضلا عن الحجاج التجار في نفس الوقت الذين نقلوا كل ما يستطرف ويستظرف من منتجات بلاد المغرب إلى المشرق الإسلامي، وفي ذلك يقول ابن جبير:" فالطريق إليها ملتقى الصادر والوارد...الموسم ففيه مجتمع أهل المشرق والمغرب، فيباع فيها في يوم واحد فضلا عما يتبعه من الذخائر النفيسة كالجواهر والياقوت وسائر الأحجار، ومن أنواع الطيب كالمسك والكافور والعنبر والعود والعقاقير الهندية إلى غير ذلك من جلب الهند والحبشة، إلى الأمتعة العراقية واليمانية، إلى غير ذلك من السلع الخراسانية والبضائع المغربية إلى ما لا ينحصر ولا ينضبط"[2].

وفي مقابل ذلك؛ كان هؤلاء الحجاج ينقلون إلى بلاد المغرب بعد انقضاء موسم الحج مختلف السلع النفيسة التي تم جلبها إلى بلاد الحجاز من المراكز التجارية العالمية آنذاك كالصين

---

[1]– علي احمد، القدس في نظر الأندلسيين والمغاربة خلال العصور الوسطى، مجلة التاريخ العربي، العدد: 9، 1419هـ/1999م، ص: 49.

[2]– ابن جبير، الرحلة، ص: 97.

والهند، حيث يتم تسويقها في الموانئ والمراكز التجارية ببلاد المغرب. ولم تتوقف الرحلة التجارية للمغاربة على بلاد المشرق الإسلامي؛ بل إن التجار المغاربة قد وصلوا إلى بلاد الصين والهند واختصوا بالتجارة معهما[1].

فقد ذكر (B.Lewis) في مجلة كلية التجارة بجامعة اسطنبول لسنة 1952م أن الفاطميين قد حرصوا على افتكاك التجارة الهندية من خصومهم العراقيين بفضل الازدهار الاقتصادي التي تشهده المناطق المغربية الخلفية التابعة لها، ولم تعد بلاد المغرب – ابتداء من القرن الرابع الهجري – سوقا (استعمارية) بالنسبة إلى التجار الفرس والعراقيين والسوريين، فقد حققت تقدما تجاريا في الهند والشرق الأقصى. بل وتطورت العلاقات التجارية مع بلاد المشرق، وحققت بلاد المغرب استقلالا في هذا الجانب، حتى أصبحت في أواخر القرن الحادي عشر نسبة 90 % من البضائع الواردة من الهند تشترى مقابل بضائع افريقية ومصرية، ونسبة 10% من البضائع فقط مقابل مادة الذهب[2].

وحققت بذلك بلاد المغرب سبقا في مجال التجارة الخارجية مع بلدان المشرق، حيث أصبحت مدن إفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية والهند وسيلان تعج بالبضائع الواردة من افريقية (القيروان ، المهدية، الاربس، نفوسة)، ومن فاس وطنجة ومالقة، وكذلك من سجلماسة ودرعة[3].

---

[1]– الدرجيني، ابي العباس احمد بن سعيد، طبقات المشايخ بالمغرب، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، دط، ج2، ص: 253.

– ف. هايد، تاريخ التجارة في الشرق الادنى في العصور الوسطى، تر: احمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1985م، ص: 176.

[2]– روجي ادريس، الدولة الصنهاجية، ج2، ص: 288.

[3]– كلود كاهن، مجلة الدراسات الإسلامية، ع3، 1955م، ص: 109 هامش. نقلا عن: روجي إدريس، المرجع السابق، ص: 288.

كما انتعشت العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد المشرق في الفترة المرابطية، حيث ظهرت في هذه الأخيرة أسواق ذات شهرة طبقت الآفاق، قصدها تجار العالم من كل صوب، ومنها سجلماسة التي أصبحت من أهم مراكز التجارة عند أطراف الصحراء، الأمر الذي دفع بتجار البصرة والكوفة وبغداد إلى ارتيادها وحمل تجارتها إلى الشرق عن طريق موانئ المغرب، أو عبر الطريق البري المؤدي إلى افريقية[1].

وفي نظير ذلك؛ كان تجار المشرق الإسلامي يتوجهون بسلعهم المجلوبة من بغداد والبصرة والكوفة وفارس وغيرها من الأقطار، حاملين معهم منتجات الشرق وبضائعه المختلفة لبيعها ببلاد المغرب، ثم يعودون من هناك محملين ببضائع ومنتجات بلاد المغرب وغيرها مما يحمله التجار من بلاد الفرنجة والأندلس وبلاد السودان[2].

وعلى رأس بلدان المشرق الإسلامي مصر، حيث كانت تعتبر منطلق العلاقات بين الحوض الغربي من البحر المتوسط وبين بلدان المشرق الإسلامي إلى غاية بلدان الشرق الأقصى، حيث كانت تمثل الواسطة بين تيارين مستقلين من تيارات التجارة العالمية مرتبطين بفضلها ارتباطا وثيقا، كما كان سكان مصر والقاهرة يعملون على تحقيق هذه الوساطة من خلال رحلاتهم التجارية المنطلقة من المغرب الأقصى تجاه بلاد الهند في الشرق[3].

1- حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص: **400**.

2- ارشيبالد لويس، القوى البحرية، ص: **263**.

3- روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ج2، ص: **288**.

ثالثا: أهم المراكز التجارية في بلاد المشرق الإسلامي:

لقد اعتبرت بلاد المشرق الإسلامي وعلى رأسها مصر وما يربطها مع بلاد المغرب من علائق تجارية وغير تجارية جعل من هذه المنطقة وحدة اقتصادية لا تتجزأ، وأصبحت في هذه الفترة تمثل حلقة وصل لمسار التجارة العالمية تربط بين الشق الغربي من العالم وشقه الأخر في الجهة الشرقية، فالأقاليم التجارية في هذه الفترة كانت تتكون من ثلاث أقطاب أساسية؛ قطب شرقي يتكون من العالم الإسلامي بالمشرق الذي تربطه علاقات مباشرة بأوربا الشرقية، وقطب غربي تمارس فيه العلاقات التجارية المباشرة كذلك بين المغرب الإسلامي وأوربا الغربية، وقطب ثالث يمثل حلقة الوصل بين القطبين السابقين ألا وهو تجارة داخل العالم الإسلامي باختلاف كياناته السياسية وتوجهاتها الفكرية تجمع بين المشرق والمغرب.

إن حلقة الوصل في التجارة الدولية بين الشق الغربي من العالم وجزئه الشرقي تتمثل في الأقطار الإسلامية المتقاربة وما تحويه من ممرات طبيعية برية وبحرية اتخذت مسارا للتجارة الدولية الرابطة بين الشرق الأقصى وأقصى الغرب، كما احتوت هذه المسالك مجموعة من المراكز التجارية التي كانت تلعب دور الوساطة في تنقل المنتجات والبضائع من قطر إلى قطر ممثلة بذلك ما يسمى بحركة المبادلات التجارية، هذه المراكز التي لعبت دورا كبيرا في حركة التجارة مع بلاد المشرق الإسلامي خاصة وان كثيرا من التجار المغاربة كانوا يقومون من خلال رحلاتهم التجارية الشخصية من دون اللجوء إلى الوكلاء من أجل استجلاب بضائع الشرق الأقصى إلى بلاد المغرب الإسلامي أو العكس، ولا يتأتى لهم ذلك إلا من خلال هذه المراكز التجارية في رحلاتهم هذه.

ومن هنا كان ضروريا – بعد الحديث عن المراكز التجارية الداخلية لبلاد الموحدين في المغرب والأندلس في فصول سابقة –[1] أن نتحدث عن المراكز التجارية المشرقية وبيان أهميتها في حركة التجارة مع المغرب الإسلامي.

تنتشر المراكز التجارية على الطريق الرئيسي الرابط بين الساحل الإفريقي وبلاد مصر والمدن الواقعة على نهر النيل مرورا بالبحر الأحمر وما يقع على ساحله من مراكز مصرية وأخرى حجازية وصولا إلى بلاد اليمن ومن ثم الطريق البحري الرابط بين بلاد اليمن وبلاد الهند فالصين في أقصى الشرق، ومن أهم هذه المراكز التجارية انطلاقا من الإسكندرية إلى بلاد الحجاز نذكرها كالأتي:

1/ الإسكندرية:

تقع مدينة الإسكندرية على شاطئ بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط)، كما أنها تقع على شاطئ نهر النيل، بل يذكر الجغرافيون أن بحر الإسكندرية يمتد حتى القيروان[2]، الأمر الذي جعلها من أهم المراكز التجارية بمصر، حيث أهّلها هذا الموقع الاستراتيجي لان تكون ذات علائق وثيقة بالقوافل التجارية المغربية، ومحطة مهمة من محطات الرحلة التجارية المغربية الى بلاد المشرق، فهي طريق التجارة الرئيسي بين الغرب والشرق، وفي ذلك يقول القلقشندى: " فإليها كانت تهوى ركائب التجار في البحر وتمير من قماشها جميع أقطار الأرض، وهي فرضة بلاد المغرب والأندلس، وبلاد الفرنج وبلاد الروم والشام[3].

تتوفر مدينة الإسكندرية على حي تجاري كبير تنتشر فيه مؤسسات الأجانب التجارية والقنصليات، وهي تعتبر من اكبر وأشهر أسواق التوابل في العا لم، كما كانت تحمل إليها

---

[1]– بنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[2]– ناصر خسرو علوي، سفرنامة، تر: يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1993م، ص: 98.

[3]– القلقشندى، صبح الأعشى، ج3، ص: 408.

الأقمشة الأوربية المتنوعة، والبهارات من أسيا، والذهب من السودان، والمعادن والأخشاب من أوربا، والسجاد والأحجار الكريمة من بلاد فارس، وفيها تتم المبادلات التجارية العالمية[1].

تكمن أهمية الإسكندرية كمركز تجاري بالنسبة للتجارة المغربية كونها تقع على الطريق التجاري البحري الرابط بين سواحل الشمال الإفريقي وبين مصر والشام، حيث يمر الطريق بسلسلة من الموانئ كطبرق وبرقة وطرابلس وقابس ومنها إلى صفاقس ثم إلى المهدية التي تعتبر بحكم موقعها قاعدة البلاد الإفريقية وقطب مملكتها كما يصفها الحميري، كما تعتبر مرفأ لسفن الإسكندرية والشام وصقلية والأندلس[2].

ثم يستمر المسلك البحري من المهدية إلى سوسة ثم إلى تونس ومنها إلى بونة (عنابة حاليا) ثم إلى بجاية [3] ويستمر المسلك البحري مارا بجزائر بني مزغناي ومنها إلى تنس ثم مدينة وهران، ومنها إلى سبتة وطنجة في المغرب الأقصى، كما أن معظم السفن التجارية القادمة من المغرب تسير بحذاء هذا الساحل وترسو بثغوره المذكورة حتى تصل إلى الإسكندرية، ومنها تخرج إلى أنطاكية مارة بسواحل مصر كدمياط وتنيس وسواحل الشام[4].

لقد أصبح الطريق البحري الرابط بين الساحل المغربي والإسكندرية في إطار المبادلات التجارية الخارجية للدولة الموحدية من أهم الطرق التجارية نحو بلاد المشرق الإسلامي، وذلك نظرا لانقطاع السبل البرية بفعل الغزو الهلالي للمنطقة، ومن ثم أصبح هذا الطريق هو السبيل الوحيد لرحلات التجارة والحج في هذه الفترة[5] .

---

[1]- صبحي عبد المنعم محمد، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص: 289.

[2]- الروض المعطار، ص: 562.

[3]- يصفها صاحب الاستبصار بقوله: وهي مرسى عظيم تحط به سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم، وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرف بلاد مصر، وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها. الاستبصار، ص: 130.

[4]- المراكشي، المعجب، ص ص: 432-435. البكري، المغرب، ص: 86.

[5]- جورج مارسيه، المرجع السابق، ص: 252.

2/ القاهرة:

ومن بين المراكز التجارية المهمة في تجارة المغاربة الخارجية مدينة القاهرة، فهي مدينة مزدهرة تجاريا نظرا لوقوعها في نقطة التقاء الطرق التجارية، حيث تنتقل البضائع عبرها من بلاد المغرب إلى آسيا، كما تعتبر ممرا لجميع الحجاج من بلاد افريقية والمغرب، كما تكمن أهميتها التجارية في كونها عاصمة الملك للعبيديين والأيوبيين الأمر الذي جذب إليها التجار من بلاد المغرب وغيرها، وفي مدينة القاهرة تتوفر السلع الايطالية والأوربية والفارسية وأسواق تجارة الكارم (التوابل) وغيرها من سلع الشرق الأقصى بين المحيط الهندي ومصر عبر البحر الأحمر[1].

3/ الفسطاط:

من أهم المراكز التجارية في مصر، وصفها الإدريسي بقوله: "هي الآن مدينة كبيرة على غاية من العمارة والخصب والطيب والحسن فسيحة الطرقات متقنة البناءات قائمة الأسواق نافقة التجارات"[2]، ومن أهميتها التجارية أنها تقع على النيل وتتصل من خلاله بكافة المراكز المغربية الساحلية باعتبارها نقطة توقف في التجارة المغربية تجاه بلاد الحجاز وما والاها من أسواق الشرق. كما ترتبط بالبلاد بواسطة القوافل حيث تخرج منها طرق برية مباشرة تربط بلاد الحجاز والشام ببلاد المغرب، ولهذا وصلت إليها المتاجر من أوربا واسيا وإفريقيا[3].

4/ عيذاب:

تقع عيذاب على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، استمدت هذه المدينة شهرتها من الدور المهم الذي قامت به كقاعدة بحرية تجارية، حيث كانت تجارة الشرق الأقصى تنتقل عبرها في انتقالها من مصر إلى البلاد الأوربية، كما أنها محطة هامة في طريق القوافل المتوجهة إلى المناطق

---

[1]- المقريزي، الخطط، ج2، ص: 367

[2]- الإدريسي، النزهة، ص: 323.

[3]- صبحي عبد المنعم محمد، المرجع السابق، ص: 288.

المقدسة لأداء فريضة الحج ببلاد الحجاز عبر البحر الأحمر، وذلك لموقعها المناسب لمثل هذه الرحلة كونها تقع في الجهة المقابلة لميناء جدة[1].

ومنذ أواخر العهد العبيدي بمصر تحولت طريق القوافل التجارية وقوافل الحجيج المغربية من الدلتا عبر سيناء إلى عيذاب، وبقي هذا الطريق طيلة فترة الأيوبيين، حيث ظل حجاج مصر والمغرب يسلكون هذا الطريق أكثر من قرنين من الزمان، ولا يتوجهون إلى بلاد الحجاز إلا من هذا الطريق وعبر هذه المدينة[2].

اشتهرت هذه المدينة بورود التجار عبرها من وإلى مصر وبلاد المغرب، حيث كانت مراكب وتجار الهند واليمن والحبشة يردون إليها في البحر ثم يسلكون صحراءها إلى قوص ومنها إلى مصر والإسكندرية ثم بلاد المغرب أو أرض الروم، ومن أهم السلع التي كانت تنقل إليها وعبرها البهار كالقرفة والفلفل ونحو ذلك، ونظرا لكثرة هذه السلعة " كانت أحمال منها توجد ملقاة على الأرض لا يتعرض لها احد حتى يأخذها صاحبها[3].

هذا بالنسبة لبعض المحطات التجارية والموانئ الهامة الواقعة في بلاد مصر على الساحلين المتوسط والبحر الأحمر والتي كانت تنتقل السلع عبرها إلى بلاد المغرب ا والى بلاد أوربا وايطاليا، غير أن هذه الموانئ لم تتوقف في مسارها عن إقليم مصر من بلاد المشرق الإسلامي فقد كانت هناك مراكز ومحطات مهمة في رحلات الحج والتجارة عبرها ينتقل الحجيج إلى الأماكن المقدسة من ارض الحجاز، وعبرها كذلك تنتقل سلع الشرق الأقصى وبلاد الهند إليها ومنها تجد طريقها إلى الشق الغربي من العالم بقطبيه الإسلامي والنصراني، وهي مراكز تابعة لإقليم الحجاز وواقعة على ساحل البحر الأحمر، ومن هذه المراكز:

---

[1]– صبحي عبد المنعم محمد، المرجع السابق، ص: 290.

[2]– المقريزي، الخطط، ج1، ص: 566.

[3]– ابن جبير، الرحلة، ص: 43، 44. المقريزي، المصدر نفسه، ج1، ص: 567.

5/ جدة:

هي فرضة مكة على ساحل بحر القلزم، وهي تقع في الغرب من مكة بميلة إلى الشمال، وهي ميناء عظيمة محل حط وإقلاع، إليها تنتهي المراكب من مصر واليمن وغيرهما، وعنها تصدر من مكة، وهي ميقات من قطع البحر من جهة عيذاب إليها[1].

وتكمن أهمية ميناء جدة في ارتباطه الوثيق بالأماكن المقدسة وقربه من مكة ، حيث كان الحجاج لا يفدون مكة إلا عبر هذا الميناء على ساحل البحر الأحمر، ومنه ينتقلون إلى مكة، وذلك بعد قضاء مدة زمنية فيه حيث يتجهزون منه بأنواع السلع والمؤن التي يحتاجونها في موسم الحج إما لأغراض شخصية، أو لاستخدامها في ممارسة أنشطة تجارية خلال هذا الموسم[2]

لقد كان لموقع جدة المتوسط من موانئ الحجاز وقربها من عدن والهند ومكة اثر في ازدهار النشاط التجاري بها، وحركية المبادلات التجارية مع المراكز والموانئ العالمية في حوض البحر المتوسط، حيث كانت السلع تنقل من أوربا وبلاد المغرب إلى الإسكندرية ومنها إلى الفرما، ثم منها إلى بلاد الحجاز، كما نشطت التجار بينها وبين بلاد الشرق من الهند والصين[3].

---

[1]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص: 258.

[2]- الادريسي، النزهة، ص: 138، 139.

[3]- صبحي عبد المنعم محمد، المرجع السابق، ص: 293.

رابعا: الحركة التجارية بين المغربالموحدي والمشرق الإسلامي

من الملاحظ أن النشاط التجاري والمبادلات بين المغرب والمشرق الإسلامي في عصر الخلافة الموحدية قد شهد ازدهارا واضح المعالم لم تشهده البلاد من قبل، ويعود ذلك إلى تمحور سبل التجارة بين الجانبين في المسلك المار بين كل من مدينتي تونس والإسكندرية، وهما مركزين تجاريين هامين ارتكزت عليهما التجارة المغربية المشرقية، فهذا الطريق يصل بين أقصى المغرب وبلاد الحجاز عبر الموانئ الساحلية المغربية إلى مدينة تونس ثم طرابلس وصولا إلى الإسكندرية، ومنها إلى السويس شرقا فالطريق الرئيسي المؤدي إلى بلاد الحجاز، والكلام لا يخفى فيما يتعلق بأهمية مركز الإسكندرية التجاري على طول الطريق التجاري الرابط بين المغرب والمشرق، سواء فيما يتعلق بالرحلة التجارية، أو رحلات طلب العلم أو أداء فريضة الحج[1].

صحيح انه لا يمكن إنكار الكثير من التغيرات الحادثة في المنطقة على مختلف الأصعدة وخاصة السياسية والاقتصادية منها، والكلام بطبيعة الحال موجه إلى الغزوة الهلالية على بلاد افريقية وما أحدثته من تغيير سياسي وإضرار على المستوى الاقتصادي، وهي تغييرات كبيرة ومؤثرة دفعت الكثير إلى وصف هذه الناحية بالضعف فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية بصفة عامة سواء الإنتاجية منها كالفلاحة والصناعة بمختلف أنواعها أو التسويقية المتمثلة في المبادلات التجارية خاصة فيما يتعلق بالمناطق الداخلية من البلاد الشرقية[2].

وعليه يمكن التسليم بأثر هذه التغيرات السياسية على كمية الإنتاج الاقتصادي وحجم المبادلات التجارية، لا القضاء النهائي على الإرث الاقتصادي والتجاري الموروث منذ عهد التبعية المغربية لبلاد مصر بوابة المشرق الإسلامي، إلا أن الأمر الذي يجب التسليم به هو مدى تأثير هذه التغيرات السياسية في المنطقة؛ وليس الغزو الهلالي فحسب ، بل يضاف إليه احتلال

---

[1]– ابتسام مرعي، المرجع السابق، ص: 367.

[2]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 308. ارشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص: 385. 386.

النورمنديين لسواحل افريقية وما كان له من اثر على التجارة البحرية لبلاد المغرب في هذه الفترة، فلقد أدى تغلب النورمنديين على مالطة وصقلية وجنوب ايطاليا، وظهور قوة بيزا وجنوة البحرية والاقتصادية في شرق وغرب المتوسط إلى سيطرة الغرب على المسالك الرابطة بن شرق المتوسط وغربه الأمر الذي نتج عنه انفصال مسلمي الأندلس عن القوات الإسلامية الشرقية في مصر والشرق الأدنى، كما أدى إلى تضاؤل الوساطة المغربية في الحركة التجارية مع سورية وبلاد المشرق، وانتقال هذه الوساطة تدريجيا إلى أيدي الأوربيين خاصة الايطاليين منهم[1].

إلا انه في نظير ذلك؛ لا يمكن إنكار جهود الدولة الموحدية في محاولة ضبط هذه المناطق من البلاد الشرقية وإخضاع القبائل العربية إلى سلطانها، ومساهمتها في تهجير العرب إلى المغرب الأقصى وبلاد الأندلس والجعل منهم حليفا أساسيا يشد عضد الدولة ويحميها، وهو في حد ذاته مكسب هيا على الأقل الاستقرار السياسي الذي يمثل عصب الاقتصاد وقوامه، ومع أن الأوضاع الاقتصادية لم تستطع الرجوع إلى سابق ازدهارها في هذه المناطق الداخلية؛ إلا انه لا يمكن الجزم بانعدام الأنشطة الاقتصادية والتجارية بها لما يتوفر لدينا من نصوص تدل على وجود ذلك[2] كما سنبينه، وإذا كان الأمر كذلك على مستوى المناطق الداخلية من البلاد الشرقية؛ فإن المناطق الساحلية من هذه البلاد استطاعت أن تحقق انتعاشا من الناحية الاقتصادية بعد أن ضبطت السلطة الموحدية أموره السياسية[3].

كما لا يمكن إنكار جهودها على المستوى البحري، حيث أعادت في عهدها بناء الأساطيل في الأندلس والمغرب، وخلصت شمال افريقية وجزر البليار من النفوذ الأوربي، وحصلت هذه الأقطار من جديد على قدر كبير من الازدهار الاقتصادي، وبلغت الحضارة في هذا الوقت بالذات ارفع مستوياتها في الأندلس، وأمد الموحدون نفوذهم على ضفتي البحر

---

[1]- ارشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص ص: 384-390.

[2]- الاستبصار، ص: 113، 119.

[3]- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 308.

المتوسط[1]، ولا أدل على ذلك من السفرة التي أرسلها صلاح الدين الأيوبي إلى الخليفة أبي يعقوب المنصور سنة 582هـ/1186م يطلب منه المساعدة بإرسال أسطول بحري لمحاصرة عكا وصور وطرابلس المحتلة من الصليبيين، فانقلب الوضع بطريقة غير متوقعة حيث أصبح المشرق الإسلامي ينتظر المساعدة من بلاد البربر الإسلامية ليتحرر[2].

غير أن ما حققه الموحدون من قوة في هذه الفترة لا ينفي وجود الوساطة الأوربية الايطالية في مجال التجارة الدولية بين عالم المغرب الإسلامي وشرقه في هذه الفترة، بل إن الوجود الايطالي في هذا المجال كان حاضرا وبقوة، وكانت البحرية الايطالية تلعب دورا في حركة التجارة والبضائع لمنتجات الشرق والغرب، بل على الأكثر من ذلك كانت البحرية الايطالية أداة النقل الأساسية في مجال الحركة المدنية المتمثلة في تحرك المسافرين من المغرب إلى المشرق من اجل أداء فريضة الحج أو طلب العلم[3].

والجدير بالإشارة أن التجار الأندلسيون كانوا يكترون السفن من مالكيها لنقل بضائعهم إلى المشرق بموجب عقد يبرم بين الطرفين بحضور الشهود، ويتم الاتفاق فيه على نوع السلعة ووزنها وأيضا الطريق الذي ينبغي أن تسير فيه السفينة مع ذكر اسم مالكها والمكترى له[4].

وعلى هذا التصور تكتمل دورة الحركة التجارية العالمية التي اتسعت في مجال نشاطها وأصبحت تشكل رابطة وثيقة بين المشرق والمغرب والمتمثلة في المحاور التالية:

---

[1]– محمد احمد الغربي، الموحدون سادة البحار، مجلة دعوة الحق، السنة 14، العدد: 10، يناير 1972م، ص ص: 127–129.

[2]– جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص: 266، 306.

[3]– ابن جبير، الرحلة، ص: 8، 285. ابن الابار، المعجم في أصحاب القاضي الإمام علي الصدفي، تح: إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410هـ/1989م، ص: 167.

[4]– الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص: 297، 298، 301.

- التجارة بين المشرق الإسلامي وأوربا الشرقية(الدولة البيزنطية)
- التجارة بين المغرب الإسلامي والغرب الأوربي (ايطاليا وفرنسا واسبانيا)
- التجارة بين المشرق والمغرب الإسلاميين داخل العالم الإسلامي، وبذلك تغلق الدورة التجارية العالمية وتتم حلقتها[1].

فالتجارة الموحية المشرقية قد تميزت بالنشاط والحركية بين الطرفين على الرغم من وجود بعض الاضطرابات السياسية بين الجانبين الموحدي والأيوبي بالبلاد المصرية، ومن ذلك ما قام به بهاء الدين قراقوش[2] مولى تقي الدين عمر ابن أخ صلاح الدين الأيوبي ونائبه على مصر من غزو على الحدود الشرقية للدولة الموحدية سنة 575هـ/1179م، وتحالفه مع القبائل العربية بالمنطقة، واستيلاؤه على المناطق الشرقية حتى بلغ القيروان [3]، الأمر الذي دفع الخليفة المنصور إلى الخروج على رأس حملته الكبرى سنة 582هـ/1186م، والتي استطاع فيها القضاء على التحالف الثلاثي المسوفي العربي الغزي ضد الدولة الموحدية[4].

لقد انعكست هذه الاضطرابات السياسية على العلاقات الدبلوماسية الموحدية الأيوبية بالسلب، ويتجلى ذلك في نتائج السفارة التي أرسلها صلاح الدين الأيوبي الممثلة في ابن منقذ إلى الخليفة المنصور، والتي تتعلق بطلب الأيوبيين للمساعدة من طرف الموحدين بالأسطول البحري الموحدي من اجل القضاء على الوجود الصليبي في عكا وصور وطرابلس من بلاد

---

[1]- نجاة الباشا، المرجع السابق، ص: 63.

[2]-عز الدين موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 1، 1403هـ/1983م، ص ص: 19-31.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 254، 255. 328،

[4]- بروفنسال، مجموع رسائل موحدية، الرسالة رقم: 31، ص ص: 191-199. الرسالة رقم: 32، ص ص: 200-210.

الشام، أو على الأقل قطع الإمدادات الأوربية في الحوض الغربي أن تصل إلى القوى الصليبية في بلاد المشرق[1]. حيث تذكر الروايات التاريخية اعتذار الخليفة المنصور عن تحقيق هذا الطلب[2].

على الرغم من وجود هذه الاضطرابات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين الموحدي والأيوبي فان العلاقات التجارية بين المغرب ومصر بقيت قوية، ويعود ذلك لرابطة الجوار الجغرافي ووحدة الدين الإسلامي من جهة، ونتيجة للخطر المشترك الذي هدد العالم الإسلامي من جانب الغرب الأوربي المتمثل في الحروب الصليبية من جهة ثانية، بالإضافة إلى موقع مصر المهم على طريق الحج الرابط بين بلاد افريقية والمغرب وبلاد الحجاز، وما يتميز به هذا الطريق من امتداد طبيعي خال من الفواصل والعقبات[3] .

يضاف إلى ذلك؛ ما تتوفر عليه المصادر من مادة تاريخية تدل على نشاط الحركة التجارية بين المغرب الموحدي والمشرق الإسلامي، فكثيرا ما تعدد المصادر الجغرافية حركة تنقل السلع المغربية إلى بلاد المشرق أو وجود بعض السلع المشرقية ببلاد المغرب، أو تواجد تجار مشارقة ببلاد المغرب[4].

وفي نظير ذلك، لا تخلوا النصوص من الإشارة إلى تواجد التجار المغاربة ببلاد المشرق الإسلامي ومزاولتهم للنشاط التجاري بهذه المناطق، حيث يذكر ابن جبير ممارسة التجار المغاربة للتجارة بمدينة عكا إبان الاحتلال الصليبي لها، وينوه ابن جبير بموقف التجار المغاربة المعارض لضريبة المكس المفروضة عليهم دون غيرهم من التجار، ويعزو ابن جبير سبب ذلك إلى مشاركة المغاربة في الجهاد مع نور الدين والبلاء الحسن الذي أبدوه في هذا القتال وما نتج عنه من هزيمة

[1]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص: 529، 530.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 330، 331.

[3]- مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 129.

[4]- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 260. البكري، المغرب، ص: 105. الحميري، الروض المعطار، ص: 303، 366. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 126. الاستبصار، ص: 113، 116، 117، 119، 153. **De Mas Latrie**, **Traités de paix**, **p ; 23**.

للصليبيين، فقال الإفرنج: " إن هؤلاء المغاربة كانوا يختلفون على بلادنا ونسالمهم ولا نرزأهم شيئا فلما تعرضوا لحربنا وتألبوا مع إخوانهم المسلمين وجب علينا أن نضع هذه الضريبة عليهم، فللمغاربة في أداء هذا المكس سبب من الذكر الجميل في نكايتهم العدو يسهله عليهم ويخفف عنتهم عنهم"[1].

فبغض النظر عن هذه الوضعية الاستثنائية التي يوضحها ابن جبير عن التجار المغاربة بمدينة عكا على الخصوص، نجد أن التجار المغاربة كانوا يمارسون أنشطة تجارية ببلاد المشرق، بل إن الموانئ والمدن المشرقية حتى الصليبية منها كانت تستقبل التجار المغاربة الذين استخدموا البحر المتوسط مطية في تجارتهم، وقد كان لهؤلاء التجار المغاربة خانات (فنادق) خاصة ينزلون بها في الموانئ التي احتلها الصليبيون[2].

وقد أبدى ابن جبير دهشته حول حركة التبادل التجاري هذه بين المسلمين المشارقة والمغاربة بصفة عامة وبين الصليبيين رغم الحروب القائمة بينهم فقال: " ومن أعجب ما يحدث في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الفرنج وسبيهم يدخل إلى بلاد المسلمين"[3]، فالعلاقات السياسية بين الصليبيين والمسلمين في بلاد المشرق لم تمنع من التواصل التجاري بين الطرفين، خاصة وان فترات الحرب بين الطرفين كانت تتخللها فترات هدوء وهدن تمكن الطرفين من تبادل المنتجات ومزاولة الأنشطة التجارية[4].

---

[1]– ابن جبير، الرحلة، ص: 284.

[2]– احمد الشامي، العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة،ط 1، 1405هـ/1985م، ص: 203.

[3]– ابن جبير، المصدر السابق، ص: 260.

[4]– سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص: 152.

كما تشير المصادر إلى تواجد المغاربة في بلاد المشرق وعلى رأسها مصر، فقد كانت مدينة القاهرة محطة تجارية برية ضرورية بدليل أن وكيل التجار المغاربة كان يوجد بها [1]، هذا مع استقرار العديد من الشخصيات المغربية بها ومزاولة مهنة التجارة على أرضها، وعلى سبيل المثال شخصية أبي محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله بن علي القيرواني الأصل، المصري الدار(ت 636هـ/1239م)، قد كان يتاجر في التمر والبزر حتى عرف باسم الابزاري والتمار[2]

ولم يقتصر الأمر على إقليم المغرب في مجال العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي، بل كانت السفن التجارية العاملة في موانئ المرية ودانية ومالقة تحمل السلع الأندلسية إلى المشرق وتعود محملة بمنتوجات شرقية مختلفة، ذلك فيما ذكره أبي الطاهر السلفي في المعجم من أن " تاجرا من مدينة شاطبة يدعى أبو العباس احمد بن مروان بن محمد الشاطبي، كان يشتغل بالتجارة في ميناء الإسكندرية" [3]، كما يشير أيضا ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة إلى أن بعض تجار الأندلس وصل إلى غاية بلاد الصين[4].

كما تزودنا بعض الرسائل المتبادلة بين الموحدين والدول الأوربية معلومات بمعلومات تشكل مادة علمية أساسية تسلط الضوء على طبيعة العلاقات مع الثغور المشرقية، خاصة مدينة الإسكندرية، كما توضح هذه الرسائل بعض العلائق التجارية بين الطرفين الموحدي والمشرق الإسلامي[5].

---

[1] – **Goiten (s.d) le commerce mediterraneen avat les croisades. P ; 66-68.**

نقلا عن: مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 130.

[2]– **مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 130.**

[3]– **السلفي، ابي طاهر احمد بن محمد، معجم السلفي، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ص: 33. ترجمة رقم: 73.**

[4]– **المراكشي، الذيل والتكملة، بقية السفر الرابع، تح: احسان عباس، دار الثقافة، بيروت، دت، دط، ص: 16.**

[5] –**M. AMARI; I Diplomi Arabi, p; 4-5.**

خامسا: المبادلات التجارية (الصادرات والواردات)

تعددت وتنوعت السلع التجارية المتبادلة بين بلاد المغرب والمشرق الإسلامي في فترة الموحدين بتعدد المنتجات الاقتصادية الفلاحية والصناعية في المنطقتين، حيث نجد المنتجات الموحدية في كل من المغرب والأندلس انتقلت إلى بلاد مصر وما والاها من البلاد الشرقية، كما هو العكس بالمنتجات المشرقية وورودها إلى المغرب الإسلامي .

إن المادة التاريخية المعول عليها في هذا الجانب تتلخص في أخبار المدن وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، الموجودة في كتب الجغرافيا والرحلات، ولا سيما المعاصرة للفترة المدروسة، فكان للمعلومات التي أوردها كل من الإدريسي في نزهة المشتاق أو بلاد المغرب، و صاحب الاستبصار، وما أورده ابن سعيد في كتاب الجغرافيا وغيرها من المصادر القريبة من الفترة المدروسة سواء التي سبقت هذه الفترة بقليل أو بعدها، كلها تصب في إثراء وتحديد مجال المبادلات وتفصيل الكلام فيها، وإن كان الإشكال المطروح حول المادة الموجودة في هذه المصادر، عدم تحديد الأماكن التي تصدر إليها المنتجات الاقتصادية بصفة عامة، فكثيرا ما نجد لفظ " ينقل إلى كل الجهات" أو " إلى المشرق والمغرب" أو " يمتار منه أهل الأرض"؛ أو غيرها من الألفاظ العامة غير الدقيقة فيما يتعلق بتحديد الجهة التي يصدر إليها منتوج معين.

ومن خلال استقراء النصوص يمكن تصنيف السلع المتبادلة بين الطرفين المشرق والمغرب الإسلاميين إلى:

أولا: الصادرات

تعددت وتنوعت الصادرات الموحدية في المغرب والأندلس بتنوع الإنتاج الفلاحي والصناعي في القطرين، ومن أهم المواد المصدرة إلى بلاد المشرق:

1/ المواد الغذائية

تعتبر من أهم المواد المصدرة إلى بلاد المشرق ويأتي في طليعتها؛

الزيوت: حيث توضع هذه المادة على رأس قائمة المواد الغذائية المصدرة وبكميات كبيرة نظرا لكثرة إنتاجه خاصة في منطقة صفاقس التي اشتهرت بكثرة أشجار الزيتون، كما يمتاز زيتها بالجودة على باقي أنواع الزيوت، وفي ذلك يقول صاحب الاستبصار: " عليها غابة كبيرة من الزيتون، وزيتها أطيب من كل زيت إلا الشرقي، ومن الناس من يفضله عليه، ومنها يمتار أهل افريقية الزيت وتحمله المراكب إلى بلاد الروم وعليه معول أهل صقلية وايطالية وجميع سواحل الأرض الكبيرة لكثرته وطيبه"[1].

وعنها يقول الحميري:" ومن زيتها يمتار أهل مصر والمغرب وصقلية والروم، وربما بيع الزيت بها أربعين ربعا بمثقال واحد" [2]، ويصف البكري هذه المدينة بقوله: " ويقصدها التجار من الآفاق بالأموال الجزيلة لابتياع المتاع والزيت"[3].

كما اشتهرت مدينة اشبيلية بتصدير هذه المادة التي تميزت بجودتها حيث يصفها ابن غالب بقوله: في اشبيلية كان ينتج زيت الزيتون الجيد الذي لا يتغير به حال ولا يعتريه اختلال، ويبقى برقته وعذوبته لا يتغير طعمه ولا يتغير بطول مكثه فاضلا بخاصة بقعته على غيره من الزيت"[4]. ومنها كان يصدر هذا الزيت إلى كثير من المناطق، فالحميري يصفها بقوله:" ...

1- الاستبصار، ص: 116، 117.

2- الحميري، الروض المعطار، ص: 366.

3- البكري، المغرب، ص: 20.

4- ابن غالب، فرحة الأنفس، ص: 292.

وأهلها مياسير، وجل تجارتهم الزيت، يتجهزون به إلى المشرق والمغرب برا وبحرا" [1]. كما يذكر المقري أن زيتها كان يصل إلى الإسكندرية[2].

ومن المواد الغذائية التي كانت تصدر كذلك؛ مادة **التين والعسل والفستق واللوز** ، حيث كانت هذه المواد تصدر من أوجلة وتونس وقفصة، فقد ذكر الإدريسي أن مدينة أوجلة يتجهز منها المراكب الواصلة إليها والمسافرون الواصلون إليها من الإسكندرية وارض مصر بالصوف و**العسل** والزيت[3].

كما اشتهرت مدينة قفصة بإنتاج **الفستق** فهي أكثر البلاد إنتاجا له الأمر الذي دفع صاحب الاستبصار يظن أن هذه المادة لا تنتج إلا في مدينة قفصة، " ومنها يجلب إلى افريقية وبلاد المغرب وبلاد الأندلس وبلاد مصر" [4]، ويظهر أن هذه المادة تعد من الصادرات كما تعد من الواردات حيث كان الفستق يجلب من بلاد الشام إلا أنه اقل جودة من الفستق الذي تنتجه مدينة قفصة والذي يقارب حجمه حجم اللوز[5].

كما اشتهرت مدينة مالقة بتصدير مادة **التين** الذي كان يسمى بالتين الربي نسبة إلى اسمها القديم، فإنتاجه بها كبير لاستدارة أشجاره بهذه المدينة من جميع جهاتها، وهو من أجود أنواع التين، حيث كان يصدر إلى مصر والشام والعراق، وربما وصل إلى الهند [6]، كما انه كان يباع في مدينة بغداد من بلاد العراق على جهة الاستطراف، والظاهر أن الكمية المصدرة من هذه المادة كانت كبيرة جدا، حيث يعبر عنها المقري بقوله: " وأما ما يسفر منه المسلمون

[1]– الحميري، صفة جزيرة الاندلس، ص: 19. وأيضا ص: 101، 178.
[2]– المقري، نفح الطيب، ج4، ص: 199.
[3]– الإدريسي، صفة المغرب، ص: 131. نزهة المشتاق، ص: 541.
[4]– الاستبصار، ص: 153. ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص: 126.
[5]– الاستبصار، ص: 153.
[6]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 565. الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص: 178.

والنصارى في المراكب البحرية فأكثر من أن يعبر عنه بما يحصره"[1]. كما كانت مدينة المرية تصدر مادة **اللوز** الذي كان يجلب من أحوازها ويصدر إلى بلاد المشرق والمغرب[2]. كما اشتهرت مدينة تونس باللوز المسمى باللوز الفريك يفرك بعضه بعضا دون أن تمسه يد لرقة بشرته[3].

2/ المصنوعات النسيجية:

تعددت أنواع المصنوعات النسيجية في بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية، حيث كان يصدر فائضها إلى مختلف البلاد وعلى رأسها بلاد المشرق الإسلامي، ومن ذلك:

المنسوجات الحريرية والتي اشتهرت بها مدينة قابس ذلك نظرا لتوفر شجر التوت الذي تربى فيه دودة القز والحرير المأخوذ منها، ويعتبر حريرها " أطيب الحرير وأرقه، وليس يعمل بافريقية حرير إلا بها"[4]. وهنا يمكن الإشارة إلى الملاحظة التي سجلتها صاحبة أطروحة المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي[5] من ذكرها نفي الأستاذ عز الدين موسى في كتابه النشاط النشاط الاقتصادي[6] لوجود مادة الحرير في قابس، وأن صاحب الاستبصار المعاصر للموحدين لم يشر إلى ذلك، والواقع أن الباحث المذكور قد أشار إلى وجود مادة الحرير في قابس، كما ذكر جهود الموحدين ونجاحهم في إنعاش إنتاج الحرير في مدينة قابس، إلا انه نفى صناعة الطرز الحريرية في المنطقة، ونفى ذكر صاحب الاستبصار لهذه الصناعة بمصدره، وفي باقي المصادر

---

[1]- المقري، النفح، ج3، ص:219.

[2]- المقري، النفح، ج1، ص: 152.

[3]- الاستبصار، ص: 121.

[4]- الاستبصار، ص: 113.

[5]-ليلى احمد نجار، المغرب والاندلس في عهد المنصور الموحدي دراسة تاريخية وحضارية (580-595ه/1184-1198م)، اشراف: احمد السيد دراج، كلية الشريعة، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1409ه/1989م، ج2، ص: 439.

[6]- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: 217، 218.

المعاصرة له، كما انه ذكر استئناف هذه الصناعة في فترة الحفصيين، وبالتالي لا يتعلق الأمر بإنتاج مادة الحرير، وإنما يتعلق الأمر بالمنسوجات الحريرية.

ولقد انتشرت واشتهرت بلاد المغرب والأندلس بالمنسوجات الحريرية[1]، حتى إن المنصور الموحدي بعد توليه مقاليد الحكم أصدر أمرا يقضي بقطع اللباس الغالي من الحرير والاجتزاء منه بالرسم الرقيق الصغير، ومنع النساء من الطرز الحفيل وأمر بالاكتفاء منه بالساذج القليل، وأمر بإخراج ما كان في المخازن من ضروب ثياب الحرير والديباج المذهب فبيعت منه ذخائر لا تحصى بأثمان لم توف ولم تستقص[2].

ويبدو أن الألبسة الحريرية كانت تصدر من بلاد الأندلس إلى المشرق الإسلامي حيث ذكر المقري أن أهل ألمرية قد أجادوا تقليد الجرجاني والأصبهاني والسقلاطون (أصله يوناني) [3]، والعتابي، وإلى الوشي المذهب من إنتاج مالقة ومرسية والمرية انتهى التفضيل ومن صنعته يتعجب المشارقة، كما تغالى أهل المشرق بالبسط التي تعمل في مرسية[4].

أما في المغرب فقد اشتهرت سوسة بصناعة الثياب، حيث تميزت هذه الثياب بالبياض الرائق مما جعل منها سلعة لا نظير لها، ومنها أيضا نوع يسمى عمائم المعمور حيث تبلغ الواحدة منها 100 دينار وأكثر، ويصدر إلى جميع البلدان، ويباع الغزل فيها زنة المثقال بمثقالين[5].

---

[1]– ومن بين المدن التي اشتهرت بصناعة الحرير في فترة الموحدين مرسية ومالقة، حيث كانت تجهز العروس المغربية من ديباج مرسية كما تعددت أنواع الأقمشة الحريرية في مالقة والحلل الموشية التي بلغ ثمن الحلة الواحدة منها ألاف الدنانير حيث كانت تنتج للملوك خاصة، كما اشتهر اهل المرية في فترة ازدهارها بصنعة الحياكة وكثرت بها أنواع الطرز الحريرية (نفح الطيب، ج**1**، ص: **163**. ج**3**، ص: **219**، **221**)،

[2]– ابن عذاري، البيان الموحدي، ص: **174**.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص: **219**.

[4]– نفح الطيب، ج**1**، ص: **201**

[5]– الاستبصار، ص: **119**.

3/المصنوعات الجلدية:

اشتهرت مدينة برقة بدباغة الجلود، حيث يذكر الإدريسي أن بها إلى الآن (فترة المؤلف) ديار لدباغ الجلود البقرية وجلود النمور الواصلة إليها من أوجلة [1]، حيث كانت هذه الجلود تصدر على هيئتها الخام، كما كانت تصدر بعد دباغتها على شكل أغلفة للكتب، كما استوردت الإسكندرية من مدينة تونس الأحذية الجلدية وأغلفة الكتب، كما تشير إلى ذلك رسائل الجنيزة[2].

4/ مواد أخرى:

ومن بين المواد التي ثبت تصديرها إلى بلاد المشرق الإسلامي مادة **المرجان** الذي اشتهر إنتاجه في مدينة سبتة ومرسى الخزر [3]، كما صدرت مادة **الورق** من مدينة شاطبة التي تفردت بصناعة الورق حيث كان هذا الورق يمتاز بالجودة، وكان يصدر إلى مختلف الجهات ومنها بلاد المشرق[4].

كما صدر **الرقيق** الأبيض والأسود إلى بلاد المشرق من طرابلس الواقعة على رأس الطريق المؤدية إلى بلاد السودان، كما كان يجلب إلى المشرق من مدينة زويلة ومن سجلماسة حيث كان العبيد يدخل إلى المغرب الأوسط وافريقية منها[5].

[1]– الإدريسي، المغرب وارض السودان، ص: 131. الروض المعطار، ص: 91.

[2] – **Goiten, le commerce méditerranéen , p ; 111-112**.

[3]– الإدريسي، المغرب وارض السودان، ص: 168. الحميري، الروض المعطار، ص: 303.

[4]– الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 556.

[5]– ارشيبالد، المرجع السابق، ص: 330. **De Mas Latrie, Traités de paix , p 23.**

ثانيا: الواردات

تنوعت كذلك واردات المغاربة من بلاد المشرق الإسلامي وان كانت المصادر تشح علينا بإعطاء صورة متكاملة عن طبيعة المبادلات بين الطرفين بصفة تفصيلية، إلا انه ومن خلال الإشارات نجد من بين أهم المواد المجلوبة من بلاد المشرق **التوابل والبهارات**، هذه الأخيرة التي كانت تجلب من بلاد الهند وغيرها من مناطق الشرق الأقصى، فقد كانت بلاد مصر وخاصة مدينة الإسكندرية أهم مركز في مصر لتصدير التوابل [1]، وهي تستخدم لإصلاح الطعام، كما تتمثل في مواد أولية أساسية لصنع العطورات والصباغة والصيدلية ومواد التجميل، وكان الكل يباع بحوانيت العطارين[2].

وكان أهل الثراء يطلبون أنواع من التوابل من حب الفلفل والزنجبيل، والدار صيني (القرفة) ولا يستغنون عنها، ونظرا لأهمية هذه التوابل وقيمتها كان بعضها مثل حب الفلفل يستخدم في مكان العملة أثناء المبادلات التجارية[3]. كما كانت تستورد قرطبة من بلاد المشرق **العود الهندي**[4].

كما كان يجلب إلى بلاد المغرب **الزيت** حيث يعتبر من الصادرات والواردات [5]، بالإضافة إلى **ماء الورد**[6]، كما يعد **الفستق** في نطاق الصادرات والواردات حيث كان يجلب من بلاد الشام، إلا أنه أقل جودة من فستق بلاد المغرب[7].

---

[1]- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية، ص: 518.

[2]- نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 65.

[3]- نجاة باشا، المرجع نفسه، ص: 65.

[4]- ابن غالب، فرحة الأنفس، ص: 295، 308.

[5]- الاستبصار، ص: 116.

[6]- الاستبصار، ص: 154.

[7]- الاستبصار، ص: 153. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 126.

يضاف إلى ذلك مادة **المرجان** التي كانت تستخرج من مرسى الخزر وسبتة، حيث كانت هذه المادة تصدر إلى بلاد المشرق الإسلامي، ومنه تنقل إلى أقاصي الشرق في بلاد الهند والصين[1]

وهناك مواد كان يتم استيرادها في الأوقات الاستثنائية مثل مادة **القمح** والأقوات بصفة عامة، حيث كان يتم استيراده في سنوات الجفاف أو في أوقات الفتن، ففي سنة 590هـ/1193م كانت التجارة نافقة بين مصر وبلاد المغرب في الأقوات للغلاء الذي ساد بلاد البربر[2].

[1]- الحميري، الروض المعطار، ص: 386، 387.

[2]- نجاة باشا، المرجع السابق، ص: 34.



الفصل الخامس

ك عالك شيك تجانونقلني إالمخيك سوخ تني

الفصل الخامس

العلاقات التجارية مع بلاد السودان

أولا : المجال الجغرافي والتاريخي لبلاد السودان

ثانيا : الصلات التجارية للمغرب مع بلاد السودان

ثالثا : طبيعة المبادلات التجارية؛ الصادرات والواردات

أولا: تاريخ العلاقات التجارية بين السودان وبلاد المغرب الإسلامي قبل فترة الموحدين

لقد ارتبطت بلاد المغرب خلال فتراتها التاريخية المختلفة بصلات تجارية واسعة مع بلاد السودان، وذلك ما تدلل عليه الشواهد التاريخية المختلفة، وفي الفترة الإسلامية ازدادت هذه الروابط التجارية نشاطا وكثافة؛ بل تعدتها إلى جوانب ثقافية وفكرية تركزت في أساسها على نشر الإسلام في هذه المنطقة وتتضح جليا هذه الروابط منذ حكم المرابطين للشق الغربي من الشمال الإفريقي.

إن علاقات بلاد المغرب الإسلامي مع بلاد السودان تتميز بخصائص تميزها عن العلاقات مع باقي الكيانات السياسية المعاصرة للخلافة الموحدية، حيث ارتبطت هذه العلاقات أساسا على الجانب التجاري ذو الطابع الفردي؛ نظرا لما تدره تجارة الذهب مع هذه الأقاليم من أرباح وفيرة، ونظرا لطبيعة المجال والإقليم من الناحية الطبيعية الذي يجعل الخوض في غمار هذه التجارة عزيزا ومكاسبه كبيرة.

وقد عبر العلامة ابن خلدون عن هذه الظاهرة بقوله:"..وكذلك نقل السلعة من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا واكفل بحوالة الأسواق، لأن السلعة المنقولة حينئذ ن تكون قليلة ومعوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها، فيقل حاملوها ويعز وجودها، وإذا قلت وعزت غلت أثمانها... ولهذا تجد التجار الذين

يعولون بالدخول إلى بلاد السودان ارفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته واعتراض المفازة الصعبة الخطرة"[1].

إن طبيعة المادة التاريخية التي تتناول موضوع العلاقات التجارية الموحدية مع بلاد السودان عزيزة ومقتضبة إذا ما قورنت بنظيرتها التي تتناول هذا الموضوع مع دول الشمال الأمر الذي يطرح إشكالية مصدرية تحول دون بغية البحث الرامية إلى تفصيل المعطيات حول الموضوع، إلا انه من خلال التتبع والاستقراء نجد هذه العلاقات بالنسبة لفترة الموحدين ما هي إلاّ استمرار لمنظومة تجارية بين دول المغرب الإسلامي وممالك السودان وخاصة الغربي منه والتي تتميز في مجملها بالنشاط والحيوية رغم المخاطر المتعلقة بها، وذلك للمحفزات الكبيرة التي ذكرنا.

وبالتالي يمكن إعطاء صورة عن حقيقة هذه العلاقات من خلال التعرف على طبيعة الصلات التجارية بين الطرفين قبيل الفترة المدروسة، ولا يتم ذلك إلا بعد إعطاء تصور عام – ولو بصفة مختصرة– عن مصطلح بلاد السودان، وكذا إطاره الجغرافي والتاريخي.

1/ المجال الجغرافي والتاريخي لبلاد السودان:

بلاد السودان مصطلح أطلقه الجغرافيون العرب علي المنطقة التي تقع جنوب الصحراء الكبرى والممتدة بين المحيط الأطلسي غربا وبحيرة تشاد شرقا والتي ضمت عددا من الوحدات

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ص: **497**.

السياسية؛ مثل جاو، وتكرور، وغانة، ومالي، وهي تشمل منطقة واسعة في الناحية الغربية من القارة الإفريقية، ما بين الصحراء في الشمال إلى غاية المناطق الغابية الاستوائية في الناحية الجنوبية، أما من الناحية الشرقية فتمتد إلى مرتفعات الحبشة وصولا في الناحية الغربية إلى المحيط الأطلسي، وربما يعود إطلاق العرب لهذه التسمية على هذه الأقاليم نسبة إلى لون بشرة سكانها التي تتميز بالسمرة إلى السواد الداكن[1] .

وينقسم إقليم السودان حسب اصطلاح الجغرافيين إلى ثلاثة أقسام:

السودان الغربي، ويشمل حوض نهر السنغال ونهر النيجر في حوضه الأوسط والمجرى الأعلى لنهر الفولتا.

أما القسم الثاني وهو **السودان الأوسط**: فيشمل حوض بحيرة تشاد.

أما **السودان الشرقي** : فيشمل الحوض الأعلى لنهر النيل جنوب بلاد النوبة وهو الذي اصطلح عليه العرب ببلاد الزنج[2].

إن الناظر إلى المجال الطبيعي لشعوب السودان وشعوب شمال القارة الإفريقية وما يحول بينهما من حواجز طبيعية قاسية كالصحراء الكبرى ؛ يجزم بالقطيعة الحضارية بين المنطقتين،

---

[1] – محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا (السودان)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1401هـ/1981م، ص: 9. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 65.

[2] – زبادية عبد القادر، مملكة سنغاي في عهد الاسقيين، الجزائر، 1971م، ص: 15.

ولكن الواقع التاريخي والحضاري بين المنطقتين هو على العكس من ذلك ، فقد كانت هناك صالات حضارية مستمرة بين الشمال والجنوب، وتعود إلى أزمنة تاريخية ضاربة في القدم.

فلقد كانت قوافل تجار قرطاجة تقوم برحلات تجارية إلى هذه البلاد، و قد ظل هذا التبادل قائماً في العهدين اليوناني والروماني ثم البيزنطي ؛ بل إن وجود هذه الاتصالات يعود إلى فترة الألف التاسعة قبل الميلاد[1]، وهو ما تدل عليه النقوش الصخرية التي تظهر بها عربات تجرها الخيول، وتتبع هذه النقوش طريقا يبدأ من وادي درعه، مرورا بأدرار في موريتانيا الحالية، لينتهي في الدلتا الداخلية لنهر النيجر ، بالإضافة إلى ممر آخر تشير إليه النقوش الصخرية ي ربط بين جنوب تونس وجبال الهوقار، ونهر النيجر[2] .

فرغم كل هذا الفاصل الرملي العريض بين شعوب الشمال والشعوب الإفريقية التي تعيش في الجنوب؛ إلا أن الصلات لم تنقطع أبدا بين الإفريقيتين ككل طوال فترات التاريخ[3].

[1]– في الوقت الذي كانت تسود فيه عصور جليدية في أوربا في الألف الخامسة قبل الميلاد كانت منطقة الصحراء الإفريقية يسودها جو مطير أطال عمر العصر الحجري الحديث الذي مثل الإنسان الإفريقي فيه مجتمعات من الصيادين والرعاة والفرسان الذين عمروا هذه المنطقة، حيث ذهب علماء الجيولوجيا إلى نظريتين أساسيتين حول الوجود الحضاري لإنسان الصحراء؛ نظرية الباحث جلود **Joleaud** سنة **1933**م، مفادها أن معظم الرسوم الصخرية تعود إلى الألف التاسعة ق.م، أما الرأي الثاني فهو للباحث فوفري **Vaufrey**، الذي يعدل التاريخ السابق فينزل به إلى الألف الخامس ق.م. محمد الصغير غانم، المحتوى التاريخي للرسوم الصخرية، مجلة الأصالة (عدد خاص بتاريخ منطقة الهوقار)، الجزائر، العدد 72، 1399هـ/1979م، ص: 73.

[2] – **Hunwick j,o : Les rapports intellectuels entre le Maroc et L; Afrique sud – saharienne a travers les ages, Publications de l' institut des Etudes Africaines, Rabat 1990 , P 8 .**

[3]– خوان جوزيف، الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء، تر: مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط 1، 1404هـ/1984م، ص: 30.

ولقد أخذت الصلات بين المغرب وبلاد السودان تتوطد بعد الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا، حيث نشطت هذه الصلات التي كانت تجارية في أولها ثم أصبح لها انعكاسات على مختلف النواحي الحضارية من الفكر الدين والثقافة، حتى أصبحت هذه المناطق من السودان الغربي مراكز تجارية مهمة، كما أضحت بعد ذلك مراكز ثقافية تشع العلم والمعرفة، وكانت من أهم هذه المراكز غانة واودغست وجنى وتمبكت [1].

لقد تعاقبت مجموعة من الممالك على حكم بلاد السودان في أقسامه المختلفة، وسنعرض بالحديث للممالك التي كان لها دور مهم في الصلات التجارية مع بلاد المغرب الإسلامي والمتمثلة في:

1/ مملكة غانة (أرض الذهب):

ظهرت غانة في المناطق الغربية للقارة الإفريقية، في حدود القرن الثالث للميلاد، في مدينة كومبي في إقليم واكادو أو غانا، حيث أطلق كلقب للدولة ، بينما أطلق العرب هذه التسمية على عاصمة الدولة كومبي، وقد توسعت هذه المملكة وكونت إمبراطورية مثلت في القرنين العاشر والحادي عشر للميلاد اكبر قوة حربية في إفريقيا في هذه الفترة[2].

لقد امتدت هذه المملكة على حساب مجموعة من الكيانات السياسية صغيرة في هذه الفترة كمملكة التكرور الواقعة جنوب نهر السنغال ومملكة صوصو على نهر النيجر، وترجع

---

[1]- **عصمت عبد اللطيف دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ/1988م، ص: 41.**

[2]- **ابن سعيد، الجغرافيا، ص: 92. خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 51.**

القوة الاقتصادية لهذه المملكة إلى سبب جوهري وهو السيطرة على الطريق التجاري الهام المسمى " طريق الملح والذهب" وكان هذا الطريق من الأهمية لدرجة انه كان له ملك خاص يحكمه يطلق عليه اسم " كايا ماغان" ومعناه " ملك الذهب"، حيث كان يعمل على ضبط المبادلات التجارية على هذا الطريق، واخذ الضرائب على القوافل الصادرة والواردة إلى هذه البلاد[1]. وهناك سبب آخر يرجع إليه تقدم هذه المملكة على غيرها من الممالك وهو استخدام قبائل السونيك لمعدن الحديد واتخاذ الأسلحة منه قبل غيرها من الممالك الإفريقية الأخرى التي كانت تصنع الأسلحة من فروع خشب الأبنوس الأسود الثقيل[2].

كان لا بد لقبائل الوانجارا أن تستورد هذه السلعة الحيوية من خارج منطقتها خاصة وان الملح يعتبر رحيق الحياة للإنسان الذي يعيش في منطقة السافانا ذات الشمس الحارقة التي تشع حرارة شديدة يخرج على إثرها الخزين الملحي الذي يتحصن به جسم الإنسان فيتعرض للعلل والأمراض التي تهلكه، فاضطر سكان غانة إلى استيراد هذه المادة الأساسية من مدينة تغزة[3] الواقعة في عمق الصحراء في شمال غرب إفريقيا حيث توجد فيها مناجم هائلة للملح الصخري الطبيعي ويعمل فيها ألاف عديدة من العبيد[4].

---

[1]– كان ملك غانة يأخذ على حمار الملح دينار ذهب في إدخاله البلد وديناران في إخراجه، وله على حمل النحاس خمسة مثاقيل وعلى حمل المتاع عشرة مثاقيل. البكري، المغرب، ص: **176**.

[2]– خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: **51**.

[3]– الوزان، وصف إفريقيا، ج**2**، ص : **108**.

[4]– خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: **52**.

كما حققت مملكة غانة ثراء فاحشا من خلال تحكمها في إنتاج الذهب والتجارة فيه، فقد ذكر الجغرافيون أن ملك غانة كان يجلس في ديوان تحفه الخيول المكسوة بالحلل المذهبة، ولخدمه سيوف ودروع مقابضها من الذهب، كما تحرس مدخل حجرة الملك كلاب على أعناقها قلائد ذهبية، كما كان للملك في قصره لبنة من ذهب وزنها ثلاثون رطلا تبرة واحدة خلقها الله تامة من غير أن تسبك في نار أو تطرق بآلة ، وقد نقر فيها ثقوب ، وهي مربط لفرس الملك، وهي من الأشياء المغربة التي ليست عند غيره وهو يفخر بها على سائر ملوك السودان[1]. كما اعتنى هؤلاء الملوك بثمن الذهب الحرص عليه من خلال سياسة التحكم في كميات الذهب المعروضة في الأسواق كي لا تسبب تدنيا في ثمنه، حيث يصف البكري هذه السياسة الاقتصادية بقوله: " إذ وجد في جميع معادن بلاده الندرة من الذهب استصفاها الملك وإنما يترك منها للناس هذا التبر الدقيق ولولا ذلك لكثر الذهب بأيدي الناس حتى يهون، والندرة تكون من أوقية إلى رطل"[2].

ومن خلال ذلك شكلت هذه المنطقة أهم الأسواق الضخمة التي يتم تبادل البضائع فيها بالجملة، حيث لم تقتصر عملية المبادلات على مادتي الذهب والملح، بل شملت جميع أنواع البضائع التي كانت شائعة آنذاك كالمواشي والقمح والفواكه المجففة كالعنب والعاج واللؤلؤ، ويعود ذلك إلى ازدهار الأنشطة الصناعية المتعلقة بالأواني الخزفية والصناعات الحديدية كالأسلحة والأواني المختلفة، بالإضافة إلى تصنيع النحاس إلى أواني وتحف وحلي، ومصانع

1– **الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 23. البكري، المغرب، ص: 176. ابن سعيد، الجغرافيا، ص: 92.**

2– **البكري، المغرب، ص: 177. الاستبصار، ص: 221.**

صياغة الذهب وترصيعه بالأحجار الكريمة، بالإضافة إلى انتشار مصانع النسيج ومدابغ الجلود[1].

فإمبراطورية غانة قامت وتوسعت خلال ستة قرون، وكانت ظاهرة سياسية وحضارية مركزية فريدة في افريقيا الغربية جنوب الصحراء، حيث اعتمدت على العنصرين الأبيض والأسود، وأخذت بالوسائل المادية التي ددفعت بها نحو التطور والقوة، ومن بين تلك الوسائل تحويل الحديد، وفرض الضرائب على تجارة الذهب والملح والمواشي، بالإضافة إلى الاعتناء باستخراج الذهب وتسويقه.

ورغم هذا؛ فان ظهور القوة المرابطية في المنطقة أدى إلى تغيير في الخارطة السياسية لها، حيث تقلصت قوة غانة بعد التلاشي المستمر أمام ضربات المرابطين خلال القرن الحادي عشر، وخضوع كل من قبائل التكرور والصوصو ودخولها الإسلام وإخلاصها لأمراء المرابطين من خلال الإغارة على ملوك غانة المنسحبين تجاه الجنوب، كما تحولت مدينة اودغشت إلى مركز للسلطة والقوة والتجارة المأمونة، وأخيرا اعتناق أمراء غانة الإسلام وانضواؤهم تحت السلطة المرابطية، فأصبحوا بذلك دعاة مجاهدين للقبائل الوثنية تحت راية العباسيين[2].

[1]- خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 58.

[2]- محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، نشأته وآثاره، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، دت، ص: 40.

2/ مملكة مالي

معناها باللغة الماندية (حيث يعيش الملك) ، كان دينها الرسمي الإسلام الذي وصل إلى هذه المنطقة بفضل جهود المرابطين في نشر الإسلام في هذه المناطق [1]، تمتد هذه المملكة على طول احد فروع نهر النيجر في مسافة نحو ثلاثمائة ميل من مملكة جيني (غينيا) من جهة الشمال، والقفر مع جبال وعرة من جهة الجنوب، وتحدها غربا غابات مهجورة تمتد إلى المحيط، وشرقا إقليم كاغو[2].

سيطرت مملكة مالي التي أسستها قبائل الماندينك سنة 1213م على بطاح شاسعة في غرب إفريقيا، وفرضت حكمها على مساحة اكبر من مساحة مملكة غانة، فقد استطاعت قبائل الماندينك التي كانت في بداية الأمر تدين لمملكة غانة الوثنية أن تستولي عليها بفضل دخول هذه القبائل تحت ولاء المرابطين الذين اوهنوا قوة هذه المملكة، كما كانت قبائل سوسو عاملا مساعدا على ذلك بعد دخولهم العاصمة واحتلالها، فقامت قبائل الماندينك ضد سوسو انتصرت عليها سنة 1235م بقيادة سوند ياتاكيتا، ودخلت إلى مدينة كومبي عاصمة غانة سنة 1240[3].

---

[1]– عصمت دندش، دور المرابطين، ص: 112.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص: 164. مارمول، إفريقيا، ج3، ص: 200، 201.

[3]– فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، تر: السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1982م، ص: 52. خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 67. وهذا لا يعني أن مملكة مالي لم تكن قبل هذا التاريخ، فلا شك أنها كانت موجودة قبل هذا التاريخ بكثير الا ان نطاق توسعها كان محدودا وكذا سمعتها السياسية. فقيامها كان مواكبا لصدر الدولة المرابطية ، حيث إن تنصيب أول أمير مندينغ مسلم كان حوالي سنة 1050م من طرف عم السلطان يوسف بن تاشفين. الوزان، وصف إفريقيا، ص 164.

وبعد ذلك ازداد اتساع مملكة مالي نحو مصادر الملح في الشمال عند مدينة تغازة، وامتدت من الناحية الجنوبية إلى أطراف السافانا حيث مصادر الذهب، وامتدت إلى المحيط الأطلسي من الناحية الغربية، أما شرقا فقد امتدت إلى تكدا حيث مناجم النحاس، كما استولت على مدينة كاو عاصمة سنغاي، فأصبحت بهذا الاتساع تقدر من الشرق إلى الغرب بمسافة مسيرة أربعة أشهر، أما من الشمال إلى الجنوب فقدرت بمسافة ثلاثة اشهر[1].

وهذا ما جعل ابن خلدون يجعل إمبراطورية مالي تشتمل على خمسة أقاليم، كل إقليم منها مملكة بذاتها، وهذه الأقاليم هي: مالي؛ وتقع بين إقليم سوسو من غربيه وإقليم كوكو من الناحية الشرقية، وإقليم سوسو الواقع غرب مالي، وبلاد غانة، وبلاد كوكو؛ وصاحبه كافر يوجد بجانبه الغربي مسلمو غانة، أما شرقا قيوجد مسلموا الكاغ، أما الإقليم الخامس فهو بلاد التكرور، وقاعدته مدينة التكرور الواقعة على النيل وبينها وبين سجلماسة نحو أربعين يوما بسير القوافل[2].

استطاعت مملكة مالي ان تحقق ازدهارا اقتصاديا كبيرا وذلك بسبب سيطرتها على موارد الاقتصاد الأساسية في هذه الفترة ألا وهي الذهب والملح، فإذا كان من نصيب مملكة غانة احتكار الذهب دون الملح فان مملكة مالي استطاعت أن تمد نفوذها شمالا إلى مورد الملح بمدينة تغازي، كما وصلت إلى مواطن الذهب جنوبا في أطراف السافانا، ويضاف إلى هذا

---

[1]– السعدي، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر، تاريخ السودان، مطبعة باريس، 1981م، ص: 9، 10.

[2]– ماجدة كريمي، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان في العصر المريني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، إشراف: إبراهيم حركات، 1987/1988، ص: 115.

انتشار الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة، حيث كانت تنتج القطن الذي أصبح دعامة أساسية في اقتصاديات الإمبراطورية[1].

غير ان هذه الإمبراطورية منذ القرن الخامس عشر سرى الضعف في أوصالها بسبب الصراعات على السلطة، والانغماس في الملذات، فنتج عن تفككها مملكتي تكرور وسنغاي[2].

3/ مملكة سنغاي:

قامت مملكة سنغاي أو صونغاي في منطقة وسط نهر النيجر بغرب إفريقيا في القرن السابع للميلاد[3] من قبل قبائل سنغاي الواقعة على وادي النيجر بين بوريم وساي، وقد اتخذ سكانها مدينة كوكيا الواقعة على نهر النيجر الأدنى عاصمة لهم ثم نقلت هذه العاصمة الى مدينة جاو، وقد اعتنق سكان هذه المملكة الإسلام في وقت مبكر يعود إلى استسلام أول رجل منهم يسمى ضياء كوسوى سنة 1009م[4].

يرجع اصل قبائل السنغاي إلى قبيلة نشأت على ضفاف نهر النيجر الأوسط في فترة ما بين القرنين السابع والتاسع الميلاديين حين غزت إحدى قبائل البربر المسماة قبيلة ضيا Dia

---

[1]– عثمان برايما باري، جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، ص: 39. خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 67.

[2]– يخبرنا ابن بطوطة عن انتشار العادات الغريبة في المجتمع المالي فيقول:" والنساء هناك لهم أصدقاء وأصحاب من الرجال الأجانب، وكذلك للرجال صواحب من النساء الأجنبيات، ويدخل احدهم داره فيجد امرأته ومعها صاحبها فلا ينكر ذلك" ابن بطوطة، الرحلة ، ج2، ص: 234.

[3]– محمد علي الهمشري واخرون، انتشار الاسلام افريقيا، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418ه/1997م، ص: 64.

[4]– يرجع البعض دخول الإسلام إلى المملكة قبل الفترة المرابطية، كما تم العثور سنة 1939م في بلدة (ساني) على بعد حوالي 4 أميال من مدينة جاو على قبور ملوك يعود تاريخهم إلى نهاية القرن الحادي عشر وكتب على احد هذه القبور: هنا يرقد جثمان الملك أبي عبد الله بن محمد الذي دافع عن دين الله وهو الآن في رعاية الله ورحمته. وكان ذلك سنة 494ه/1100م. عثمان برايما باري، المرجع السابق، ص: 45.

تلك المنطق وأسست أسرة حاكمة هي أسرة ضيا، والتي يعتبر "ضيا العالمين Dia Alamen" أول ملك لها، وفي سنة 1010م أسس الملك كوزي Kosi - الذي اعتنق الإسلام[1] - أول عاصمة للملكة وهي مدينة غاو Cao، التي تقع شرق الثنية الشمالية لنهر النيجر، وقد تلقب ملوكها بلقب "زا" إلى منتصف القرن الثاني عشر، ثم بلقب " سني"[2].

وعلى الرغم من تعرض هذه المملكة إلى توسعات إمبراطورية مالي منذ سنة 1325م إلا أنها استطاعت بنهاية القرن الرابع عشر تخليص نفسها من نفوذ هذه المملكة بقيادة أسرة الملك سوني علي، وأخذت في التوسع المستمر واكتساح المناطق التي كانت خاضعة للملكة السابقة الذكر في الفترة الممتدة ما بين 1464م و1492م، واستطاع الملك سوني علي من خلال حملاته ضم معظم المناطق التجارية والثقافية إلى المملكة الجديدة، واستولى على اشهر المدن التجارية الأخرى مثل تنبكتو وجيني وغيرهما من المدن الواقعة على ضفاف نهر النيجر، فامتد بذلك نفوذها، في ذروة مجدها، من الجزء الشرقي لمملكة مالي حتى منطقة كبي وبعض أجزاء من بلاد الهاوسا في السودان الأوسط حيث جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية الكاميرون الحاليتين[3].

[1]– لقد اعتنق هذا الملك الإسلام وأصبح من المتعارف ان يحكم هذه القبائل ملك مسلم رغم ان القبائل نفسها لم تعتنق الإسلام وظلت على ديانتها القبلية. عصمت دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ص: 127، 128. خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 81.

[2]– السعدي، المصدر السابق، ص ص: 3–5.

[3]– عثمان برايما باري، المرجع السابق، ص: 46، 47.

غير انه وفي أواخر القرن السادس عشر تردت الإمبراطورية سياسيا بسبب نشوب النزاعات الداخلية بين أبناء الحاج محمد أسكيا وأقاربه، الأمر الذي مهد لدولة السعديين المغربية غزوها والقضاء على وجودها سنة 1591م، طمعا في فرض سيطرتها على الممرات التجارية والاستيلاء على مناجم الملح والذهب[1].

4/ مملكة التكرور:

لقد أطلق الرحالة والجغرافيون العرب هذا الاسم على منطقة السودان الغربي بأكمله وفي مراحله التاريخية المختلفة، فقد أطلقوا هذا اللقب على مملكة مالي حيث عرفوا باسم ملوك التكرور، كما أطلق على مملكة سنغاي، حيث يذكر السعدي أن الملك الحاج محمد اسكيا " اشترى جنانا في المدينة المشرفة وحبسها على أهل التكرور"[2].

والظاهر أن هذه المدينة لعبت دورا كبيرا في مجال التجارة مع بلاد المغرب أيا كان انتماؤها السياسي للممالك التي وقعت تحت حكمها، حيث كانت مصدرا مهما للتجار المغاربة من خلال توفير مادتي التبر والرقيق الذي يجلبونه من بلاد لملم[3]، وعن هذه المدينة يقول الإدريسي: " وهي في جنوب النيل وبينها وبين سلى مقدار يومين في النيل وفي البر، ومدينة

---

[1]- خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 86.

[2]- السعدي، المصدر السابق، ص: 73.

[3]- يذكر الإدريسي أن أهل سلى وتكرور وغانة يغيرون على بلاد لملم ويسبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم فيبيعونهم من التجار الداخلين اليهم فيخرجهم التجار الى سائر الاقطار. نزهة المشتاق، ص: 19. ابن سعيد، الجغرافيا، ص: 91، 92.

تكرور اكبر من مدينة سلى وأكثر تجارة، واليها يسافر أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز ويخرجون منها التبر والخدم"[1].

بالإضافة إلى ذلك لعبت هذه المدينة دورا في مجال التجارة الداخلية حيث كانت تستورد الملح من مدينة اوليل الواقعة عند مصب نهر السنغال وتعمل على تمريره إلى المناطق الواقعة في المنطقة الغربية من بلاد السودان[2].

[1]– **الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 9.**

[2]– **الادريسي، النزهة، ص: 17. ابن سعيد، الجغرافيا، ص: 91.**

ثانيا: الصلات التجارية للمغرب مع بلاد السودان:

يعود الاتصال الحضاري بين الشمال والجنوب إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا، صحيح ان المادة التاريخية تعوزنا في تفصيل العلائق بين القطرين الا ان الاثار والنقوش المتوفرة تثبت وجود هذه العلاقات بين الطرفين، فالعربات التي تجرها الخيول والتي تمر على طريق يبدأ من وادي درعة إلى ادرار وصولا إلى دلتا نهر النيجر يوحي بتجذر العلاقات التجارية بين الطرفين، خاصة وان البحوث الحديثة توحي بان إفريقيا القارة وبلاد السودان منها بخاصة يمكن أن يكون مهدا لأقدم إنسان عثر عليه إلى حد الساعة[1].

إن الصلات الحضارية بين الشمال الإفريقي وجنوبه والتي يأتي في مقدمتها العلاقات التجارية ،حيث أن العنصر الحاسم الذي أثر في التطور الاجتماعي والحضاري بالسودان يتمثل في العامل التجاري، فإليه ينسب كثير من المؤرخين ما عرفته أقاليم السودان من ازدهار حضاري وتطور سياسي واقتصادي، وذلك لما أتاحته القوافل من فرص الإطلاع على العادات والمعطيات الحضارية في حوض البحر المتوسط[2].

فهذا البكري يدلنا على بواكير العلاقات بين المغرب الإسلامي وبلاد السودان ، حيث يذكر أن عبد الرحمن بن حبيب والي المغرب (130-138هـ / 747-755م) اهتم بطريق

---

[1]- خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: **15**.

[2]- محمد الغربي، المرجع السابق، ص. **569**.

القوافل لأهميته، فأمر بحفر ثلاثة آبار علي طريق القوافل الرابط بين مدينة تامدلت– جنوب المغرب الأقصى– ومدينة أودغست[1].

وهذا يدل على أن الاتصالات التجارية بين بلاد المغرب وبلاد السودان لم تبدأ من القرن الثالث الذي يمثل تدوين الجغرافي اليعقوبي في كتاب البلدان لمواصفات الطريق التجاري الرابط بين سجلماسة وأرض السودان [2]، حيث أن كتابة اليعقوبي عن العلاقة التجارية بين الطرفين والطرق السالكة إلى الممالك الإفريقية يعتبر من أوائل ما ذكر في كتب الجغرافيا والرحلات عن الموضوع، وان هذه العلاقات لها ما يثبتها من خلال ما عثر عليه من كشوفات أثرية، حيث وجد في مدينة رقادة الأغلبية قدح مزخرف –كان منتشرا استعماله طيلة الفترة العبيدية– يشبه الأقداح التي عثر عليها في حفريات مدينة اودغشت[3].

وتتجلى الأنشطة التجارية بين طرفي الصحراء في أواخر القرن الثالث الهجري فيما يخبرنا به المالكي عن حركة القوافل التجارية بين المغرب والسودان، إذ يذكر إن رجلا يدعى أبا عثمان آثر المال على القناعة فباع فندقا ودارا له، ثم اشترى ثلاثين جملا حتى أكملها مائة جمل

[1]– البكري، المغرب، ص: **156** ، **157** .

[2]– اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن واضح، البلدان، مطبعة ليدن، **1860**م، ص: **151**.

[3]– كلوديت فاتاكير: نتائج التنقيب عن مدينة أودغست، أعمال المؤتمر التاسع للآثار الإسلامية فى الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، **1980**، ص ص: **107 – 128** .

بأحمالها وأعوانها ثم توجه يريد بلد السودان [1]، فهذه قافلة تخص تاجرا واحدا، وسيكون العدد أعظم وأضخم إذا ما انضم إلى القافلة مجموعة من التجار !!.

ولا تخلوا كتب النوازل من الإشارات النفيسة التي تدلل على نشاط الحركة التجارية بين المغرب وبلاد السودان، حيث يذكر الونشريسي نازلة تتعلق بالسفر إلى بلاد السودان على وجه المضاربة بمال الغير مع الإبطاء المفرط حتى وفاة المضارب في هذه البلاد، حيث جاء في محل الشاهد منها "وسئل [2] عمن دفع إلى رجل قراضا ليمضي به إلى ناحية تادمكة وهي بلاد السودان ... فسافر إلى تادمكة ثم مضى منها إلى غانة واودغست" [3]. فكما تدل هذه النازلة على هذه الرحلات التجارية إلى بلاد السودان، فهي في نفس الوقت تتضمن خبرا عن طبيعة الرحلة وخطورتها؛ الأمر الذي دفع المفتي يمنع مثل هذا النوع من القراض لما فيه من الغرر والمخاطرة ومضنة المهلكة بسبب خطورة المفازة إلى بلاد السودان.

وبقدر ما تدلنا المصادر على حجم المبادلات التجارية بين الطرفين وأهميتها في نفس الوقت؛ فإنها تدلنا على مدى التطور الذي وصلت إليه آليات التبادل التجاري ووسائله، وفي نفس الوقت تنوعها وتعددها، وإذا كانت المقايضة أو تبادل السلعة مقابل النقد يعتبر من باب العادة في مجال المبادلات التجارية، فان ما يرويه ابن حوقل في القرن الرابع الهجري اثر زيارته

---

[1]– المالكي، ابو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م، ج2، ص" 102.

[2]– المقصود هو الإمام القابسي، ابو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري (324–403هـ/935–1012م)، من ابرز علماء المالكية في افريقية، وهو أول من ادخل صحيح البخاري شفاهة إلى افريقية. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، ص: 97 ترجمة رقم: 230.

[3]– الونشريسي، المعيار المعرب، ج9، ص: 116.

لمدينة اودغشت " حيث انه رأى صكا في حق لأحد تجار سجلماسة على تاجر أخر من أهلها قيمته اثنان وأربعون (42) ألف دينار [1]، ليدل على التطور في استعمال الشيكات كوسيلة للمعاملات التجارية في هذه الفترة، كما توحي قيمته بضخامة هذه المبادلات.

أما القرن الخامس الهجري المرتبط بظهور حركة المرابطين ودولتهم فهو يعكس حيقيقة الصلات الوثيقة بين بلاد المغرب والسودان لا في المجالات التجارية فحسب؛ بل يشمل العديد من النواحي الحضارية وعلى رأسها الجوانب الفكرية والدينية، حيث لا يمكن إنكار فضل المرابطين في إدخال الدين الإسلامي إلى كثير من الممالك، وإسلام العديد من ملوك السودان على أيديهم[2]، خاصة وان المرابطين قد بداوا دعوتهم بمحاذاة هذه الممالك الواقعة على نهر السنغال.

لقد نجح المرابطون في توحيد القبائل البربرية الواقعة على الطريق الرابط بين المغرب وارض السودان كقبيلة لمطة وجدالة ولمتونة ومن ثم السيطرة على أهم مراكز التجارة الرابطة بين سجلماسة ودرعة واودغشت ، وبالتالي احكموا قبضتهم على احد ممرات تجارة الذهب الرابطة بين بلاد السودان والمغرب الإسلامي[3].

بل يمكن القول إنهم تحكموا في الطريق الأساسي لتجارة الذهب في هذه الفترة؛ إذا ما نظرنا إلى التحولات الطارئة على الطريق الشرقي الرابط بين المغرب الأدنى وبلاد السودان

---

[1]– **ابن حوقل، صورة الارض، ص: 70.**

[2]– **حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب الباحثة عصمت عبد اللطيف، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا.**

[3]– **عصمت دندش، دور المرابطين، ص: 55، 56.**

واضطراب الطريق الأوسط الرابط بين تلمسان وورجلان والسودان الأوسط، وذلك بسبب الهجرات الهلالية إلى افريقية وما أحدثته من خلل على المستوى الاقتصادي بصفة خاصة والذي يعتبر الجانب التجاري من أهم جوانبه.

يضاف إلى هذه العوامل السياسية المعززة للتواجد المرابطي في المنطقة وفرضها السيطرة على الطرق التجارية عامل طبيعي يتمثل في الزوابع الرملية التي ساهمت في توقف الطريق الشرقي، وهو أمر فرض على التجار التحول إلى الطريق الغربي المار عبر مدينة سجلماسة الذي يتفرع بعد ذلك إلى مسلكين؛ أحدهما يؤدي إلى كوكيا شرقا، والآخر إلى اودغشت غربا، الأمر الذي فرض على التجار المشارقة سلوك هذا المسلك الغربي، ومن ثم إسهامهم في جعل سجلماسة من أغنى المراكز التجارية والعلمية في كل بلاد الإسلام[1].

وكنتيجة لتوحيد المرابطين بين هذه الأقاليم وسيطرتها على الطرق التجارية واستتباب الأمن داخل الدولة وعبر هذه الطرق التي امتدت من أقصى شمال القارة إلى مناطق الذهب بالسودان؛ ازدهرت الحركة التجارية نشطت قوافل المسلمين بين الشمال والسودان " وكانت أيامهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متصل وعافية وامن"[2].

أما في الفترة الموحدية فقد شكلت التجارة المتبادلة بين بلاد المغرب وخاصة الأقصى منه وبلاد السودان ركنا هاما ومصدرا أساسيا في التجارة الخارجية للبلاد، خاصة وان المغرب

[1]- **محمد الغربي، المرجع السابق، ص: 37.**
[2]- **روض القرطاس، ص: 167.**

الأقصى صار معبرا لتجارة الجنوب المتجهة إلى الأندلس وأوربا والمشرق الإسلامي، ومن هنا اكتسبت التجارة بين المغرب الأقصى وبلاد السودان أهمية خاصة[1].

وإذا كانت الدولة المرابطية ارتبطت ببلاد السودان ارتباطا مباشرا وأصبح لها وجود سياسي وديني، واقتصادي تجاري، وفكري في المنطقة، بحكم أن المرابطين ينتمون إلى قبائل الصحراء المحاذية لممالك السودان، فان الموحدين قد تركوا المجال للتجارة كي تلعب دورها في تفعيل العلاقات بين ضفتي الصحراء، وذلك نظرا للجبهات التي كانت مفتوحة في الشمال على الدولة الموحدية؛ في الأندلس والمغربين الأوسط والأدنى.

فبالنظر إلى الوثائق الرسمية، أو النصوص التاريخية، نجدها قليلة فيما يتعلق بالعلاقات مع بلاد السودان في الفترة الموحدية؛ إذا ما قورنت بحجم الوثائق المتعلقة بالعلاقات مع ايطاليا واسبانيا النصرانيتين، حيث نجد في مجموع الرسائل الرسمية الصادرة عن الموحدين او الواردة إليهم رسالة واحدة تتعلق بالعلاقات مع بلاد السودان [2]، وهي رسالة صادرة عن والي سجلماسة أبي الربيع[3] سليمان بن عبد الله بن عبد المؤمن إلى ملك غانة من بلاد السودان ينكر عليه فيها تعويق التجار والتي جاء فيها: " نحن نتجاوز بالإحسان وان تخالفنا في الأديان، ونتفق على السيرة المرضية، ونتألف على الرفق بالرعية، ومعلوم ان العدل من لوازم الملوك في حكم السياسة الفاضلة، والجور لا تعانيه الا النفوس الشريرة الجاهلة، وقد بلغنا احتباس مساكين التجار

[1]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب، ص: 281، 282.

[2]- احمد عزاوي، رسائل موحدية، ج2، ص: 240.

[3]- تنظر ترجمته المفصلة في: ديوان الأمير أبي الربيع سليمان بن عبد الله الموحد، تح: محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، منشورات كلية الآداب، الرباط، دت، ص ص: 3-14.

ومنعهم من التصرف فيما هم بصدده، وتردد الجلابة إلى البلد مفيد لسكانها، ومعين على التمكن من استيطانها، ولو شئنا لاحتبسنا من في جهتنا من أهل تلك الناحية لكنا لا نستصوب فعله، ولا ينبغي لنا أن ننهى عن خلق ونأتي مثله، والسلام"[1].

والرسالة على الرغم من قصرها وعدم معرفة الأسباب التي أدت إلى تعويق ملك غانة للتجار المغاربة أو فئة منهم كما تصفهم الرسالة بنعت" مساكين التجار"، إلا أنها تتضمن مجموعة من المعطيات حول التبادل التجاري بين الطرفين، فهي مبدئيا تقرر وجود نشاط تجاري بين الطرفين الموحدين وبلاد السودان، كما أنها تثبت تنقل كل من المغاربة إلى ارض السودان، وتواجد التجار السودانيين ببلاد المغرب، هذا بالإضافة إلى ما فيها من دلالة على الرؤية الايجابية لهذا الوالي تجاه النشاط التجاري وفوائده على البلد وتشجيعه له.

كما أن المنصور الموحدي أرسل إليه بهدية من بلاد السودان، تتمثل في فيل عظيم، فرده، مع إكرام من أتى به وقال " نحن لا نريد أن نكون من أصحاب الفيل" [2]، هذا ما ورد عن العلاقات الرسمية بين السلطة الموحدية ممالك السودان في هذه الفترة، إلا أن هذه الأنباء لا تعكس حقيقة واقع العلاقات التجارية والثقافية بين الطرفين، فقد لعبت الحواضر المغربية دورا بالغا – مثل ما كانت عليه في الفترة المرابطية — في صبغ الأقاليم السودانية بالثقافة المغربية الإسلامية، وخير ما نستدل به على ذلك التواصل الثقافي بين الطرفين شخصية الأديب والشاعر أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي؛ الذي أقام بمراكش، وتوفي بها، وفيها لقي

[1]– **المقري، نفح الطيب، ج3، ص: 105.**

[2]– **المقري، النفح، ج3، ص: 103.**

سفير صلاح الدين الأيوبي إلى الخليفة المنصور الموحدي، حيث يؤثر عنه انه مدح الخليفة المنصور ببيتين مشهورين قال فيهما:

أزال حجابه عني وعيني تراه من المهابة في حجاب

وقربني تفضله ولكـــن بعدت مهابة عند اقترابي.[1]

إن السياسة الموحدية تجاه منطقة السودان كانت تكتسي أهمية بالغة من الناحية التجارية، فقد عملت جاهدة على ضمان السير العادي لهذا الشريان الاقتصادي الحيوي وعدم السماح لأي عارض يعكر سير الحركة التجارية بين الطرفين، ومما يدل على ذلك ما ذكره المقري من رواية القسطلاني الذي دخل على والي سجلماسة السيد أبي الربيع السالف الذكر فوجد بين يديه أنطاع عليها رؤوس جماعة من قطاع الطرق الصحراوية، قتلوا بسبب اعتراض سبيل القوافل التجارية والسفّار المتوجهين إلى بلاد غانة، وهو ينكت الأرض بقضيب من الأبنوس ويقول:

ولا غروّ أن كان رؤوس عداته جوابا إذا كان السيوف رسائل.[2]

ويدلل على هذه السياسة الموحدية الحريصة على تشجيع التجارة مع بلاد السودان ورود الكثير من الإشارات في كتب الجغرافيا المعاصرة للفترة المدروسة عن وجود حركة تجارية دؤوبة بين طرفي الصحراء، فهذا ابن سعيد يصف العلاقة بين وارجلان وبلاد السودان بقوله:"

---

[1]- الناصري، الاستقصا، ج2، ص: 176.

[2]- المقري، نفح الطيب، ج3، ص: 105.

وهي (اي وارجلان) بلاد نخل وعبيد، ومنها تدخل العبيد إلى المغرب الأوسط وافريقية، والسفر منها في الصحراء إلى بلاد السودان كثير"[1].

أما صاحب الاستبصار فيذكر أن " أغمات مدينتان؛ إحداهما تسمى اغمات وريكة والأخرى اغمات هيلانة، وبينهما نحو ثمانية(8) أميال، وباغمات وريكة يسكن الأعيان، وبها ينزل التجار على القديم، لأنها كانت دار التجهز للصحراء"[2].

ويصف الإدريسي أهلها بأنهم" تجار مياسير، يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال من النحاس الأحمر الملون، والأكسية وثياب الصوف، والعمائم والمآزر، وصنوف النظم من الزجاج، والأصداف والأحجار، وضروب من الافاويه والعطر، وآلات الحديد المصنوع"[3].

ولكثرة البضائع المصدرة إلى بلاد السودان كانت القوافل كبيرة الحجم والعدد، حيث كان يصل عدد جمال التاجر الواحد في القافلة من السبعين إلى مائة جمل محملة بمختلف البضائع، فأهل اغمات مثلا " ما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله إلا وله في قوافلهم مائة جمل والسبعون والثمانون جملا كلها موقرة" [4].فاغمات بهذا الوصف أصبحت عاصمة للتجارة مع بلاد السودان في هذه الفترة.

---

[1]– ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 126.

[2]– الاستبصار، ص: 207.

[3]– الإدريسي، نزهة المشتاق، ص: 232.

[4]– الإدريسي، النزهة، ص: 232. وينظر أيضا: المالكي، رياض النفوس، ج2، ص: 102.

كما يصف الإدريسي بلاد غانة بقوله: وهي اكبر بلاد السودان قطرا، وأكثرها خلقا، وأوسعها متجرا، واليها يقصد التجار المياسير من جميع البلاد المحيطة بها ومن سائر بلاد المغرب الأقصى"، ولا يقتصر سفر أهل المغرب في رحلة التجارة إلى بلاد السودان على مدينة غانة فحسب، بل نجد ذكرا لهم في كثير من المدن السودانية المشهورة بعلاقاتها التجارية مع بلاد المغرب الإسلامي[1].

وبالإضافة إلى المصادر الجغرافية، تزودنا كتب التراجم بمعلومات حول نشاط الحركة التجارية بين المغرب الموحدي وبلاد السودان، وقيمة العائدات المالية التي كانت تجنى من التجارة مع هذا القطر، حيث يذكر صاحب التشوف في ترجمته لأبي الربيع سليمان بن عبد المؤمن التلمساني الفاسي، المتوفى سنة 579هـ، انه أعطى تاجرا من أهل فاس متوجها للاتّجار ببلاد السودان أردية ليبيعها هناك، وعلى الرغم من وفاة هذا التاجر بأرض السودان، إلا أن تركته وصلت إلى فاس، وضمنها صرة من ذهب مكتوب عليها للفقيه أبي الربيع [2]، وعلى الرغم من امتناع هذا الفقيه من اخذ هذه الأموال تورعا كما توحي بذلك تفاصيل الترجمة، إلا أن الشاهد من الترجمة هو العائد المالي الوفير مقابل مجموعة من الأردية.

إن الشواهد المصدرية كثيرة متعددة، وفي مجملها توحي بحركية التبادل التجاري بين بلاد المغرب وارض السودان، وان هذه الحركة ما هي إلا استمرارية للتواصل بين طرفي الصحراء عبر

---

[1]- ينظر: الادريسي، نزهة المشتاق، ص: 17، 22، 23، 24، 105، 109، 110، 529. الاستبصار، ص: 217 219، 221، 222. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 113. 115. 126

[2]- ابن الزيات التادلي، ابو يعقوب يوسف بن يحي، التشوف إلى رجال التصوف، تح: احمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997م، ص: 282.

مراحله التاريخية المتعددة وان اختلفت الظروف السياسية من حقبة إلى أخرى، مع ملاحظة أن هذا التبادل كان في غالبية الأحيان نابعا من الجهود الشخصية وإرادة التجار الطموحين إلى الكسب وتحصيل الثروات جراء الاتجار مع ارض السودان المقرونة بمادة الذهب.

وان السلطة الموحدية؛ وان كانت المستفيد الأساسي من نشاط الحركة التجارية مع هذه الأقاليم لما تدره من مادة الذهب التي تعتبر عصب الصناعة في دور السكة والمعدن النفيس المشكل للعملة، غير أنها لم تقترن مع هذه الأقاليم التجارية بإطارات قانونية مثل من العهود والمواثيق والاتفاقيات كما هو الشأن بالنسبة للتجارة مع المدن الايطالية والممالك النصرانية.

وإذا كانت التجارة السودانية في هذا المستوى من الرواج والأهمية مع بلاد المغرب، فان الأمر يجرنا للتساؤل حول طبيعة المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين؟، وكذلك التساؤل عن آليات التبادل في هذا النشاط التجاري؟ أو ما يمكن اختصاره في الصادرات والواردات وصيغة المبادلات.

ثالثا: طبيعة المبادلات التجارية (الصادرات والواردات):

إن الحديث عن طبيعة المبادلات التجارية مع بلاد السودان يجرنا مباشرة إلى الحديث عن تجارة **الذهب والملح** من ناحية وتجارة **الرقيق** وما يقابلها من منتجات مغربية صناعية وفلاحية مختلفة، حيث كانت هذه السلع هي عصب التجارة بين طرفي الصحراء التي لاغنى لطرف عن الأخر في تحصيلها، فالمغرب عصب اقتصاده ذهب السودان وعماد قوته العسكرية عبيده، بينما كان الفرد السوداني يعتبر الملح المغربي رحيق حياته وسط ظروف طبيعية قاسية تجعل منه(الملح) مادة حيوية يمكن مساواتها بقناطير الذهب، يضاف إلى ذلك منتجات المغرب التي يراها العنصر السوداني الذي يعيش في صحاري قاحلة أشياء طريفة ونفيسة.

1/ الذهب:

شكل الذهب مادة أساسية في نطاق المبادلات مع بلاد السودان ان لم نقل انه هو الدافع الوحيد الذي شجع التجار المغاربة على خوض غمار السفر إلى بلاد السودان على الرغم مما يعترضهم من مخاطر[1].

---

[1]- يذكر جون ديفس J. Devisse ان الذهب كان من اهم المواد التجارية السودانية التي احتاج اليها المغرب الاسلامي خلال العصور الوسطى نظرا لعلاقته بالمجال النقدي، ويبدو ان الذهب كان هو المحرك الفعلي في العلاقات التجارية بين الشمال الافريقي وغرب افريقيا. **Devisse jean, « Routes de commerce et échanges en afrique occidentale en relation avec la Méditérranée : essai sur le commerce africain médiéval du XV au XVI e s ». Revue d'histoir économique et sociale, 1972. P ; 49.** نقلا عن: شعبان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص: **267**.

فعلى الرغم من توفر هذه المادة في بعض المناطق من بلاد المغرب كبلاد السوس بالقرب من مدينة تامدورت[1]، وبين تازرارت وبلاد السودان[2]، إلا أن ذهب السودان قد شكل الركيزة الأساسية لاقتصاد بلاد المغرب الإسلامي، خاصة منذ عصر المرابطين بعد ان احكموا سيطرتهم على المحور التجاري الرابط بين سجلماسة واودغشت، وبسط نفوذهم ولو نسبيا على مملكة غانة المحتضنة لمراكز إنتاج هذه المادة[3].

ونظرا لذلك ظل الذهب ومصادره وطرقه محط انظار العديد من القوى السياسية التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب الإسلامي، مما أدى إلى ظهور صراع حاد بين بعض الدول خاصة بين الأمويين في الأندلس والدولة العبيدية في المغرب من اجل السيطرة على مسالك التجارة الرابطة جنوبا – شمالا بين الواجهتين الخطيرتين في الدورة التجارية المغربية، هذا الصراع الذي تركز في النهاية على محاولات السيطرة على المسلك الغربي لتجارة الذهب[4]

ان الإشارات المصدرية التي تدلل على هذا الطرح المسلم به كثيرة ومتنوعة، ومن ذلك ما وصف به البكري مدينة اودغشت بقوله: " سوقها عامرة الدهر كله، لا يسمع الرجل فيها

[1]– اليعقوبي، كتاب البلدان، ص: 359.

[2]– المقدسي، أحسن التقاسيم، ص: 231.

[3]– البكري، المغرب، 159، 176، 177.

[4]– الجنحاني الحبيب، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1980م، ص: 73.

كلام جليسه لكثرة جمعه وضوضاء أهله، وتبايعهم بالتبر وليس عندهم فضة،" وذهب هذه المدينة أجود ذهب أهل الأرض وأصحه[1].

ويضاف إلى وصف البكري لأودغست وصف الحميري لبلاد التكرور التي " يسافر إليها أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز ويخرجون منها بالتبر والخدم "[2]، وهي نفس العبارة التي ذكرها الإدريسي عن تجارة أهل المغرب الأقصى مع أهل هذه المدينة، كما وصف مدينة كومبي بأنها كانت من اكبر أسواق الذهب، وفي نفس السياق وصف مدينة ونقارة بأنها بلاد التبر المشهور بالطيب والكثرة، والتي تقع في جزيرة طولها ثلاثمائة ميل وعرضها مائة وخمسون ميلا، يحيط بها النيل من كل جهة في سائر السنة، حتى إذا انحصر اخذ الناس يبحثون عن الذهب، " فيرجع كل إنسان منهم بما أعطاه الله كثيرا أو قليلا من التبر، وهي اكبر غلة عند السودان وعليها يعول صغيرهم وكبيرهم"[3].

لقد كانت كمية الذهب المصدرة إلى بلاد المغرب ضخمة جدا تتراوح بين 4 و 9 طن سنويا، أو 3 طن في السنة كأدنى حد لها [4]، وان كانت هذه الكمية قد تضاءلت قيمتها في الفترة الموحدية بسبب تغير أوضاع الصحراء الصنهاجية التي كانت خاضعة للمرابطين وأصبحت بعد قيام الدولة الموحدية مركزا لثوار المرابطين، وهو وضع سياسي اثر على المسلك الغربي

---

[1]- البكري، المغرب، ص: 158، 159.

[2]- الروض المعطار، ص: 134.

[3]- نزهة المشتاق، ص: 18، 24.

[4]- لقد اهتم بعض الباحثين بتقدير كمية الذهب المصدرة إلى المغرب سنويا من بينهم ريمون موني الذي قدرها بنسبة 9 طن/ السنة، وكذلك الباحث كودينيو الذي رأى بأنها لا تتجاوز نسبة 4 طن/ السنة، أما جون ديفس يعتقد أن حجم الذهب المصدر إلى المغرب كان يصل إلى 2 طن/ السنة ولا يتجاوز في رأيه 3 طن/ السنة. عبد الرحيم شعبان، مسكوكات الموحدين، ص: 270.

للذهب الوارد إلى بلاد المغرب عبر سجلماسة ورواج حركة هذه المادة عبر المسالك الوسطى باتجاه مدينة وارجلان، إلا أن هذا لا يعني انعدام ورود الذهب عبر المسلك الغربي، فهذا الإدريسي يذكر توزع مادة الذهب بين المسلكين في قوله عن أهل ونقارة:" فإذا عاد النيل إلى حده باع الناس ما حصل بأيديهم من التبر وتاجر بعضهم بعضا، واشترى أكثره أهل واركلان وأهل المغرب الأقصى، وأخرجوه إلى دور السكك في بلادهم، فيضربونه دنانير ويتصرفون بها في التجارات"[1].

ومع هذا يبقى حجم الذهب الوارد إلى المغرب الموحدي قليلا إذا ما قورن بفترة المرابطين؛ خاصة مع ورود بعض الشواهد التي تعبر عن توتر الصلات التجارية أحيانا بين الطرفين بسبب تعويق ملوك غانة للتجار المغاربة وتعرضهم لمضايقات تعيق حرية الحركة التجارية كما حدث مع تجار سجلماسة في فترة الوالي أبي الربيع سليمان الموحدي.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الذهب السوداني شكل لعدة قرون عصب الاقتصاد المغربي، مادة أساسية في عملية التبادل التجاري بين بلاد السودان والمغرب الإسلامي، وبين هذا الأخير وبلاد المشرق الإسلامي ودول البحر المتوسط، وهو أمر أهّل الدول المغربية وعلى رأسها المرابطين ثم الموحدين من بعدهم إلى أن يصبحوا سادة العالم في هذه الحقبة، وأصبحت العملة المغربية ذات سيادة واعتراف دولي لعدة قرون.

[1]– الإدريسي، النزهة، ص: **24، 25**.

2/ الملح:

تعتبر مادة الملح سلعة أساسية لسكان بلاد السودان، حيث لا بد للقبائل القاطنة في هذه المناطق مثل الوانجار أن تستورد هذه المادة الحيوية من خارج البلاد لندرته فيها، فالملح يعتبر رحيق الحياة بالنسبة لإنسان السافانا الذي يعيش تحت الشمس المحرقة التي يخرج على إثرها الخزين الملحي الذي يتحصن به جسم الإنسان، فيتعرض إلى العلل والأمراض التي تؤدي إلى موته الحتمي[1].

ونظرا لأهمية هذه المادة وندرتها [2] في المنطقة من ناحية؛ ووفرة مادة الذهب من ناحية أخرى اقترنت تجارتها بمعدن الذهب، الذي كان يبذله السودانيون في تحصيل هذه المادة، فأصبح الملح انطلاقا من هذه الأهمية التي اكتساها بمثابة العملة الموازية لعملة الذهب في القيمة والقدر، وفي ذلك يقول ابن بطوطة: " وبالملح يتصارف أهل السودان كما يتصارف بالذهب والفضة، يقطعونه قطعا ويتبايعونه... والمسافر بهذه البلاد لا يحمل زادا ولا اداما ولا دينارا ولا درهما، إنما يحمل قطع الملح"[3]. كما يذكر ابن حوقل أن الحمل الواحد من الملح يبلغ في دواخل بلد السودان وأقاصيه ما بين مائتين إلى ثلاثمائة دينار[4].

لقد كانت تجارة الملح تدر أرباحا هائلة على أصحابها، فقد أشار البكري الى الملح الموجود بين مدينتي سجلماسة واودغشت وذكر انه يتجهز به إلى سجلماسة وغانة وسائر

---

[1]- خوان جوزيف، المرجع السابق، ص: 52.
[2]- الاستبصار، ص: 219.
[3]- ابن بطوطة، الرحلة، ج2، ص: 231.
[4]- ابن حوقل، صورة الأرض، ص: 98.

السودان، "والعمل فيه متصل، والتجار إليه متسايرون، وله غلة عظيمة" [1] . كما أن مدينة تغازي " على حقارتها يتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التبر"[2].

ونظرا للأهمية التي تكتسيها تجارة الملح في هذه الفترة دفعت بمملكة غانة إلى الاستحواذ على الطريق الذي تمر عبره هذه التجارة إلى بلاد السودان، كما قاموا بالإشراف على نقل كميات هائلة من الملح الصخري عبر هذا الطريق الطويل، الرابط بين تغزة مركز الإنتاج إلى مناطق ما وراء الحدود الجنوبية لإمبراطورية غانة[3].

ومع ندرة المصادر المحلية للملح بالسودان[4] فقد كان يتزود بالملح من مملحتين رئيسيتين؛ مملحة مدينة تغازي[5]، حيث يوجد بها منجم للملح، ونظرا لقحالتها وانعدام شروط الحياة بها عدم توفرها إلا على مادة الملح وصفها ابن بطوطة بقوله:" وهي قرية لا خير فيها، ومن عجائبها أن بناء بيوتها ومسجدها من حجارة الملح وسقفها من جلود الجمال، ولا شجر فيها وإنما هي رمل فيه معدن الملح يحفر عليه في الأرض فيوجد منه ألواح ضخام متراكبة"[6].

والمصدر الثاني مملحة منطقة "تاتنتال" التي تبعد مسافة عشرين يوما عن سجلماسة، وقد عده البكري من غرائب هذه الصحراء، حيث " تحفر عنه الأرض كما تحفر عن سائر

---

[1]– البكري، المغرب، ص: 171.

[2]– ابن بطوطة، الرحلة، ص: 231.

[3]– خوان جوزيف، المرجع السابق، ص:

[4]– ذكر الادريسي جزيرة اوليل الواقعة علي شاطئ المحيط الأطلسي والتي تفصلها مسيرة ثلاثين يوما من أودغست وبها الملاحة الشهورة، وانه " لا يعلم في بلاد السودان ملاحة غيرها". النزهة، ص: 17.

[5]– هي على مسافة خمس وعشرين (25) يوما من سجلماسة.

[6]– ابن بطوطة، الرحلة، ص: 231.

المعادن، ويوجد تحت قناة أو دونها من وجه الأرض، ويقطع كما تقطع الحجارة، وعليه حصن مبني من حجارة الملح، وكذلك بيوته ومشارفه وغرفه كل ذلك من ملح، ومن هذا المعدن يتجهز بالملح إلى سجلماسة وغانة وسائر السودان"[1].

هذا بالنسبة لمصادر الملح خارج بلاد السودان، وقد أشار الإدريسي إلى تواجد الملح في جزيرة اوليل التي تقع على البحر بالقرب من الساحل، بها الملاحة المشهورة، ولا يعلم في بلاد السودان ملاحة غيرها، ومنها يحمل الملح إلى جميع بلاد السودان، وذلك أن المراكب تأتي إلى هذه الجزيرة فتوسق بها الملح وتسير منها إلى موقع النيل وتتجه به إلى سلى وتكرور وغانة وبلاد ونقارة وكوغة وجميع المناطق من ارض السودان[2].

وبالتالي فإن هذه البضاعة ذات أهمية في العلاقات التجارية بين المغرب الإسلامي وبلاد السودان نظرا لندرتها هناك، فاعتبرت مصدرا رئيسا للربح الوافر والحصول على كميات كبيرة من الذهب.

ولقد وصف الباحث جوزيف خوان هذه الصفقات التجارية المتعلقة بمادتي الذهب والملح بقوله:" لقد كانت قبائل الوانجارا هي المستورد الرئيسي لهذه السلعة الحيوية لحاجتهم إليها، وكانت المناطق التي تعيش فيها هذه القبائل غنية بالذهب بصورة غريبة لدرجة أنهم كانوا يدفعون ثمن الملح ذهبا، وبنفس الوزن في اغلب الأحيان، وكانت عمليات مقايضة الذهب

---

[1]- **البكري، المغرب، ص: 171.**

[2]- **الادريسي، النزهة، ص: 17.**

بالملح التي كانت تتم بين قبائل السونيك التي تقدم الملح وقبائل الوانجارا التي تقدم الذهب من اغرب عمليات التبادل التجاري في التاريخ[1]

3/ الرقيق:

اعتبر الرقيق من اشهر التجارات بين الشمال والجنوب مضافا إلى سلعتي الذهب والملح، حيث اقبل التجار الوافدون من شمال إفريقيا على اقتناء العبيد الذين تزخر بهم الأسواق في بلاد السودان، وقد ذكر الإدريسي في معرض حديثه عن مدينة لملم [2] أن أهل سلى وغانة وتكرور يغيرون على هذه البلاد ويسبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم فيبيعونهم من التجار الداخلين إليهم، فيخرجهم التجار إلى سائر البلاد[3].

كما ذكر ابن بطوطة اثر زيارته لمنطقة تكدا أن أهلها يشترون من قضبان النحاس التي يصنعونها ثم يبيعونها عبيدا وخدما [4]، بل إن العبيد قد استخدموا كوسيلة للأداء وقاموا مقام العملة، حيث كان أهل سنغاي يدفعون خمسة عشر رقيقا مقابل حصان واحد.

[1]- جوزيف خوان، المرجع السابق، ص: 52.

[2]- منطقة واقعة على واد يمد النيل وهي تتصل من جهة المغرب بأرض مقزارة، ومن جهة المشرق بأرض ونقارة، ومن جهة الشمال بأرض غانة، وأهلها يهود، والغالب عليهم الكفر والجهالة، وجميع أهل هذه البلاد إذا بلغ احدهم الحلم وسم وجهه وصدغاه بالنار وذلك علامة لهم. الإدريسي، النزهة، ص: 19.

[3]- الإدريسي، النزهة، ص: 19.

[4]- ابن بطوطة، الرحلة، ص: 250.

وقد اشتهر أهل المغرب الأقصى بشراء الخدم والعبيد من بلاد السودان، حيث يذكر أن أهل المغرب الأقصى يسافرون إلى بلاد تكرور بالصوف والنحاس والخرز، ويخرجون منها بالتبر والخدم[1].

4/ مواد أخرى:

لم تقتصر المواد المتبادلة على الذهب والملح والرقيق بل كانت بعض المواد الأخرى التي كانت تنقل بين المغرب وبلاد السودان، ومنها:

التمور

كانت تصدر إلى بلاد السودان من مدينة أوجلة ومن منطقة ودان " فتمور ودان أطيب، ومنها يدخل إلى بلاد السودان" [2]، كما كانت تصدر من مدينة سجلماسة فقد ذكر الإدريسي انه " ليس في بلاد السودان شيء من الفواكه الرطبة إلا ما يجلب إليها من التمر من بلاد سجلماسة أو بلاد الزاب يجلبه إليهم أهل وارقلان[3].

المواد الغذائية:

كانت بلاد السودان شحيحة من حيث المنتجات الفلاحية؛ لذلك كانت تنقل إلى أهل زغاوة الحنطة من وارقلان[4].

---

[1]– النزهة، ص: 18. 20

[2]– الادريسي، النزهة، ص: 312.

[3]– الادريسي، النزهة، ص: 20.

[4]– الادريسي، النزهة، ص: 111.

النحاس المسبوك

كان يجلبه التجار المغاربة إلى مدينة كوغة [1].

المصنوعات الحديدية:

كانت تصنع في كل من فاس ومراكش، وتتمثل في الأدوات المنزلية والزخارف والشمعدانات والفوانيس، ولوازم السروج، وحلق الأبواب، وأدوات الزينة، وكانت تصنع من النحاس خاصة، بالإضافة إلى أقفال الأبواب، وأدوات الخيل والجمال، والمحاريث، والفؤوس والسلاسل[2].

المصنوعات الزجاجية:

تتمثل في الكؤوس والسبح، وعقود الزينة، وقوارير العطور، وكانت هذه البضائع غالية الثمن، ولا يقبل على شرائها إلا الموسرون[3].

الصوف والمنسوجات القطنية:

حيث كانت مدينة جيمي قاعدة مملكة الكانم تستورد المنسوجات والثياب من تونس [4]. كما كانت تصدر إلى بلاد السودان من مدينة اغمات الأكسية وثياب الصوف والعمائم والمآزر[5]،

[1]– النزهة، ص: 232. الاستبصار، ص: 222.

[2]– النزهة، ص: 232. محمد الغربي، المرجع السابق، ص: 445.

[3]– النزهة، ص: 232. محمد الغربي، المرجع نفسه، ص: 446.

[4]– ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص: 95.

[5]– النزهة، ص: 232.

أما أهل المغرب الأقصى فقد كانوا يتاجرون بالصوف الخام مع مدينة تكرور[1].

الشب والصبغيات:

يتوفر في مدينة كوار من عمل كوكو، وهو ليس بكثير الجودة، كان التجار يخلطونه بالشب الطيب ويسافرون به إلى جميع الجهات[2].

التوابل:

وعلى رأسها الفلفل الأحمر الصغير وبعض الابازير [3]. كما كان أهل سجلماسة ينتجون غلات من الكمون والكروياء والحناء ويتجهزون بها إلى سائر بلاد المغرب وغيرها[4]

المرجان:

ينتج في مدينة سبتة، وبها سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرازا وثقبه ونظمه، ومنها يتجهز به إلى سائر البلاد، وأكثر ما يحمل إلى غانة وجميع بلاد السودان، لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا [5]، بالإضافة إلى الأصداف والأحجار الكريمة [6] والودع، وهي القواقع التي استخدمت كعملة للتبادل لفترة طويلة، ثم أصبحت إحدى السلع المستوردة من بلاد المغرب[7].

المغرب[7].

[1]- النزهة، ص: 18.

[2]- ابن سعيد، الجغرافيا، ص: 105.

[3]- محمد الغربي، مرجع سابق، ص: 452.

[4]- الادريسي، النزهة، ص: 226.

[5]- الادريسي، النزهة، ص: 529.

[6]- النزهة ، ص: 232.

[7]- الاستبصار، ص: 222. محمد الغربي، مرجع سابق، ص: 450.

العطور:

كانت تصدر من مدينة أغمات ضروب من الأفاويه والعطور[1].

رابعا: طريقة المبادلات التجارية (التجارة الصامتة)

لم يعرف أهل السودان التعامل بالعملات المسكوكة كما هو الحال بالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي أو غيرها من الدول في هذه الفترة؛ وإنما عرفت المنطقة مبدأ التعامل بالمقايضة في مختلف المبادلات التجارية، سواء مع التجار الأجانب الوافدين إلى ارض السودان من بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين، أو مع تجار السودان أنفسهم، حيث كانت السلعة التي يراد اقتناؤها تمثل عملة للتجار الوافدين بالنسبة للسكان الأصليين، وفي مقابلها يجني التجار سلعة أخرى غالبا ما تكون كميات من التبر في أشكاله المختلفة عروقا كان أو مسحوقا أو قطعا صغيرة خاما.

ولم تكن مقايضة سلع الشمال بمادة التبر على وجه الحصر وإنما استخدمت سلع أخرى مكان الذهب كمقابل للسلع الواردة من بلاد المغرب، ومن ذلك العبيد والخدم، فقد كانت الخيول التي يجلبها المغاربة تقايض وتستبدل بمجموعة من العبيد بمعادلة حصان واحد مقابل خمس عشرة عبدا، كما اتخذ أهل كوكو الودع عملة للبيع والشراء فيما بينهم[2]

---

[1]- النزهة ، ص: **104**، **232**.

[2]- ابن بطوطة، الرحلة، ص: **248**.

والأمر لا يتوقف عند عملية المقايضة كوسيلة للمبادلات التجارية في هذه المنطقة؛ بل إن الغريب في هذه العملية هو الطريقة التي تتم بها هذه المبادلة، وهي ما أطلق عليها بالتجارة الصامتة، حيث يتلخص معناها في إقامة سوق على ارض منبسطة واسعة على شاطئ النهر، حيث يقوم التجار الذين يحملون صخور الملح بوضعها في أكوام منتظمة، ويوضع وراء كل كومة من الملح أنواع البضائع الأخرى التي يراد بيعها مثل جلود الحيوانات والقطن وغيرها، ثم يعمل هؤلاء التجار بقرع الطبول كعلامة على بداية السوق ثم يرحلون بعيدا لمسافة نصف يوم من الرحيل المتواصل.

وفي غياب التجار تصل قوارب السكان الراغبين في شراء السلع بمعاينة أكوام الملح والبضائع المتروكة هناك، ويضعون لكل كومة ما يقابلها من الذهب حسب تقديرهم ثم يرحلون إلى منطقة بعيدة عن السوق، ليأتي في صباح اليوم التالي التجار لمعاينة قيمة أكوام الذهب المتروكة مقابل سلعهم، ويكون قرع الطبول علامة على قبول الصفقة وعدم ذلك مدعاة إلى إعادة العملية السابقة من اجل زيادة كمية الذهب حتى يتراضى الطرفان وتتم الصفقة كاملة[1].

لقد لعبت التجارة بين طرفي الصحراء دورا بارزا وكبيرا عاد بالمنافع الجمة على كلا المنطقتين بلاد المغرب الإسلامي وبلاد السودان على حد السواء، فكان من فضل التجار المغاربة على هذه المناطق نشر الإسلام في ممالك السودان الوثنية، وإقامة ممالك متحضرة

[1]– خوان جوزيف، المرجع السابق، ص ص: 52–54.

ومزدهرة من الناحية التجارية والعمرانية، كما لعبت فئة التجار دورا مهما في توطيد العلاقات بين الطرفين.

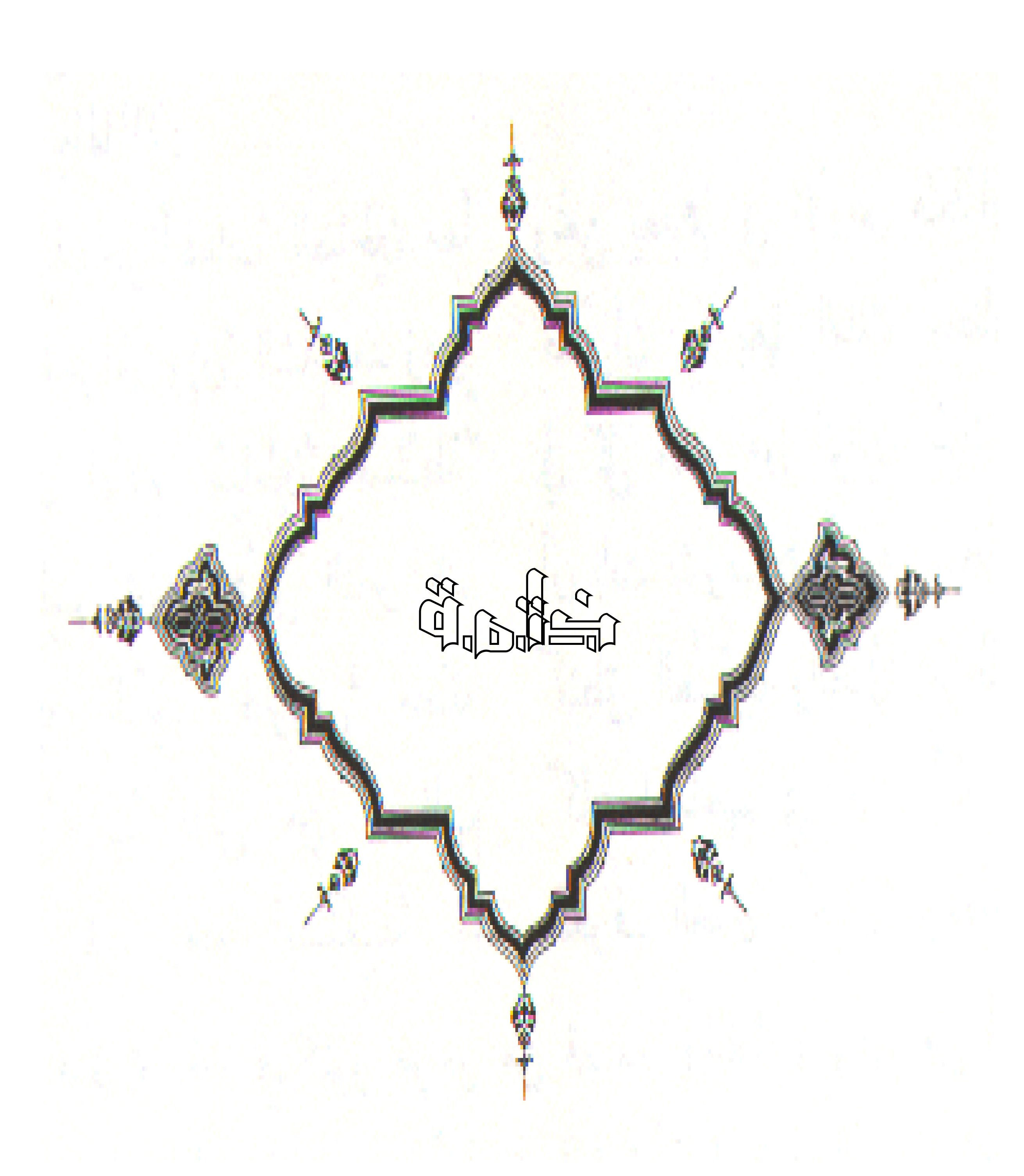
وفي مقابل ذلك؛ ساهمت ارض السودان في إنعاش الاقتصاد المغربي من خلال تصدير كميات الذهب الكبيرة التي مثلت أساس العملة المغربية لعدة قرون من الزمان، يضاف إلى ذلك تزويد المجتمع المغربي بعنصر العبيد الأسود الذي مثل فئة جديدة ومهمة في الحياة الاجتماعية والعسكرية على السواء.

ومما يلاحظ ويمكن استنتاجه في مجال العلاقات التجارية للدولة الموحدية مع بلاد السودان طغيان الجهود الشخصية في مجال النشاط التجاري مع هذه المناطق على الرعاية الحكومية، حيث فغالبا ما كانت المبادلات التجارية نابعة من إرادة الأشخاص الطموحين المغامرين الراغبين في ثروة السودان الذهبية، الأمر الذي تدل عليه قلة النصوص المصدرية الدالة على ذلك كما هو الشأن بعلاقات الموحدين مع الدول الأوربية.

إلا أن هذا الغياب لم يكن كليا حيث لا تخفى أهمية التجارة مع بلاد السودان بالنسبة للسلطة الموحدية وما توفره من عائدات مالية كبيرة تعتبر عصب الاقتصاد، خاصة وان بعض المصادر الجغرافية تشير إلى نشاط المبادلات التجارية وتنوع السلع المتبادلة بين الطرفين، وكذا جهود بعض ولاة الموحدين في الحفاظ على صيرورة النشاط القافلي ومعاقبة كل من يتسبب في زعزة استقرار وامن الطرق التجارية الرابطة بين أقاليم المغرب وارض السودان، وبالتالي يمكن

إرجاع الخلل إلى شح المادة العلمية وعدم اعتناء الكتاب في هذه الفترة بتدوين كل جوانب

العلاقات بين الطرفين.



خاتمة

* شهدت الحركة التجارية في الفترة الموحدية ازدهارا كبيرا، ونشطت عملية التبادل التجاري بصفة واسعة، وذلك نتاج مجموعة من العوامل ساعدت على هذا الازدهار وعلى رأسها نمو الأنشطة الاقتصادية وتطورها كالنشاط الفلاحي والنشاط الصناعي، حيث أدى هذا الازدهار إلى كثرة الإنتاج وتنوعه، وهو أمر خلق تنوعا في المادة التجارية المعروضة، ومن ثم حركة ونشاطا في المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

* ويضاف إلى ذلك سياسة الدولة المشجعة للمجال التجاري بصفة خاصة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة، حيث فرضت الدولة الأمن في مختلف مناطق الدولة وعاقبت المعتدين، كما شجعت التجار على الرجوع إلى أوطانهم، ومزاولة أنشطتهم وذلك بعد سيطرة الدولة على المناطق التي كانت خاضعة للمرابطين مباشرة، وإنشاء المؤسسات والهياكل المرتبطة بالنشاط التجاري، فشيدت الأسواق والفنادق والقناصل، وأشرفت على إدارة هذه المؤسسات وتنظيمها؛ فعينت أصحاب السوق والأمناء للإشراف على الأسواق، كما قدمت القروض لبعض الفئات من أجل استثمارها في مجال التجارة.

فالسلطة الموحدية استطاعت من خلال تحويلها لبلاد المغرب الإسلامي إلى كتلة سياسية موحدة أن تهيئ – إلى حد كبير– الجو المناسب لانسياب الحركة التجارية وفق مسالك تجارية آمنة لعبت دورا كبيرا في رواج الانشطة التجارية على المستوى الداخلي والخارجي. ويتجلى ذلك في إصرار الدولة على القضاء على كل الحركات التي تهدد امن المسالك التجارية خاصة

في الناحية الشرقية، كالعرب الهلالية وبني غانية والنورمانديين في افريقية، فأدى ذلك إلى إحياء المسالك التجارية – ولو بصورة نسبية- الصحراوية الشرقية التي تحولت إلى الساحل المغربي أثناء سيطرة هذه الحركات عليها.

كما ولد مجموعة من المراحل والمحطات التي انبثقت عنها كتلة هائلة من المراكز التجارية التي لعبت دور المروج للتجارة على مستويات جغرافية واسعة من الناحية الداخلية؛ لتغطي بذلك كل مجال سيادة الدولة الموحدية، كما لعبت دور الوسيط التجاري على المستوى الخارجي؛ إذ من خلالها حققت الدولة حاجياتها من خلال الواردات، وترويج تجارتها من خلال حركة التصدير عبر هذه المراكز.

على الرغم من أن الدولة الموحدية لم تلعب دور الممارس للنشاط التجاري إلا أنها اعتنت بكل مقومات الحركة التجارية الداخلية والخارجية؛ ويتجلى ذلك في الحركة العمرانية المتمثلة في إنشاء الأسواق والمرافق التجارية المختلفة كالفنادق، بالإضافة إلى تدعيم مجالات النقل البحري والبري من خلال الإشراف على مصانع السفن وتكوين الأساطيل البحرية التي حظي التصنيع التجاري بشطر منها.

أما بالنسبة لسياسة الدولة المشجعة للنشاط التجاري على المستوى الخارجي فقد انتهجت مبدأ الانفتاح على الكيانات السياسية المجاورة للدولة –باستثناء الممالك الاسبانية- والانتفاع منها اقتصاديا، من خلال ربط علاقات تجارية معها وفق إطارات قانونية تمثلت في

عقد مجموعة من الاتفاقيات، كما قدمت مجموعة من الامتيازات لبعض الدول في إطار تشجيع العلاقات التجارية، كما هو الحال بالنسبة للمدن الايطالية وبصفة خاصة حكومة جنوة، كما عملت على محاربة بعض المظاهر المؤثرة على العلاقات التجارية كأنشطة القرصنة وإصدار مراسيم وعقد اتفاقيات تمنع العمل القرصني ومعاقبة القراصنة.

* ارتبطت الدولة الموحدية في علاقاتها التجارية الخارجية مع ثلاث محاور أساسية هي المدن الايطالية، وبلاد المشرق الإسلامي، وبلاد السودان وخاصة الغربي منه، إذ حظيت المدن الايطالية بالقسط الأكبر من هذه العلاقات حسب ما تبينه الوثائق الرسمية، ويعود سبب ذلك إلى المكانة الاقتصادية والعسكرية التي تبوأتها هذه المدن منذ بداية القرن الحادي عشر للميلاد، فأصبحت تمثل دور الوسيط التجاري في العلاقات التجارية الدولية بين بلاد المغرب الإسلامي والأندلس من ناحية – وكذا الدول الأوربية الأخرى إذا أدرجناها في هذه الدورة التجارية في إطارها الواسع– وبين المشرق الإسلامي وما والاه من بلاد الشرق الأقصى(الهند والصين خاصة).

* كما يلاحظ حرص المدن الايطالية على ربط هذه العلاقات مع الموحدين وتقويتها؛ خاصة بعد ما شهده العالم من تطورات في هذه الفترة من خلال انحصار الوجود الصليبي في المدن الإسلامية المشرقية (بلاد الشام) بسبب الامتداد الذي حققه صلاح الدين الأيوبي على حسابها، واستحواذ البندقية على العلاقات التجارية مع الدولة البيزنطية في ظل الحكومة

اللاتينية الجديدة التي بسطت سيطرتها عليها، واعتبرت حليفا أساسيا وشريكا اقتصاديا مهما للبنادقة، فأصبحت الدولة الموحدية سوقا دوليا لا بد منه لبيزة وجنوة في ظل هذه التطورات.

وعلى الرغم من ذلك فان كثيرا ما كانت هذه العلاقات تتوتر بين الطرفين مع بيزة تارة ومع جنوة تارة أخرى بسبب ظاهرة القرصنة التي كان يمارسها البحارة الايطاليون على السواحل المغربية (بجاية، المهدية، طرابلس، سبتة)، وهو أمر كانت تتضرر منه الجالية الأوربية المتواجدة في المراكز التجارية الموحدية بسبب ردود الأفعال سواء من طرف الحكومة أو الأفراد؛ كمصادرة الأموال والسجن، أو إحراق الفنادق الخاصة بالجالية الايطالية من طرف العامة.

* وفي نفس الإطار؛ مثلت الدولة الموحدية دور الوسيط التجاري ما بين بلاد السودان من ناحية وأوربا من ناحية أخرى، فقد ظل ذهب السودان الذي يصدره المغرب الموحدي إلى أوربا أساس العملة العالمية لعدة قرون، كما مثلت العملة الموحدية ومن قبلها المرابطية أساسا للمعاملات التجارية لدى الدول الأوربية المختلفة. غير أن المستفيد الأول من هذا هو البلاد الأوربية والمدن الايطالية التي كانت تستبدل الذهب بالسلع التجارية المختلفة الأمر الذي ينتج عنه نفاد العملة مما يدعو إلى ضرورة زيادة ضرب السكة من طرف الحكومة الموحدية، وهكذا تبقى كمية الذهب في استنزاف دائم، ويبقى المستفيد الأكبر من ذلك هو المدن الايطالية والدول الأوربية.

* والحال يختلف في إطار العلاقات التجارية مع الممالك الاسبانية إذا ما قورن بالمدن الايطالية، إذ اتسمت العلاقات بين اسبانيا والموحدين بالقطيعة وعدم التواصل، وهو أمر فرضته طبيعة الصراع القائم بين اسبانيا النصرانية والأندلس الإسلامية لعدة قرون، حيث نظرت الكنيسة ورجال الدين إلى هذه العلاقات في إطار صليبي ضيق مخالف لنظرة الايطاليين المتسمة بالنفعية، فحرمت البابوية التعامل تجاريا مع المسلمين (الكفار في نظرهم) خاصة إذا ما تعلق الأمر بالسلع التي تعتبر مادة أولية في مجال الحروب كالأخشاب والحديد، وفرضت عقوبات قاسية على من تثبت في حقه تهمة الاتجار مع المسلمين. وهو أمر عاملت الدولة الموحدية بمثله؛ حيث أصدر الخلفاء مراسيم تقضي بعدم الاتجار مع نصارى الأندلس، وعلى الرغم من هذا فلا تخلوا العلاقات من وجود بعض المبادلات ولو بصفة سرية.

* أما بالنسبة لبلاد المشرق الإسلامي؛ فقد نشطت العلاقات التجارية بين الطرفين، على الرغم من وجود توترات سياسية سواء في الفترة العبيدية أو في فترة الدولة الأيوبية، حيث كثيرا ما تشير المصادر إلى تواجد التجار المشارقة في المغرب والعكس، كما تشير إلى تنقل البضائع المغربية والأندلسية إلى المشرق والعكس كذلك، والذي يظهر أن طبيعة الوحدة اللغوية والدينية للكيانات السياسية في هذه الفترة حالت دون تعرض السلطة إلى عرقلة النشاط التجاري من كلا الطرفين، وربما هذا ما يبرر عدم وجود اتفاقيات في مجال التجارة مع المشرق الإسلامي كما هو الحال مع الدول الأوربية، يضاف إلى ذلك؛ حاجة الدولة الملحة إلى رواج الحركة التجارية التي اعتبرت عصب الاقتصاد في العصر الوسيط.

ولقد شكلت ندرة الوثائق الخاصة بالعلاقات بين الطرفين في هذا المجال عائقا مصدريا في سبيل فهم طبيعة العلاقات التجارية بين الطرفين بشيء من التعمق.

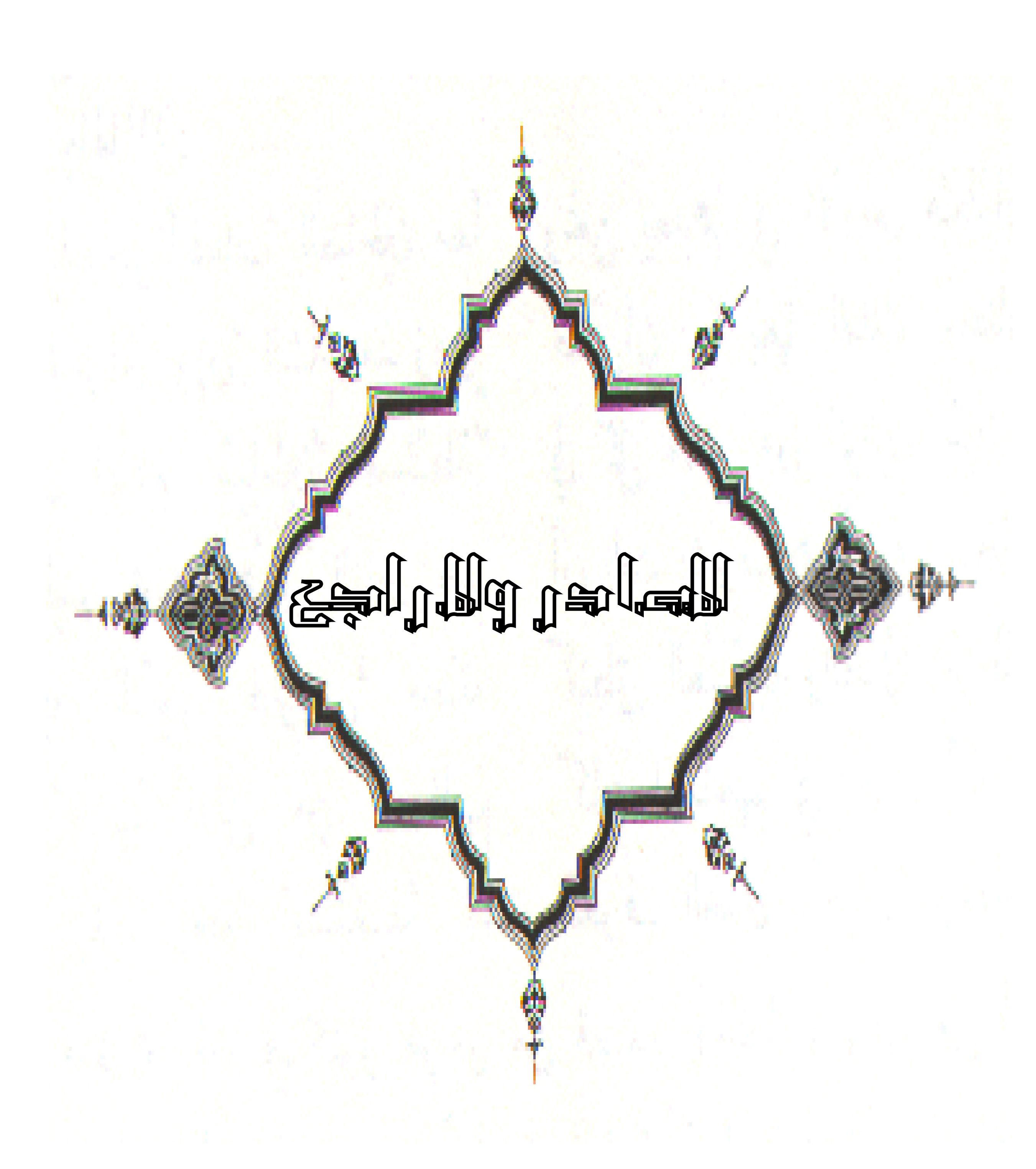
* تبوأت التجارة مع بلاد السودان مكانة مهمة لدى السلطات الموحدية، باعتبار السودان مصدرا مهما لمادة الذهب التي طورت الاقتصاد الموحدي، وهو أمر تفطنت إليه الدولة الموحدية في طور تأسيسها، مما دفعها إلى ضرورة السيطرة على مسالك التجارة مع بلاد السودان، فأحكمت قبضتها على مدينة سجلماسة بوابة التجارة مع هذه المناطق، وهي سياسة اشتركت فيها أغلب الكيانات السياسية التي تعاقبت على حكم المغرب كالمرابطين والعبيديين، بل وحتى الأمويين في الأندلس.

* على الرغم من هذه الأهمية التي تكتسيها بلاد السودان في إطار التجارة الدولية للموحدين؛ إلا انه لا يوجد من الإشارات إلا القليل النادر الذي يتحدث عن العلاقات بين الطرفين في إطارها الرسمي(المراسلات والاتفاقيات)، وهي إشارات توحي باستشعار الموحدين لأهمية السودان التجارية، كما توحي بجهود الولاة الموحدين في بسط الأمن والاستقرار على المسالك التجارية السالكة إلى بلاد السودان.

* وفي الأخير يمكن القول: إن التجارة الخارجية للدولة الموحدية مثلت أساسا من أسس الاقتصاد الموحدي، وامتازت بالرواج والنشاط مع أغلب الكيانات السياسية المجاورة للدولة، ولم يكن للسلطة الموحدية التي بسطت نفوذها على كامل بلاد المغرب وأرض الأندلس،

وكونت إمبراطورية مترامية الأطراف أن تتمكن من ذلك لفترة معتبرة من الزمن إلا بتوفرها

على نظام اقتصادي مزدهر مثلت التجارة الداخلية والخارجية أهم جانب فيه.


المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أولا: المصادر المطبوعة

1- **ابن الأبّار** ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، **الحلة السيراء**، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1958م، ج: 2.

2- **التكملة** لكتاب الصلة، ، السفر الاول.

3- **المعجم** في أصحاب القاضي الإمام علي الصدفي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410هـ/1989م.

4- **ابن الأثير**، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، **الكامل** في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م، مج8.

5- **الإدريسي**، محمد بن عبد الله السبتي الشريف ، **المغرب** وارض السودان ومصر والأندلس، طبعة ليدن، بريل، 1863م.

6- **نزهة المشتاق** في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ/2002م.

7- **الإصطخري**، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، **مسالك الممالك**، طبعة ليدن، 1927م.

8- **الأنصاري**، محمد بن القاسم السبتي، **اختصار الأخبار** بما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1403هـ/1983م.

9- **الأنطاكي** يحي ، **تاريخ الأنطاكي**، تح: عبد السلام التدمري، لبنان، 1990.

10- **ابن بطوطة**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي، **تحفة النظار** في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المطبعة الخيرية، ط1، 1322هـ، ج2.

11- **البكري**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، **المغرب** في ذكر بلاد افريقية والمغرب، طبعة حجرية، الجزائر، 1857 .

12- **البيدق**، أبو بكر بن علي الصنهاجي، **المهدي** بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، 1971.

13- **ابن جبير**، أبو الحسن محمد بن احمد الكناني الأندلسي، **رحلة** ابن جبير، دار صادر، بيروت، دت.

14- **الجزنائي**، أبو الحسن علي، **زهرة الأس** في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1411هـ/1991م.

15- **ابن يوسف الحكيم** أبو الحسن علي، **الدوحة المشتبكة** في ضوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1378هـ/1958م، مج: 6، العدد: 1-2.

16 **الحموي**، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م.

17- **الحميري**، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي ، **صفة جزيرة الأندلس**، إ ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ/ 1988م.

18- **الروض المعطار** في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

19- **ابن حوقل**، أبي القاسم، **المسالك والممالك**، طبعة بريل، ليدن، 1872.

20- **ابن الخطيب**، **أعمال الأعلام**، تح: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، لبنان، ط2، 1956م.

21- **ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، **المقدمة**، دار الفكر بيروت، لبنان، 1431هـ/2001م، ج1.

22- ، **كتاب العبر**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/2001م، ج6، ج7.

23- **ابن خلكان**، أبي العباس احمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان** وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، مج1.

24- **الدرجيني**، أبو العباس احمد بن سعيد، **طبقات المشايخ** بالمغرب، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، دط، ج2 .

25- ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني، **المؤنس** في اخبار افريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط1، 1286هـ.

26- ابن رشد، أبي الوليد محمد بن احمد القرطبي، **فتاوى** ابن رشد ، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1407هـ/ 1987م، السفر الأول.

27- ابن الزبير، صلة الصلة، تع: ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد الدراسات العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، 1937.

28- الزبيري، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب، **نسب قريش**، نشر ا. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982م.

29- ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي بن عبد الله، **الأنيس المطرب** بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

30- ، **الذخيرة السنية** في تاريخ الدولة المرينية، نشر دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1392هـ/ 1972م.

31- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، **تاريخ الدولتين** الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م.

32- الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **كتاب الجغرافية**، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت.

33- ابن الزيات التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحي، **التشوف** إلى رجال التصوف، تح: احمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997م.

34- السعدي، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر، **تاريخ السودان**، مطبعة باريس، 1981م.

35- ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي، **كتاب الجغرافيا**، تح: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982م.

36- ، **المغرب في حلى المغرب** ، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج1. ج2.

37- السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي، **في آداب الحسبة**، نشر: ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، باريس، 1930م.

38- السلفي، أبو طاهر احمد بن محمد، **معجم السلفي**، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ص: 33. ترجمة رقم: 73.

39- سليمان الموحد ، أبي الربيع بن عبد الله ، **الديوان**، تح: محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، منشورات كلية الآداب، الرباط، دت.

40- ابن صاحب الصلاة ، عبد الملك، **المن بالإمامة**، تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1987م.

41- الضبي، احمد بن يحي بن احمد بن عميرة، **بغية الملتمس** في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، 1967م.

42- ابن عبد الحكم ، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي، **فتوح مصر والمغرب**، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1961م.

43- ابن عبد الرؤوف، احمد بن عبد الله، **في آداب الحسبة** والمحتسب، تح: ليفي بروفنسال، نشرت تحت عنوان: ثلاث رسائل أندلسية، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.

44- ابن عبدون، محمد بن احمد التجيبي، **رسالة في الحسبة**، نشر إ. ليفي بروفنسال، 1934م.

45- ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد، **البيان المغرب** في أخبار الأندلس والمغرب (**قسم الموحدين**)، تح: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/ 1985م.

46- ، **البيان المغرب، ج1**، تح: ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.

47- ، **البيان المغرب، ج4**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م،.

48- **العذري**، احمد بن عمر بن انس المعروف بابن الدلائي، **ترصيع الأخبار** وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تح: عبد العزيز الاهواني ، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، دت.

49- **العزفي**، أبو العباس احمد السبتي، **إثبات ما ليس منه بد** لمن اراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والمد، نشر المجمع الثقافي، ابو ظبي، 1999م.

50- **العمري**، ابن فضل الله شهاب الدين احمد بن يحي، **مسالك الأبصار** في ممالك الأمصار، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2010م، ج1ج4.

51- **ابن غلبون**، ابو عبد الله محمد بن خليل الطرابلسي، **التذكار** فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، دط.

52- **ابن فرحون**، إبراهيم بن نور الدين المالكي، **الديباج المذهب** في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مامون بن محي الدين الحنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1417هـ/1996م.

53- **القزويني**، زكريا بن محمد بن محمود، **أثار البلاد** وأخبار العباد، در صادر، بيروت، لبنان.

54- **ابن القطان**، أبو محمد حسن بن علي بن محمد المراكشي ، **نظم الجمان** لترتيب ما سلف من اخبار الزمان، تح، محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1990.

55- **القفطي**، جمال الدين بن علي بن يوسف، **إخبار العلماء** بأخبار الحكماء، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ.

56- **القلقشندي**، أبو العباس احمد، **صبح الأعشى** في صناعة الإنشا ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م، ج1، ج5.

57- ، **قلائد الجمان** في التعريف بقبائل عرب الزمان، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية (القاهرة، بيروت)، ط2، 1402هـ/1982م.

58- ليون الإفريقي، الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.

59- المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد، **رياض النفوس** في طبقات علماء القيروان وافريقية، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1414هـ/1994م، ج2.

60- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية** والولايات الدينية، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط3، 1393هـ/ 1973م.

61- مجهول، **الاستبصار** في عجائب الأمصار، نشر: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، دار النشر المغربية، 1986م.

62- مجهول، **تلخيص القول** في الأكيال والأوزان والنصب الشرعية وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، نشر: محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، العدد: 11، 1420هـ/ 1999م.

63- مجهول، **وثيقة حول توزيع المياه في الأندلس** ، تح: محمد المغراوي ومصطفى بنويس، مجلة كلية الآداب، الرباط، العدد: 24، 2011م.

64- ابن مخلوف، محمد بن محمد، **شجرة النور الزكية** ، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.

65- المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري، **الذيل والتكملة** لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، **السفر الخامس**، قسم2.

66- ، **الذيل والتكملة**، **بقية السفر الرابع** ، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، دت، دط.

67- المراكشي، محي الدين عبد الواحد بن علي، **المعجب** في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، لجنة احياء التراث الإسلامي، دط.

68- المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين ، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1997م.

69- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر البناء، **أحسن التقاسيم** في معرفة الأقاليم، مطبعة ليدن، ط2، 1906م.

70- المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، **كتاب الروضتين** في أخبار الدولتين، مطبعة وادي النيل، القاهرة، 1287هـ، ج1.

71- المقّري، ابي العباس احمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب** من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر،بيروت، 1408هـ/ 1988م، ج1، ج2، ج3، ج4.

72- المنصوري بيبرس، **تاريخ الدولة الأيوبية** ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ، تح: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 1413هـ/1993م.

73- ناصر خسرو علوي، **سفرنامة،** تر: يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1993م.

74- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي، **الاستقصا** لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954.

75- النباهي، ابو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي، **المرقبة العليا** فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 5، 1403هـ/1983م.

76- النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، **نهاية الإرب** في فنون الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج24.

77- الونشريسي، أبو العباس احمد بن يحي، **المعيار المعرب** والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م،ج2،ج6، ج8.

78- اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب بن واضح، **البلدان،** مطبعة ليدن، 1860م.

ثانيا: المراجع العربية والمعربة

79- ابتسام مرعى خلف الله، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524-936هـ/ 1130-1529م، دار المعارف، الإسكندرية، دط، 1405هـ/1985م.

80- إبراهيم أيوب، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1989م.

81- أحمد الشامي، العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة،ط1، 1405هـ/1985م.

82- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1981م.

83- أحمد الشكري، أسس ومحددات التواصل ما بين بلاد المغرب وبلاد السودان خلال العصر الوسيط، (أعمال ندوة: العالم العربي وإفريقيا)، مطبعة الكرامة، الرباط، 2003م.

84- أحمد صبحي منصور، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، المركز العربي المصري، ط 1، 1995م.

85- ارشيبالد.ر.لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100م)، تر: احمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، 1960م.

86- الباز العريني، الحضارة والنظم الأوربية في العصور الوسطى، بيروت، 1968م، ج1.

87- الجنحاني الحبيب، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1980م.

88- الحسين أسكان، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي 518هـ-668هـ/1125-1270م، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، المغرب .

89- الحسين بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الدار البيضاء، المغرب، دت.

90- العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.

91- المنوني محمد، حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1989م.

92- الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج2.

93- أمين توفيق الطيبي، النقود العربية، القاهرة، ط1، 1987م، ص: 13، 27.

94- جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: محمود عبد الصمد هيكل، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1991م.

95- جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، تراث الإسلام، ترجمة: حسين مؤنس وآخرون، عالم المعرفة، الكويت، 1985.

96- حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصر الوسيط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.

97- حسن خضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب(362-567هـ/973-1171م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، دت.

98- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1980.

99- حسين مؤنس، فتح العرب للمغرب، دار الثقافة الدينية، الإسكندرية، دت.

100- حمدي عبد المنعم محمد حسين، دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

101- حمدي عبد المنعم محمد حسين، مدينة سلا في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.

102- خالد عثمان السبت، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أصوله وضوابطه وآدابه، المنتدى الإسلامي، لندن، ط1، 1415هـ/ 1995م.

103- خوان جوزيف، الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء، تر: مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1404هـ/1984م.

104- روبار برنشفك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي (من القرن 13 الى نهاية القرن 15م)، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م، ج1.

105- زبادية عبد القادر، مملكة سنغاي في عهد الاسقيين، الجزائر، 1971م.

106- سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م.

107- سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا العصور الوسطى، (النظم والحضارة)، مكتبة النهضة المصرية، 1959م، ج2.

108- شوب، تاريخ تجارة الشعوب اللاتينية بالبحر المتوسط الى حدود نهاية الحروب الصليبية. تر: مصطفى نشاط، مكتبة الطالب، وجدة، ط1، 1426ه/2005م.

109- صبحي عبد المنعم محمد، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.

110- عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط (قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1994م.

111- عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1411ه/1991م.

112- عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، دار المعارف، مصر، ط1، 1961م.

113- عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م.

114- عبد الواحد ذنون طه، الرحلات المتبادلة بين الغرب الإسلامي والمشرق، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005م.

115- عثمان برايما بارى، الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424ه/2000م.

116- عز الدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ، دار الشروق، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

117- ، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/م1983.

118- عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، دت.

119- عزاوي أحمد ، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة، مطبعة الرباط، ط 1، 2011م، ج1.

120- عزاوي احمد ، رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، منشورات كلية الاداب، القنيطرة، ط1، 1416هـ/1995م، ج1، ج2.

121- عزيز احمد، تاريخ صقلية الإسلامية، تر: امين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1980م.

122- عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب (تجارية، ثقافية، صليبية)، تر: فليب صابر سيف، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 1972.

123- عزيز عطية، العلاقات بين الشرق والغرب (تجارية، ثقافية، صليبية)، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 1972.

124- عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين 510-546هـ تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ/1988م.

125- ، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

126- علي السيد علي، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 1417هـ/1996م.

127- فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، تر: السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982م.

128- ليفي بروفنسال، مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941م.

129- مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1404هـ/1984م، ج1.

130- محمد الشريف، سبتة الإسلامية ، دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين)، منشورات جمعية تطوان، الرباط، ط2، 2006م.

131- محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، نشأته وآثاره، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، دت.

132- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م.

133- محمد علي الهمشري و آخرون، انتشار الإسلام في إفريقيا ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.

134- محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا (السودان)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1401هـ/1981م.

135- مصطفى نشاط، نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الايطالية المغربية في العصر الوسيط، مكتبة الطالب، وجدة، ط1، 1426هـ/2005م.

136- موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، ترجمة: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط3، 1411هـ/1990م.

137- ميرندا، أمبروسيو هويثي، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد اكمير، منشورات الزمن، الدار البيضاء، ط1، 2004م.

138- نجاة باشا، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن للهجرة، منشورات الجامعة التونسية، 1976م.

140- هايد. ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تر: أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1985م.

141- هشام بورميلة، علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية بالأندلس، دار الفرقان، عمان، ط1، 1404هـ/1984م.

142- يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تر: محمد عبد الله عنان، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط2، 1377هـ/1958م.

ثالثا: الدراسات الأجنبية

143- Hunwick j,o : Les rapports intellectuels entre le Maroc et L'Afrique sud – saharienne a travers les ages, Publications de l' institut des Etudes Africaines, Rabat 1990 . .

144- Brèthes. J.D Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numistiques. Casablanca, 1939.

145- De Mas Latrie, Les Relations Des chrétiens Avec les Arabes De l'afrique septentrionale au Moyen Age, paris, 1866.

146- Hazard, H.W, The numismatic history of late medieval north Africa, New York. 1952.

147- Jehel, J : Les Génois en Méditerranée occidental fin Xle-début XIVe Siècle, Ebauche d'un stratégie pour un empire, s. I. 1993.

148- Lavoix. H, Catalogue des monnaies de la bibliothèque nationale, T 2, Paris, 1891.

149- M, Aamari ; I Diplomi Arabi dell Archivio Fiorentino. T1. N1. 1863.

رابعا: الرسائل الجامعية

150- بن سادات نصر الدين، العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأدنى والأوسط، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد المجيد بن نعمية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011م.

151- ليلى احمد نجار، المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي دراسة تاريخية وحضارية (580-595هـ/1184-1198م)، إشراف: احمد السيد دراج، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1989م، ج2.

152- الكبير بزاوي، المدن والتجارة والسلطة السياسية بالمغرب الأقصى في العصر الوسيط، دكتوراه دولة، إشراف: محمد القبلي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003/2002م، ج1.

153- بهيجة سيمو، العلاقات المغربية الايطالية 1869-1912م، دكتوراه دولة في التاريخ، أشراف: إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002/2001م، ج1.

154- رشيد باقة، نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب، ق(12-15م) (6-9هـ)، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2007/2006م.

155- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين، خلال القرون: 6، 7، 8هـ ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1996.

156- عبد الرحيم شعبان، المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الوسيط(524-668هـ/1129-1269م)، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، إشراف: محمد حمام، 1416هـ/1995.

157- عياد المبروك عمار، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس خلال عصر الموحدين، أطروحة دكتوراه، إشراف: محمد حمام، كلية الآداب، الرباط، 1424هـ/2002م.

158- ماجدة كريمي، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان في العصر المريني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، إشراف: إبراهيم حركات، 1987/1988.

159- محمد الطويل، النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط، دكتوراه الدولة، إشراف: محمد حجي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996/1997م.

160- ناصح محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، إشراف: محمد زنبير، 1987-1988م، ج2.

161- يوسف عابد، الموحدون في بلاد المغرب 515-595هـ/1120-1199م دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، إشراف: عبد العزيز فيلالي، 2006، 2007م.

خامسا: المجلات والدوريات

162- أحمد الشكري، المصادر العربية ببلاد السودان، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد: 25، 2005م.

163- الحسين بولقطيب، المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، قسم 2، 1409هـ/ 1989م.

164- جورج جيهال، جنوة وبلاد المغرب في العصر الوسيط، تر: محمد الشريف، مجلة كلية الآداب، تطوان، المغرب، العدد: 8، سنة 1997م.

165- حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد: 23، 1999م.

166- عبد الرحيم شعبان، الإصلاح النقدي الموحدي، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد: 1-2، 1999م.

167- عبد العزيز بن عبد الله، البحرية المغربية والقرصنة، مجلة تطوان، عدد: 3 و4، سنة: 1959/1958م.

168- عبد العزيز سالم، العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1977م.

169- عز الدين موسى، قراءة في العلاقات المغربية الغرب افريقية في العصر الوسيط،(اعمال ندوة العلاقات المغربية الإفريقية)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1433هـ/2012م.

170- عصمت عبد اللطيف دندش ، علاقة الأندلس بمملكة قشتالة من خلال الأقليات (اهل الذمة) إلى القرن السابع الهجري، مجلة ندوات ومحاضرات تحت عنوان: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط1، 1995م.

171- علي احمد، القدس في نظر الأندلسيين والمغاربة خلال العصور الوسطى، مجلة التاريخ العربي، العدد: 9، 1419هـ/1999م.

172- علي احمد، بلاد الشام في نظر المغاربة والأندلسيين منذ بداية القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، مجلة التاريخ العربي، العدد: 15، سنة 1421هـ/2000م.

173- علي يوعلا، الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام الحلقة المفقودة في تاريخ الفكر الإسلامي، (سلسلة ندوات ومناظرات رقم 15، تحت عنوان: في الاقتصاد الإسلامي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1410هـ/1989م.

174- فريدة بنعزوز، أبحاث تاديوش لفيتسكي في فجر العلاقات التجارية بين ضفتي الصحراء، مجلة التاريخ العربي، الرباط، العدد: 12، 1420هـ/1999م، ص:279.

175- لورا بليتو "Laura Balletto"، جنوة وبلاد المغرب من 1222 إلى 1226م، تر: مصطفى نشاط، مجلة أمل، الدار البيضاء، 1994م، العدد: 5.

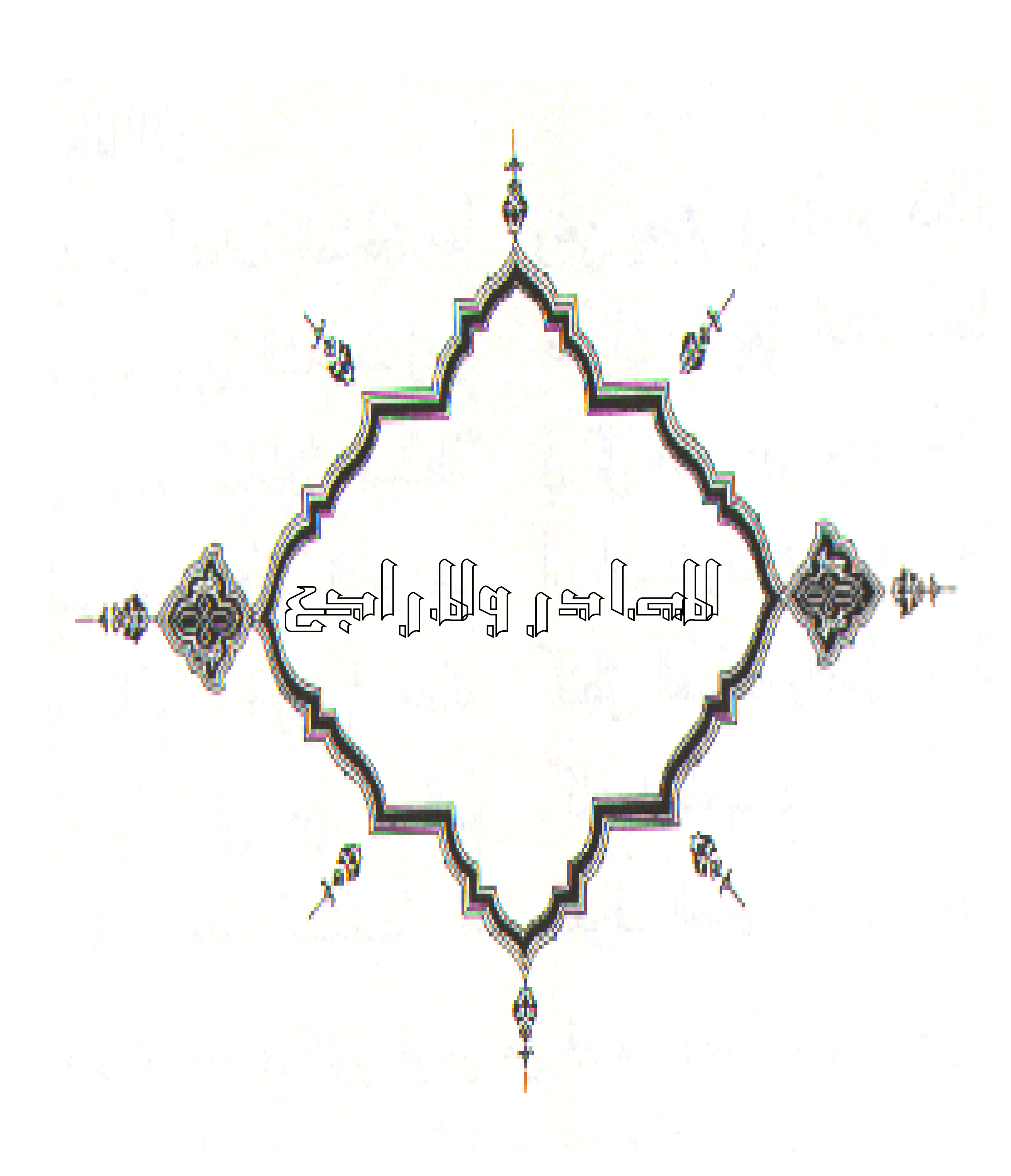
176- محمد احمد الغربي، الموحدون سادة البحار، مجلة دعوة الحق، السنة 14، العدد: 10، يناير 1972م.

177- محمد الشريف، تقييد جديد حول النقود والأوزان والمكاييل المغربية في القرن السابع الهجري، مجلة التاريخ العربي، العدد: 11، 1420هـ/ 1999م.

178- محمد الصغير غانم، المحتوى التاريخي للرسوم الصخرية، مجلة الاصالة (عدد خاص بتاريخ منطقة الهوقار)، الجزائر، العدد 72، 1399هـ/1979م.

179- محمد حجاج طويل، التجارة الداخلية وأثرها على ضعف الدولة الموحدية، أعمال ندوة: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ، قسم 2، 1409هـ/ 1989م.

180- محمد لمراني علوي، الاطار العام للعلاقات المغربية الايطالية، ندوة البحر في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، الدار البيضاء.


المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات